بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الأردنية
كلية الدراسات العليا

الحذف الصرفي في اللغة العربية

« محمد أمين » أحمد نهار الروابدة

إشراف
الأستاذ الدكتور محمود حسني مغالسة

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات نيل درجة
الدكتوراه في اللغة العربية من كلية الدراسات العليا
في الجامعة الأردنية

١٩٩٥

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ ٢٠/ ٦ /١٩٩٥ ، وأجيزت .

لجنة المناقشة :

		التوقيع
١- الأستاذ الدكتور محمود حسني مغالسة	رئيساً	
٢- الأستاذ الدكتور عبد الكريم خليفة	عضواً	
٣- الدكتور جعفر عبابنة	عضواً	
٤- الدكتور محمد حسن عواد	عضواً	

الإهـــداء

إلى روح والديّ : أحمد وعائشة، رحمهما الله

وإلى من أضاءت لي طريق الحياة ... بصبرها، و شفت النفس من إدامة شكواها ... بنصحها ... إلى زوجتي ... صباح

وإلى من تطيب القلوب برؤيتهم

أبنائي :

منار وأحمد ودعاء وأريج وبنان وحنان وسعيد

فهرس المحتويات

	الصفحة
١- قرار لجنة المناقشة	ب
٢- الإهـداء	ج
٣- فهرس المحتويات	د
٤- ملخص البحث	ز
٥- المقدمـــــة	١
٦- الفصل الأول	
الحذف في الأفعال	٥-١٢٣
١- الحذف في الفعل الماضي	٥-٦٣
أ- المعتل الأجوف	٥-٣٥
ب- الماضي الناقص	٣٥-٤٧
ج- المضعف	٤٧-٥٥
د- الحذف في «استطاعوا»	٥٥-٥٧
هـ- الحذف في استحيى	٥٧-٥٨
و- الحذف في وزن «افتعل» من المثال الواوي	٥٨-٦٣
٢- الحذف في الفعل المضارع	٦٤-١١٣
١- المضارع قبل الإسناد	٦٤-٩٤
أ- مضارع الفعل المثال	٦٤-٧٨
١- المثال الواوي	٦٤-٧٨
٢- المثال اليائي	٧٨-٧٨
ب- مضارع وزن «أفعل»	٧٨-٨٢
ج- مضارع الأفعال الجوفاء	٨٢-٨٦
د- مضارع الأفعال الناقصة	٨٦-٨٧
هـ- مضارع «رأى»	٨٧-٨٩
و- مضارع وزني «تفعل وتفاعل»	٩٠-٩٢
ز- مضارع وزن «نفعل»	٩٢-٩٣
ح- مضارع المضاعف	٩٣-٩٤
٢- المضارع المسند	٩٤-١٠٢
أ- إسناد المضارع الأجوف إلى نون النسوة	٩٤-٩٥
ب- إسناد المضارع الناقص إلى واو الجماعة وياء المخاطبة	٩٥-١٠٢
٣- المضارع المؤكد بعد الإسناد	١٠٢-١٠٨
٤- المضارع المعتل الأجوف إذا سبق بجازم	١٠٨-١٠٨
٥- المضارع المعتل الناقص إذا سبق بجازم	١٠٩-١١١
٦- حذوفات أخرى في المضارع المجزوم لكثرة الاستعمال	١١١-١١٣
٣- الحذف في فعل الأمر	١١٤-١٢١

١- الأمر من المهموز الفاء ١١٤-١١٥
٢- أمر المثال الواوي ١١٥-١١٦
٣- الأمر من مهموز العين ١١٦-١١٧
٤- أمر الأفعال الجوفاء ١١٧-١١٩
٥- أمر الفعل الناقص ١١٩-١٢٠
٦- الأمر من المضعف ١٢٠
٧- الحذف في فعل الأمر بعد توكيده ١٢١
٤- الحذف في المبنى للمجهول ١٢٢-١٢٣

٧- الفصل الثاني
الحذف في المصادر ١٢٤-١٣٦
١- مصدر المثال الواوي ١٢٤-١٢٦
٢- مصدر وزن «أفعل» من المثال الواوي ١٢٦
٣- مصدر الأجوف الثلاثي ١٢٦-١٢٨
٤- مصدر وزني «أفعل واستفعل» من الأجوف ١٢٨-١٣١
٥- مصدر وزن «انفعل» من الأجوف الواوي ١٣١
٦- مصدر «افعوعل» ١٣١
٧- مصدر «فاعل» ١٣١-١٣٢
٨- مصدر الثلاثي المزيد بتضعيف العين ١٣٢-١٣٤
٩- مصدر الرباعي المجرد «فعلل» ١٣٤
١٠- المصدر الميمي ١٣٥-١٣٦

٨- الفصل الثالث
الحذف في المشتقات ١٣٧-١٦١
١- الحذف في اسم الفاعل ١٣٧-١٤٩
أ- اسم الفاعل من المنقوص ١٣٧-١٤١
ب- اسم الفاعل من الأجوف ١٤١-١٤٦
ج- اسم الفاعل من غير الثلاثي ١٤٦-١٤٩
١- وزنا «افتعل وانفعل» ١٤٦-١٤٨
٢- وزنا «أفعل واستفعل» ١٤٨-١٤٩
٢- الحذف في اسم المفعول ١٤٩-١٥٦
أ- اسم المفعول من المعتل الأجوف الثلاثي ١٤٩-١٥٥
ب- المعتل الأجوف المزيد ١٥٥-١٥٦
١- وزنا «افتعل وانفعل» ١٥٥
٢- وزنا «أفعل واستفعل» ١٥٥-١٥٦
٣- الحذف في أفعل التفضيل ١٥٦-١٥٧
٤- الحذف في «أفعل» في التعجب ١٥٧-١٥٨

٥- الحذف في اسم الآلة ١٥٨-١٥٩
٦- الحذف في الصفة المشبهة ١٥٩-١٦١

٩- الفصل الرابع
الحذف في الجموع ١٦٢-١٧٩
١- الحذف في جمع المنقوص ١٦٢-١٦٣
٢- الحذف في جمع المقصور ١٦٣-١٦٤
٣- الحذف في جمع التكسير ١٦٥-١٧٩

١٠- الفصل الخامس
الحذف في التصغير والنسب ١٨١-٢٠٣
١- التصغير ١٨١-١٨٧
٢- النسب ١٨٨-٢٠٣

١١- الفصل السادس
الحذف الإعتباطي ٢٠٤-٢٢١

١٢- فهرس الآيات القرآنية ٢٢٢-٢٢٤

١٣- فهرس الشعر ٢٢٥-٢٢٧

١٤- ثبت المصادر والمراجع ٢٢٨-٢٣٧

١٣- ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية ٢٣٨-٢٤٠

الملخص

اسم الرسالة: الحذف الصرفي في اللغة العربية

محمد أمين أحمد نهار الروابدة.

إشراف: الأستاذ الدكتور محمود حسني مغالسة.

تناولت في هذا البحث ظاهرة الحذف الصرفي في اللغة العربية، وأقصد بالحذف الصرفي: الحذف في الكلمة المتصرفة عند تشكلها على هيئات مختلفة سواء أكانت حروفها كلها أصلية أم مزيدة.

وقد التزمت في بحثي دراسة هذه الظاهرة في ميدان الصرف الذي حدّده العلماء، وأقصد بذلك: الحذف في الاسم المتمكن والفعل المتصرف. وكنت حريصاً في عرضي لأية ظاهرة من ظواهر الحذف أن أعرض وجهتي نظر كل من القدامى والمحدثين وقد ظهر لي أن ظاهرة الحذف الصرفي تمثل نوعاً من التطور اللغوي حيث تقوم على مبدأ الانسجام بين حروف الكلمة ، وأن اللغة ترفض -أحياناً- تتابعات صوتية معينة تعمل على تعديلها عند ظهورها بحذف بعض أصواتها وإحلال أصوات أخرى أحياناً بتعويض وأحايين أخرى بلا تعويض، مع إجراء بعض التعديلات التي تتلاءم مع ميل الإنسان العربي إلى النطق بأيسر الطرق وبأقل جهد.

وقد قسمت البحث إلى مقدمة وستة فصول يتلوها فهرس للآيات القرآنية وآخر للأشعار الواردة في البحث، وثبت بالمصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في بحثي، وملخص باللغة الإنجليزية. وكانت المقدمة عرضاً لخطة البحث وما قمت به من عمل.

أما الفصل الأول فقد كان عن الحذف في الأفعال: الماضي، والمضارع والأمر والمبني للمجهول.

أما الفصل الثاني: فقد جعلته للحديث عن الحذف في مصادر الأفعال الثلاثية، والأفعال فوق الثلاثية.

ياء وإنما هي ناتجة عن سقوط شبه العلة الواو أو الياء في الأصل الافتراضي لبنية الفعل بسبب وقوعها بين حركتين متشابهتين.

٥- يتضح تأثير النبر على الأجوف غير المسند إلى ضمائر الرفع المتحركة وبعد اسناده إليها، إذا ما أخذنا بالاعتبار البنية التحتية لأصل الأفعال الجوفاء التي أشار إليها القدماء.

٦- علل القدماء كثيراً من ظواهر الحذف الصرفي بالتقاء الساكنين، سواء أكان الساكنان من أصوات المدّ واللين، أم من الأصوات الصحيحة، وهو أمر مخالف للواقع الصوتي لأصوات المدّ واللين بينما علل المحدثون ذلك بأن النظام المقطعي في اللغة يرفض تتابعات صوتية معينة فيعمل في حال وجودها على الغائها أو تقصيرها.

٧- إن الأصل الافتراضي الذي أشار إليه القدماء في مواضع مختلفة من أبواب الصرف هو البوابة التي نلج من خلالها إلى معرفة ما طرأ على بنية الكلمة من إعلال بالحذف في جانب منه، وبدونه تبقى نظرتنا لكثير من القضايا الصرفية دون أدنى سند معرفي.

٨- لم أجد فيما ذكره المحدثون في الحذف في: التصغير والنسب وجموع التكسير إلا ترديداً لأقوال القدماء.

أما الفصل الثالث فكان للحديث عن الحذف الصرفي في المشتقات: اسم الفاعل واسم المفعول، وأفعل التفضيل وأفعل في التعجب واسم الآلة والصفة المشبهة.

أما الفصل الرابع فتحدثت فيه عن الحذف في الجموع: جمع الاسم المنقوص وجمع الاسم المقصور وجمع التكسير بنوعيه: القلة والكثرة.

أما الفصل الخامس، فقد قصرته على الحديث عن الحذف في بابين من أبواب الصرف، وهما: التصغير والنسب.

أما الفصل السادس، فكان للحديث عن الحذف الاعتباطي، واقصد بذلك، الحذف الذي ورد اعتباطاً عن العرب ومعلوماً منه الحرف المحذوف.

وقد توصلت إلى نتائج متعددة في البحث أبرزها.

١- على الرغم من ادراك معظم المحدثين أن ما جاءوا به من آراء مبني في معظمه على ما تركه السلف إلا أن مما يستنكر تلك النبرة الحادة التي كان يتعامل بها بعض المحدثين مع آراء القدماء واعتقادهم بشمولية القواعد التي جاءوا بها، ونصهم -مراراً- أنهم أرادوا تقويض أركان -هكذا وبصريح العبارة- القدماء التي يرون فيها أسساً غير ثابتة توشك أن تتهاوى أمام نظراتهم الثاقبة.

٢- ظهر لي أن الأفعال الثلاثية المعتلة سواء أكانت جوفاء أم ناقصة ثلاثية الأصول، وليست ثنائية كما ينادي به بعض المحدثين، وأن من اعتقد أنها ثنائية عليه أن يفسر وجود الصوت الثالث عند تشكلها على هيئات مختلفة.

٣- أنه لا وجود لعلم الصرف بدون علم الأصوات .

٤- أن الألف في الأفعال الجوفاء في مثل: قال وباع ليست منقلبة عن واو أو ياء وإنما هي ناتجة عن سقوط شبه العلة الواو أو الياء في الأصل الافتراضي لبنية الفعل بسبب وقوعها بين حركتين متشابهتين.

٥- يتضح تأثير النبر على الأجوف غير المسند إلى ضمائر الرفع المتحركة وبعد اسناده إليها، إذا ما أخذنا بالاعتبار البنية التحتية لأصل الأفعال الجوفاء التي أشار إليها القدماء.

٦- علل القدماء كثيراً من ظواهر الحذف الصرفي بالتقاء الساكنين، سواء أكان الساكنان من أصوات المدّ واللين، أم من الأصوات الصحيحة، وهو أمر مخالف للواقع الصوتي لأصوات المدّ واللين بينما علل المحدثون ذلك بأن النظام المقطعي في اللغة يرفض تتابعات صوتية معينة فيعمل في حال وجودها على الغائها أو تقصيرها.

٧- إن الأصل الافتراضي الذي أشار إليه القدماء في مواضع مختلفة من أبواب الصرف هو البوابة التي نلج من خلالها إلى معرفة ما طرأ على بنية الكلمة من إعلال بالحذف في جانب منه، وبدونه تبقى نظرتنا لكثير من القضايا الصرفية دون أدنى سند معرفي.

٨- لم أجد فيما ذكره المحدثون في الحذف في: التصغير والنسب وجموع التكسير إلا ترديداً لأقوال القدماء.

المقدمـــة

الحمد لله الذي شرّفنا بالقرآن، وجعله نوراً وضياءً لكل مسلم في مشارق الأرض ومغاربها، وأصلي، وأسلم على أشرف الأنبياء والمرسلين نبيّنا محمد، وعلى آله وصحبه، ومن سار بهديه، واقتدى بسنته إلى يوم الدين، وبعد،،

فإنه منذ اليوم الأول الذي قبلت فيه في برنامج الدكتوراه في الجامعة الأردنية، وأنا أبحث عن موضوع لم يدرس في مظان الكتب اللغوية قديماً وحديثاً، حتى وقعت على نصّ لابن جني ذكره في الجزء الثالث من كتابه «الخصائص» تحت باب «في فك الصيغ» يقول فيه «أعلم أن هذا موضوع من العربية لطيف، ومغفول عنه، وغير مأبوه له، وفيه من لطف المأخذ، وحسن الصنعة ما أذكره، لتعجب منه، وتأنق له، وذلك أن العرب إذا حذفت من الكلمة حرفاً اما ضرورة أو إيثاراً فإنها تصور تلك الكلمة بعد الحذف منها تصويراً تقبله أمثلة كلامها، ولا تعافه وتمجه لخروجه عنها سواء كان ذلك الحرف المحذوف أصلاً أم زائداً فإن كان ما يبقى بعد ذلك الحرف مثالاً تقبله مُثُلُهم أقروه عليه وإن نافرها وخالف ما عليها أوضاع كلمتها نقض عن تلك الصورة، وأصير إلى احتذاء رسومها»، ثم عرض مثلاً مختلفة من أبواب الصرف وقع فيها الحذف فوجدته يتلاقى في المعنى مع ما ذكره عالم آخر من أعلام البيان والبلاغة وهو عبد القاهر الجرجاني في كتابه «دلائل الاعجاز» عند حديثه عن الحذف البلاغي حيث يقول «هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ عجيب الأمر شبيه بالسحر فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة» وظهر لي أن علماء الإعجاز والبلاغة عالجوا الحذف في أبواب خاصة أفردوها له ووقفوها عليه .

فاستهواني البحث في هذا الظاهرة في الصرف العربي، وعقدت العزم على دراستها دراسة علمية دقيقة للكشف عن أسبابها ودوافعها ومظاهرها المختلفة وظهر لي أن هذا الموضوع لم تنل العناية المطلوبة، ولم يفرد لها أحد من الدراسين بحثاً مستقلاً يتناولها من جميع جوانبها، لا في القديم، ولا في الحديث، فما زالت موضوعاتها متناثرة ، ومباحثها مشتتة في أبواب متفرقة من أبواب النحو والصرف، في الوقت الذي لا يمكن فيه إنكار عمق هذه الظاهرة في الصرف العربي .

ولابد من الإشارة -هنا- إلى ما وجدته في حوليات كلية الآداب التي تصدر عن جامعة الكويت، من بحث للدكتور فوزي الشايب بعنوان: «تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي»، وقد كان هذا البحث في الحولية العاشرة، الرسالة الثانية والستون ١٩٨٨-١٩٨٩.

وكما هو واضح من عنوان البحث فإن الشايب قد عالج بعض ظواهر الحذف الصرفي، تاركاً معظمها الأمر الذي قوى عزيمتي على دراسة هذه الظاهرة من جميع جوانبها وفي أبواب الصرف كلّه .

وزادني كلفاً بهذه الظاهره أن القدماء -أيضاً- لم يفردوا لها حديثاً مستقلاً، فقد جاء الكلام عليها ضمن مسائل الصرف المبثوثة في بطون الكتب عرض لبعضها ابن يعيش في شرح الملوكي في التصريف عند تقسيمه ظاهرة الحذف في كلام العرب إلى قسمين، أحدهما : كما يقول عن علّة فهو مقيس، والآخر عن استخفاف فلا يسوغ قياسه .

وقد جاء كلامه في المقيس مقتصراً على بعضها، فهو لا يتعدى الحديث عن حذف واو المثال في المضارع والأمر والمصدر وحذف همزة «أفعل» في المضارع وحذف عين الأجوف في الأمر، وحذف ياء المنقوص وحذف واو مفعول، وحذف عين مصدر كان .

أما غير المقيس، فهو ما ورد عن العرب من أسماء وأفعال جاءت صورتها الظاهرة وفي أصل وضعها على حرفين، وبعضها على حرف واحد بحذف بعض أصولها، بدون علة قياسية تذكر، كالحذف في : يد، وأخ، وابن واسم...الخ، مما عرضته في بحثي، وهو ما سماه ابن الأنباري بالحذف الاعتباطي .

ولم أجد أحداً -فيما أعلم- ضم إلى الحذف المقيس، ما جاء مقيساً من الحذف في الجموع بأنواعه، وما جاء من الحذف في باب التصغير، أو ما جاء من الحذف في باب النسب، أو ما جاء من حذف في بعض المشتقات غير الذي في اسم الفاعل واسم المفعول .

وهذا يعني أن كثيراً من ظواهر الحذف الصرفي كان ضمن مسائل متفرقة من أبواب الصرف لم تنضو تحت باب مستقل، ولم تدرس دراسة وافية .

لكل ذلك أردت أن أجمع متفرقها، وألمّ شتاتها، لتنضوي تحت عنوان واحد يحدد إطارها ، ويبين ظواهرها وأسبابها ودوافعها، والقواعد التي تحكمها.

وقد قصدت بالحذف الصرفي في اللغة العربية، الحذف في ميزان الكلمة المتصرفة عند تشكّلها على هيئات مختلفة سواء أكانت حروفها أصلية أم مزيدة.

وقد التزمت في بحثي دراسة هذه الظاهرة في ميدان الصرف الذي حدده العلماء، وأقصد بذلك الحذف في : الاسم المتمكن والفعل المتصرف.

ويقوم منهجي على استقصاء هذه الظاهرة في مظان الكتب القديمة -أولاً- لاعتقادي بأنه لا يمكن إنكار عمق ونضج الدراسات اللغوية القديمة، بحيث يتعذر على الباحث أن يتجاهلها، وألا يعتد بها كأسس جوهرية ينطلق من خلالها، ثم أعرض بعد ذلك وجهة نظر المحدثين والسبل التي توصلوا إليها لوضع قواعد تضبط الظاهرة مدار البحث. مع رد ما ينتمي منها -إن وجد- إلى أصولها المأخوذة عنها لاعتقادي أن المحدثين كانوا آخذين ومستفيدين من القدامى أيّما استفادة، وأن جل مما يقولونه تابعوا فيه القدماء .

ولا يعني ذلك أن ما جاء به المحدثون يعد ترديداً لأصداء القدماء وإعادة صياغة لمقولاتهم، فهذا لم يقل به أحد .

وقد رأيت أن أقسم البحث إلى ستة فصول تحدثت في الفصل الأول عن الحذف في الأفعال: الماضي والمضارع والأمر والمبنى للمجهول .

أما الماضي، فقد عرضت للحذف الواقع في الماضي المعتل الأجوف قبل

الإسناد إلى ضمائر الرفع المتحركة، وبعده، وكذلك الماضي الناقص قبل إسناده إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة، أو اتصاله بتاء التأنيث، وبعده، ثم اعقبت ذلك بذكر الحذف في المضعف، سواء أكان الحذف حذف حركة أم حذف حرف، وأنهيت الحديث عن الماضي بذكر الحذف في وزن «افتعل» في المثال الواوي.

وأما المضارع، فقد كان حديثي منصباً على تلمس ظاهرة الحذف فيه قبل الإسناد وبعده فعرضت للحذف قبل الإسناد في مضارع الفعل المثال الواوي واليائي وفي وزن أفعل، والأفعال الجوفاء والأفعال الناقصة، ومضارع الفعل «رأى» وأشرت إلى بعض الأوزان الصرفية التي جاء الحذف في مضارعها، وختمت حديثي بذكر الحذف في مضارع المضعف . أما عند الإسناد فقد تحدثت عن الحذف في المضارع الأجوف المسند إلى نون النسوة، والمضارع الناقص المسند إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة ثم أعقبت ذلك بالحديث عن المضارع المؤكد بعد الإسناد والمضارع المعتل الأجوف والناقص إذا سبق بجازم وأنهيت حديثي عن الحذف في المضارع بذكر بعض الكلمات التي سبقت بجازم فحذف بعض أصولها لكثرة الاستعمال على غير قياس .

وأما في الأمر، فقد تناولت الحذف في الأمر من المهموز الفاء وفي أمر المثال الواوي، والأمر من مهموز العين، والأفعال الجوفاء وأمر الفعل الناقص والأمر من المضعف، والحذف في فعل الأمر بعد توكيده ثم أعقبت ذلك بالحديث عن الحذف في الفعل المبنى للمجهول .

وفي الفصل الثاني، تناولت فيه الحذف في المصادر سواء أكانت ثلاثية أم غير ثلاثية، فتحدثت عن الحذف في مصدر المثال الواوي، ومصدر وزن أفعل من المثال الواوي ومصدر الأجوف الثلاثي، ومصدر وزن انفعل من الأجوف الواوي ومصدر وزني : أفعوعل وفاعل ، ومصدر الثلاثي المزيد بتضعيف العين، ومصدر الرباعي المجرد، وأنهيت الفصل الثاني بالحديث عن الحذف في المصدر الميمي .

وفي الفصل الثالث، تحدثت عن الحذف في المشتقات فعرضت للحذف في اسم الفاعل المنقوص والأجوف ولاسم الفاعل من فوق الثلاثي في أوزان: افتعل وانفعل وأفعل واستفعل المعتلة العينات ثم اعقبت ذلك بالحديث عن الحذف في اسم المفعول المعتل الأجوف الثلاثي والمعتل الأجوف المزيد والحذف في اسم المفعول من الأوزان: افتعل وانفعل وأفعل واستفعل المعتلة العينات .

ثم تحدثت عن الحذف في أفعل التفضيل وفي أفعل في التعجب والحذف في اسم الآلة، وأنهيت الفصل بالحديث عن الحذف في الصفة المشبهة .

والفصل الرابع، جعلته للحديث عن الحذوف في الجموع: جمع المنقوص، وجمع المقصور، وجمع التكسير بشقيه: القلة والكثرة .

وفي الفصل الخامس، تحدثت عن الحذف في بابين من أبواب الصرف، وهما: باب التصغير وباب النسب .

وفي الفصل السادس، تناولت الحذف لغير علة تصريفية، وهو ما سماه ابن الأنباري بالحذف الاعتباطي، وهو حديث منصب على الأسماء التي وردت عن العرب وجاءت صورتها الظاهرة وفي أصل وضعها على حرفين وبعضها على

حرف واحد بحذف بعض أصولها اعتباطاً .

ونظراً إلى أن مثل هذه الأسماء قد توهم كثيراً من الباحثين أو الدارسين أنها من الحذف الصرفي أردت التنبيه عليها على الرغم من اعتقادي أنها ليست من الحذف الصرفي، وأن ما حدث فيها من حذف ليس مبعثه علة تصريفية، وإنما هو لكثرة الاستعمال، أو لمجرد التخفيف كما أشار إليها بعض العلماء.

وأنهيت بحثي بثبت عرضت فيه للمصادر والمراجع التي عدت إليها، ثم ملخص للرسالة باللغة الانجليزية .

هذا ما أردت قوله في هذا البحث، لا أدعى أنني جئت بما لم يأت به الأوائل، أو أنني أتيت على هذه الظاهرة من جميع جوانبها، وفي مظان الكتب النحوية والصرفية القديمة والحديثة، فلا أدعي ذلك، وإنما اجتهدت في ذلك، وحاولت قدر استطاعتي، فإن أصبت فهذا ما كنت أبغي، وإن أخطأت فأرجو الله أن يمن على بأجر المجتهد، لأنني أعلم علم اليقين أن الكمال للّه وحده، وأن عمل الإنسان مهما أوتي من معرفة معرض للخطأ .

ولا يفوتني أن أذكر الفضل لأهله فأتقدم بخالص الشكر وأجزله وعظيم الامتنان وأوفره إلى أستاذي الدكتور محمود حسني مغالسة الذي أشرف على هذا البحث، ورعاه منذ أن كان فكرة حتى استوى بحثاً، وكان مدققاً وناصحاً، لم يدخر جهداً في التوجيه والنصح والإرشاد فجزاه الله عنا كل خير .

أما الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة فلهم مني كل الشكر والتقدير لما بذلوه من جهد في قراءة هذا البحث وما سأفيده من علمهم الجم في مناقشته فجزاهم الله عنا كل خير،

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

الفصل الأول

الحذف في الأفعال:

١- الماضي

٢- المضارع

٣- الأمر

٤- المبني للمجهول

١- الحذف في الفعل الماضي

أ- المعتل الأجوف

الأجوف: هو ما كانت عينه حرف علّة، نحو: قال، وباع، وخاف، ونام...إلخ، ويسمى أجوف لخلو جوفه -أي- وسطه. فشبّهوه بالشيء الذي أخذ ما في داخله، فبقي فارغاً، وذلك لأنه يذهب عينه كثيراً في بعض أحواله، نحو: قلت، ولم يقل، ولم يبع، وقل وبع [١].

ولا يخلو الأجوف من أن تكون عينه واواً أو ياءً، فإذا كانت واواً فإنه يأتي على وزن : فَعَلَ أو فعِل أو فَعُل[٢]، نحو: قام، وخاف وطال، أما إذا كانت عينه ياءً فإنه يأتي على وزن فَعَل أو فَعِل[٣] ولا يأتي على وزن فَعُل لما يلزم من قلب الياء في مضارعه[٤] نحو: باع وهاب، نص على ذلك ابن جني بقوله «فأما فَعُلت فلا يأتي إلا من الواو دون الياء»[٥].

أما عن بناء الماضي مع المضارع فقد أشار العلماء[٦] إلى أن «فَعَل» إذا كان واوي العين فإن مضارعه يأتي على «يفعُل» متعدياً وغير متعدٍ، فالمتعدي كقولك: يقول القول ويعود المريضَ، وغير المتعدي نحو: يطوف بالبيت ويقوم بالأمر ولم يأت على «يفعِل» كما يأتي الصحيح؛ لتسلم الواو من القلب إلى الياء.

أما فَعِل، فإن مضارعه يأتي على وزن «يفعَل» متعدياً وغير متعدٍ، فالمتعدي نحو: يخاف، وغير المتعدي نحو: مال زيد يمال وراح يراح[٧].

ولم يجئ من هذا «يفعِل» بالكسر إلا حرفان، وهما: طاح يطيح وتاه يتيه، فإن الخليل زعم أنهما مثل: حَسِبَ يحسِب، وهو من. طَوّحت وتوّهت، فظهور الواو في طَوّح وتوّه يدل على أنهما من الواو، وإذا كانا من الواو فلا يجوز أن

---

(١) ملاح الأرواح في علم الصرف، ص١٩٤، مجلة المورد، القسم الرابع، المجلد الخامس، العدد الثالث. وانظر: شرح الشافية، ٢٤/١ والمنصف ٢٣٣/١ والممتع في التصريف ٤٢٨/٢ وشرح الملوكي٥٢وشرح المفصل ٦٤/١٠.

(٢) قام أصلها: قَوَم، وخاف: خَوِف، وطال: طَوُل.

(٣) نحو: باع أصلها: بيَع، وفَعِل مثل: هَيِف.

(٤) شرح الملوكي في التصريف، ٥٢، ٥٨.

(٥) المصادر السابقة.

(٦) شرح الملوكي ٥٤-٥٥ وانظر الكتاب ٣٦١/٢ والممتع في التصريف، ٤٤٢/٢.

(٧) شرح الملوكي، ٥٤-٥٥ والممتع في التصريف، ٤٤٢/٢.

يكونا «فَعَل بفتح العين، لأن ما كانت عينه واواً وماضية (فَعَل) فإن مستقبله يَفْعُل بالضم،، مثل: قال يقول، وقام يقوم، فلما قيل: يطيح ويتيه على يفعِل بالكسر علم أن ماضيه فَعِل مكسور العين ويدل على ذلك: طِحت وتِهت بكسر فائهما، ولو كان ماضيه فعل لقلت: طُحت وتُهت بالضم، فلما لم يقل ذلك دل أنهما من قبيل: خاف وخِفت، فإذا قلت: يطيح، ويتيه، فأصلهما: يطْوِح ويتْوِه بالكسر»[1] .

بينما يرى ابن عصفور أنه «لا يمكن أن يكونا على هذا (فَعِل) بكسر العين؛ لأن فَعِل يفعِل شاذ في الصحيح والمعتل، وفَعَل يفعِل وإن كان شاذاً فيما عينه واو فليس بشاذ في الصحيح، فأما من قال: ما أتيهه، فقوله:يتيه على القياس، والدليل أيضاً على أن تاه قد يكون من ذوات الياء[2] قولهم: وقع في التّوه والتّيه، فقولهم في التيه دليل على أنه من الياء بقاءً مع الظاهر، وكذلك -أيضاً- «تيّه» يدل على أن «تاه» من ذوات الياء»[3] .

أما «فَعُل» فإن مضارعه يأتي على وزن «يفعُل» على قياس نظيرهما من الصحيح [4]، مثل: طال يطول، وهذا الوزن لا يأتي إلا لازماً.

وأما إذا كانت عين الأجوف ياءً، فإنه إذا كان على وزن «فَعَل» فإن مضارعه يأتي على «يفعِل» ولم يشذ من ذلك شيء[5] مثل: باع يبيع.

وإذا كان على وزن (فَعِل) فإن مضارعه يأتي على وزن (يفعَل)، نحو: يهاب وينال... ولم يشذ من ذلك إلا لفظتان[6] وهما: مت تموت ودمت تدوم، فقد جاء مضارعهما على «يفعُل» على أنه يمكن أن يكون هذا من تداخل اللغات وذلك أنهم قد قالوا: مُتُّ ودُمتَ، كـ عُدْتَ، فيكون: تدوم وتموت مضارعين لـ: دُمت ومُتَ، ومن

---

(١) شرح الملوكي، ٥٥-٥٦ من قواعد إعلال الواو ياء، أن الواو إذا جاءت ساكنة بعد كسر تقلب ياء، مثل: ميزان، وميعاد والأصل: مِوْزان، ومِوْعاد.

(٢) رواه المازني عن أبي زيد. المنصف، ٢٦٥/١.

(٣) الممتع في التصريف، ٤٤٤-٤٤٥، وانظر: شرح شافية ابن الحاجب، ١٢٧/١.

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر السابق.

(٦) الممتع في التصريف، ٤٤٣.

قال: مِتَ ودِمتَ لم يستعمل لهما مضارعاً بل اجتزأ بمضارع: مُت ودُمت عنه[١].

قال ابن جني تحت باب «في تركب اللغات» «واعلم أن أكثر ذلك وعامّته إنما هو من لغات تداخلت فتركبت»[٢] وقد أوضح هذا التداخل في شرحه لتصريف المازني، فقال: «إنما كان مِتّ تموت ودمت تدومُ... على فَعِل يفعُل لكسرة الفاء في دِمتُ تدوم ومِتُّ، وهما من الواو فجريا مجرى خِفت وكان قياسه تدام وتمات[٣] وقد حكي عن بعضهم تدام وتمات، فأما من قال: تدوم وتموت، فإنه جاء بهما على «فَعِل يفعُل» ونظيرهما: فَضِل يفضُل، ونعِم ينعُم، فأما من قال: مُت تموتُ ودُمتَ تدومُ فهو على القياس؛ لأنه مثل: قلت تقول، وقد يجوز أن تكون هذه لغات تداخلت، فيكون بعضهم يقول: مِت تمات، وبعضهم يقول: مُت تموت، ثم سُمِع من أهل لغة الماضي، وسُمع من أهل لغة أخرى المضارع فتركبت من ذلك لغة أخرى»[٤].

بعد ذلك نمضي إلى الحديث عن أصل الأجوف عند العلماء، قديماً وحديثاً وتفسير هذه الظاهرة اللغوية، والكيفية التي وصل إليها، فمنهم من يرى أنه ثنائي ومنهم من يرى أنه ثلاثي، «وكلتا النظريتين جائزة، ولكل منهما أنصار»[٥].

أ- رأي القدماء.

إن اعتبار أصل الأجوف ثلاثياً ليس موضع خلاف بين القدماء، فقد أشاروا وبشكل لا يقبل الظن[٦] إلى أن أصل الأجوف الثلاثي (فعل) وأن ما حدث في بنيته الأصلية من إعلال يعود إلى قواعد الإعلال التي نصوا عليها وهي:أن الواو أو الياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفاً، يقول سيبويه «والالف تكون بدلاً

---

(١) الممتع في التصريف، ٤٤٤/٢. وانظر: أضداد ابن الانباري، ص١٢.

(٢) الخصائص،٢٧٤/١.

(٣) مثل: يخاف وينام.

(٤) المنصف،٢٥٦/١.

(٥) العربية الفُصحى، هنري فليش، ص: ٢٠١.

(٦) شذ عنهم عبد القاهر الجرجاني في عبارة قرأتها في شرح الشافية قال فيها: «وقال عبد القاهر في المبدل عن الحرف الأصلي» يجوز أن يعبر عنه بالبدل فيقال في قال: إنه =

من الياء والواو إذا كانت لامين في رمى وغزا، ونحوهما، وإذا كانتا عينين في: قال وباع»[1].

أما عن إعلال العين ألفاً، فيقول المبرد «وإنما انقلبت، لأنها في موضع حركة، وقد انفتح ما قبلها» ويقول «وأما ما كان على هذا على «فَعل» أو «فَعُل» فإنه يعتل فتنقلب واوه وياؤه ألفاً كما اعتلّ خاف وطال؛ لأن المعتلين في موضع حركة وقبل كل واحد منهما فتحة»[2].

أما ابن جني فقد علل ذلك بوجود ثلاث حركات متقاربة، وهي: حركة الفاء والعين وحركتها، يقول «فإن قلت: فأنت إذا حُصّل عليك لم تلجأ في قلب الواو والياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما ألفين إلا إلى الهرب من اجتماع الأشباه، وهي: حرف العلّة، والحركتان اللتان اكتنفتاه»[3].

وأشار إلى مثل ذلك في سر صناعة الإعراب بقوله «وإنماكان الأصل في قام: قَوَم، وفي خاف: خَوِف، وفي طال: طَوُل، وفي باع: بَيَع، وفي هاب: هَيَبَ فلما اجتمعت ثلاثة أشياء متجانسة، وهي: الفتحة والواو والياء وحركة الواو والياء كره اجتماع ثلاثة أشياء متقاربة فهربوا من الواو والياء إلى لفظ يُؤمن فيه

= على وزن فال» شرح شافية ابن الحاجب، ١/١٨.

وقد بحثت عن مصدر هذا القول في كتب عبد القاهر فلم أجده، وهذا ما أشار إليه د. علي توفيق الحمد في بحث نشره في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني العدد المزدوج ٢٨-٢٩ سنة ١٩٨٥ بعنوان: جهود عبد القاهر الجرجاني في الدراسات التصريفية ص ٤٤-٤٧، قال بعد أن ساق كلام الرضي«ولكني لم أجد هذا القول لعبد القاهر في أي من كتبه التي رجعت إليها، ووجدت في كتابه «المفتاح» أنه أجاز الوزن على البدل من الأصل فاجاز في وزن كساء فعال أو فِعاء وفي هذا النص دلالة على استشعار عبد القاهر الوزن الصوتي لكن تمسكه بقضية الأصل والفرع ألزمه القول بالوزن الصوتي أنه على البدل».

(١) الكتاب،٢/٣١٣ وانظر: المنصف، ١/٢٣٣ وشرح الملوكي،٤٨،٥٢،٥٨.

(٢) المقتضب،١/٩٦،١١١،١١٣.

(٣) الخصائص،١/١٤٩.

الحركة وهو الألف وسوّغها -أيضاً- انفتاح ما قبلها »[١].

وأشار ابن يعيش إلى مثل ما قاله ابن جني إذ يرى أن إعلال الواو والياء في الأجوف والناقص يرجع إلى كره العربية اجتماع الأمثال المتشابهات؛ لأن حروف اللين مضارعة للحركات[٢].

٤٥٧٨١٤

وأحبُّ أن أشير هنا إلى أن تصور القدماء لأصل الأجوف، وقولهم: إن الأصل في قال: قَوَل، وفي باع: بَيَع، ليس مبعثه اعتقادهم أن هذا الأصل قد استعمل في فترة زمنية، ثم جرى عليه تطور فأصبح يستعمل بطريقة أخرى في فترة زمنية تالية، لقد تنبه الصرفيون إلى أن الأصل الافتراضي، إنما هو لبيان القاعدة وشرحها[٣]، وليس معنى قولهم: بَيَع وقَوَل في: قال وباع، أن العرب نطقت بذلك، فهذا لم يقل به أحد، يقول ابن جني «وينبغي أن يعلم أنه ليس معنى قولنا: إنه كان الأصل في قام وباع: قَوَم وبَيَع، وفي أخاف وأقام: أخوف، وأقْوَم، وفي استعان واستقام: استَعْون واستَقْوم، أننا نريد به أنهم قد كانوا نطقوا مُدَّة من الزمان ب: قَوَم وبَيَع ونحوهما، مما هو مغير، ثم إنهم أضربوا على ذلك فيما بعد، وإنما نريد بذلك أن هذا لو نطق به على ما يوجبه القياس بالحمل على أمثاله لقيل: قَوَم وبَيَع واستَقْوم واستَعْون، ألا ترى أن استقام بوزن: استخرج، فقياسه أن يكون استَقْوم إلا أن الواو قلبت ألفاً لتحركها الآن وانفتاح ما قبلها في الأصل أعني: قوم، ويدل على ذلك -أيضاً- ما يخرج من المعتلات على

---

(١) ٢٥/١.

(٢) شرح المفصل، ٨٢،١٦/١.

(٣) يقول عبده الراجحي: «في حين يرى الوصفيون في بحث الأصل الافتراضي للكلمة بحثاً ميتافيزيقياً لا يعتمد على مبدأ علمي سليم يرى المنهج التحويلي أن قضية الأصلية والفرعية قضية أساسية في فهم البنية العميقة وتحولها إلى بنية السطح وفي العربية مثلاً لا نستطيع أن ننظر إلى الفعل «قال» على أن أصله «قال» وأن الفعل «باع» أصله «باع» مع وجود: يقول ويبيع. بل علينا أن نعرف أصل الألف بينهما». النحو العربي والدرس الحديث ص ١٤٣-١٤٤ وانظر الحديث حول الأصل الافتراضي والخلاف فيه في: دراسات في علم اللغة د. كمال بشر ص ٢٤٣ ودراسات في علم أصوات العربية ١٥-٢١ وأبحاث في اللغة العربية د. داود عبده، ص١١.

أصله، ألا ترى إلى قولهم: استروح، واستنوق الجمل، واستتيست الشاة، فدل ذلك على أن أصل استقام: استَقْوم»[1].

نخلص من ذلك إلى أن القدماء يرون أن الأجوف ثلاثي وأن وزنه (فعل) وأن ما حدث فيه من إعلال مردّه وجود ثلاث حركات متشابهات، وهي حركة الفاء والعين التي هي واو أو ياء وحركتها وأنهم هربوا من هذا الوضع إلى وضع يؤمن فيه الحركة، وهو الألف، أي:أن الألف منقلبة عن واو أو ياء.

ورغم اعتقادهم أن أصل الأجوف واو أو ياء فقد اتفقوا على أن هذا الأصل الافتراضي غير مستعمل، وإنما هو لبيان القاعدة وشرحها، قياساً على الصحيح من الأفعال.

رأي المحدثين:-

لقد أخذ كثير من الباحثين المحدثين على الصرفيين العرب القدماء طريقتهم في معالجة قضايا المعتل من الأفعال، وخاصة بابي الأجوف والناقص ورأوا أنهم حاولوا إخضاع ما لا يقبله القياس للقياس، وأنهم اتبعوا في ذلك أساليب مختلفة للوصول إلى منهج لا يستقيم والنظرة الحقيقية لهذين البابين.

ففي تصنيف الخليل للكلام العربي إلى أربعة أصناف: الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي، ونصه[2]على أن الثنائي هو ما يتألف من صوتين صحيحين ولا يكون إلا في حروف المعاني فقد أشارت باكزة حلمي[3] إلى أن ذلك «تعسف لا مبرر له» لأنه حاول «إخضاع ما لا يقبله القياس للقياس» لأنه -وكما ترى- اعتبر «كل ثنائى ثلاثياً في الأصل يسقط ثالثه لعلة، والعلة لا علاقة لها بأصل البناء بل بالوظيفة النحوية للكلمة داخل العبارة»[4] .

ترى باكزة حلمي أن لا بنى تحتية في الأجوف تخالف ظاهره، وأن كلاً من الناقص والأجوف ثنائي وأن وزن الأول هو: (فعا) ووزن الآخر هو: (فال)، بينما

(١) المنصف،١/١٩٠.

(٢) العين، الخليل - تحقيق عبد الله درويش، ص ٥٥.

(٣) الثنائية والميزان الصرفي في اللغات العربية في الجزيرة العربية، ص: ٧٥.

(٤) المصدر السابق.

تعد المثال ثلاثي الوضع، فتعامله معاملة الصحيح من الأفعال، ووزنه عندها هو (فَعَل) تقول عند تقسيمها الأفعال المعتلة: «المثال: وهو ما كان فاؤه حرف علّة نحو: وعد، وهب. والأجوف: ما كان عينه حرف علّة، نحو: قال ومال، والناقص: ما كان لامه حرف علة، ولو أنعمنا النظر لوجدنا أن المثال الأول سالم وليس معتلاً، فالواو في (وعد) ليس صوتاً مركباً، أو حرف علّة، بل هو صوت صحيح... أما المثالان الثانيان وهما الأجوف في نحو: قال، والناقص في نحو: سعى فثنائيان وألف المد وياؤه حركتان طويلتان لفاء الكلمة... ومعنى ذلك أن المفردات الثنائية تفوق في العدد الثلاثيات، وأن معظم الثلاثيات تطورت من أصول ثنائية»[1].

كما دعا عبد الله درويش إلى إعادة النظر في تقسيم القدامى للمعتل والصحيح وعدّ هذا التقسيم من مظاهر التعقيد في منهجهم؛ لأنه لا يتمشى وحقيقتهما وقد حصر مظاهر التعقيد في ستة منها:

١- جعل المجرد من المعتل ثلاثياً كما هو الحال في الصحيح.

٢- وزن المعتل بأوزان الصحيح من حيث الميزان الصرفي.

٣- عدم اعتبار المدّ حركة طويلة، واعتباره حرفاً يعادل حرفاً من كلمة صحيحة.

واقترح علينا أن نجعل المعتل بأقسامه الثلاثة: المثال، والأجوف، والناقص قسمين، يكون المثال فيهما ثلاثياً شبيهاً بالصحيح بينما نعد الأجوف ثنائياً معتلاً وكذلك الناقص[2].

ومع أن التقارب قائم بين كل من درويش وباكزة إلا أن الاختلاف بينهما يظهر في تسمية الأول للمثال بالشبيه بالصحيح، وليس صحيحاً كما أسمته باكزة، وفي تسميته للأجوف والناقص بالثنائي المعتل، وليس بالثنائي كما

(١) المصدر السابق، ص ٧٥.

(٢) نظرة في الإعلال الصرفي، ص١٥١، وانظر: داود عبده: دراسات في علم أصوات العربية، ص ٣٩، فقد نص على أن المثال شبيه بالمعتل ولا يختلف عن الصحاح في خصائصه التشكيلية.

أسمته باكزة.

ونحب في هذا الشأن -أن نقف وقفة متأنية مع آراء أخرى مغايرة لما سبق أن عرضناه من آراء المحدثين لنرى مدى التباين الحاصل بين آرائهم رغم اتفاقهم على منهج صوتي في معالجة القضايا الصرفية، ونظرة هؤلاء وأولئك إلى أن «لا وجود لعلم الصرف بدون علم الأصوات»[١].

و «أن دراسة علم الصرف تعتمد اعتماداً أساسياً على معطيات علم الأصوات بشقيه الفوناتيكي[٢] والفونولوجي»[٣].

بيد أن هذا التباين لا يشكل هوّة واسعة بينهما، ولكن يشكل -في معظمه فيما أعتقد- جدلاً للوصول إلى تأصيل قواعد صوتية للصرف العربي، ولعل شمول القاعدة عند بعضهم يُغري الباحث في تقديم ما أرادوا تأصيله وتقعيده لتقويض أركانٍ ظنوا أنها مبنية على أسس غير ثابتة، وتوشك أن تتهاوى أمام نظراتهم، ولتصويب أخطاء متراكمة إرضاءً للناطقين بالضاد، وتلبية لرغبة القائمين على تعليمها.

لقد حاول عبد الصبور شاهين[٤] أن ينسف جهود أربعة عشر قرناً من إعمال الفكر لدى القدماء خدمة لهذه اللغة والنهوض بها، عندما ظن أنه يحاول ايجاد أطر جديدة للصرف العربي تقضي -كما يقول- على هذه الأخطاء المتراكمة التي ورثناها عن العلماء القدماء «ليتنسم المحدثون رائحة الجديد وليبشروا به في مجامعهم وندواتهم».

أكد الباحث -بداية- مقولة القدماء في أن العين في الأجوف واو أو ياءٌوأن وزنه في الأصل (فعل) وأن كلا منهما نتج «من توالي الحركات المتخالفة» إلا أنهما حذفا لوجودهما في سياق لغوي ترفضه اللغة، وبالتالي يصبح وزن ما آل

---

(١) Firth: Papers in Linguistics. p.23. Oxford University, Press 1957.

(٢) أي علم الأصوات.

(٣) فقه اللغة وقضايا العربية، د. سميح أبو مغلي، ص٧٥، والفونولوجي أي: علم التشكيل الصوتي.

(٤) في كتابه: المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي.

إليه الأجوف هو (قال) يقول: «ومن المؤكد أن موقع العين في هذه الكلمات هو موقع واو أو ياء نتجت كل منهما من توالي الحركات المتخالفة،... فإذا حدث انزلاق من الفتحة الأولى في كل مثال إلى الحركة التالية لها نتجت الواو أو الياء التي هي عين الكلمة في الأصل» وبناءً على أن المقطع العربي لا يتكون من حركة فقط إذ لابد أن يصاحبها صامت يتفق مع طريقة اللغة في تأليف بينها فهو يؤكد أنه إذا أجرى «تقسيماً مقطعياً لهذه الكلمات (أي: قال وباع وخاف) كان على النحو التالي لثلاثة نماذج:

ga/ua/la = Fa/a'/la

ba/ia/a = Fa/a'/la

ha/ui/Fa = Fa/i'/la

فالمقطع الأوسط فيها جميعاً مكون من حركات مزدوجة، وهو أمر ترفضه اللغة، ولذلك كان الحل هو إسقاط العنصر الذي يسبب الازدواج، وهو الضمة في الأول، والكسرة في الثاني، فلا يبقى فيها سوى فتحتين قصيرتين هما الفتحة الطويلة هكذا

(ga a/ la = baaa')

وأما عن النموذج الثالث، فيتبع في إسقاطه طريقة أخرى إذ يرى أنه يجب أن تسقط منه «الضمة والكسرة معاً؛ لأن وجود إحداهما يسبب ازدواجاً غير مألوف في هذه الصيغة من الأفعال ثم تطول الفتحة الأولى حملاً لها على (قال وباع) تبعاً لعامل القياس الموحد haafa».

ويبني على ذلك وزن هذه الأفعال بعد إسقاط المقطع الأوسط فيها إذ يرى أن «وزنهالا يصح أن يكون فَعَل Faa'la؛ لأن هذا الوزن مكون من ستة أصوات، أو من ثلاثة مقاطع قصيرة وكل من الأمثلة الموزونة مكون من خمسة أصوات فحسب أو من مقطعين طويل مفتوح، وقصير، وإذن فالصواب أن يكون وزنها جميعاً «فال» بإسقاط العين التي هي الانزلاق الساقط بسبب الصعوبة المقطعية».

يخلص من ذلك إلى ابتداع قاعدة صرفية جديدة لإعلال الواو والياء ألفاً تكون بدلاً عما استقرّ عند القدماء يقول «وبدلاً من قاعدة: تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، وهي لا تعبر عن حقيقة التصرف الصوتي في عناصر الكلمة؛ لأنها تفترض أن للواو وجوداً منفصلاً عن الحركة بعدها وقبلها، وهو خطأ من الناحية الصوتية، لأنها ليست سوى انزلاق بين هذه الحركات تتمثل في نصف حركة، أقول: بدلاً من هذه الأخطاء المتراكمة يمكن أن يقال: سقط الازدواج نتيجة الصعوبة المقطعية فطال المقطع قبلها على سبيل التعويض، وبذلك نخرج بنتيجة في غاية الأهمية: أن هذه الأفعال ثلاثية الأصل ثنائية المنطوق»[١].

لقد أشار القدماء إلى أن العلّة في قلب الواو أو الياء ألفاً هو وجود ثلاث حركات متشابهات، أو أمثال متشابهات -كما أسلفنا- وأنهم هربوا من هذا الوضع إلى وضع يؤمن فيه الحركة، وهو الألف.

وهو ما عبر عنه شاهين بالحركات المزدوجة، فلا فضل له بهذا إلا بالقدر الذي يكون فيه الفضل بين المصطلحات.

وبذا تكون نقطة الخلاف الحقيقية بينه وبينهم هي أن الألف ليست منقلبة عن واو أو ياء كما أشار القدماء، وهو محقٌّ في هذا الجانب.

ومن جهة أخرى، يبدو لي أن ما جاء به لا يتمشى مع منهجه التعليمي الذي ينادي به في مقدمة كتابه، ويسعى إلى تحقيقه في المحافل العلمية المختلفة ليسير -كما يقول- «على إخواننا العاملين في مجالات التربية»[٢] والذين «يتنسمون رائحة الجديد ليبشروا به في مجامعهم وندواتهم»[٣].

فأيهّما أيسر على الناشئة والمعلمين والمشتغلين في مجال التربية والتعليم أن يُعَلِّموا أو يَتَعلّموا قاعدة إعلال الواو والياء ألفاً كما ألفوها عند

---

(١) المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي، ٨٢-٨٤.

(٢) نفسه ص: ٨.

(٣) دراسة نقدية لكتاب: المنهج الصوتي للبنية العربية، د. سعد مصلوح، ص ١٠٦، وما بعدها.

قبلها على سبيل التعويض» إذا كانت القضية تتعلق بالصعوبة أو التسهيل، وليس بوصف الظاهرة كما هي.

ثم كيف تكون هذه الأفعال ثلاثية الأصول ثنائية المنطوق؟ ولا أجد أبين في الرد عليه من قول مصلوح «ووجه استغلاق هذه العبارة على الفهم بَيِّن فأما قوله ثلاثية الأصل فكلام مستقيم، وهو ليس بكلامه، وأما قوله بثنائية المنطوق فكلام خالص له من دون الناس، ولا يستقيم بحال إذ ما المراد بالمنطوق هنا؟ لا يمكن أن يقصد به غير النطق بالفعل وهذا النطق يشتمل على ثلاثة عناصر هي في «قال»: القاف والحركة الطويلة واللام... فكيف يستقيم ذلك مع القول بثنائية المنطوق؟ لعل المؤلف يعني: أن النطق لم يتضمن من أصولها الثلاثية إلا أصلين اثنين، فيقال له: وهل سقط الأصل الثالث وانعدم؟.

والجواب الذي لا محيص منه أنه لم يسقط، ولكنه تحول إلى عنصر آخر، وإذن فهو موجود على هيئة مخصوصة، فكيف يحكم عليه بالعدم حتى يقال: إن الكلمة ثنائية المنطوق؟ وإذا كانت «قال» في رأي المؤلف ثلاثية الأصل ثنائية المنطوق، فما يقول في «قم» أتراهما يستويان»[1].

وقد رفض إبراهيم السامرائي أن يكون أصل: قال وباع :قول وبيع، وأن المدّ آت من واو متحركة ذاهباً إلى أن الواو أو الياء إذا تحركتا فقدا صفة اللين للحركات الظاهرة عليهما وأنهما في هذه الحالة لا يختلفان عن الحروف الصحيحة، يقول «إن هناك فرقاً بين أحرف المدّ أو اللين الساكنة، وبين الواو المتحركة والياء المتحركة، وإن تحرك هذان الحرفان فقدا صفة كونهما حرفي لين أو مدّ وذلك أن الواو في «وجد» وفي «سروَ» وفي «حَوِر» والياء في «يَسرَ» وفي «أيس» وفي هويَ» فقدا صفة اللين للحركات الظاهرة عليهما وأنهما في هذه الحالة لا يختلفان عن الحروف الساكنة الأخرى، أو ما تدعوه بالحروف الصحيحة... وينبني على هذا أنه ليس لنا أن نقول: إن المدّ في قال آت من واو

(١) دراسة نقدية لكتاب : المنهج الصوتي للبنية العربية، د. سعد مصلوح، ص١٠٦ وما بعدها.

متحركة والأصل قَوَل وكذا في باع فإنها من بَيَع والحقيقة أن الفرق كبير بين هذا المدّ وبين الواو المتحركة والياء المتحركة في قَوَل وبَيَع، وعلى هذا فلا يصح أن يكون أصل قال وباع: قول وبيع وعندي أن الواو المتحركة لا تختلف كثيراً عن الياء، كما لا تختلف كثيراً عن أي صوت ساكن آخر».

ويرى السامرائي بعد ذلك النتيجة التالية يقول «ونخلص من هنا إلى أن حرف اللين أو المدّ إنما يحتفظ بهذه الصفة إن لم يكن متحركاً، ومن هنا فإن الواو المتحركة والياء المتحركة شيء آخر... أقول: إن قولهم قال أصلها: قول وباع أصلها: بيع على هذا النحو من التحديد غير صحيح... ومن الخير أن يقال لهم: إن قال وباع مضارعهما يقول ويبيع بالواو والياء ومصدرهما قول وبيع واسم الفاعل منهما قائل وبائع واسم المفعول منهما مقول... ومبيع...وأن نجنب الطالب القول: إنبيع أصلها مبيوع»[1].

أي أن السامرائي يرى «أن الصيغتين وجدتا في وقت واحد وأن المستعمل لأحداهما لا يستعمل الأخرى وليست الثانية بداية تاريخية للأولى».

وذهب بلاك إلى أن الأفعال المعتلة في العربية إنما كانت في الأصل أفعالاً ثنائية تطورت عن طريق إشباع أصوات المدّ القصيرة إلى أفعال ثلاثية أي أن الأفعال مثل «قال» أو «رمى» كانتا في الأصل: «قل» و «رم» ثم صارت بعد الاشباع: قال ورمى[2].

أما فوزي الشايب فقد أشار إلى أن الصحيح -هكذا وبصريح العبارة- هو الرأي الذي ينادي بأن أصل الأجوف ثلاثي، وأن وزنه (فعل) بل نراه يذهب إلى أن (قول) الذي ظنه السلف أنه أصل افتراضي، وليس تحته أية حقيقة أو واقع لغوي غير صحيح، ويتساءل -بعد أن يورد ألفاظاً جاءت بها اللغة على الأصل مصححة غير معلّة، مثل: غَيِد، وحيد، واستحوذ.. «ولِمَ لم تكن هذه الأصول

---

(١) الفعل زمانه وابنيته، ص١١٠ وما بعدها وانظر: بناء الثلاثي وأحرف المدّ، د. إبراهيم السامرائي، مجلة مجمع اللغة العربية/ القاهرة، ج٢٤/١٣٨٨/١٩٦٩، ص٩٤، وما بعدها.

(٢) انظر: العربية الفصحى، ص٢٠١. وانظر: في الأصوات اللغوية، د. غالب المطلبي، ص ١٩٣.

القليلة التي احتفظت بها اللغة مصححة دون إعلال كافياً وبرهاناً قاطعاً على أن الأصل في الأجوف والناقص المعل كان كذلك»[1] وهي من وجهة نظره «أكبر دليل على خطئهم»[2]وفساد حكمهم؛ لأنها تمثل تلك الظاهرة المندثرة والتي أطلق عليها المحدثون «الركام اللغوي»[3].

إن الشايب يشير بهذا القول إلى رأي الدكتور رمضان عبد التواب الذي بسطه في كتبه: لحن العامة والتطور اللغوي[4] وبحوث ومقالات في اللغة[5] واللهجات العربية[6] وارتضاه الشايب منهجاً وحكماً؛ لأنه -وكما يرى- الرأي الذي أجمع عليه المحققون من اللغويين والباحثين المحدثين، يقول الشايب «وقد ارتضينا رأي أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب، وهو الرأي الذي أجمع[7]عليه المحققون من اللغويين والباحثين المحدثين، من أن المخالفة بين الحركة وشبه الحركة في الأجوف والناقص قد مرّت بأربع مراحل[8]:-

١- مرحلة التصحيح: وهي المرحلة الأولى التي كان فيها الأجوف والناقص مصححين، فقال: قَوَل، وباع: بَيَع...وهذه المرحلة قد حفظتها العربية في بعض المفردات، مثل: عَوِر وحَوِر، وهَيِف وغَيِدَ...

٢- المرحلة الثانية: وهي مرحلة التسكين أو ضياع الحركة، وذلك طلباً للخفة عن طريق اختزال عدد المقاطع القصيرة المتتابعة، وفي هذه المرحلة تحول: قَوَل ← قَوْل، وبَيَع← بَيْع.. وهذه المرحلة حفظتها لهجة هذيل على ما

---

(١) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية. رسالة دكتوراة مخطوطة، المؤلف نفسه، ٤٥٣-٤٥٧.

(٢) يقصد القدماء، وهكذا -في الأعم الأغلب- يتعامل مع آراء القدماء.

(٣) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ٤٥٣-٤٥٧.

(٤) ص ٣٧٤.

(٥) ص٤٤.

(٦) ص: ١٤٣.

(٧) ينفي مقولة الشايب في الاجماع ما نعرضه من آراء مختلفة وليست متفقة في القضية مدار البحث، ولا يخفى على أحد أن قضية الاجماع شيء مغالى فيه.

(٨) ذكرها عبد التواب في الكتب المشار إليها في الهوامش، ٤ و ٥ و ٦.

ذكرت كتب اللغة[١]، ونص عليها الفرّاء في معاني القرآن، فقال «وهي لغة في بعض قيس وهذيل»[٢].

٣- المرحلة الثالثة: هي مرحلة انكماش الحركات المزدوجة، وتحولها مع الواو إلى ضمة طويلة ممالة (Ō) وتحولها مع الياء إلى كسرة طويلة ممالة (ē)... وهذه المرحلة حفظتها لهجة تميم وقيس وأسد، وهي القبائل البدوية القابعة في قلب نجد، والتي تشيع عندها الإمالة[٣]... وهذه المرحلة -أي الإمالة- شائعة جداً في اللهجات العربية الدارجة تقول في حَوْض: حُوض hōd والثّوب ينطق: ثوب tōb.

٤- والمرحلة الرابعة: تمثلها لهجة قريش والحجاز عامة، والتي تعد بمثابة قمة الهرم في التطور اللغوي بالنسبة للعربية... وكانت النتيجة أن انتقل الأجوف من بناء «فَعَل» إلى بناء «فال»[٤].

أما عن معالجة الشايب لقضية الأجوف الثلاثي والإعلال الواقع فيه فقد أنكر على القدماء معالجتهم لباب الأجوف ورأى أن «قول وبَيَع وطَوُل وخَوِف وهَيِب في كل منها وقع شبه الحركة بين حركتين قصيرتين[٥] ووجودهما في موقع كهذا يضعفهما فتسقطان وبعد سقوط شبه الحركة فإن كانت الحركتان متماثلتين اجتمعتا فتشكلت منهما حركة طويلة، وبذلك نحصل على (قال وباع) أما إذا كانت الحركتان مختلفتين فإنه لا سبيل إلى ادماجهما في حركة واحدة، ولا سبيل إلى تتابعهما... ولهذا فإن كانتا مختلفتين فإن القاعدة في العربية أن الحركة التالية لشبه الحركة تسقط هي الأخرى، ويعوض منهابمدّ حركة المقطع الأول وبذلك نحصل على: طال وخاف وهاب»[٦].

---

(١) الكتاب، ١٠٥/٢.

(٢) ٣٩/٢.

(٣) انظر شرح الكافية، ٤/٣.

(٤) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص٤٦٢، وما بعدها.

(٥) وقد أشرنا قبلُ إلى أنّ هذا هو رأي القدماء وهو -أيضاً- ما عرضه عبد الصبور شاهين وتبناه.

(٦) تأملات في بعض ظواهو الحذف الصرفي، ٥٨-٥٩.

إن تحليله لهذه الظاهرة لا يختلف كثيراً عما عرضناه لعبد الصبور شاهين وهو يعد -كما يقول- «مثلاً بارزاً على افتقار الأحكام التقليدية إلى النظرة الشمولية للظواهر اللغوية؛ بسبب عدم إيمان القدماء بفكرة التطور اللغوي[1] لأن أكثر القضايا الصرفية التي تعرض لها القدماء «لعب فيها الخيال دوراً كبيراً»[2].

من المؤكد أن ما عرضه فوزي الشايب، وذكره قبله عبد الصبور مبني في معظمه على ما يقوله كارل بروكلمان في كتابه «فقه اللغات السامية» وأشار إليه عالم لغوي آخر هو (فليش) تبنى ترجمة الأول رمضان عبد التواب وترجمة الآخر عبد الصبور شاهين، يقول الأول: «من غير الممكن في اللغات السامية التقاءحركتين التقاء مباشراً، ولذلك حدث دائماً في السامية الأم أن تماثلت الحركتان الواحدة مع الأخرى عندما تلتقيان بعد سقوط الواو أو الياء مثل: Kama < Kawama قام.»[3].

ويقول في موضع آخر «سقطت الواو والياء في السامية الأولى.... إذا وقعتا بين حركتين قصيرتين أو بين حركة قصيرة وأخرى طويلة، وبعد صوت صامت ثم تتحول الحركتان القصيرتان إلى حركة طويلة كما تمد الحركة التالية تعويضاً، وهكذا لا تبقى الواو والياء إلا إذا كانا مضعفين، أي: في وزن الشدة، فإذا التقت حركتان متماثلتان بعد الحذف تحولتا إلى حركة ممدودة من جنسهما، أما إذا اختلفت الحركتان فإنه ينتج من الفتحة والكسرة الصوت المركب (ay) كما ينتج من الفتحة والضمة الصوت المركب (aw) ويأتي بدلاً من هذين الصوتين المركبين في الوزن الأصلي في العربية فتحة طويلة (a) إذا لم تتصل الكلمة بالضمائر»[4].

---

(١) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، ص، ٧٨.

(٢) نفسه، ص٥٣.

(٣) كارل بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص٤٢.

(٤) نفسه، ص:١٤٤ وقال مثل ذلك: فليش في كتابه : في العربية الفُصحى، ص٤١.

ومما يدل أن الأفعال المعتلة ثلاثية الأصول ما أورده سيبويه[1]من أن بعض العرب يقولون: قصيت في قصصت وقضيت في قضضت كراهية التضعيف، حيث أوقع الياء موقع صوت صحيح فيهما.

ويبدو لي أن معالجة هذه القضية في ضوء قواعد النبر[2] التي أشار إليها داود عبده[3] تعدُّ بديلاً يستحق النظر حيث أوجد حلاً مقنعاً لتفسير ظاهرة اختلاف: طَوُل وخَوِف عن قَوَل مع أن عينها واو وكذلك تفسيراً مقنعاً لاختلاف بَيَع عن هَيِب مع أن عينهما ياء.

ينطلق الباحث من تسليمه بقول القدماء في الأصل الافتراضي لـ قال: قَوَل وباع بَيَع وخاف خَوِف وأصل هاب هَيِب، وأصل طال: طَوُل، إلا أنه يختلف معهم في أن الألف ليست منقلبة عن شبه العلة (الواو والياء) وإنما ناتجه عن سقوط شبه العلة بسبب وقوعها بين علتين متماثلتين، حيث أدى سقوط الواو في (قَوَل) وسقوط الياء في (بَيَع) إلى توالي العلتين المتماثلتين، وهما الفتحتان فتكون منهما علة طويلة من جنسهما هي الألف[4].

ق ـــ و ـــ ل ـــ ← ق ـــ ـــ ل ـــ = قال.

ب ـــ ي ـــ ع ـــ ← ب ـــ ـــ ع ـــ = باع.

وما دامت الألف في الفعل الأجوف لا يقتصروجودها على وزن فَعَل وإنما يشمل أيضاً وزني (فَعُل وفَعِل) (طال وهاب) فمعنى ذلك أن العلة الثانية في وزن

(١) الكتاب، ٤٠١/٢. وانظر: دروس في علم أصوات العربية، جان كانينو، ص١٣٧.

(٢) والنبر هو أن يضغط المتكلم على مقطع معين من مقاطع الكلمة بحيث يميزه عن غيره من المقاطع ويزداد وضوحه في السمع.

وانظر عن النبر في : في الأصوات اللغوية، د. غالب فاضل المطلبي، ص٥٤ وأسس علم اللغة لـ ماريو باي، ص١٤٧ والتطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه، د. رمضان عبد التواب، ص٨٧-٩١ والتصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، د. الطيب البكوش، ص٨.

(٣) دراسات في علم الأصوات العربي، الفصل الحادي عشر، ص١٣٩-١٥٠.

(٤) وانظر التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، د. الطيب البكوش، ص١٤٠-١٤١.

(فَعُل وفَعِل) تتحول إلى مثل العلة الأولى المنبورة، أي إلى فتحة، بمعنى أن قاعدة تماثل العلتين المحيطتين بشبه العلة (الواو والياء) قاعدة عامة في الأجوف.

أحب أن أشير هنا إلى أن داود عبده يرى فيما يتعلق بـ خَوِف- أن الواو قلبت من جنس حركتها، أي أصبحت (ياء) لتتساوى بذلك مع: هيب وبيع.

يمكننا بعد ذلك أن نصل إلى قاعدة مقيسة في الأجوف كلّه عند اعتمادنا أن العلّة غير المنبورة من العلتين المحيطتين بشبه العلة هي التي تتحول إلى العلة المنبورة بصرف النظر عن أيهما سابقة للأخرى.

١- طَوُل = طال.

ط ـ و ـُ ل ـ ← ط ـ و ـُ ل = (قاعدة النبر).

← ط ـ و ـ ل (مماثلة العلة غير المنبورة للمنبورة).

← ط ـ ـ ل ـ (سقوط شبه العلة كما سقطت في «قَوَل» لوجودها بين علتين).

٢- خَوِف ← خَيِف = خاف.

خ ـ ي ـِ ف ـ (قاعدة النبر).

← خ ـ ي ـ ف ـ (مماثلة العلة غير المنبورة للعلة المنبورة).

← خ ـ ـ ف ـ (سقوط شبه العلة كما سقطت في باع لوجودها بين علتين متماثلتين).

٣- هَيِب = هاب.

هـ ـ ي ـِ ب ـ (قاعدة النبر).

← هـ ـ ي ـ ب ـ (مماثلة العلة غير المنبورة للعلة المنبورة).

← هـ ـ ـ ب ـ (سقوط شبه العلة كما سقطت في خَيِف لوجودها بين علتين متماثلتين).

إن تحوّل (خَوِف) إلى (خَيِف) له ما يبرره -فيما أرى- فقد جاء من تحويل عين الأجوف إلى ياء مماثلة للكسرة، أي: إلى جنس الحركة، ونحن بهذا التحويل نزيل الخلاف الواقع في الأمثلة كلها، وتصبح القاعدة مطردة -كما قلت- في الأجوف سواء أكان متصلاً بضمير أم غير متصل كما سيتضح -فيما بعد- عند عرضنا لقضية إسناد الأجوف إلى ضمائر الرفع المتحركة.

أما الحالات التي لا تسقط فيها الواو رغم وجودها بين حركتين متشابهتين فيرى داود عبده -أيضاً- أن إحدى هاتين الفتحتين طارئة، وذلك كما في غَيَد وحَوَل...الخ «فإما أن الأولى كانت غير الفتحة، وبالتالي لم تسقط الواو والياء... وإما أن الفتحة الثانية لم تكن موجودة أصلاً، وأضيفت فيما بعد، أي أن الأصل في مثل : غَيَد وحَوَل هو سكون الواو والياء»[1].

إسناد الأجوف إلى ضمائر الرفع المتحركة.

أجمع العلماء -قديماً وحديثاً- على أن الأجوف عند إسناده إلى ضمائر الرفع المتحركة[2] تحذف لامه، إلا أنهم اختلفوا في تعليل هذا الحذف وبيان أسبابه ودوافعه رغم اتفاقهم -أيضاً- على أن الوزن الصرفي هو حجر الأساس في تحديد جذور هذا الفعل عند إسناده وما يطرأ عليه من تغيير.

أ- رأي القدماء:-

أجمع القدماء على أن علّة الحذف في المعتل الأجوف تعود إلى التقاء الساكنين، وهما: عين الفعل بعد نقل حركتها إلى الفاء ولام الفعل التي أسكنت لاتصالها بضمير الرفع المتحرك، يقول سيبويه «فلما كانت هذه السواكن لا

(١) أبحاث في اللغة العربية، ص ٣٧، هامش رقم ٣.

(٢) المحدثون يرون أنها ضمائر رفع حركية، انظر: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص٨٨.

تخرك حذفت الألف حيث أُسكنت الياء والواو »[١].

وقد أوضح ذلك ابن يعيش بقوله: «وكان الأصل: قَوُمت، وبَيِعْت فلما نقلت عن العين حركتها إلى الفاء سكنت وسكنت اللام من أجل التاء التي هي الفاعلة، فصار قمتُ وبعت »[٢].

والأجوف -كما رأينا-[٣] يأتي على وزن (فَعَل)أو (فَعِل) أو (فَعُل) فإذا كان على وزن (فَعَل) فإنه يحوّل -عند معظمهم-[٤] عند اتصاله بضمائر الرفع المتحركة إلى بناء (فَعُل) في الواوي وإلى فَعِل في اليائي، وقد أفاض القدماء في تعليل هذا التحويل وبيان أسبابه ودوافعه، يقول سيبويه «وأما «قُلت» فأصلها (فَعُلت) معتلة من (فَعَلت) وإنما حوّلت إلى فُعلت ليغيروا حركة الفاء »[٥].

وأما المبرد فقد أوضح أن علّة النقل هي للدلالة على الواو المحذوفة، يقول: «فإذا قلت: فَعَلْت من الواو لزمك أن تلقي حركة العين على الفاء، كما فَعَلت ذلك في (يَفْعُل)[٦] وتسقط حركة الفاء إلا أنك تفعل ذلك بعد أن تنقلها من (فَعَلت) إلى فَعُلت لتدل الضمة على الواو؛ لأنك لو أقررتها على حالها لاستوت ذوات الواو وذوات الياء، وذلك قولك: قلتُ وجُلْت »[٧].

إن التحويل قد تم في رأي المبرد؛ ليدل على أصل الفعل من حيث كونه واوياً أو يائياً، وليس مبعثه تطبيق قاعدة صرفية معينة.

أما عن التحويل الذي تم في بناء (فَعَلت) إلى (فَعُلت) وأنه ليس أصل البناء (فَعُلت) فقال: «فإن قال قائل: إنما قلت: فَعُلْت في الأصل وليست منقلبة،

---

(١) الكتاب،٢/٢٧٧.

(٢) شرح المفصل، ١٠/٧٢، وانظر: المنصف في شرح تصريف المازني ١/٢٣٣ والخصائص، ١/١٤٧و ٢/٣٤٣ والأصول لابن السراج، ٣/٢٧٧ والممتع في التصريف ٢/٤٣٩ وشرح الشافية للجاربردي ص٢٠٨.

(٣) انظر، ص: ٦ في هذا البحث.

(٤) هناك خلاف بين العلماء سيرد بعد قليل.

(٥) ٢/٣٥٩و ٣٦٠.

(٦) مثل : يَقُول، فإن أصلها: يَقْوُل.

(٧) المقتضب، ١/٩٨ وانظر هذا التعليل في: شرح المفصل، ١٠/٧١.

قيل له: الدليل على أنها: فَعَلْت، قولك: الحقُّ قلتـه، ولو كانت في الأصل (فَعُلت) لم يتعد إلى مفعول؛ لأن فَعُلت أنما هو فعل الفاعل في نفسه، ألا ترى أنك لا تقول: كرُمته ولا شرُفته، ولا في شيء من هذا الباب بالتعدي».

ويجري هذا النقل -أيضاً- إذا كان الأجوف يائياً قال «وإذا قلت (فَعَلت)من الياء نقلت إلى فَعِلت لتدل الكسرة على الياء كما دلت الضمة على الواو، وذلك قولك: بعت وكلت، فإن قال قائل: ما تنكر من أن تكون فَعِلت في الأصل، قيل: لأن مضارعها يفعِل، تقول: باع يبيع، وكال يكيل، ولو كانت فَعِل لكان مضارعها (يفعَل) نحو: شرِب يشرَب وعلِم يعلَم»[1].

أما ابن جني فقد فصّل في ذلك وعبر عن طريقة النقل هذه بأسلوب أوضح وأدق حين أشار إلى علل أخرى غير التي جاء بها المبرد قال: «فأصل: (قُلت) و (بِعت): قَوَلت وبَيَعت فنقلت (قَوَلت) إلى (قَوُلت) لأن الضمة من الواو، ونقلت (بَيَعت) إلى (بَيِعت) لأن الكسرة من الياء ثم قلبت العين لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت ألفاً في التقدير، وبعدها لام الفعل ساكنة لاتصالها بالضمير... فسقطت العين فنقلت حركتها المجتلبة لها إلى الفاء قبلها فصارت: قُلت، وبِعت»أما عن سبب النقل، فقال: «فإن قيل: ولِمَ نقلت: قُلت إلى فَعُلت وبعت إلى فَعِلت؟ قيل: لأنهم أرادوا أن يغيروا حركة الفاء عما كانت عليه ليكون ذلك دلالة على حذف العين، وأمارة للتصرف، ألا ترى أن «ليس» لمّا لم يريدوا فيها التصرف لم يُغيروا حركة الفاء وذلك قولهم: (لستُ)[2].فلما كانت القاف في (قُلت) مضمومة والباء في بعت مكسورة بعدما كانتا مفتوحتين في (قال) و(باع) دلك على أن الفعل متصرف، وأنه قد حدث فيه لأجل التصرف حدث ما، وأنه ليس كالحروف التي تلزم ضرباً واحداً من الحكم كـ «ليت» ولا كـ «ليس» الذي ليس

(١) المقتضب١/٩٨. وانظر هذا التعليل في: شرح المفصل، ١٠/٧١.

(٢) وهي حجة ضعيفة عند ابن جني، فقد أشار الزبيدي في تاج العروس (باب:ليس) إلى أن بعض بني ضبة يقول: لِسْت بمعنى لَست وأشار إلى أنه نقله الصاغاني وقال: وفي المحكم لَيِسَ كفَرِح فسكنت تخفيفاً ». وقد تبع الجاربردي ابن جني في ذلك وقال «ولم يُكسر مع أن العين ياء» ، مجموعة الشافية، ص٢٠٨.

متصرفا»[1].

ورأي ابن السراج لا يختلف كثيراً عن آراء من سبقه فقد علل هذه الظاهرة كما عللها غيره إلا إذا استثنينا أنه بين أن حركة الفاء بعد نقل الحركة إليها حذفت يقول: «واعلم أن كل كلمة فحقها أن تترك على بنائها الذي بنيت عليه، ولا تزال عنه حركتها التي بنيت عليها، ولا يحول إلى فَعَلْت مما عينه واو أو ياء فإنه في الأصل فَعَل نحو: قام وباع فإذا قلت: فَعَلت نقلت ما كان من بنات الواو إلى فَعُلت وما كان من بنات الياء إلى فَعِلت ثم حَوّلت الضمة في فَعُلت من (قلت) إلى الفاء، ومن (بعت) إلى الفاء وأزلت الحركة التي كانت لها في الأصل، فقلت: قُمت وبِعت وكان التقدير: قَوُمت وبَيِعت، فلما نقلت عن العينين حركتيهما إلى الفاء سكنتا، وأسكنت اللام من أجل التاء في (فعلت) فحذفت العين لالتقاء الساكنين فصار: قُمت وبِعت»[2].

أما أبو حيان فقد أضاف إلى تعليلات من سبق تعليلاً آخر في معرض رده على الكسائي الذي زعم أن أصل فَعَل فَعُل وليس منقولاً. فقال:«زعم الكسائي أن أصل «كان»، «فَعُل» كقولك «ظَرُف وكَرُم» ولو كان كما زعم لما قالوا: هو كائن؛ لأن «فَعُل» الاسم منه:«فعيل» كقولك: كريم وظريف، وخالفه جميع النحويين من أهل الكوفة والبصرة، وقالوا: هي بمنزلة«قال» وكذلك زعم في «قال» أن الأصل «فَعُل»[3].

هذا إذا كانت حركة العين في الماضي مطابقة لحركة الفاء بأن جاءت على وزن «فَعَل» أما إذا اختلفتا بأن كان الفعل على وزن (فَعِل) مثل: (خَوِف) و (هَيِب)، أو (فَعُل) مثل: (طَوُل) فإنهم لم يحتاجوا إلى تغيير حركة عين الفعل[4]. لأن «حركة العين في أصل تركيب الفعل جاءت مخالفة لحركة الفاء، لأن أصل

---

(١) المنصف١/٢٣٤

(٢) الأصول في النحو. ٣/٢٧٧ وانظر: الممتع في التصريف، ٢/٤٣٩.

(٣) تذكرة النحاة، ٧٣٠.

(٤) المقتضب،١/٩٧.

خِفت: خَوِفت، وأصل هبت: هَيِبتَ، وأصل طُلت: طَوُلت، فنقلت الضمة والكسرة الأصليتان من العين إلى فاء الفعل»[1].وذلك أنهم «لما اضطروا إلى الحذف كان الأسهل عندهم ألا يحذفوا الحرف بحركته وأن يُبَقّوا الحركة التي كانت في العين فنقلوها إلى الفاء لذلك»[2].

إلا أن هذه المعالجة التي اتبعوها للأجوف المسند إلى ضمائر الرفع المتحركة لاقت معارضة من بين القدماء أنفسهم، فهذا الكسائي يرى أن: قُلْت وبعت حكمهما حكم «طُلت وهِبت» أي: أنهما في الأصل: قَوُلت وبَيِعت وليسا محولين عن فَعَلت[3].

كما اتخذ هذا الموقف ابن الحاجب والاستراباذي شارح شافيته فهما يريان أنه لا ضرورة ملجئة إلى هذا النقل الذي يقول به جمهور النحويين لا لفظية ولامعنوية؛ لأن الغرض المطلوب يحصل بدون النقل، فقد ذكر الاستراباذي بأن باب «سُدْتُه ليس من باب فَعُل بالضم في الأصل، ولا هو منقول إليه كما هو ظاهر قول سيبويه وجمهور النحاة» لأن «باب فَعُل المضموم العين، وفَعِل المكسور العين -في الأغلب- يختص كل منهما بمعنى مخالف لمعنى فَعَل المفتوح العين» والأولى عنده أن يسند إلى الفعل قال وباع لا إلى قول وبيع» «وأي داع لنا إلى الحاق الضمائر المرفوعة بـ قول وبيع اللذين هما أصلا قال وباع، وهل هي في الفاعليةإلا كالظواهر في نحو: قال زيد، وباع عمرو، فالوجه إلحاق هذه الضمائر بقال وباع».

إلا أنه يوافق القدماء في تعليل حذف عين الفعل عند إسناده، حيث يرى رأيهم في أن الواو تحركت وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً «فلم يمكن مع بقاء الألف التنبيه على بنية هذه الأبواب وأن أصلها فَعَل أو فَعُل أو فَعِل لأن الألف يجب انفتاح ماقبلها، فلما اتصلت الضمائر المرفوعة المتحركة بها وجب تسكين اللام...

---

(١) المنصف، ٢٣٥/١ وشرح المفصل ٧١/١٠.

(٢) الممتع في التصريف، ٤٣٩/٢.

(٣) تذكرة النحاة، ص ٧٣٠.

فسقطت الألف في جميعها للساكنين فزال ما كان مانعاً من التنبيه على الموزون -أي الألف- فقصدوا بعد حذفها إلى التنبيه على بنية كل واحد منهما... وذلك يحصل بتحريك الفاء بمثل الحركة التي كانت في الأصل على العين، ولم يمكن هذا التنبيه في فَعَل المفتوح العين نحو (قَوَل وبَيَع) لأن حركتي الفاء و العين فيه متماثلتان فتركوا هذا التنبيه فيه، ونبهوا على البنية في فَعِل وفَعُل فقط فقالوا في فَعِل نحو: خاف وهاب: خِفتُ وهِبت، وسوّوا بين الواوي واليائي لما ذكرنا أن المهم هو التنبيه على البنية، وقالوا في فَعُل نحو: طال فهو طويل : طُلت والضمة لبيان البنية لا لبيان الواو... ولما فرغوا في التنبيه على البنية في بابي فَعِل وفَعُل ولم يكن مثل ذلك في فَعَل ممكناً.. قصدوا فيه التنبيه على الواوي واليائي والفرق بينهما.. فاجتلبوا ضمة في (قال) بعد حذف الألف للساكنين، وجعلاها مكان الفتحة وكذا الكسرة في (باع) لتدل الأولى على الواو، والثانية على الياء »[1].

ولابن مالك موقف معارض -أيضاً- لما عليه سيبويه وجمهور البصريين يتفق في النهاية مع رأي الكسائي وابن الحاجب والاستراباذي، ويمكن تلخيص رأيه فيما يلي:-

١- إذا كان الأجوف من باب (علم) نقلت حركة العين إلى الفاء كخفت وهبت، فكسرة الفاء تدل على حركة العين إذ بها تتميز صيغ الأفعال الثلاثية.

٢- إذا كان الفعل من باب (كرُم) وهو فعل واحد عند البصريين.
(طال) ضُمت الفاء عند الاسناد إلى ضمائر الرفع المتحركة، وتدل هذه الضمة على حركة عين الفعل.

٣- إذا كان الفعل من باب (نصر) ضمت الفاء من غير تحويل لتدل هذه الضمة على أن العين المحذوفة واو لما تعذرت الدلالة على حركة العين نحو: قلت وقُلن.

٤- إذا كان الأجوف من باب (ضرب)كسرت الفاء لتدل هذه الكسرة على أن العين المحذوفة (ياء) نحو: بعت، بعن[2].

---

(١) شرح الشافية،١/٧٨-٨٠.

(٢) شرح الكافية الشافية، ٤/٢١٣٨ والتسهيل،ص: ٣١١.وانظر:حاشية رقم ١ في المقتضب ١/٩٧.

رأي المحدثين:-

تفاوتت آراء المحدثين في معالجة قضية إسناد الأجوف إلى ضمائر الرفع المتحركة، رغم اتفاقهم[١] على أن ما جاء به القدماء تفسيراً لهذه الظاهرة يجانب معظمه الصواب، وهو ليس مقبولاً، وخاصة قضيتي النقل في باب: فَعَلت إلى فَعُلت وحذف الألف لالتقاء الساكنين[٢].

فقد ذهب وليم رايت إلى أن ما حصل في بناء (قَوَلت) و (بيعت) و (طَوُلت) و (هَيِبت) وأشباهها هو مجرد سقوط المزدوج الصاعد في كل منها، أي: (وَ) و (يَ) و (وُ) و (يِ) غير أن تأثير هذه المزدوجات يكون من القوة بحيث يقوى على تغيير فتحة الفاء من (قَوَلت) و (طَوُلت) إلى ضمة، وتغيير فتحة الفاء في (بَيَعت) و (هَيِبت) إلى كسرة»[٣].

بينما يرى برجشتراسر أن فاء الماضي تحرك في هذا الباب تبعاً لحركة عين مضارعه، فقيل: قُمت حملاً على يقوم، وسرت حملاً على يسير[٤].

فإذا كان هذا مقبولاً في جزء منه إلا أن يعترض في مضارع: خاف، وهاب، ونام.

أما عبد الصبور شاهين فقد حمّل اللغة مسؤولية التغيير الذي يطرأ على الأجوف عند إسناده، واكتفى بهذه العلّة، ورأى أنها تحل له الاشكال، وتريح الناس من عناء البحث فيها.

---

(١) يستثنى من ذلك الصرفيون التقليديون من المحدثين.

(٢) يرى علم اللسان الحديث أن الأصوات الصامتة وحدها يمكن أن توصف بانها سواكن أو متحركة، أما الأصوات الصائتة (سواء أكانت قصيرة، أي: حركات أو غير قصيرة، أي: مدّات)فلا يمكن -بحكم طبيعتها- وصفها بانها ساكنة أو متحركة.

انظر: الساكن والمتحرك في علم اللغة العربية.د. جعفر دك الباب، ص١٥، اللسان العربي، العدد٢٠/١٤٠٣/١٩٨٣، وتغريد السيد عنبر: الفعل الماضي مسنداً إلى ضمائر الرفع المتصلة، دراسة صرفصوتيةص٦٢، المجلة العربية للدراسات اللغوية، المجلد٤، العدد ٢ جمادى الأولى١٤٠٦/١٩٨٦م.

(٣) نقلاً عن: تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، ص٥٦، Right. A. Grammer..Vol.1. PP.84-85 .

(٤) التطور النحوي للغة العربية، ٩٥.

المتحركة، رغم اتفاقهم[1] على أن ما جاء به القدماء تفسيراً لهذه الظاهرة يجانب معظمه الصواب، وهو ليس مقبولاً، وخاصة قضيتي النقل في باب: فَعَلت إلى فَعُلت وحذف الألف لالتقاء الساكنين[2].

فقد ذهب وليم رايت إلى أن ما حصل في بناء (قَوَلت) و (بيعت) و (طَوُلت) و (هَيِبت) وأشباهها هو مجرد سقوط المزدوج الصاعد في كل منها، أي: (وَ) و (يَ) و (وُ) و (يِ) غير أن تأثير هذه المزدوجات يكون من القوة بحيث يقوى على تغيير فتحة الفاء من (قَوَلت) و (طَوُلت) إلى ضمة، وتغيير فتحة الفاء في (بَيَعت) و (هَيِبت) إلى كسرة»[3].

بينما يرى برجشتراسر أن فاء الماضي تحرك في هذا الباب تبعاً لحركة عين مضارعه، فقيل: قُمت حملاً على يقوم، وسرت حملاً على يسير[4].

فإذا كان هذا مقبولاً في جزء منه إلا أن يعترض في مضارع: خاف، وهاب، ونام.

أما عبد الصبور شاهين فقد حمّل اللغة مسؤولية التغيير الذي يطرأ على الأجوف عند إسناده، واكتفى بهذه العلّة، ورأى أنها تحل له الاشكال، وتريح الناس من عناء البحث فيها.

وحتى تكون الصورة واضحة أمام القارئ فقد عرض ثلاثة نماذج هي:

النموذج الأول: (aua) ومنه: صَوَم، قَوَم، قَوَل.

---

(١) يستثنى من ذلك الصرفيون التقليديون من المحدثين.

(٢) يرى علم اللسان الحديث أن الأصوات الصامتة وحدها يمكن أن توصف بانها سواكن أو متحركة، أما الأصوات الصائتة (سواء أكانت قصيرة، أي: حركات أو غير قصيرة، أي: مدّات)فلا يمكن -بحكم طبيعتها- وصفها بانها ساكنة أو متحركة.

انظر: الساكن والمتحرك في علم اللغة العربية.د. جعفر دك الباب، ص١٥، اللسان العربي، العدد٢٠/٣/١٤٠٣/١٩٨٣، وتغريد السيد عنبر: الفعل الماضي مسنداً إلى ضمائر الرفع المتصلة، دراسة صرفصوتيةص٦٢، المجلة العربية للدراسات اللغوية، المجلد٤ ، العدد ٢ جمادى الأولى ١٤٠٦/١٩٨٦م.

(٣) نقلاً عن: تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي ص٥٦، Right. A. Grammar..Vol.1. PP.84-85 .

(٤) التطور النحوي للغة العربية، ٩٥.

الأفعال: قَلْت وبَعْت وطَلْتُ وخَفت وهَبْت، وهنا تعمد العربية إلى التمييز بينها، فما كانت عينه ياءً أو محركة بالكسر تكسر فاؤه؛ لأن الكسر والياء متجانسان، وتضم فاء ما عدا ذلك من الأفعال ومن ثم تصبح الأفعال في النهاية: قُلت وطُلت وبعت وهِبت، وبعبارة أخرى فإن ما تجوز فيه الإمالة تكسر فاؤه، وما لا تجوز فيه تضم فاؤه »[1].

يبدو لي أن الذي جعل الشايب ينحو هذا المنحى هو رفضه الإسناد للبنية التحتية لأصل الفعل الأجوف -حتى وإن كانت هذه البنية افتراضية- وأخذه بظاهر اللفظ متبعاً بذلك النظرة الوصفية لمعالجة مثل هذه القضايا الصرفية، وهذا ما جعله ينظر إلى كل من: بعت وخِفت بمنظارواحد مع أن بنيتهما الأصلية مختلفة حيث الأول -كما هو معروف- يائي العين والآخر واوي العين، هذا من جهة، ومن جهة أخرى عدم مساواته بين: قلت وخفت وطلت، مع أن بنيتها التحتية واحدة. وهو -أيضاً- لأخذه بهذا المنظار، كان من المفترض أن يبين لنا- أين ذهبت فتحة الفاءفي جميعها؟. ومما يؤخذ على الشايب تلك النبرة الحادة التي يلتزم بها في معظم مناقشاته مع القدماء كقوله: «لا شيء يدعو إلى ذلك سوى محاولة ايجاد تفسير لضم الفاء وكسرها في مثل: قلت، وبعت، فكان أن وجد -من ثم- هذا التخريج الغريب، وهذا التفسير العجيب».

ويؤكد في أكثر من موضع القول أنه «لا يخفى على المتأمل المنصف أن قضية التحويل والنقل هذه وبالكيفية التي وصفوها إنما تدل على خصب في الخيال، وقدرة فائقة على التأويل، والجدل، وليس للواقع اللغوي فيها أدنى نصيب»[2].

---

(١) تأملات، ص٥٩، وانظر: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، د.الطيّب البكوش، ص١٤١، فقد عالج القضية كما عالجها الشايب. يقول: إذا وجدت هذه الفتحة الطويلة في مقطع منغلق قصّرت لنفور العربية من المقاطع المنغلقة ذات الحركات الطويلة: قَوَلت ← قَالت ← قَلْت. ونظراً إلى أنه لا شيء يدل عند ذلك على الأصل الواوي فإن فتحة الفاء تقلب ضمة لأنها من جنس الواو: قُلت، قُلنا، قُلن...».

(٢) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، ٥٥-٥٩.

وكان من نتيجة هذه النبرة الحادة، أنه كان -أحياناً- ينسب إلى القدماء أشياء لم تصدر عنهم، ولا ألفوها، فبعد أن اعترض على قول القدماء إن «قَوَلت» وبابها نقلت إلى فَعُلت، وبَيَعت وبابها إلى فَعِلت ورأى أنه يتناقض مناقضة صريحة والقانون الصرفي العام الذي صاغوه بأنفسهم، وهو أن الواو والياء متى تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفاً، فهو يرى أن هذا الشرط يتوافر في الصيغة الأصلية وفي الصيغة الجديدة المزعومة -على حد قوله- فيتساءل قائلا: «فلماذا عطلت أحكام هذا القانون الصرفي مرتين[1]، وكيف يهدمون هنا ماسبق أن قرّروه وأصلوه من قواعد وأحكام»[2].

إن من يطلع على نص ابن جني[3] الذي سقناه في عرضنا لآراء القدماء حول إسناد الأجوف إلى ضمائر الرفع المتحركة يلحظ بوضوح أن القدماء لم يعطلوا القانون الصرفي الذي صاغوه بأنفسهم.

لقد أشرت سابقاً[4] عند حديثي عن الأجوف إلى تأثير النبر على التركيب الصوتي للكلمة، كتقصير العلة الطويلة السابقة للمقطع المنبور، وحذف العلة القصيرة (الحركة) إذا سبقت مقطعاً منبوراً.

ويبدو لي أن تأثير النبر يصلح -كما أشار داود عبده- في معالجة الأجوف عند إسناده إلى ضمائر الرفع المتحركة، ويؤدي إلى نتائج تبدو لي صائبة أكثر من غيرها.

يتضح تأثير النبر على الأجوف عند إسناده إلى ضمائر الرفع المتحركة إذا ما أخذنا بالاعتبار البنية التحتية لأصل الأفعال الجوفاء التي أشار إليها القدماء من أن أصل قلت: قَوَلت وأنه تحول إلى: قَوُلت. وأن أصل بعت: بَيَعت وأنه يتحول إلى بَيِعت وأن أصل: طُلت طَوُلت وأن أصل خِفت: خَوِفت وأن أصل

---

(١) وهو ما أشار إليه ابن الحاجب وتبعه الاستراباذي، انظر شافية ابن الحاجب.٧٩/١.

(٢) تأملات، ص: ٥٤.

(٣) انظر ص ٩ من هذا البحث.

(٤) انظر ص ٢٠ من هذا البحث.

هبت هَيِبت بدون تحويل.

وإني أرى ما يراه داود عبده في أن خَوِف يتحول إلى خَيِف أي أن الواو تتحول إلى ياء مماثلة للكسرة مما يجعلها غير مختلفة عن هَيب أو بَيع وبذلك تطرد القاعدة في الأجوف كلّه الواوي واليائي وبذلك نستطيع أن نفسر الضمة في قُلت وطُلت والكسرة في بِعت وخِفت وهبت. يتضح ذلك من الجدول التالي في ضوء قاعدة النبر التي نتبعها:-

١- طَوُلت = طُلت.

ط ـَـ و ـُ ل ت ـُ ← ط ـَـ و ـُ ل ت ـُ (قاعدة النبر)

← ط ـُ و ـُ ل ت ـُ (مماثلة العلة غير المنبورة للعلة المنبورة)

← ط ـُ ـُ ل ت ـُ (سقوط شبه العلة)

← ط ـُ ل ت ـُ (تقصير العلة الطويلة لوقوعها قبل صحيحين متواليين العلة غير المنبورة من العلتين المحيطتين بشبه العلة هي التي تتحول إلى مثل العلة المنبورة).

٢- هَيِبتُ = هِبت.

هـ ـَـ ي ـِ ب ت ـُ ← هـ ـَ ي ـَـ ب ت ـُ (قاعدة النبر).

← هـ ـِ ي ـِ ب ت ـُ (مماثلة العلة غير المنبورة للمنبورة).

← هـ ـِ ـِ ب ت ـُ (سقوط شبه العلة).

← هـ ـِ ب ت ـُ (تقصير العلة الطويلة لوقوعها قبل صحيحين متواليين).

٣- بَيَعت: تصبح أولاً بَيِعتُ = بعت.

ب ـَـ ي ـِ ع ت ـُ← ب ـَـ ي ـِ ع ت ـُ (قاعدة النبر).

← ب ـِ ي ـِ ع ت ـُ (مماثلة العلة غير المنبورة للمنبورة).

← ب ـِ ـِ ع ت ـُ (سقوط شبه العلة).

ب ـِ ع ت ـُ (تقصير العلة الطويلة لوقوعها قبل صحيحين متواليين).

٤- خَوِفت: تصبح أولاً خَيِفت = خِفت.

خ ـَ ى ـِ ف ت ـُ ← خ ـَ ي ـِ ف ت ـُ (قاعدة النبر).

← خ ـِ ي ـِ ف ت ـُ (مماثلة العلة غير المنبورة للمنبورة).

خ ـِ ـِ ف ت ـُ (سقوط شبه العلة).

خ ـِ ف ت ـُ (تقصير العلة الطويلة لوقوعها قبل صحيحين متواليين).

٥- قَوَلتُ: تصبح أولاً قَوُلت = قُلت.

ق ـَ و ـُ ل ت ـُ ← ق ـَ و ـُ ل ت ـُ (قاعدة النبر).

← ق ـُ و ـُ ل ت ـُ (مماثلة العلة غير المنبورة للمنبورة).

← ق ـُ ـُ ل ت ـُ (سقوط شبه العلة).

← ق ـُ ل ت ـُ (تقصير العلة الطويلة لوقوعها قبل صحيحين متواليين)[1].

وهكذا في كل أجوف مسند إلى ضمير رفع متحرك نستطيع أن نطبق عليه قاعدة النبر هذه ونخلص إلى النتائج التي توصلنا إليها، فتصبح قاعدة مطرّدة فيه لا يشذ فيها أي فعل ثلاثي أجوف معتل.

أما مزيد المعتل الأجوف مثل: أخاق، أقام، أبان وأطال، فإنه «بحكم صياغته على وزن أفعل» يخلو من أي ضمة أو كسرة فالضمة والكسرة الموجودتان في أصل الفعل الثلاثي (كما في طال وهاب) أو الناتجتان من تطبيق قاعدة مماثلة العلة لشبه العلة (كما في قام وبان) تتحول كل منهما إلى فتحة في وزن أفعل بفعل القاعدة الصرفية.

(١) انظر دراسات في علم أصوات العربية، د. داود عبده، ١٣٩-، ١٥٠، الفصل الحادي عشر.

ب ـِ ع ت ـُ (تقصير العلة الطويلة لوقوعها قبل صحيحين متواليين).

٤- خَوِفت: تصبح أولاً خَيِفت = خِفت.

خ ـَ ى ـِ ف ت ـُ ← خ ـَ ي ـِ ف ت ـُ (قاعدة النبر).

← خ ـِ ي ـِ ف ت ـُ (مماثلة العلة غير المنبورة للمنبورة).

خ ـِ ـِ ف ت ـُ (سقوط شبه العلة).

خ ـِ ف ت ـُ (تقصير العلة الطويلة لوقوعها قبل صحيحين متواليين).

٥- قَوَلتُ: تصبح أولاً قَوُلت = قُلت.

ق ـَ و ـُ ل ت ـُ ← ق ـَ و ـُ ل ت ـُ (قاعدة النبر).

← ق ـُ و ـُ ل ت ـُ (مماثلة العلة غير المنبورة للمنبورة).

← ق ـُ ـُ ل ت ـُ (سقوط شبه العلة).

← ق ـُ ل ت ـُ (تقصير العلة الطويلة لوقوعها قبل صحيحين متواليين)[1].

وهكذا في كل أجوف مسند إلى ضمير رفع متحرك نستطيع أن نطبق عليه قاعدة النبر هذه ونخلص إلى النتائج التي توصلنا إليها، فتصبح قاعدة مطرّدة فيه لا يشذ فيها أي فعل ثلاثي أجوف معتل.

أما مزيد المعتل الأجوف مثل: أخاق، أقام، أبان وأطال، فإنه «بحكم صياغته على وزن أفعل» يخلو من أي ضمة أو كسرة فالضمة والكسرة الموجودتان في أصل الفعل الثلاثي (كما في طال وهاب) أو الناتجتان من تطبيق قاعدة مماثلة العلة لشبه العلة (كما في قام وبان) تتحول كل منهما إلى فتحة في وزن أفعل بفعل القاعدة الصرفية.

(١) انظر دراسات في علم أصوات العربية، د. داود عبده، ١٣٩-١٥٠، الفصل الحادي عشر.

أطلت:-

ء ـَ ط ـَ و ـُ ل ت ـَ ← ء ـَ ط ـَ و ـَ ل ت ـُ (القاعدة الصرفية).

← ء ـَ ط ـَ و ـَ ل ت ـُ (قاعدة النبر).

← ء ـَ ط ـَ ـَ ل ت ـُ (حذف شبه العلة).

← ء ـَ ط ـَ ل ت ـُ (تقصير العلة الطويلة لوقوعها قبل صحيحين متواليين)[1].

إن تقصير المد الطويل إلى مدّ قصير «ظاهرة لغوية مستقلة تتبع قانوناً لغوياً عاماً في العربية -فالمد الطويل يتحول إلى المد القصير الذي يماثله في كل حالة يتلوه فيها صوت صحيح ساكن[2]. فنحن نقول : أردت، وأصلها أرادْت فتحول الألف وهي مدّ طويل إلى المد القصير الذي يماثله أي: إلى فتحة[3].

ب- الماضي الناقص:-

الناقص هو: الفعل الذي آخره حرف علّة، نحو: سما، واستعصى، وتعالى ورضي وسرو...إلخ، وقد أشار العلماء إلى أنه سمي «منقوصاً وناقصاً لا باعتبار ما سمي له في باب الإعراب منقوصاً، فإنه إنما سميّ به هناك لنقصان إعرابه، وسمي ههنا بهما لنقصان حرفه الأخير في الجزم، والوقف، نحو: اغزُ، و ارمِ، واخشَ، ولا تغزُ ولا ترمِ، ولا تخشَ»[4].

ويؤخذ من هذا التعريف أن القدماء يرون أن الناقص ثلاثي الأصول، وهو

---

(١) داود عبده، المصدر السابق.ص.١٥.

(٢) «وهي الحالة التي عبر عنها النحويون بعبارة التقاء الساكنين وهي عبارة خاطئة».

(٣) داود عبده، أبحاث في اللغة العربية، ص٤٢.

(٤) شرح شافية ابن الحاجب، ٣٤/١.

على وزن «فعل» وأن آخره سواء أكان ألفاً أم واواً أم ياءً هو لام الفعل وأن هذا ليس موضع خلاف بينهم[١].

أما المحدثون، فقد اختلفوا في عدّ الناقص ثلاثياً، وقد أشرنا -عند حديثنا عن الأجوف- إلى أن بعضاً منهم يرون أن كلا من الناقص والأجوف ثنائي[٢].

وأن وزن الأول (فعا) ووزن الآخر هو (فال) دون تمييز في كون آخر الناقص ألفاً أو واواً أو ياءً ورأينا أن بعضهم[٣]قد اقترح علينا إعادة النظر في تقسيم الأفعال المعتلة عندما عدّ كلاً من الأجوف والناقص ثنائياً معتلاً.

وقد فرّق بعضهم[٤] في الناقص بين كون آخره ألفاً أو كونه واواً أو ياءً حين عدّ الأول ثلاثي الأصول ثنائي المنطوق تماماً كالأجوف ووزنه (فعا) بينما عد الآخر على وزن (فعل) ثلاثي الأصول.

ويبدولي أن الناقص كالأجوف ثلاثي الأصول سواء أكانت لامه واواً أم ياءً أم ألفاً، مثل رضي وسرو ودعا مع الأخذ بعين الاعتبار أن المعتل الآخر بالألف في صورته الظاهرة وما آل إليه وزنه «فعا» وأن لامه محذوفة سواءً أكانت واواً مثل (دعا) أو ياءً مثل (هدى) وذلك لأن الألف لا تكون إلا مداً زائداً ليست أصلاً في بناء الفعل، تكونت من فتحتين كانتا محيطتين بلام الفعل المحذوفة[٥]، وقد وضع سيبويه باباً بعنوان «هذا باب ما كانت الواو والياء فيه لامات»[٦]ولم يتبعهما بالألف لاعتقاده أن الألف لا تكون إلا مداً زائداً.

إسناد الناقص المعتل الآخر بالألف إلى واو الجماعة:-

أجمع القدماء على أن الناقص المنتهي بالألف إذا أسند إلى واو الجماعة

---

(١) الكتاب، ٣٦٤/٢ والتكملة ص١٠ والمنصف ١٢٦/٢ والممتع في التصريف ٥٤١/٢ وشرح شافية ابن الحاجب ٢٣٠/٢ وشرح المفصل ١٢٥/٩ وشرح الملوكي ٢١٨.

(٢) الثنائية والميزان الصرفي في اللغات العربية في الجزيرة العربية، د.باكزة حلمي، ص٧٥.

(٣) نظرة في الإعلال الصرفي، د. عبد الله درويش، ص ١٥١.

(٤) المنهج الصوتي للبنية العربية، ص٨٧.

(٥) الأصل في دعا -كما هو معروف:دعَوَ وفي هدى: هَدَيَ، وانظر: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث د: الطيب البكوش ص ١٥٧.

(٦) الكتاب، ٢٨/٢ وانظر الممتع في التصريف كذلك ٢/ ٥٢٤

يحذف آخره لالتقاء الساكنين: الألف، وواو الجماعة، وتفصيل ذلك أن الألف -عندهم- تعود إلى أصلها الواوي، أو اليائي، فالأصل -مثلاً- في دعا: دَعَوَ، وفي رمى: رَمَيَ، ثم يقولون: تحركت الياء أو الواو وانفتح ما قبلهما فقلبا ألفين، فالتقت مع واو الجماعة وكلاهما ساكن فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، يقول ابن يعيش: «الأصل: رمَيَوا وغزَوَوا فتحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما فقلبا ألفين، ثم وقعت الواو التي هي ضمير الفاعل بعدها، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، وبقيت الفتحة قبلها تدل على الألف المحذوفة»(١).

وعلل ابن خالويه مثل ذلك في تفسير لفظة «طَغَوا» من قوله تعالى: «الذين طَغَوا في البلاد»(٢) فقال: «والأصل: طغيوا، فحذفت الياء لسكونها وسكون واو الجماعة»(٣).

أما عن كون الألف أولى بالحذف من الواو مع أن كليهما ساكن، فقد أشار إلى ذلك الأنباري عند توضيحه لأصل «اشتروا» في قوله تعالى «أولئك الذين اشتَروا الضَّلَالة بالهدى»(٤). «وكان حذفها أولى؛ لأن الواو دخلت لمعنى والألف ما دخلت لمعنى». ثم قال «وقيل: استثقلت الضمة على الياء فحذفت تخفيفاً، فاجتمع ساكنان: الياء والواو، فحذفت الياء لالقاء الساكنين، وكانت أولى بالحذف لما قد بيّنا في الوجه الأول، وهو أقيس القولين»(٥).

اتصال الناقص المعتل الآخر بالألف بتاء التانيث:-

إذا اتصل الناقص بتاء التانيث، فإن الألف تحذف -أيضاً- ويعوض عنها بفتحة توضع على الحرف الذي قبلها، وقد أشار القدماء إلى أن سبب الحذف هو

---

(١) شرح المفصل، ٦/٧.

(٢) سورة الفجر، آية، ١١.

(٣) إعراب الثلاثين سورة ص ٧٨، وانظر: معاني القرآن للأخفش، ٤٥/١.

(٤) سورة البقرة، آية ١٦.

(٥) البيان في غريب إعراب القرآن، ٥٨/١، وانظر: مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي، ٢٥/١.

لالتقاء الساكنين: الألف وتاء التأنيث الساكنة[١].

ولكون التاء عريقة في السكون -على حد تعبيرهم-[٢] فإنها وإن تحركت بحركة عرضية، فإن هذا التحريك لا يعتدّ به في إعادة الألف إلى الفعل «وإنما لم ترد اللام المحذوفة في مثل: رمت وغزت وإن تحركت التاء في: غزتا، ورمتا، لأن حركتها وإن كانت لأجل الألف التي هي كالجزء لكن تاء التأنيث الفعلية عريقة السكون، وأيضاً حق التاء أن تكون بعد الفاعل؛ لأنها علامة تأنيثه لا علامة تأنيث الفعل ، فهي مانعة للألف من الاتصال التام»[٣].

على أن من العرب من يعتد بالحركة من مثل: رَمَتا، فيقول: رماتا كما قال الشاعر[٤].

لها مَتْنَتان خَظَاتا كما أكبَّ على سَاعِدَيه النَّمِر

أراد : خَظَتا، إلا أنهم عدّوا ذلك ضرورة شعرية وقد علل بعضهم بأنه تثنية خظاة، كأنه قال: خظاتان، ولكنه حذف النون -أيضاً- ضرورة[٥].

إسناد الناقص المعتل الآخر بالواو أو بالياء إلى واو الجماعة:-

إذا كان آخر الناقص واواً أو ياءً، مثل: رضي وسرو، فإنه يحذف -أيضاً- عند إسناده إلى واو الجماعة.، وقد أجمع القدماء على أن علة ذلك التقاء الساكنين، توصلوا إلى الحذف بالخطوات التالية:-

١- أن آخر المعتل مضموم كالصحيح فكان الأصل: رضيُوا وسروُوا.

٢- حذفت الضمة استثقالاً، فأصبح الفعل: رضيْوا وسرووا.

٣- حذفت لام الفعل لالتقاء الساكنين، فأصبح الفعل رضوا وسروا.

٤- ضم ما قبل الواو في المعتل اليائي لتسلم الواو من الانقلاب لسكونها

---

(١) الممتع في التصريف، ٥٤١/٢ وانظر: شرح المفصل،٢٢/١٠.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب، ٢٣٠/٢.

(٣) شرح شافية ابن الحاجب، ٢٣٠/٢. وانظر التكملة لأبي علي الفارسي، ص١٠.

(٤) البيت لامرئ القيس، ديوانه، ١٦٤، وانظر شرح شافية ابن الحاجب، ٢٣٠/٢ والممتع في التصريف، ٥٢٥/٢.

(٥) المصادر نفسها.

وانكسار ما قبلها، وبالتالي يلتبس المفرد بالجمع، فأصبح: سرُوا ورَضُوا.

يقول ابن جني عند تفسيره لـ «عَمُوا» في قوله تعالى: «وحسبوا أن لا تكون فتنة ثم عَمُوا وصَمُّوا»[1] وفي تفسير قول بعض العرب: رَضْيُوا بتسكين الضاد واثبات الياء لأنه لم يلتق ساكنان: «إنما كان يجب أن يقال: رَضُوا كما قال تعالى: «عَمُوا وصَمُّوا» وأصلهما: رَضيُوا وعَمِيُوا فحذفت الضمة من الياء ونقلت إلى ما قبلها فالتقت الياء والواو وكلاهما ساكن فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، وكانت أحق بالحذف؛ لأنها، كما أعلت بالاسكان كذا أعلت بالحذف، وأيضاً، فإن الواو علامة الجمع والضمير، والياء ليست علامة، فكانت أحق بالحذف فلما سكنت الضاد في «رَضيُوا» للاستخفاف جَرت الياء لسكون ما قبلها مجرى الصحيح، فأقرت، ولم ترد إلى الواو، وإن كانت الكسرة قد زالت من قبلها»[2].

ويقول ابن عصفور «...إلا أن يكون الضمير ضمير جماعة مذكرين غائبين فإنك تحذف الواو والياء، وتضم ما قبل واو الجمع، نحو: رَضُوا وسرُوا وسبب ذلك أن الواو يتحرك ما قبلها أبداً بالضم، نحو: ضربوا فلو قلت: رضيُوا وسروُوا لاستثقلت الضمة في الياء والواو لتحرك ما قبلها فيجب حذفها، فيجتمع ساكنان واو الضمير والياء والواو اللتان قبلها فتحذف ما قبل واو الضمير؛ لأن حذف الحرف أسهل من الاسم فتقول: سرُوا وتضم بعد الحذف ما قبل الواو في مثل: رضي، فتقول: رضُوا لتسلم واو الضمير؛ لأنك لو أبقيت الكسرة لانقلبت واو الضمير ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، فكنت تقول: رضي، فيلتبس الجمع بالمفرد»[3]

رأي المحدثين في تعليل الحذف عند إسناد الناقص إلى:-

أ- واو الجماعة.

ب- تاء التأنيث.

---

(١) سورة المائدة، آية، ٧١.

(٢) المنصف، شرح تصريف المازني، ١٢٥/٢.

(٣) الممتع في التصريف، ٥٢٧/٢ وما بعدها.

سلك كثير من الباحثين في تفسيرهم لهذه الظاهرة مسلكاً مغايراً لما عليه القدماء، وقد اقتصر بعضهم على ما يقرره علم الأصوات وسلك آخرون المنهج التاريخي في رصد هذه الظاهرة، دون أن يخوض في تعليلات القدماء لعجزها -كما يقول-«عن تقديم الوصف العلمي الدقيق لما يجري على الصيغ من تغيرات»[1].

ولا يعني ما قلته أن ما جاء به المحدثون يعد صحيحاً يجب التسليم به لحداثته، ويجب عدم الأخذ بالقديم لقدمه، فإن كثيراً من المحدثين قد أوغر في تفسيره، بحيث يبدو للقارىء وهو يعيش -إن عاش في جو التعليل- أنه يقرأ طلاسم تتخلق أمامه تبعده عن جو الفهم الذي يحاوله، وترمى به في متاهات بعيدة كقول بعضهم «والصحيح[2] أن الذي حصل في دَعَووا da'awa ورميوا ramayū هو مجرد مخالفة بين عنصر ي المزدوج الصاعد (wū) و (yū) اللذين يشكل كل منهما المقطع الأخير، وذلك بإسقاط أشباه الحركات، وبسقوطها نشأ ما يعرف في الدراسات الصوتية ب Haitus، أي: التقاء حركتين، وهذا مبدأ مرفوض عربياً وسامياً أيضاً، وللتخلص من هذا السياق الصوتي المرفوض، يحصل انزلاق حركي بشكل آلي بين الفتحة والضمة، يتخلق على أثره شبه الحركة «الواو» وبهذا يصبح الفعلان دعووا da'awu ورموووا ramawu، مع فرق بين دعووا هاهنا، ودعووا الأصلية، فهذه الأخيرة (فعلوا) وتلك (فعووا) ولما كانت الضمة والواو متجانستين كل منهما تشهد للأخرى، فقد حصل في النهاية مخالفة بين عنصري المزدوج الصاعد (wū) بإسقاط الحركة، أي: الضمة الطويلة، التي هي ضمير الجماعة الحركي الأصلي، وذلك لأن الواو المتخلقة سدّت مسدها، وأغنت غناءها، فانتهى الفعلان بذلك إلى «دعوا ورموا» بوزن «فَعَوا» فالواو الموجودة في هذين الفعلين ليست ضمير الجماعة المعروف تقليدياً بـ واو الجماعة،

---

(١) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، ص٦١.

(٢) هكذا، وكان ما جاء به غيره خطا.

وإنما هي ضمير بالوكالة، إن جاز هذا التعبير »[1].

ويبدو لي أن ما قرره الباحث يحتاج إلى خيال شاعر لا إلى مقرر واقع، فأيُّ فائدة تحصل من تخلّق هذا الضمير الذي سمّاه «ضمير بالوكالة» ولماذا لم يُبق الضمير الأصيل الذي جيء به لمعنى؟ بل لماذا جئنا به أصلاً إذا أردنا أن نحذفه؟!.

ثم ماذا يعني قوله: «مع فرق بين دعووا ههنا ودعووا الأصلية، فهذه الأخيرة فعلوا، وتلك فعوا، أليس ذلك عبثاً لغوياً؟

أما عن اتصال الناقص المعتل الآخر بالألف بتاء التأنيث، فإن الباحث قد سكت عن الحديث فيه، ولم يتعرض له، وكأنه قد ظن أن ما جاء به لا يتمشى مع هذه الظاهرة فآثر السكوت لذلك.

وأما عن إسناد الناقص الواوي أو اليائي إلى واو الجماعة، أو ضمير الجماعة الحركي -كما سمّاه- فقد اتبع منهجين مزجهما معاً، وهما المنهج الوصفي والمنهج التاريخي، متخلياً عن منهجة الأول حيث يرى أن حالة اسناده قد مرّت بمراحل ثلاث، هي:-

١- مرحلة التصحيح، وهي: رَضيوا وسُرووا.

٢- مرحلة تسكن العين... فانتقل الفعلان من رَضِيوا إلى: رَضْيوا. ومن سَرُووا إلى سَرْووا، وقد حفظت هذه المرحلة من قبل بعض لهجات العرب، قال سيبويه: «وسألته -يعني الخليل-عن قول بعض العرب: رَضْيوا، فقال: هي بمنزلة غُزْيَ؛ لأنه أسكن العين »[2]. وقال المازني «وبعض العرب يقول:رَضْيوا فيسكن الضاد ويثبت الياء لأنه لم يلتق ساكنان »[3] وبالنسبة لسروا، قال سيبويه «وتقول: سَرْووا على الاسكان وسرُوا على إثبات الحركة »[4].

٣- والمرحلة الثالثة والأخيرة من تطور الناقص ههنا تمت عن طريق المخالفة

(١) تاملات، ص٦١.
(٢) الكتاب:٢/٣٨٢.
(٣) المنصف،٥/١٢٥.
(٤) الكتاب،٢/٣٨٢.

بين عنصري المزدوج الصاعد « يو yu» و «وو ẇu» في كل من «رَضيُوا وسَرُوُوا» عن طريق إسقاط الصامت، أي: شبه الحركة، قال فندريس[1] «وكثيراً ما يحدث أن يكون نتيجة التخالف اختفاء الصوت لا أكثر ولا أقل» وبسقوط الواو والياء نحصل على رضوا وسروا، فيكون الفعلان قد مرّا بالخطوات التالية: «رضِيوا ـ رَضيُوا ـ رضُوا وسَرُوُوا ـ سَرووا ـ سَروا» وأعقب هذا التعليل بقوله: «ولما لم يكن القدماء يؤمنون بفكرة التطور في الصيغ، فإنهم لم يرضوا عن تسكين العين في رَضُيوا وبابه»[2].

ونرى غيره من الباحثين المحدثين يعالج هذه القضية من منظار مغاير، وتصور ظنّوا أنه رؤية جديدة في معالجة قضايا الصرف، ومنها الحذف، وحبذا لو كانت هذه الرؤية ثابتة في معالجاته المتشابهة، فحين عرض عبد الصبور شاهين رأيه في إسناد الناقص المعتل الآخر بالألف إلى واو الجماعة تصور أنه يتعامل مع ثلاثي الأصل ثنائي المنطوق، -كما قلنا. فقال... «والذي حدث هو أن الفعل: غزا ورمى ينتهي -كما نرى- بفتحة طويلة فحين أسند إلى ضمير الجماعة الحركي وهو أيضاً ضمة طويلة- اجتمعت حركتان طويلتان، وهو ما تكرهه العربية في نسجيها المقطعي... وفي مثل هذه الحالة تختصر الحركة الطويلة الأولى لتصبح فتحة قصيرة، ويتم الانزلاق بينها وبين ضمير الجماعة الحركي فتنشأ في النطق واو نتيجة اجتماع الحركات المختلفة... وإذن فالحركة بعد العين هي نصف الألف وليست دلالة على أن المحذوف ألف كما يقال»[3].

إن قوله: إن هذا الفعل منتهٍ بفتحة طويلة، أي: أن هذه الفتحة الطويلة ليست لام الفعل، هو حقيقة كما نرى، لكننا نراه في موضع آخر، وعند حديثه عن

---

(١) اللغة، ٩٤.

(٢) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، ص٦١-٦٣.

(٣) المنهج الصوتي للبنية العربية، ٨٨.

تثنية الاسم المقصور[1] ينكر هذه الحقيقة ويرى أنها لام الكلمة يجب أن تعود إلى أصلهاالواوي أو اليائي، مع أن التركيب الصوتي لهما متشابه، فلماذا اختلفت نظرته هنا عن نظرته هناك؟ ولماذا لم يعالج القضايا الصرفية ذات التركيب الصوتي المتشابه بمنظار واحد، ليس له تفسير عندي، إلا محاولة للولوج إلى رأي جديد في قضية لمخالفة القدماء ثم ينسى هذا الرأي الذي تبناه إذا انتقل إلى الحديث عن قضية مشابهة.

والأغرب من ذلك نظرته المزدوجة إلى المعتل الناقص المنتهي بالواو أو بالياء عند إسناده إلى واو الجماعة، فقد عرض مثالين له، هما: رضي وسرو، وقال بأن الأول هو بزنة فَعل والآخر بزنة فَعُل، -وهو محق في هذا- لكن ما يليه من تفسير لهذه الظاهرة يبدو غريباً، يقول: «والواقع الصوتي يدلنا على أن لهذين الفعلين في الإسناد ثلاث حالات» وليست حالتين كما أشار إليها القدماء :

الحالة الأولى: حالة بقاء لام الفعل كما هي، وذلك عند اتصال الفعل بضمير الاثنين الحركي، فيقال: رضيا، سروا بزنة فعلا.

الحالة الثانية: حالة سقوط لام الفعل، وهي الانزلاق مع تعويض موقعي بتطويل الحركة الأولى المتبقية من المزدوج، وذلك عند إسناده لضمير رفع متحرك، فيقال:رضيت (فعيت) سروت (فعوت).

رضينا (فعينا) سرونا (فَعونا).

الحالة الثالثة: حالة سقوط لام الفعل بما في ذلك المزدوج بجزئيه، أي: دون تعويض، وحينئذ تتحرك عين الفعل بضمير الجماعة الحركي، فيقال: رضُوا وسرُوا بزنة فَعُوا[2]. وهذا في رأيي يشتمل على بعض المغالطات:

أولاً:- لماذا عدّ الياء والواو في الحالة الأولى لام الفعل بينما حذفها في الحالة الثانية، وعوض عنها بياء وواو مع أن صورتهما واحدة. بمعنى: لماذا جعل لام الفعل في الحالة الأولى تختلف عنها في الحالة الثانية؟.

---

(١) نفسه، ص: ١٢٧.

(٢) نفسه، ص.٩.

ثانياً: لماذا لم يشر في الحالة الثالثة إلى أسباب السقوط؟

أما عن اتصال الناقص المعتل الآخر بالألف إلى تاء التأنيث فإنه لم يتعرض له، وكأنه لم ير حذفاً في الأصل، فاكتفى بالحديث عن اتصاله بضمير الجماعة الحركي -كما يسميه-.

يبدو أن الأمر أيسر مما تصوروا، فهو لا يعدو أن يكون تقصيراً لآخر الناقص عند التقائه بمد آخر طويل، أو لالتقائه بصوت صحيح ساكن غير متلوّ بحركة، أي: صوت متأصل في السكون وليس سكوناً عارضاً، وهو تعاقب لا تستسيغه العربية. وهذا ما أكده غير واحد من الباحثين المحدثين -أيضاً-يقول كارل بروكلمان عند حديثه عن اتصال الناقص المعتل الآخر بالألف بتاء التأنيث الساكنه «وقد قصر الصوت (ā) الناتج من (a +a) عند دخول المقطع المغلق في ماضي الغائبة... وقد قيس عليه ماضي الغائبتين كذلك، فيقال مثلاً:- رمتا قياساً على رمت بدلاً من: رماتا»[1].

وأشار إليه -أيضاً- داود عبده بقوله «ومن الجدير بالذكر أن القاعدة اللغوية التي يحوّل المدّ الطويل بموجبها إلى المدّ القصير الذي يجانسه لا تنطبق على الحالات التي يكون السكون فيها طارئاً على الكلمة، فنحن -مثلاً- لا نحوّل المدود الطويلة إلى قصيرة في كلمات مثل«معلمون» ومعلمين و«معلمات» حيث نلفظها بسكون النون؛ لأن الأصل فيها «معلمونَ ومعلمينَ ومعلماتٍ... أما حين يكون السكون أصيلاً كما هو الحال مثلاً -في تاء التأنيث في الفعل الماضي... فإن المدّ الطويل يتحول إلى المدّ القصير الذي يجانسه.. رَمَت، وأصلها: رمات،

(١) فقه اللغات السامية، ص١٤٩، وانظر أيضاً: تغريد السيد عنبر، ص٥٩ ومابعدها، الفعل الماضي مسنداً إلى ضمائر الرفع المتصلة، دراسة صرفصوتية، المجلة العربية للدراسات اللغوية، المجلد الرابع، العدد الثاني، جمادى الأولى، ١٤٠١ فبراير ١٩٨٦م، وكذلك: غالب المطلبي في: في الأصوات اللغوية، ص٢٩٢ والتصريف الغربي من خلال علم الأصوات الحديث، د. الطيب البكوش، ص١٥٨.

رمى + ت، ودَعَت، وأصلها: دعات، دعا +ت.. بينما يبقى المدّ الطويل دون تقصير في مثل: فتاكم (فتى +كم)... لأن ما يلي أصوات المد الطويلة في هذه الكلمات، أصوات صحيحة متحركة»[1].

وبالنسبةللمعتل الآخر بالألف عند إسناده إلى واو الجماعة فما حدث فيه -كما قلنا- هو تقصير للمدّ -أيضاً- لالتقائه بمد آخر طويل، فبعد أن تحول رَمَيَ إلى: رمى، ودَعَوَ إلى: دعا بسقوط شبه العلة لوقوعها بين حركتين متشابهتين «قصرت العلّة الطويلة الألف الناتجة بعد سقوط شبه العلة» عند التقائها بعلة طويلة أخرى، وهو نفس ما حدث للأجوف عند إسناده إلى ضمير رفع متحرك حيث قصرت فيه العلة الطويلة لوقوعها قبل صحيحين متواليين[2].

ويمكن توضيحه بالكتابة الصوتية بما يلي:-

١- دَعَوَ = دعا.

د ـَ ع ـَ و ـَ ← د ـَ ع ـَ ـَ (سقوط شبه العلة «الواو» لوقوعها بين حركتين متشابهتين).

٢- رَمَيَ = رما.

ر ـَ م ـَ ي ـَ ← ر ـَ م ـَ ـَ القاعدة نفسها «الياء بدل الواو».

الاتصال بـ تاء التأنيث الساكنة:

١- رمات = رمت.

ر ـَ م ـَ ي ـَ ت ← ر ـَ م ـَ ـَ ت القاعدة السابقة.

← ر ـَ م ـَ ت تقصير العلة الطويلة لوقوعها قبل صحيح ساكن متأصل في السكون.

---

(١) أبحاث في اللغة العربية، ص٤٨.

(٢) انظر داود عبده: الأصل في الفعل الماضي سكون آخره، ص٧٤، هامش ١٧، مجلة اللسان العربي، العدد ٣١ جمادى الأولى ١٤٠٩، ديسمبر ١٩٨٨م.

٢- دَعَوَت = دعت.

د ـَ ع ـَ و ـَ ت ← د ـَ ع ـَ ـَ ت القاعدة السابقة.

الإسناد إلى واو الجماعة:

١- دَعَوَوا = دَعَوا.

د ـَ ع ـَ و ـَ و ـَ ا ← د ـَ ع ـَ ـَ و ا القاعدة السابقة.

← د ـَ ع ـَ و ١.

٢- رَمَيَوا = رَمَوا.

ر ـَ م ـَ ي ـَ وا ← ر ـَ م ـَ ـَ و ا.

← ر ـَ م ـَ و ا.

والناقص المزيد يطبق عليه القاعدة نفسها:

١- ألقى + ت = ألقت.

ء ـَ ل ق ـَ ي ـَ ت ← ء ـَ ل ق ـَ ـَ ت

← ء ـَ ل ق ـَ ت.

٢- ألقى + وا = ألقوا.

ء ـَ ل ق ـَ ي ـَ وا ← ء ـَ ل ق ـَ ـَ و ا.

← ء ـَ ل ق ـَ و ا

ونتبع الطريقة نفسها في إسناد الناقص الواوي أو اليائي، حيث يتم في إسناد الناقص اليائي «تقصير ما يحدث في صوت المد الذي تنتهي به الكلمة ثم

خضوع هذا الصوت القصير إلى الانسجام المدّي Vowel harmony مع لاحقة الواو في حالة كونه صوتاً مغايراً، أي: كسرة بسبب تنافر الكسرة مع الضمة؛ أو كراهية العربية لتتابعات صوتية متألفة من صوت مدّ قصير ضيق هو الكسرة، مع نصف مد هو الواو »[1] وهو ما عبر عنه الفرّاء بقوله «إنهم يستثقلون كسرة بعدها ضمةأو ضمة بعدها كسرة »[2].

أما في حالة مشاكلته فنلاحظ أن الأمر يكون أسهل فما يحدث «ليس سوى تقصير في الواو الأولى ثم يندمج هذا الصوت القصير في صوت المدّ الطويل المجانس له؛ ليؤلف صوت مد واحداً في الدرجة الطويلة المعروفة »[3].

ويمكننا كتابته صوتياً بما يلي:-

١- ر ـَ ض ـَ ـَ و ا ← ر ـَ ض ـَ و ا (تقصير صوت المد الذي انتهت به الكلمة)

← ر ـَ ض ـُ و ا (انسجام مدّي مع لاحقة الواو).

٢- س ـَ ر ـُ ـُ ← س ـَ ر ـُ و ا (القاعدة نفسها).

← س ـَ ر و ا (اندماج صوت المد القصير في صوت المد الطويل الذي يجانسه).

ج- **المضعف قسمان: ثلاثي، ورباعي.**

المضعف الثلاثي: هو ما كانت عينه ولامه من جنس واحد أدغم أحدهما في الآخر، نحو: مدّ، شدّ، قَدّ، هَدّ.. إلخ.

المضعف الرباعي: هو ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس، وعينه ولامه الأخرى

---

(١) في أصوات العربية، د. غالب المطلبي، ص ٢٩٢، وانظر: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص١٥٨.

(٢) معاني القرآن، ١٢/٢.

(٣) د. غالب المطلبي، المصدر السابق، ص٢٩٢.

من جنس آخر [١].

والحذف الصرفي لا يكون في المضعف الرباعي سواء أكان مسنداً إلى الضمائر، أم غير مسند، بل نعامله معاملة الصحيح في الأفعال فنقول: زلزل، زلزلت، زلزالاً ... إلخ لذلك سيقتصر حديثنا عن المضعف الثلاثي ومزيده.

فمن حيث الإدغام وعدمه فقد أشار العلماء إلى أن المضعف الثلاثي ومزيده يجب فيه الإدغام في الماضي في الأحوال التالية:-

١- إذا أسند إلى اسم ظاهر، مثل: مرّ علي، استمدّ علي...

٢- إذا أسند إلى ضمير غائب، مثل: علي مرّ.

٣- إذا أسند إلى ألف الاثنين أو واو الجماعة، مثل المحمدان مرّا، المحمدون مرّوا.

٤- إذا اتصلت به تاء التأنيث، مثل: مرّت فاطمة.

أما إذا أسند إلى ضمير رفع متحرك فإن المشهور[٢] فيه فك التضعيف نقول: مررتُ، ومررتَ ، ومررتما، ومررن.

الحذف في الماضي المضعف:

أ- حذف الحركة:-

قلنا إن المضعف: هو ما كانت عينه ولامه من جنس أدغم أحدهما في الآخر، وقد أشار العلماء إلى أن الإدغام في المتماثلين شرطه أن يسكن الأول ويتحرك الآخر، وكما يقولون «ومعناه في الكلام: أن تصل حرفاً ساكناً بحرف مثله متحرك من غير أن تفصل بينهمابحركة أو وقفٍ فيصيران لشدّة اتصالهما كحرف واحد ترتفع اللسان عنهما رفعة واحدة شديدة فيصير الحرف الأول كالمستهلك لا على حقيقة التداخل»[٣].

أما الغرض منه فهو طلب الخفة «لأنه ثقل عليهم التكرير، والعود إلى

(١) التطبيق الصرفي، د. عبده الراجحي، ص٤٧-٤٨.

(٢) ذكر شارح شافية ابن الحاجب أن الإدغام لغة لبكر بن وائل وغيرهم أيضاً، نحو: رُدّن، يَرُدّن، وقد علق على ذلك بقوله: وهو شاذ قليل، انظر، ٢٤٤/٣ . ٢٤٥.

(٣) شرح المفصل، ١٢١/١٠.

حرف بعد النطق به وصار ذلك ضيقاً في الكلام... فلما كان تكرير الحرف كذلك في الثقل حاولوا تخفيفه بأن يدغموا أحدهما في الآخر، فيضعوا ألسنتهم على مخرج الحرف المكرر وضعه، ويرفعوها بالحرفين رفعة واحدة، لئلا ينطقوا بالحرف ثم يعودوا إليه نفسه»[١].

فقد جاء الإدغام -وكما أشاروا- من كراهية العرب تكرار صوتين صامتين متماثلين بشكل متتالٍ، فعمدوا إلى التخفيف بالتخلص من حركة عين الفعل التي تسببت في الثقل، فحذفوها، فأدى حذفها إلى توالي نطقهما بدون فاصل، وهو أمر ينسجم مع ميل العرب إلى التخلص من الحركة حين تقع بين صوتين صحيحين متماثلين. يقول المبرد «اعلم أن الحرفين إذا كان لفظهما واحداً فسكن الأول منهما، فهو مدغم في الثاني، وتأويل قولنا مدغم أنه لا حركة تفصل بينهما، فإنما تعتمد لهما باللسان اعتمادة واحدة»[٢].

ويقول في موضع آخر «إذا قلت: فَعِل أو فَعَل[٣] مما عينه ولامه سواء فكان الحرفان متحركين، فإنه يلزمك أن تسكن المتحرك الأول فتدغمه في الذي بعده؛ لأنهما لفظ واحد فلا يقع في الكلام التباين»[٤].

وهي إشارة واضحة إلى أن حركة عين الفعل محذوفة، وهذا ما أشار إليه كثير من المحدثين[٥]، بعبارات تنسجم مع ما استقر عند القدماء، من أن أصل المضعف هو (فعل) وأن حذف الحركة يعود إلى ما يمكن أن يُفسر في نطاق القانون اللغوي المعروف بقانون الحد الأدنى من الجهد[٦]. حيث يميل العرب إلى التخلص من الحركة حين تقع بين صوتين متشابهين[٧].

---

(١) شرح المفصل، ١٢١/١٠.

(٢) المقتضب، ١٩٧/١، وانظر: الكتاب لسيبويه ١٥٨/٢وجمهرة اللغة لابن دريد، ١٣/١.

(٣) أشار المبرد في المقتضب ١٩٩/١ إلى أن (فَعُل) لم يأت إلا في لبُبَ لثقل الضمة مع التضعيف، وإلى ذلك أشار سيبويه، ٢٢٦/٢.

(٤) نفسه، ١٨٣/١.

(٥) فقه اللغات السامية، كارل بروكلمان، ص٧٩، وفي الأصوات اللغوية، ص١٧٨.

(٦) أبحاث في اللغة العربية، داود عبده، ص١٢، هامش٤.

(٧) التحول الداخلي في الصيغة الصرفية، وقيمته البيانية أو التعبيرية، د. مصطفى =

أما إذا كان حذف الحركة يؤدي إلى وجود ثلاثة أصوات متوالية كالذي يحدث عند اتصال المضعف بضمائر الرفع المتحركة، مثل: مددت، مددنا فإن الحركة تبقى ولا تحذف وكذلك إذا كان ما قبل الحرف الأول من المضعف ساكناً فإنهم أوجبوا نقل حركة الأول إليه وذلك حين ندخل همزة التعدية على الفعل المضعف مثل: أحبّ، أشدّ، ففي حذفها يلتقي صامتان، في غير الوقف وهو أمر ترفضه اللغة[1].

ب- حذف الحرف:-

يقول ابن مالك في الكافية الشافية[2] :

ظَلْت وظِلْتُ في ظَلِلْتُ اطردا وقِرْن في اقْرَرْن وقس معتضدا.

ولا تقس مفتوح عين وأرى من قاس ذا الضَّم حَرٍ أن يُعْذَرا

ذكرنا قبل قليل أن المضعف إذا أسند إلى ضمائر الرفع المتحركة، فإنه يأتي تاماً لا حذف فيه كقولنا في شدّ، شددت، شددنا، شددتم.. إلخ إلا أنه وردت بعض الألفاظ على غير ذلك أشار إليها بعضهم بأنها شاذة تحفظ ولا يقاس عليها، بينما رأى آخرون فيها القياس المطرد، كما يفهم من قول ابن مالك السابق، وكما اختلفوا في ذلك، فإنهم اختلفوا أيضاً في الحرف المحذوف، هل هو العين أم اللام؟ واختلفوا أيضاً في عدد هذه الألفاظ فبينما يرى بعضهم أنها اثنتان لا ثالث لهما، وهما: ظَلْت ومَسْت في ظَلِلْت ومَسِست، ولفظ ثالث من الزوائد على الثلاثة وهو: أحست في أحسست، يضيف آخرون ألفاظاً أخرى وهي: هَمْت، في: هممت، وانهمت في انهممت، وأحَبْت في أحببت، وظنت في ظننْت، ولَبْت في لَبُبت وظنت في ظننت، وَوَدْت في وَددْت ومَرَت في مَرَرْت وعَزَني في وعَزّني.

كما اختلفوا -أيضاً- في حركة الفاء بعد الحذف أتكون بالفتح، أم

= النحاس، ص٤٧، وانظر: الفعل الماضي مسنداً إلى ضمائر الرفع المتصلة، دراسة صرفصوتية، تغريد السيد عنبر، ص ٦٣.

(١) تغريد السيد عنبر، السابق، ص٦٣.

(٢) شرح الكافية الشافية، ٤/٢١٦٩-٢١٧١.

بالكسر؟. والعلة الموجبة لذلك.

ونظراً لهذه الخلافات القائمة حول هذه الظاهرة فإنني أرى أن أفرد حديثاً عن الألفاظ المتفق على ورودها عند كثير من العلماء وأقصد بذلك «ظلت ومست وأحست» من الجوانب الآتية:-

أ- القياس والشذوذ.

ب- الحرف المحذوف.

ج- تعليل حركة الفاء بعد الحذف.

ثم أتبعه بحديث آخر عن الألفاظ المضافة ومظان الكتب التي أوردتها :-

أ- القياس والشذوذ:-

نص سيبويه على أن هذا الحذف شاذ فقال: «وليس هذا النحو إلا شاذاً والأصل في هذا عربي كثير وذلك قولك: أحْسست ومَسست وظَلَلت»[1] ووافقه الأخفش على ذلك فقال: «وهذا الحذف ليس بمطرد وإنما حذف من هذه الحروف التي ذكرت لك خاصة»[2].

وتحت باب: ما شبه من المضاعف بالمعتل فحذف في موضع حذف ، قال المبرد -أيضاً-: «وليس ذلك بجيد ولا حسن[3] وإلى مثل ذلك أشار ابن جني[4] وابن عصفور[5] وابن يعيش[6] وابن منظور[7] .

أما ابن مالك[8] فقد نص على اطراده، وأنه مقيس -كما رأينا- وتبعه في

---

(١) الكتاب، ٢/٤٠٠و ٤٢٩/٢ «ومن الشاذ قولهم: أحْست ومَست وظَلت».

(٢) معاني القرآن، ٢٣٦/١.

(٣) المقتضب. ٢٤٥/١. وقال ابن جني في الخصائص ٤٣٩/٢ «هذاكله لا يقاس عليه لا تقول في: شممت شمت ولا في أقضضت: أقضت.

(٤) الخصائص،١٩/٣.

(٥) الممتع في التصريف، ٦٦٠/٢.

(٦) شرح المفصل، ١٥٣/١٠.

(٧) لسان العرب (ظنن) ١٤٢/١٧.

(٨) شرح الكافية الشافية،٢١٦٩/٤-٢١٧١.

ذلك الشلوبين والمرادي[1].

ب- الحرف المحذوف:-

نص سيبويه على أن المحذوف في هذه الأفعال هو العين بعد نقل حركتها إلى الفاء إذا كانت مكسورة، وحذفها مع حركتها إذا كانت مفتوحة اكتفاء بحركة الفاء، يقول: ظِلْت ومِسْت، حذفوا وألقوا الحركة على الفاء كما قالوا: خِفْت... وأما الذين قالوا: ظَلْتُ ومَسْت فشبهّوها بـ لَست... ولا نعلم شيئاً من المضاعف شذّ عما وصف لك إلا هذه الأحرف»[2].

ووافق الأخفش سيبويه في هذا الحذف، ففي توجيهه لقوله تعالى: «فظِلتم تَفَكّهون»[3] قال «فإنها إنما كسر أولها لأنه يقول ظَلِلْت فلما ذهب أحد الحرفين استثقالاً حول حركته على الطاء قال أوس بن مغراء[4]:

مِسنَا السماء فنِلنَاها وطالَهم

حتى رأوا أُحُداً يهوِي وثَهلانا

لأنها من مَسست» وقال بعضهم «فَظَلتم»ترك الظاء على فتحها وحذف إحدى اللامين، ومن قال هذا قال: مَسنا السماء[5].

أما الفراء فقد صرح بأن المحذوف السين الأولى وكذلك في: وَدَدْت ومَسِست وهَمَمت»[6].

أما ابن مالك فقد صرح في شرح الكافية الشافية[7] أن المحذوف في

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ابن أم قاسم المرادي، ٦/١٠٠.

(٢) الكتاب، ٢/٤٠٠، وانظر هذا التعليل أيضاً في المقتضب، ١/٢١٥، والخصائص ٢/٤٣٨ والممتع في التصريف ٢/٦٦٠ وما بعدها وشرح شافية ابن الحاجب ٣/٢٤٤.

(٣) قرأ الجمهور (فَظَلْتُم) بفتح الظاء ولام موحدة وقرأ أبو حيوة وآخرون «فَظِلْتم» بكسر الظاء،وقرأ عبد الله والجحدري «فَظَلْتُم»على الأصل بكسر اللام، وقرأ الجحدري -أيضاً- «فَظَلتم» بفتحها، البحر المحيط، ٨/٢١١، ٢١٢ وانظر القراءات في قوله تعالى «وانظر إلى إلهك الذي ظلت عليه عاكفاً»، ابن خالوية، ٨٩، والبحر المحيط ٦/٢٧٦.

(٤) هو أوس بن مغراء القريعي، طبقات فحول الشعراء، ١٢٥ و٥٧٢ ولسان العرب (مس).

(٥) معاني القرآن، ١/٢٣٦، وانظر تعليله أيضاً (لأحست)، ١/٢٣٥،

(٦) معاني القرآن، ١/٢١٧.

(٧) شرح الكافية الشافية. ٤/٢١٦٩-٢١٧١ وممن صرح بذلك ابن منظور (مادة:ظلل)

«ظلت» بفتح الفاء وكسرها هو لام الفعل فقال «كل فعل مضاعف على وزن (فَعل) فإن في إسناده إلى ياء الضمير أو نونه يستعمل على ثلاثة أوجه تاماً كـ: ظَلِلْت: ومحذوف اللام مفتوح الفاء نحو: ظَلْت. ومحذوف اللام مكسور الفاء نحو ظِلْت»

أما في التسهيل فقد صرح أن المحذوف العين فقال «ويجوز في لغة سليم حذف عين الفعل الماضي المضعّف»[1].

ونرى أن ابن يعيش يَفْصِل بين ظلت ومست من جهة وأحست من جهة أخرى فيرى أن المحذوف في (ظلت) و(مست) إذا كانتا مفتوحتي الفاء هو لام الكلمة. أما في حالة الكسر فإن العين هي المحذوفة، وأما (أحست) فالمحذوف هو اللام يقول: «فأما ظلت»ففيه لغتان[2] : كسر الأول وفتحه فمن فتح حذف اللام وترك الفاء مفتوحة على حالها، ومن كسرالفاء ألقى عليها كسرة العين، ثم حذفها ساكنة. وكذلك «مست» وأما «أحست» فليس فيه إلا وجه واحد، وهو فتح الحاء لإلقاء حركة العين عليها، إذ لو حذفوا السين الأولى مع حركتها لاجتمع ساكنان: الفاء والسين الأخيرة، فكان يؤدي إلى تغيير ثان، فلذلك قالوا: أحست لا غير، وعليه أنشدوا:

سوى أن العتاق من المطايا أحَسْنَ به فهنٌ إليه شوس[3].

ج- تعليل الحرف المحذوف:-

ذكر سيبويه[4] أن علة حذف العين -في حالة الفتح- تشبيهاً للمضعف بالمعتل الأجوف الذي حذفت عينه عند الإسناد إلى ضمائر الرفع المتحركة، أما من حرك الفاء بالفتح فقد شبهها بـ «لَسْتَ».

(١) ص٣١٤.

(٢) انظر: الممتع في التصريف، ٦٦٠، وشرح المرادي٦/١٠٠ وفي قوله تعالى«وانظر إلى إلهك الذي ظلت عليه عاكفاً» طه: آيه ٩٧، قرأ المطولي «ظِلت عليه عاكفاً» بالكسر. القراءات الشاذة٦٨.

(٣) شرح المفصل، ١٥٢/١٠ والبيت لأبي زبيد الطائي، وفي الخصائص ٤٣٨/٢.«خلا» بدل «سوى» وانظر: المنصف٨٤/٣ والأمالي ١٧٦/١ والمقتضب ٢٤٥/١ واللسان مادة «حس».

(٤) الكتاب،٤٠٠/٢.

وشذ ابن مالك في التسهيل[1] حيث جعل الحذف لغة سليم.

أفعال أخرى وقع فيها الحذف:-

١- «همت» في «هممت» قال الشاعر[2]:

هل ينفعنك اليوم أن هَمت بهم كثرة ما تأتي وتعقاد الرُّتم

ذكرها الفّراء[3] والمرادي[4] وابن منظور[5].

٢- «ظنت» في «ظننت» ذكرها ابن جني[6] وابن منظور وأشار إلى أنها لغة بني سليم[7].

٣- أحَبْت في أحببت وانهمت في انهممت وانحطن في انحططن، ذكرها السيوطي في همع الهوامع[8] وقال ابن منظور[9]: فقد حكى اللحياني عن بني سُليم : ما احبت في ما أحببت كما قالوا: ظنت في ظننتُ».

٤- «مَرَت» في «مَرّت».

في قوله تعالى[10]«فلما تَغَشّاها حملت حملاً خفيفاً فَمَرّت به» قال ابن جني في المحتسب[11] «ومن ذلك قراءة ابن يعمر «فَمَرت به» خفيفة، .. أصله «فمرّت به» مثقلة كقراءة الجماعة غير أنهم قد حذفوا نحو هذا تخفيفاً لثقل التضعيف».

٥- «عَزَني» في «عَزّني».

---

(١) التسهيل،ص٣١٤.

(٢) معاني القرآن، ٢١٧/١.

(٣) معاني القرآن، ٢١٧/١.

(٤) شرح المرادي، ١٠١/٦.

(٥) لسان العرب «ظل».

(٦) الخصائص، ٤٣٩/٢.

(٧) لسان العرب: مادة «ظن».

(٨) ٢٣٥/٦.

(٩) لسان العرب: مادة «حَبّ».

(١٠) سورة الأعراف، آية ١٨٩.

(١١) ٢٠٩/١.

في قوله تعالى: «وعَزَّني في الخطاب»[1]. ذكر ابن خالويه في قوله تعالى «وعَزَّني» فقال[2]: «وعَزَني» بالتخفيف أبو حيوة وطلحة «وفي البحر المحيط[3] «وقرأ أبو حيوة وطلحة «وعَزَني» وفي المحتسب قال ابن جني[4] «وأصله «عزّني» غير أنه خفف الكلمة بحذف الزاي الثانية أو الأولى كما حكاه ابن الأعرابي في قولهم: ظنت ذاك، أي ظننت».

د- الحذف في«استطاعوا».

جاء الحذف في قوله تعالى[5] «فما اسطاعوا أن يظهروه» وهي قراءة الجمهور[6] بحذف التاء تخفيفاً لكثرة الاستعمال، ولقربها من الطاء[7].

والأصل: استطاعوا بدليل قوله تعالى عقيبه «وما استطاعوا له نقباً»[8].

وقد نص سيبويه[9] على أن «أسطاع» بهمزة قطع مضارعه يسطيع وأن الأصل فيه أطاع يُطيع زادوا السين عوضاً من ذهاب حركة العين في «أفعل» أي أن الأصل: أطوَع يطوع. نقلت الفتحة من الواو إلى الطاء، ثم دخلت السين كالعوض.

وقد ذكر ابن جني[10] أن فيه لغات أخرى، وهي: استعت بحذف الطاء وبهمزة وصل، وأستعت، بهمزة قطع مفتوحة وحذف الطاء أيضا[11].

---

(١) سورة ص، آية: ٢٣.

(٢) شواذ القراءات، ص١٣٠.

(٣) ٢٩٢/٧.

(٤) المحتسب، ٢٣٢/٢ وانظر غير ذلك في: دراسات في أسلوب القرآن، محمد عبد الخالق عضيمة، القسم الثاني/الجزء الثاني، ٢٤٥-٢٥٠.

(٥) سورة الكهف، آية ٩٧.

(٦) البحر المحيط، ١٦٥/٦.

(٧) الخصائص، ٢٦٠/١ وسر صناعة الإعراب ١٩٩/١ وشرح المفصل ١٥٤/١٠.

(٨) سورة الكهف، آية ٩٧.

(٩) الكتاب، ٤٢٩/١ وقد ذكر مثل ذلك الأخفش في معاني القرآن، ٣٩٩/٢، فقال: «وقال بعضهم: أسطاع يُسطيع فجعلها في القطع كأنها أطاع يطيع فجعل السين عوضاً من إسكان الياء».

(١٠) الخصائص، ٢٦٠/١.

(١١) قال سيبويه، ٤٢٩/٢: «وقال بعضهم في: يستطيع يستيع، فإن شئت قلت: حذف الطاء=

وقد خالف المبردُ سيبويه فيما ذهب إليه في كون السين عوضاً من ذهاب حركة العين، وقال: إنما يعوض من الشيء إذا كان معدوماً والفتحة ههنا موجودة وإنما نقلت من العين إلى الفاء ولا معنى للتعويض عن شيء موجود، بل يكون جمعاً بين العوض والمعوض[1].

أما عن حذف الطاء في لغة وحذف التاء في لغة أخرى فيعود إلى كره العربية اجتماع المتقاربين في المخرج «لأن عمل أعضاء النطق ضمن مخارج متلامسة متقاربة جداً يجهدها ويثقل عليها»[2] فيميل العربي إلى التخلص من ذلك عن طريق الحذف، «وقد كرهوا من اجتماع المتقاربة ما كرهوا من اجتماع الأمثال ألا ترى أنهم يدغمون المتقاربة كما يدغمون الأمثال؟ فالقبيلان من الأمثال والمتقاربة إذا اجتمعت خففت تارة بالإدغام وتارة بالقلب، وتارة بالحذف»[3]

فمن صور حذف التاء قول طرفة بن العبد[4]:

فإن كنت لا تَستطيع دَفْع مَنيّتي فَدَعْني أُبادِرُها بما مَلَكت يَدي

وقوله[5]:

لَعَمْرُك ما الأيامُ إلا معارةً فما اسطَعْتَ من مَعْروفها فَتَزَود.

وقال عمر بن أبي ربيعة:[6].

تَشكّى الكُميتُ الجريَ لمّا جَهَدْتَه وبيّن لو يُستطيعَ أن يتكلّما

وقوله:[7].

فقلت لُمْطربهُن ويحَك إنما ضَررت فهل تُستطيع نَفْعاً فَتَنْفَعا.

= كما حذفت لام: ظَلْت وتركوا الزيادة كما تركوها في تقيت. وإن شئت قلت: أبدلوا التاء مكان الطاء ليكون ما بعد السين مهموساً مثلها».

(١) انظر شرح المفصل: ٦/١٠.

(٢) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص ٣٣٨.

(٣) أبو علي الفارسي: الحجة في القراءات، ١٥٥/١.

(٤) الديوان، ص: ٣٢.

(٥) الديوان، ص٤٤.

(٦) ديوانه، ٢٠١/٢.

(٧) ديوانه، ٤٧/١.

ومن صور حذف الطاء قول جران العود[1].

وفيكَ إذا لاقيتَنا عَجْرَفيّة مِراراً فما نُستيغُ مَنَ يَتعجَّرف.

هـ - الحذف في: استحيى:

في «استحيى» لغتان: لغة أهل الحجاز استحيا يستحيي بياءين.

ولغة بني تميم: استحى يستحي بياء واحدة[2].

وقد اختلف القدماء في تعليل حذف الياء في «استحى» في لغة تميم، فذهب سيبويه إلى أن علة ذلك تعود إلى أنهم «أسكنوا الياء الأولى منهما كما سكنت في: «بعت» وسكنت الثانية لأنها لام الفعل، فحذفت الأولى لئلا يلتقي ساكنان وإنما فعلوا هذا حيث كثر في كلامهم»[3].

أما الخليل[4] فيرى أن العين عندما أعلت صارت الكلمة «استحايَ» فأصبحت العين ساكنة، وبعدها اللام ساكنة «إذ لم يوجد في كلامهم لام الماضي ياء متحركة ساكناً ما قبلها فالتقى ساكنان فحذفت أولاهما ثم قلبت الياء الساكنة ألفاً لانفتاح ما قبلها كما في: يا جل»[5].

وللمازني رأي مخالف لرأي الخليل، فعلى الرغم من اتفاقه معه في أن الياء الأولى قلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها كما قلبت في باع إلا أن حذفها عنده جاء تخفيفاً لا لالتقاء الساكنين، ونظّر لها بالحذف لكثرة الاستعمال في: أحَسْت وظِلت ومِست، قال: «حذفوا الياء التي هي عين الفعل وألقوا حركتها على الحاء، ولم تحذف لالتقاء الساكنين؛ لأنه لو كان حذفها له لردَّها إذا قال: هو يفعل، فيقول هو يستحيُ.. ويقوي أنه ليس لالتقاء الساكنين قولهم في الاثنين: استحيا؛ لأن اللام لا ضمة فيها، ولكنه هنا حُذف لكثرة الاستعمال، كما قالوا في

(١) الخصائص ١/٢٦٠ ديوانه ص١٧.

(٢) معاني القرآن، الأخفش، ١/٥٢ وانظر شرح شافية ابن الحاجب ٣/١١٩ وهمع الهوامع، ٦/٢٥٤.

(٣) الكتاب، ٢/٣٨٩.

(٤) نفسه وانظر: الممتع في التصريف ٢/٥٨٤ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/١١٩.

(٥) شرح شافية ابن الحاجب، ٣/١١٩.

أشياء كثيرة بالحذف، مثل: أحَستُ وظِلت ومِست»[1].

وقد وافق ابن عصفور المازني فيما ذهب إليه، فعلق على رأيه بقوله: «ومذهب المازني أقوى»[2].

وكذلك الاستراباذي فقد ضعف رأي الخليل فيما ذهب إليه، موافقاً بذلك رأي المازني، فقال «وفيما ذهب إليه الخليل ضعف لا يخفى للارتكابات المكروهة»[3].

ويبدو لي أن الأمر يختلف عما ذهب إليه كل من الخليل والمازني، وأن ما حدث هو سقوط الياءين معاً لوجودهما بين علتين متماثلتين تماماً كما الياء في «بيَع» فأصبح «باع» والواو في «قول» فأصبحت «قال» ثم تكون من الفتحتين المحيطتين بشبه العلة فتحة طويلة من جنسهما هي الألف، فأصبح الفعل: «استحى» على وزن «استفى».

و - الحذف في وزن «افتعل» من المثال الواوي.

نأتي ببناء «افتعل» من المثال الواوي بقلب فاء الفعل تاء، ثم إدغامها بتاء «افتعل» فتقول في وعد: اتعد، وفي وصل: اتصل، وفي: وقى، اتقّى، والأصل: اوتعد، واو تصل واو تقي، وقد حذفت فاء الفعل في بعض الألفاظ، وجعلت تاء افتعل مكانها، منها:-

أ- تَقَى يتقي:-

جاء في اللسان[4] «اتَّقى يتَّقي كان في الأصل: اوتقى على افتعل فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها، وأبدلت منها التاء، وأدغمت فلما كثر استعماله على لفظ الافتعال توهموا أن التاء من نفس الحرف فجعلوه: اتَقَى يَتَقي بفتح التاء فيهما مخففة، ثم لم يجدوا له مثالاً في كلامهم يلحقونه به فقالوا: تَقَى يَتْقي مثل: قَضَى يَقْضي قال ابن برّي: أدخل همزة الوصل على تَقى والتاء محركة؛ لأن

(١) المنصف، شرح تصريف المازني، ٢٠٤/٢.

(٢) الممتع في التصريف، ٥٨٤/٢.

(٣) شرح شافية ابن الحاجب، ١١٩/٣.

(٤) مادة: وقى.

أصلها السكون، والمشهور: تَقَى يتقى من غير همزة وصل لتحرك التاء، قال أوس [١]:

تقاك بكعب واحدٍ وتَلَذُّه يداك إذا ما هُزَّ بالكف يَعْسِلِ»

وأضاف «قال ابن بري، والصحيح... يتَقي وأتَقي بفتح التاء لا غير..«وقد أنكر أبو سعيد تَقى يتْقَى تَقْيا، وقال: يلزم أن يقال في الأمر: اتقِ، ولا يقال ذلك، قال: وهذا هو الصحيح »وأضاف أيضاً: «وروى عن ابن السكيت قال: يقال: تقاه بحقّه يتّقيه، وتقاه يَتْقيه، وتقول في الأمر: تقِ، وللمرأة تَقي قال عبد الله بن همام السلولي[٢]:

زيادَتَنا نعمان لا تَنْسَيَنْها تقِ الله فينا والكتاب الذي نتلو

بنى الأمر على المخفف، فاستغنى عن الألف فيه بحركة الحرف الثاني في المستقبل، وأصل يَتَقي: يتْقي، فحذفت التاء الأولى، وعليه ما أنشد الأصمعي، قال: أنشدني عيسى بن عمر لُخفاف بن نُدبة[٣]:

جلاها الصيقلون فأخلصوها خفافاً كلُّها يَتَقي بأثر

وقال : «يقال»: اتقى تقية وتقاه، مثل : أتخم .

تُخمه قال ابن بري: جعلهم هذه المصادر لاتّقى دون تقى يشهد لصحة قول أبي سعيد المتقدم إنه لم يسمع تَقَى يَتْقي وإنما سمع: تَقَى يَتَقى محذوفاً من اتّقى»[٤].

ومما يبين أن المحذوف فاء الفعل. أنه لا يخلو من أن يكون المحذوف فاء الفعل أو تاء الافتعال، فلو كان المحذوف تاء الافتعال للزم أن تبقى الباقية

---

(١) اوس بن حجر ديوانه، ص:٩٦، والخصائص ٢٨٦/٢ والنوادر ٢٧ والعضديات ١٢١ وشرح القصائد السبع الطوال ٣٢٨، واللسان مادة: وقى وعسل.

(٢) الخصائص، ٢٨٦/٢ والنوادر، ص٤، وسر صناعة الإعراب، ١٩٨/١ والمحتسب ٢٧٢/٢ وأمالي ابن الشجري، ٢٠٥/١ والعضديات ١٢/١ واللسان: مادة وقى.

(٣) الخصائص ٢٨٦/٢ واللسان: مادة: «أثر» ومادة: «وقى» وتاج اللغة، مادة: وقى.

(٤) اللسان وتاج اللغة مادة وقى.

ساكنه؛ لأنها في افتعل ساكنة، وهذا ما صُرِّح به في اللسان أكثر من موضع. فلما كانت الباقية في تتقى متحركة دل ذلك عل أن المحذوفة الساكنة، التي هي مبدلة من الواو التي هي فاء الفعل[١].

يقول إبراهيم السامرائي: «تقى وهو فعل جاء على صورة قضى يقضي فيقال: تقى يَتْقي وفعل الأمر: تقِ.. وهذا الفعل قد حصل من باب توهم أصالة التاء في «اتقى» المزيد على افتعل، ثم خرج على هذا النحو، فصار تقى يتقى وكأن الواو غير موجودة في بنائه في الأصل»[٢].

ب- تَخِذ يتخَذُ:-

يرى سيبويه أن التاء في «تخذ» أصلية، وليست مبدلة من شيء وإنما هي فاء الكلمة، يقول: «وقال بعضهم: استخذ فلان أرضاً يريد: اتخذأرضاً، كأنهم أبدلوا السين مكان التاء في: اتخذ كما أبدلوا حيث كثُرت في كلامهم، وكانتا تاءين، فأبدلوا السين مكانها كما أبدلت التاء مكانها في «ست» وإنما فُعل هذا كراهية التضعيف.. وفيها قول آخر: أن يكون «استفعل» فحذفت التاء للتضعيف من «استتخذ» كما حذفوا لام «ظَلت»[٣]. فالتاء في كلا قوليه فاء الفعل أبدلت في رأيه الأول سينا كما أبدلوا التاء من السين في «ست» وأصلها: سدس، أما في رأيه الآخر، فقد جاء صريحاً، وأشار إلى أن التاء الثانية حذفت كراهية التضعيف؛ لأنهم لو حذفوا الأولى -كما أشار ابن يعيش[٤]- لاجتمع ساكنان فكان يؤدي إلى تغيير ثان.

وتابعه في ذلك ابن جني حيث صرح بأن التاء في: اتخذ، أصلية، وهي بمنزلة: اتبعت من تبع، قال:«فأما قولهم: اتخذت، فليست تاؤه بدلاً من شيء، بل هي فاء أصلية بمنزلة: اتبعت، يدل على ذلك ما أنشده الأصمعي من قوله[٥]:

---

(١) العضديات،ص١٢١.

(٢) الفعل زمانه وأبنيته، ص١٣٢.

(٣) الكتاب،٤٢٩/٢.

(٤) شرح المفصل. ١٥٤/١٠ وانظر أيضاً:شرح شافية ابن الحاجب، ٢٩٤/٣.

(٥) قائله: المزق العبدي: الأصمعيات ٢٦٥ والحيوان ٢٩٨/٢ ومجالس العلماء، ص٢٣٣.

وقد تَخِذَت رجلي إلى جَنْب غرزها نَسيفاً كأفحوص القطاة المطرَّقِ

وعليه قول الله سبحانه «قال لو شئت لَتَخِذتَ عليه أجراً»[1] [2].

وأسند الزجاجي في مجالس العلماء حديثاً عن أبي عبيدة قال فيه: «سمعت أبا عمرو بن العلاء يقرأ«لَتَخِذتَ عليه أجراً» فسألته عنه، فقال: هي لغة فصيحة، وأنشد قول المزق العبدي:

.....

يقال: اتخذ اتخاذاً وتخذ يتخذُ تخذا بمعنى واحد»[3].

ويظهر لي من قول مكي أنه يرى التاء أصلية، قال: « والآية تقرأ بالتشديد والتخفيف، فمن خفف التاء جعله من تخذ... ومن شدّد جعله افتعل فأدغم التاء الأصلية في الزائدة، وقال الأخفش التاء الأولى في اتّخذ بدل من واو، والواو بدل من همزة»[4].

وعلى العكس من ذلك يرى آخرون أن التاء في: «تخذ» بدل من الهمزة وليست أصلية ويرون أن من ظن أنها أصلية قاس ذلك توهماً على: اتبعت من تبع «فذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أن اتخذت كاتبعت واتزنت وأن الهمزة أجريت في ذلك مجرى الواو»[5].

وذكر الجوهري أن كثرة استعمال اتخذت أدى إلى توهم أن التاء أصلية فبنوا منه: فَعِل يَفعَل، قال[6]: «والاتّخاذ: افتعال من الأخذ إلا أنه أدغم بعد تليين الهمزة، وإبدال الياء تاء، ثم لما كثر استعماله على لفظ الافتعال توهموا أن التاء أصلية فبنوا منه: فَعل يفعَل، قالوا: تَخِذَ يَتْخَذ».

وإلى مثل ذلك أشار ابن منظور في اللسان[7].

(١) الكهف، آية ٧٧، وهي قراءة الحسن وابن مسعود، البحر المحيط، ١٥٢/٦.

(٢) الخصائص،٢٨٧/٢.

(٣) مجالس العلماء، ص٢٣٣، وانظر أيضاً: تذكرة النحاة. ١٤٦.

(٤) مشكل إعراب القرآن، ٤٧/٢.

(٥) الخصائص،٢٨٧/٢.

(٦) تاج اللغة، مادة: أخذ.

(٧) اللسان مادة: أخذ.

ومن المحدثين قال إبراهيم السامرائي عن «تخذ» «وهو فعل لا بد أن يكون من أصل «أخذ» ثم بنى على افتعل فصار «اتّخذ» ثم خرم على هذا النحو فصار «تخذ» وكأن هذا الفعل صار بعيداً نوعاً عن أصله فجاء على «فَعِل» بكسر العين بعد توهم التاء أصلية في بنائه»[1].

ويرى رمضان عبد التواب[2] أن القياس الخاطئ هو المسؤول عن ذلك وأن هذا القياس مبعثه التوهم من أن اتخذ مأخوذه من «تخذ» وليست من أخذ قياساً على اتبع من تبع، وأنه هو المسؤول عن استخدام: تقى بمعنى اتقى وهو الطريق الذي وصلت إلينا عنه كلمات أخرى مثل: «التكلان» من «وكل» و «التُخمة» من الطعام الوخيم و«التقوى» من: وقى، و«التراث» من: ورث و«تجاه» من: وجه و«التكأة» من: توكأ، وأصله: وكأ وكْأة، و«المتّكأ»، وأصله موتكأ، و«التالد» و«التليد» من ولد؛ لأن معناه: المال المولود عند أصحابه، وأيضاً: «التهمة» من الوهم[3].

ويسمي برجشتراسر ذلك النوع من القياس ببناء الأبنية، حيث يقول: «ذكر الزمخشري -مثلاً- أن التاء في كلمة: تهمة أبدلت من الواو، وهذا هو عين الصواب، إلا أن التغير ليس من التغيرات الصوتية المحضة، كما رأى هو، وإنما أبدلت الواو بالتاء، بواسطة بناء الأبنية، وذلك أن الافتعال من:- وهم، هو: اتهم، بقلب الواو تاء بالتشابه،، ثم إدغامها في تاء الافتعال، واتّهم كاتّبع في مظهرها، فظنوا أنها من:تهم، كتبع، فاشتقوا منها كلمات عديدة فاؤها التاء منها: التهمة»[4].

ويبدو لي أن ما ذكره أبو حاتم السجستاني[5] من رد أستاذه الأصمعي عليه

---

(١) الفعل زمانه وأبنيته، ص١٣٢ وانظر أيضاً كتابه: قطوف ونوادر، ص٨١.

(٢) التطور اللغوي: مظاهره وعلله وقوانينه، ص٧٣ وما بعدها، وانظر: قطوف ونوادر، ص٨١.

(٣) انظر مواد هذه الكلمات في اللسان على التوالي: وكل، وخم، وقى، ورث، وجه، وكا، ولد، وهم.

(٤) التطور النحوي للغة العربية، ص٥١.

(٥) فعلت وأفعلت، ص١٤٠-١٤١.

عندما سأله عن: تخذ ما معناه، فقال:قبلت ولم أسمعه من العرب يقطع الشك باليقين بأن العرب لم تنطق ب «تخذ» بمعنى «أخذ» وأن «تخذ» في الآية عند بعض القراء في قوله تعالى «لَتَخِذتَ عليه أجراً»[1] وما جاء عن الأصمعي من قوله[2]:

وقد تَخِذَت رِجلي إلى جنب غَرزِها نَسيفاً كأُفحوصِ القطاة المطّرق.

أقول: إن ذلك مبعثه التوهم من أن هذا البناء مستعمل عند العرب، وأن التاء في «تخذ» هي فاء الفعل وليست بدلاً من الهمزة، تماماً كما حدث في الأفعال الأخرى المشابهة لها.

وأراني اتفق مع إبراهيم السامرائي -أيضاً- في أن فتحة الياء غيّرت «إلى كسرة لإبعاده عن أصله ليصبح كأنه ثلاثي لا علاقة له بـ «أخذ»[3].

---

(١) . الكهف، آية ٧٧.

(٢) سبق تخريجه في ص ٦١ من هذا البحث.

(٣) قطوف ونوادر، د. إبراهيم السامرائي، ص٨١.

٢- الحذف في الفعل المضارع

١- قبل الإسناد إلى الضمائر

أ- مضارع الفعل المثال:-

المثال:- هو الفعل المعتل الذي فاؤه حرف علّة واو أو ياء، نحو: وعد، وصل، يسر، ينع.

وقد سمي مثالاً في الصرف؛ لأنه يماثل الصحيح، أي: يشابهه في خلو ماضيه من الإعلال، أي لا يحذف، ولا يقلب، ولا يتغير[1].

١- المثال الواوي:

في تقسيم الصرفيين لأبواب الفعل الثلاثي المجرد مع مضارعه إلى ستة أقسام[2] نجد أن المثال الواوي يأتي في الأقسام كلها.

القسم الأول: فَعَل يَفْعُل : وجد يَجُدُ

القسم الثاني: فَعَل يَفْعِل : وعد يعد، وصل يصل.

القسم الثالث: فَعَل يَفعَل : وضع يضع، وقع يقع.

القسم الرابع: فَعِل يَفعَل : وسع يسع وطيء يطأ.

القسم الخامس: فَعُل يَفْعُل : وَضُوء يَوْضُؤ.

القسم السادس: فَعِل يَفعِل : ورث يرث، ولي يلي.

ملاحظات على هذه الأقسام:

القسم الأول: جاءت منه لفظة واحدة هي: وَجَدَ يجُدُ.

القسم الثاني: يأتي المضارع منه محذوف الفاء بشرط ألا تكون لامه حرف حلق[3].

القسم الثالث: يأتي المضارع منه محذوف الفاء بشرط أن تكون لامه حرف حلق.

القسم الرابع: جاءت منه ألفاظ بالحذف: وسِع يَسَع. ووطئ يَطَأ بحذف الفاء في

---

(١) ملاح الأرواح، مجلة المورد، القسم الرابع، العدد الثالث، ص١٩١.

(٢) انظر: التحول الداخلي في الصيغة الصرفية وقيمته البيانية أو التعبيرية، د. مصطفى النحاس، ص٤٠.

(٣) حروف الحلق هي: أ، هـ ع، غ، ح، خ.

المضارع، وجاءت منه ألفاظ أخرى بإثباتها: قالوا: وجل يوجَل، ووَحَر يَوْحَر.

القسم الخامس: لا تحذف فيه فاء المثال في المضارع.

القسم السادس: جاء فيه ثلاث عشرة لفظة[1]، وهي: ورِث، ولِي، ورِم، ورِع، ومِق، وفِق، وثِق، ورِي، وجِد، وعِق، ورِك، وكِم، وقِه، وهِم وعِم، بعضها جاء مضارعه بالحذف بدون خلاف، وبعضها جاء فيه وجهان: الحذف وعدم الحذف، وعلى الرغم من ذلك فقد أشار بعضهم إلى هذه الألفاظ، وحذف الفاء في مضارعها بأنها شاذة.

وقد رأيت أن أتحدث عن كل قسم من هذه الأقسام على حدة، لنرى موقف العلماء من الحذف في مضارعه أو عدم الحذف، وما جاءوا به من علل لتتماشى مع ما استقر عندهم من شروط حذف فاء المثال في المضارع.

وأجدني في حاجة لذكر الشروط التي أجمع عليها القدماء[2] لحذف فاء المثال في المضارع -أولاً- لنرى هل جاءت متلائمة مع الأقسام كلها أم مع بعضها دون البعض الآخر، وكيف علل القدماء ما شذ عن هذه الشروط؟

شروط حذف فاء المثال:-

اشترط العلماء لحذف فاء المثال ثلاثة شروط هي:-

١- أن تكون الياء[3] مفتوحة.

٢- أن يكون الفعل في الماضي على وزن فَعَل -بفتح العين- وعين مضارعه مكسورة حكماً أو تقديراً.

٣- أن يكون ذلك في فعل لا في اسم[4].

فإذا اختل شرط من هذه الشروط فإن الفاء تبقى ولا يجوز حذفها، يقول ابن يعيش[5] «متى كانت الواو فاءً لفعل وكان ماضيه على فَعَل ومضارعه على

---

(١) شذا العرف للحملاوي ٣٢.

(٢) شذّ الفرّاء، وسنعرض لرأيه بعد قليل.

(٣) دون الهمزة أو التاء أو النون من حروف المضارعة، وقد حملوا هذه الأحرف إذا ابتدأ بها المضارع على المبدوء بالياء -كما سنرى-.

(٤) انظر هذه الشروط في توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك،المرادي ٦/٩٤-٩٨.

(٥) شرح الملوكي في التصريف، ٣٣٣.

يَفعِل ففاؤه التي هي واو محذوفة؛ لوقوعها بين ياء وكسرة.. يؤكد ذلك أنها إن انفتح ما بعدها صحّت فقلت: يُورث، يَوْرد، يوعَد.... ومن ذلك: يَوْجَل».

أما عن علّة التزامهم في أن يكون المثال على وزن «فَعل» في الماضي وعلى «يفعل» في المضارع، مع أن نظيره من الصحيح يجوز أن يأتي مضارعه على «يَفعَل» بفتح العين وعلى «يفعُل» بضمها كقولنا: قرأ يقرأ، وكتب يكتب.

فقد أشار إلى ذلك ابن عصفور بقوله[1] «أنهم التزموا «يَفعِل» لأنه يؤدي إلى حذف الواو فيخف اللفظ».

وذلك لأن الواو ثقيلة، وهي أثقل حروف المد، وقد اكتنفها -كما أشار ابن يعيش[2]- «ثقيلان الياء والكسرة، والفعل نفسه أثقل من الاسم ما يعرض فيه أثقل مما يعرض في الاسم، فلما اجتمع هذا الثقل وجب تخفيفه بحذف شيء من هذه الأشياء المستثقلةفلم يجُز حذف الياء؛ لأنها حرف مضارعة، وحذفها يخل بمعناها، مع كراهية الابتداء بالواو، ولم يجز حذف الكسرة؛ لأن بها يعرف وزن الكلمة، فلم يبق إلا حذف الواو، وكان أبلغ في التخفيف لكونها أثقل من الياء والكسرة... فقوى سبب حذفها» وإلى هذا المعنى الأخير أشار الاستراباذي في شرح الشافية بأنه[3]: إنما حذفت الواو دون الياء لكونها أثقلهما، مع أن الياء علامة المضارعة، وأن الثقل حصل في الواو لكونها الثانية.

وكون حذف الواو للاستثقال نظراً لاجتماعها مع ياء وكسرة -وهو أمر مستكره في كلامهم للتنافر الذي يحصل في أصوات المد- أمر أجمع عليه الصرفيون العرب: البصريون والكوفيون، ولم أرَ أحداً -فيما أعلم- أنكر ذلك إلا الفراء من الكوفيين، فقد ذهب إلى أن علة حذف الواو هي للتفريق بين الأفعال اللازمة والأفعال المتعدية، فقال[4] «فأما الذي يقع -أي المتعدي-فالواو منه

---

(١) الممتع، ٤٣٤/٢.

(٢) شرح الملوكي في التصريف، ٣٣٤.

(٣) ١٣٢/١.

(٤) معاني القرآن، ١٥٠/٢.

ساقطة، مثل: وزن يزن، والذي لا يقع فتثبت واوه في يفعل» وجاء في المنصف[1] «وكذلك كلُّ متعدٍ قال: ألا ترى أنهم قالوا: وَجِل يوْجَل ووحَل يوحَل فأثبتوا الواو لما كان: وجل ووحل غير متعديين».

لقد أنكر ثعلب من الكوفيين هذا الرأي واتخذ رأي البصريين في أن علّة حذف فاء المثال هي للاستثقال فقال[2] «وأملى علينا أبو العباس: وعد يعد، ووزن يزن، كان يوزِن ويوعِد فلم يجتمع الواومع الكسرة والياء ثم بنوا الفعل على هذا فقالوا: يزن، ووحل يوحل ثبت؛ لأن بعدها فتحة فلم يجتمع ما يستثقل».

أما ما ذكره ابن الانباري[3] من أن ما جاء به الفراء هو رأي الكوفيين جميعاً وتبعه في ذلك الاستراباذي في شرح شافية ابن الحاجب[4] وابن يعيش في شرح الملوكي[5]، وفي شرح المفصل[6] ورأى أنها مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين فأفرد لها المسألة (١١٢) للحديث عن خلافهم.

أقول ما ذكره ابن الانباري أمر غير مسلم به، ولم أرَ -فيما أعلم- أحداً اتخذ موقف الفّراء، بل نرى أنهم يذكرون رأيه -فقط- للإشارة إلى ضعفه وعدم اطراده يقول ابن جني -بعد أن عرض رأي الفراء-[7] « وتعجب أبو العباس من هذا القول واستطرفه، وقال: إن التعدي وغير التعدي لا وجه لذكره في هذا الموضوع، ألا ترى أنهم قد قالوا: وقع يقَع، ووضع في السير يضع، وَوَقَدَت النارُ تقد، ووبل المطر يبل ووأل... يئل، ونحو ذلك فحذفوا الواو وإن لم يكن في هذه الأفعال فعل معتد، وأما: يوجل ويوحل، فلم تثبت فيه الواو من قبل أنه غير متعد إنما ذاك من قبل أنه لا كسرة بعد الواو يجب به -لاجتماع الياء معها- الحذف».

وقد حملوا المضارع كله على المبدوء بالياء، فقالوا: أعد ونعد وتعد بحذف

(١) المنصف، ١٨٨/١.
(٢) مجالس ثعلب ٣٦٠/٢.
(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة، ١١٢.
(٤) ٩٢/٣.
(٥) ص ٣٣٥.
(٦) ٥٩/١٠.
(٧) المنصف، ١٨٨/١.

الواو «لئلا يختلف بناء المضارع، ويجري في تصريفه على طريقة واحدة، فكان يكون مرة بواو، وأخرى بلا واو فحمل ما لا علة فيه على ذلك كما يقول ابن جني[1] «مذهب مطرد في كلامهم ولغاتهم، فاشٍ في محاوراتهم ومخاطباتهم، أن يحملوا الشيء على حكم نظيره؛ لقرب ما بينهما، وإن لم يكن في أحدهما ما في الآخر مما أوجب له الحكم».

وبهذا نرى أن تعليلات الصرفيين لحذف فاء المثال في المضارع تنقاس على وزن فَعَل يَفْعِل، فهل باقي الأقسام -عندهم- والتي يكون فيها حذف فاء المثال قياسية -أيضاً- أم غير ذلك؟

- تعليل الصرفيين للأقسام الأخرى.

١- فَعَل يَفْعُل:

قال سيبويه[2] «وقد قال ناس من العرب: وَجَد يَجدُ كأنهم حذفوها من: يَوْجُد، وهذا لا يكاد يوجد في كلامهم».

ويجدُ بالضم لغة عامرية نسبها ابن مالك في التسهيل[3]، وأنشد على هذه اللغة[4] :

لو شِئتَ قد نَقع الفؤاد بشربةٍ تَدَعُ الصواديَ لا يَجُدن غليلا

بحذف الواو في «يجُد»، إلا أنهم أجمعوا على أن الضم شاذ، قال ابن جني[5] «فأما قول الشاعر فشاذ، والضمة عارضة، ولذلك حُذفت الفاء، كما حذفت في «يقع ويزع» وإن كانت الفتحة هناك، لأن الكسر هو الأصل، و إنما الفتح عارض».

وذكر مثل ذلك ابن عصفور قال[6]: « وشذ من فعل الذي فاؤه واو لفظة واحدة يوجد فحذفت الواو لكون الضم هنا شاذاً والأصل الكسر فحذفت الواو كما

(١) المنصف، ١٩١/١.

(٢) نفسه ١٩١/١ وانظر الإنصاف في المسالة (١١٢).

(٣) ص ١٩٧. وانظر شرح المرادي، ٩٦/٦.

(٤) قائله جرير، ديوانه ص ٤٥٣ وينسب إلى لبيد وليس في ديوانه، وانظر : المنصف، ١٨٧/١. وشرح الشافية، ١٣٢/١. والممتع في التصريف ١٧٧/١ و٤٢٦/٢.

(٥) المنصف١٨٧/١.

(٦) الممتع في التصريف، ١٧٧/١ و ٤٢٦/٢.

حذفت مع الكسرة وعلى ذلك قوله..».

أما علة الشذوذ فقد أشار إليها ابن يعيش بقوله[1] «.. ذلك لأنهم كرهوا الضمة بعد الياء، كما كرهوا بعدها الواو ولذلك قَلَّ نحو : يوم ويوح».

ويبدو لي أن الشذوذ الذي نصوا عليه مبعثه أن تستقيم قاعدتهم التي نصوا عليها في حذف فاء المثال، وهي أن توجد بين ياء مفتوحة وكسرة ولذلك يرون أنها إذا وجدت بين ياء مفتوحة وضمة فالواجب أن تبقى الواو ولا تحذف؛ لأنها -وكما يرون- في موقع يكون أخف من وجودها بين ياء وكسرة وذلك «لأن الكسرة والياء منافرتان للواو ولذلك إذا اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وصُير اللفظ بهما واحداً، فإذا وقعت الواو بينهما كانت واقعة بين شيئين ينافرانها، وإذا وقعت بين ياء وضمة، كانت واقعة بين مُجانس ومنافر، فلذلك كان وقوعها بين ياء وضمة أخف من وقوعها بين ياء وكسرة»[2].

٢- فَعِل يَفعَل:-

نرى في هذا القسم ألفاظاً صحّت فيها الواو ولم تحذف وألفاظاً جاء فيها لغتان الحذف والإثبات، وألفاظاً أخرى جاء فيها الحذف فقط، فكيف علّل القدماء كل ذلك؟

أ- الألفاظ التي صحّت فيها الواو:-

يقول سيبويه[3] «وقالوا: وجل يوجَل، وهو وجِل، فأتموها لأنها لا كسرة بعدها فلم تحذف، فرقوا بينها وبين يفعِل».

وأشار الأخفش إلى المعنى نفسه في تعليله لثبوت الواو في«توجل» من قوله تعالى «قالوا لا تَوْجل»[4]، فقال[5] «لأنه من: وجل يوجل وماكان على «فَعِل» فهو «يفعَل» وتظهر الواو ولا تذهب كما تذهب من «يزن» لأن وزن «فَعَل».

---

(١) شرح المفصل، ٦١/١٠.

(٢) الممتع في التصريف، ٤٢٩/٢.

(٣) الكتاب، ٢٣٣/٢.

(٤) سورة الحجر، آية ٥٣.

(٥) معاني القرآن، ٣٧٩/٢.

ب- ألفاظ جاء فيها لغتان:-

قال سيبويه[1] «وقالوا: ورِم يرِم وورِع يرِع وَرَعاً وَوَرَماً ويَورع لغة، ووغِر صدره يغِر، ووحِر يحِر وحراً ووغِراً.. ويوغَر ويوحَر أكثر وأجود، يقال:يَوغَر ويَوحَر ولا يقال: يَورم، وولي يلي أصل هذا «يفعَل» فلما كانت الواو في «يفعَل» لازمة وتستثقل صرفوه من باب «فعِل» «يفعَل» إلى باب يلزمه الحذف، فشُركت هذه الحروف وعد كما شركت حسب يحسب وأخواتها ضَرَب يضرِب وجلس يجلس».

فقد جاءت اللغتان -كما يرى سيبويه- في المثال على يفعِل ويَفعَل، كما جاء في الصحيح من هذا الوزن حيث ورد: حسِب يحسَب لفتح العين وكسرها، وأن أجودهما في الصحيح والمثال هو فتح عين المضارع.

وقد أشار ابن يعيش إلى أن وجود الفتح عارض في مثل تلك الأفعال التي حذفت واوها والعارض لا اعتداد به، لأنه كالمعدوم فحذفت الواو؛ لأن الكسرة في حكم المنطوق[2].

ويبدو لي أن الفتح أصل، وليس عارضاً، بل إن الكسر هو العارض، نظراً إلى أن «فَعِل»مضارعه القياسي أن يأتي على وزن «يفعَل» كما نصوا على ذلك قال ابن جني[3] «فإن قال قائل: ولم كان باب «فَعِل يَفعل» وباب فَعَل يفعِل؟ قيل لأنهم أرادوا أن تخالف حركة العين في المضارع حركتها في الماضي، لأن لكل واحد منهما بناء على حياله، فجعلوا مضارع «فعِل يَفعل ومضارع فعَل في أكثر الأمر يَفْعِل».

وما خرج على ذلك فهو شاذ كما نص على ذلك ابن عصفور[4].

أما لماذا كان الفتح عارضاً -عند ابن يعيش- فيبدو لي أن لا مسوغ لذلك إلا لتكون قاعدتهم مطردة في حذف فاء المثال في المضارع.

---

(١) الكتاب، ٢٣٤/٢.

(٢) شرح المفصل، ٦٢/١٠ وانظر: شرح الملوكي، ٢٣٧.

(٣) المنصف، ١٨٧/١.

(٤) الممتع في التصريف، ٤٣٢/٢.

ج- ألفاظ حذفت فيها الواو:-

هما لفظتان لا ثالث لهما كما أشار إلى ذلك الاستراباذي:-[١]

وطىء يطأ، ووسع يسع.

يرى الصرفيون أن وزن «فَعِل» قياس مضارعه أن يأتي على وزن «يَفعَل» وعدّوا ما جاء منه على وزن «يَفعِل» شاذاً، يقول ابن عصفور[٢] «ومجيء» يفعِل منه لا يأتي إلا على وجه الشذوذ».

وذكروا أن مما جاء من المثال على «يَفعِل» شذوذاً: وطىء يطأ ووسِع يسَع، لا غير، ووجه شذوذهما: «إنما هو حذف الواو، إذ لو كانا «يَفعل» لكانا: يَوطأ ويَوسَع، فدل حذف الواو على أنهما في الأصل: يوطىء ويوسِع فحذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة، ثم فتحت العين لأجل حرف الحلق، ولم يُعتد بالفتح لأنه عارض»[٣].

والذي يدل على أن أصل حركة هذين الفعلين كسر -كما يرون- دون الفتح، هو ظهور الكسر في هذا الوزن عندما لا تكون عينه حرف حلق، نحو: ولي يلي، وورِم يرِم.. ويؤكد ذلك -كما يقول ابن جني[٤]- «شيء آخر وهو أن ما في كلامهم من: فَعِل يَفعَل من الصحيح فيه لغتان: يفعَل، وهو الأصل، ويَفعِل أيضاً، نحو قولهم: حَسب يحسِب ويحسَب،ونعِم ينعَم وينعِم ويبِس ييبَس ويبِس ويئس ييأس ويئِس».

ويؤكد ذلك سيبويه بقوله[٥]: «وأما وطئت ووطىء يطأ ووسع يسع فمثل ورم يرم وومق يمق ولكنهم فتحوا يفعل وأصله الكسر كما قالوا: قلع يقلع وقرأ يقرأ... ومثله وَضَع يضعُ».

وقد شبه ابن يعيش «الفتحة في: يسع ويطأ بالكسرة في: الترامي

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب، ٩١/٣.

(٢) الممتع في التصريف، ٤٣٢/٢.

(٣) نفسه، ٤٣٤/٢.

(٤) المنصف، ٢٠٨/١.

(٥) الكتاب، ٢٣٣/٢.

والتجاري وقياسهما بالضم نحو: التحاسُد والتكاثُر والتباغُض والتناغم، وكان الأصل: التجارُي فأبدلوا من الضمة كسرة لتصح الياء إذ لو وقعت الضمة قبل الياء المتطرفة لانقلبت واواً وهذا لا نظير له في الأسماء العربية، فالكسرة في: التجاريّ عارضة، كالفتحة في : يسع ويطأ»[1].

٣- فَعَل يَفعَل، مثل: وَقَع يَقَع ووضع يضع.

لاحظ الصرفيون أن وزن فَعَل بفتح العين يأتي مضارعه على ثلاثة أوزان هي:- يَفْعِل ويَفْعُل ويَفْعَل.

وأن يَفْعِل هوالقياس فيه مثل: ضرب يضرِب وجلس يجلِس.

وما جاء منه على وزن يَفعُل مثل: كتب يكتب وقتل يقتل هو داخل عليه، لأن هذا البناء خاص بوزن فَعُل في الماضي.

وما جاء، منه على وزن يَفْعَل فيجب أن تكون لامه حرفاً من حروف الحلق، مثل: قرأ يقرأ وفتح يفتح.

بنوا هذا على ما جاء مثالاً من باب فَعَل يَفْعَل، فقالوا بأنه لما استبد[2] وزن فَعُل بـ يَفْعُل واستبد فَعِل بـ يَفْعَل فكذلك كان القياس أن يستبد وزن فَعَل بـ يَفعِل ومن هنا فما جاء في المثال على وزن يَفعَل في المضارع كان قياسه أن يأتي بالكسر في المضارع، وإنما فتح لأجل حرف الحلق وهي العلة نفسها التي حذف فيها فاء المثال في باب : وطئ يطأ ووسع يسَع[3].

يقول ابن يعيش: «فأما قولهم: يضع ويدع فإنما حذفت الواو منهما لأن الأصل يوضِع ويودِع لما ذكرناه من أن فعل من هذا إنما يأتي مضارعه على يفعِل بالكسر وإنما فتح في يضع ويدع لمكان حرف الحلق فالفتحة إذاً عارضة والعارض لا اعتداد به لأنه كالمعدوم فحذفت الواو فيهما لأن الكسرة في حكم المنطوق بها».[4]

---

(١) شرح المفصل، ٦٢/١٠ بتصرف وانظر: شرح شافية ابن الحاجب، ٩٠/٣ ، وشرح المرادي على الألفية ١٩٦/٦ وهمع الهوامع. ٢٤٩/٦.

(٢) المنصف، ١٨٦/١.

(٣) انظر هذا التفصيل في: المنصف، ١٨٥/١.

(٤) شرح الملوكي، ص٣٣٧.

ويقول الاستراباذي: «وإنما حذفت من يضَع مضارع وضع بفتح العين لكونه مكسور العين في الأصل، إذ جميع باب فعَل يفعَل بفتح العين فيهما إما فعَل يفعُل بضم عين المضارع أو فَعَل يفعِل بكسر عينه ... ومضارع فعَل من المثال الواوي لا يجيء مضموم العين ... فتبين أنه كان يفعِل بالكسر ... ففتح لحرف الحلق»[1].

وعندما رأوا أنها حذفت من يذر مضارع وذرَ فقدجاءت على وزن فعَل يفْعَل وليست اللام حرف حلق عللوا هذا الحذف بأنه «حملاً على يدع لأنه أميت ماضيه كما أميت ماضي يدع»[2].

ويبدو لي أن هذا التعليل يرتبط أشد الارتباط بإصرارهم على أن علة الحذف إنما جاءت لأن عين المضارع مكسورة فلذلك حاولوا تطويع كل الأمثلة لتتمشى مع هذه القاعدة.

٤- فَعُل يَفعُل - وضُؤ يَوضُؤ.

وفي هذا الباب نرى الاجماع عندهم على تصحيح واو المثال، وعدم حذفها؛ لأنهم لم يجدوا تعليلاً واضحاً لقلب عين المضارع إلى كسرة، لأنهم نصّوا على أن قياس «فَعُل» لا يأتي مضارعه إلا على يفعُل، قال سيبويه[3]: «فأتموا ما كان على فَعُل كما أتموا ما كان على فَعِل[4] لأنهم لم يجدوا في فَعُل مصرفاً إلى يَفعِل كما وجدوه في باب «فَعَل».

فإن قيل: لِمَ استثقلوا وقوع الواو بين ياء وكسرة ولم يستثقلوا وقوعها بين ياء وضمة في قولهم: وضؤ يوضؤ، والضمة أثقل من الكسرة قال ابن الشجري[5]: «إن الخروج من ضم إلى ضم أسهل عليهم من الخروج من ضم إلى كسر، ومن كسر إلى ضم».

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب، ٩١/٣.

(٢) نفسه.

(٣) الكتاب، ٢٣٣/٢ وانظر المنصف، ٢٠٩/١.

(٤) على أجود اللغات كما نص سابقاً.

(٥) أمالي ابن الشجري، ١٥٧/٢.

ونرى ابن يعيش يضيف إلى ذلك تعليلاً آخر وهو «لأنه بناء موضوع للزوم والثبات فلم يغيّر لذلك»[١].

٥- فَعِل يَفعِل:-

في هذا القسم تأتي عين مضارع (فَعِل) كما جاءت في الماضي بالكسر، وعلى هذا الأساس، فإننا نلحظ أن بناء (فَعِل) يأتي -وكما أشرنا-[٢] في بناءين:-

فَعِل يفعَل بفتح العين في المضارع.

وفَعِل يفعِل بكسر العين في المضارع.

إلا أن القياس فيه فتح عين مضارعه، ومع هذا فقد جاء بالكسر لغة في الصحيح والمعتل، فقالوا: حَسِب يحسَب على الأصل، ويحسِب لغة، ونَعِم ينعَم وينْعِم، وقد أشار الحملاوي[٣] إلى أن ذلك قليل في الصحيح وكثير في المعتل.

ورغم كثرته فقد أشار ابن عصفور إلى شذوذه فقال[٤]: «وقد شذت ألفاظ فجاء المضارع منها على يَفْعِل فحذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة وهي: ورث يرث ووَري الزند يَرى ووفِق يفِق ووغِم يغِم ووِمق يمِق ووثِق يثِق ووحِر صدره يحِر ووغِر يغِر ووعِم يعِم ووسِع يسِع ووطِىء يطأ».

أما علّة شذوذها فقال[٥]: «وإنما كان الشاذ من فَعِل يفعِل فيما فاؤه واو أكثر من الشاذ منه في الصحيح لأنه شذوذ يؤدي إلى تخفيف اللفظ بالحذف».

وما ذلك إلا لأن هذا البناء قياسه أن يأتي مضارعه على يَفعَل بفتح العين فتصح بذلك الواو ولذلك قال سيبويه[٦]: «ويوغر ويوحر أكثر وأجود».

---

(١) شرح الملوكي، ص٥١، وانظر شرح شافية ابن الحاجب، ١٢٠/١ والممتع في التصريف، ٤٢٦/٢.

(٢) انظر: ص ٥ من هذا البحث.

(٣) شذا العرف، ص٣٢، وانظر: في الصرف العربي، نشأة ودراسة، د.عبد الفتاح الدّجني، ص٥٦.

(٤) الممتع في التصريف، ٤٣٤/٢.

(٥) الممتع في التصريف، ٤٣٤/٢.

(٦) الكتاب، ٢٣٤/٢.

رأي المحدثين:-

يقول كارل بروكلمان[١]: «في الساميـة الأولى حذف المقطع «wi» في أمـر الوزن الأصلي في الأفعال المكسورة العين التي لا تستحب في النطق من أول فعل الأمر المعتل الفاء بالواو مثل: {tib <witib}«وقد قيس في الساميـة العربيـة كل من المضارع والمصدر المنتهي بتاء التأنيث على فعل الأمر إذ يبنيان فيهما بدون الواو كذلك».

أي أنه يرى أن فاء المثال سقطت أولاً في الأمر ثم حمل المضارع والمصدر على ذلك وهذا ما تبناه فوزي الشايب يقول[٢]: «وفي الحقيقة إننا لا نجد مسوغاً صوتياً لسقوط الواو من مثل: يوعِد. أي من المضارع، ولكننا إذا ما تركنا المضارع جانباً وتأملنا الأمر منه فإننا حينئذ سنضع أيدينا على السبب الحقيقي لسقوط الواو في الأمر ففي الأمر من المثال مطلقاً تتخلق سياقات صوتية مرفوضة عربياً ألبتة في صيغة الأمر وحدها نجد المسوّغ الحقيقي لسقوط الواو، وهذا يعني أن الواو من وجهة نظرنا إنما تسقط أولاً من فعل الأمر، ثم يأتي القياس فيعمم هذا الحكم على المضارع والمصدر، وهذا يعني بكل وضوح أن ما ذهب إليه كل من البصريين والكوفيين غير صحيح».

وهذا الذي جاء به الشايب ومن قبله بروكلمان استغرق منه ست عمليات تحويلية لصيغة المضارع حتى أصبحت يعد هي: وْعد ـ وِعد ـ اِوعْد ـ ايعد ـ ِعد ـ يعد[٣].

ولا يخفى على أحد أن ما جاء به قد علل به القدماء سقوط فاء المثال في الأمر وليس في المضارع مع تغيير معروف في هذه التحويلات، أي أن ما قاله القدماء في سقوط فاء المثال في الأمر أسقطه الشايب على المضارع.

وفي الوقت الذي لا أتفق فيه مع القدماء في أن علة حذف فاء المثال في

(١) فقه اللغات الساميـة، ص ٧٨ و ١٣٩ وما بين المعقوفتين يعني يوثب ث ← ب و ا تعني«ث» بالعربية.

(٢) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، ص٣٠.

(٣) نفسه، ص٣٢.

المضارع لوقوعها بين ياء وكسرة ومحاولاتهم تطويع كل الأمثلة لتتمشى مع القاعدة القسرية لتستوعب حركات عين المثال بين الضم والفتح والكسر لسبب بسيط هو أن الواو حقيقة لم تقع بين ياء وكسرة وإنما وقعت بين فتحة وصوت محرك مرة بالكسرة وثانية بالفتحة وأخرى بالضمة، فالحركة جاءت بعد الحرف وليس قبله.

فإنني -أيضاً- لا أتفق مع بروكلمان والشايب وذلك لمغايرة ما يقولانه للواقع اللغوي الثابت من أن الأمر يؤخذ من المضارع وليس العكس، فهو فرع منه لأنه أخذ منه.[1] يقول ابن يعيش[2] «فإن قيل: ولِمَ كان لفظ الأمر من المضارع دون غيره قيل: لما كان زمن الأمر المستقبل أخذ من اللفظ الذي يدل عليه وهو المضارع».

أما الطيب البكوش فبعد أن عقد مقارنة بين عدد الأفعال في المثال اليائي وعددها في المثال الواوي، ووجد أن الواو في المثال الواوي تنزع إلى السقوط في المضارع بينما تنزع الياء إلى الثبوت رأى أن السرّ ليس في خصائص الواو والياء الصوتية لأن الحركة المزدوجة « ـِـ ي» ليست أخف من « ـُـوْ» بل إنها قد تكون أثقل «وإنما هو في وظيفتها المعنوية فثبوت الياء ذو قيمة تمييزية يمكّن من تمييز المثال اليائي من المثال الواوي »و أضاف « ولكن قد نتساءل : لماذا لم يقع هذا التمييز بإثبات الواو وإسقاط الياء ولا سيما أن الياء أقل بكثير؟ الجواب في هذاالتفاوت الكمي بالذات فالمثال الواوي أكثر عدداً وتصرفاً من المثال اليائي لذلك وقع الحذف للتخفيف في كل الحالات العادية ولم يقع الاحتفاظ بالصيغة الأصلية -رغم ثقلها- إلا لغاية التمييز، فمن الطبيعي أن يقع ذلك الاحتفاظ في ما هو قليل التواتر»[3].

---

(١) شرح الشافية، ٨٨/٣.

(٢) شرح المفصل، ٥٩/٧.

(٣) التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص١٣٨.

ويبدو لي أن ما حدث في هذه الظاهرة من حذف لفاء المثال في المضارع في الأمثلة التي حذفت منها يتبع قانون السهولة والتيسير في النطق، حيث تميل اللغة في تطورها إلى «التخلص من الأصوات العسيرة وتستبدل بها أصواتاً أخرى لا تتطلب مجهوداً عضلياً كبيراً»[1] وهو القانون الذي أشار إليه رمضان عبد التواب وذهب إلى أن كثيراً من علماء اللغة يرون أن تطور اللغة ينزع في كثير من جوانبه إلى توفير المجهود الذي يبذل في النطق وأن هناك استعدادات للاستغناء عن أجزاء الكلمة التي لا يضر الاستغناء عنها بدلالتها.

وقد أشار إلى ظواهر عدة تتبع قانون التيسير والسهولة الذي أشار إليه منها: انكماش الأصوات المركبة حيث ينحو الصوت الصامت المركب «aw» إلى ضمة طويلة ممالة هي (ō) في مثل نطقنا لكلمة يُوم ونُوم وصُوم بدلاً من يَوْم ونَوْم وصَوم، وكذلك بِيت وحُوض بدلاً من بَيت وحَوْض وكان من الممكن أن يتبع هذا في مضارع المثال طلباً للتخفيف أو التيسير والسهولة وهو الهدف المشترك في حذف فاء المثال فيحدث انسجام مدي[2] بين حركة الياء والمد الطويل بعدها فيقولون: يُوعد، ويوُضع ويُوهب، وهي ظاهرة ما زالت تحتفظ بها كثير من اللهجات المحكية في عصرنا الحاضر، إلا أنهم استغنوا عن ذلك خوفاً من الالتباس بالفعل المبني للمجهول في بعض أمثلة المثال مثل: يُوضَع ويُوهَب، ثم قاسوا ذلك على الأمثلة الأخرى التي حذف منها فاؤها طرداً للباب على وتيرة واحدة يقول ابن عصفور[3] «فإذا رددت الفعل إلى ما لم يُسمَّ فاعله لم تحذف الواو فقلت يُوعَد» وتخلصاً من هذا الالتباس عملوا على حذف شبه الحركة من المزدوج الصوتي أي:

---

(١) التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه، ٤٧ وما بعدها.

(٢) وقد سماه القدماء التناسب «شرح المفصل ١٢٥/٨» أو المشاكلة «شرح المفصل ١٢٦/٨ وهو «جنوح أصوات المدّ المتجاورة في الكلام إلى الانسجام فيما بينها حتى لا ينتقل اللسان من ضم إلى كسر إلى فتح أو بالعكس في أثناء الأداء تسهيلاً» انظر: في الأصوات اللغوية، د. غالب المطلبي، ص٥٠، والمصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية، محمد رشاد الحمزاوي، ص٧٥، حوليات الجامعة التونسية، العدد١٤، سنة ١٩٧٧م.

(٣) الممتع في التصريف، ٤٣٩/٢، وانظر: المنصف، ٢١٠/١.

أنهم اكتفوا بحذف الواو فقط فحصل بالحذف التخفيف المطلوب.

٢- المثال اليائي:

ذكر الصرفيون أن الحذف في المثال اليائي قليل[١]، وأن الأصل عدم الحذف قال سيبويه[٢] «وأما ما كان من الياء فإنه لا يُحذف منه ومن ذلك قولك: يئس -ييأس- ويسر ييسر ويَمَن ييمن، وذلك أن الياء أخف عليهم، ولأنهم قد يفرّون من استثقال الواو مع الياء إلى الياء، .. ولا يفرون من الياء إلى الواو فيه، وهي أخف.. فلما كان أخفّ عليهم سلّموه وزعموا أن بعض العرب يقول: يئس ينئسُ فاعلم، فحذفوا الياء من يَفعِل لاستثقال الياءات ههنا مع الكسرات فحذف لما حذف الواو فهذه في القلّة كيَجُد».

وقد ذهب ابن جني إلى أن الياء كانت أخفَ من الواو لقربها من الألف والواو ليس كذلك[٣].

وذكر ابن الحاجب ثلاثة أسباب تمنع إسقاط فاء المثال اليائي فقال «إنما حذفوا الواو من يَوعِد ولم يحذف من يَينَع ويَيْسَر لأوجه ثلاثة أحدها: أن الواو أثقل والياء أخف فلا يلزم من حذف ما هو ثقيل حذف ما هو خفيف والآخر: أن وقوع الواو أكثر فلا يلزم من حذف ما كثر حذف ما قل، والآخر: أن الحذف في الواو لا يؤدي إلى لبس وفي الياء يؤدي إلى اللبس وهو لبس صيغة الماضي بالمضارع، وليس كذلك في الواو لأنها لا تكون حرف مضارعه»[٤].

ب- مضارع «أفعل»:-

يؤتى بالمضارع من الفعل الماضي المزيد بإضافة حرف من حروف المضارعة دون أي حذف في بنيته، فتقول -مثلاً- في قتّل: يُقتّل، تُقتّل، أقتّل، وكان القياس يقتضي ألا تحذف الهمزة المزيدة في بناء «أفعل» إذا جئنا بالمضارع منه

---

(١) التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، د. الطيب البكوش، ص١٣٤.

(٢) الكتاب ٢٣٣/٢ وانظر: شرح "شافية ابن الحاجب، ١٣٢/١.

(٣) المنصف، ٢٠١/١ وانظر: شرح الشافية ابن الحاجب ٩٠/٣ وشرح المرادي ٩٨/٦ وشرح الملوكي في التصريف٥١.

(٤) الأمالي النحوية لابن الحاجب، ٥١/٤.

فتقول في أسرع: يؤسرع، تؤسرع، أأسرع، يقول المبرد:[1] «وأما «أفعلت» فنحو: أكرم يكرم، وأحسن يحسن، وكان الأصل: يؤكرم ويؤحسن». أو أن تُخَفَّف بقلبها واواً قياساً على قلب الهمزة واواً في تصغير «آدم» على «أويدم» فيقولون أوكرم إلا أنهم -وكما أشار ابن يعيش[2] «كرهوا قلب الهمزة واواً؛ لأن حرف المضارعة قبله بعرضية الزوال في الأمر، فتقع الواو أولاً، وذلك مما يكرهونه».

إلا أن وجود همزتين في بداية الكلمة وضع تكرهه العربية فتعمد إلى تخفيفه بحذف إحدى الهمزتين؛ لأنها حرف مستثقل في الكلام[3]، فكان أن حذفت الهمزة الثانية في «أأكرم» باجماع العلماء؛ لأن الثقل حصل بها[4] فقالوا: أكرم ثم حملوا عليها أخواتها فقالوا: نكرم وتكرم ويكرم ولأن همزة الماضي مفتوحة وهمزة المضارع مضمومة، فدل ضم الهمزة على أن المحذوفة هي الهمزة المزيدة في بناء الفعل لا همزة المضارعة.« فحذفوا الهمزة، وإن كانوا لو جاءوا بها لما اجتمع همزتان، ولكنهم أرادوا المماثلة، وكرهوا أن يختلف المضارع فيكون مرة بهمزة، وأخرى بغير همزة محافظة على التجنيس في كلامهم»[5] وليجري الباب على سنن واحدة[6]. ولأن العربية -كما يقول ابن جني[7]- «تؤثر من التجانس والتشابه، وحمل الفرع على الأصل ما إذا تأملته عرفت منه قوة عنايتها بهذا الشأن، وأنه منها على أقوى بال... ومن ذلك حملهم حروف المضارعة بعضها على بعض».

ومما حملهم -أيضاً- على ذلك، واتخاذهم الشيء على نظيره، أنهم وجدوا الهمزة تحذف في مضارع «رأى» وفي أمر «أكل» فرأوا أن الهمزة هنا أولى

(١) المقتضب، ٢/٩٧.

(٢) شرح الملوكي، ٣٤٢.

(٣) المصطلح الصوتي عند علماء العربية في ضوء علم اللغة المعاصر، د. عبد القادر مرعي، ص٦٨.

(٤) المنصف، ١/١٩٢ والانصاف، ١/١١ ومشكل إعراب القرآن ١/١٧، قال ولاجتماع ثلاث همزات في الأخبار عن النفس» في حديثه عن يؤمنون في قوله تعالى «الذين يؤمنون بالغيب» البقرة، آية ٣.

(٥) المنصف في شرح تصريف المازني، ١/١٩٢.

(٦) شرح الملوكي[٢٤٣]، وانظر: الكافية الشافية لابن مالك ٤/٢١٦٥.

(٧) الخصائص، ١/١١١.

بالحذف؛ لأنها مزيدة، وفي «كل» و «يرى» من بنية الكلمة، يقول سيبويه[1]: «واجتمعوا على حذفها كما اجتمعوا على حذف «كل» و «ترى» وكان هذا أجدر أن يحذف، حيث حذفوا ذلك الذي من نفس الحرف؛ لأنه زيادة لحقته زيادة، فاجتمع فيه الزيادة، وأنه يستثقل، وأن له عوضاً إذا ذهب».

وقد عد ابن جني قراءة الكسائي «أئمة» بتحقيق الهمزتين شاذة لأن الهمزتين «لا تلتقيان في كلمة واحدة إلا أن تكونا عينين، نحو: سئّال وسئّار، وجئّار... لكن التقاؤهما على التحقيق في كلمة واحدة غير عينين لحن»[2].

وعلى الرغم من أن الأخفش نص على أن الكوفيين كانوا -إضافة إلى ابن أبي اسحاق- يحققون الهمزة وأشار إلى أن ذلك لغة في قيس إلا أنه وصف هذه اللغة «بأنها قليلة»[3].

ومما جاء على هذه اللغة قول ليلى الأخيلية[4]:

تدلّت على حُصّ ظماءٍ كأنها كرات غُلام في كساءٍ مؤرنب

وقول خِطام المجاشعي[5]:

وصاليات ككما يُؤَثفين

وقول الشاعر[6]:

فإنه أهل لأن يؤكرما

إلا أنهم أجمعوا على أن ذلك ضرورة شعرية، وهي أمثلة تشير إلى أصل

(١) الكتاب،٢/٣٣٠.

(٢) الخصائص،٣/١٤٣.

(٣) معاني القرآن، ٢/٥٢٦.

(٤) ديوانها ٥٦ والكتاب ٢/٣٣١ والمقتضب ٢/٩٧ والمنصف ١/١٩٢ وشرح الحماسة ١/٣٧٤ واللسان (رنب).

(٥) الكتاب ١/١٣ و٢/٣٣١ والمقتضب ٢/٩٧ والخصائص ٢/٣٦٨ والمنصف ١/١٩٢ وشرح المرادي ٦/٩٨ قال المرادي «وقال السيرافي لا حجة فيه لاحتمال أصالة الهمزة فتكون أثفيت فعليت كسلقيت وقد أجاز سيبويه في همزة أثفيت الأصالة والزيادة».

(٦) قال صاحب الدرر ٢/٢٣٩ لم أعثر على قائل هذا البيت ولا تتمته ونسبه محي الدين في هامش الانصاف ١/١١ إلى أبي حية الفقعسي وانظر المبرد ٢/٩٧ والمنصف ١/١٩٢ والخصائص١/١٤٤.

إلا أنهم أجمعوا على أن ذلك ضرورة شعرية، وهي أمثلة تشير إلى أصل البناء، ولا يعتد بها في إبراز قاعدة صرفية؛ لأن الاستعمال على غير ذلك؛ أو كما يقول المبرد[1] «وقد يجيء في الباب الحرف والحرفان على أصولهما وإن كان الاستعمال على غير ذلك ليدل على أصل الباب».

ويتفق المحدثون مع القدماء في هذا الحذف، ويرون رأيهم في «أن القانون الصوتي يؤثر في بعض أمثلة الظاهرة اللغوية، ثم يَطَّرد القياس الباب على وتيرة واحدة في الأمثلة الباقية»[2]. وذلك تخلصاً من توالي مقطعين متماثلين، وهوأمر تفرُّ منه اللغة فتعمد في حال ظهوره إلى حذف أحد المقطعين المتماثلين، ثم تقاس باقي الصيغ على هذه الصيغة، وهو ما حدث في بناء المضارع من «أفعل».

كما رأوا قوة ما استدل به القدماء على أن أصل أكرم يؤكرم، وليس يكرم فقالوا: « والدليل على أن يكرم أصلها يؤكر فعل الأمر منها وهو «أكْرِمْ» بهمزة القطع وكنا في انتظار همزة الوصل بناء على قاعدة أخذ الأمر من المضارع»[3].

ومن خلال مقارنته بين المنهج الوصفي التقريري، والمنهج الوصفي التفسيري أفرد داود عبده جانباً من حديثه عن حذف همزة مضارع أكرم فقال[4] «ومما يجب تفسيره في العربية عدم وجود همزة في مضارع وزن أفعل رغم أنها موجودة في الماضي والأمر والمصدر، واللغوي هنا بين خيارين: إما أن يعتبر الفعل المضارع خالياً من الهمزة فتكون الكلمات مثل: «يُرسل» و «يكرم» قد جاءت على أصلها، وعليه تفسير وجود الهمزة في مثل: أرْسَل وأرْسِلْ وإرسال أو أن يعتبر أن الأصل وجود الهمزة في المضارع واسم الفاعل واسم المفعول... ويفسر سقوطها في الحالات التي لاتظهر فيها» ثم أعقب ذلك بقوله: «ومن الواضح أن الرأي الثاني هو الذي أخذ به اللغويون القدامى، وهو الرأي

(١) المقتضب، ٩٨/٢.

(٢) التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه، ص٧٠.

(٣) التطور اللغوي، مظاهرة وعلله وقوانينه، د. رمضان عبد التواب، ص ٧٠.

(٤) أبحاث في اللغة العربية، د. داود عبده، ص١٨-٢٠.

جـ- مضارع الأفعال الجوفاء

أجمع القدماءعلى أنه لا حذف في مضارع الأجوف، الثلاثي وغير الثلاثي، فيقولون في مضارع قام :يَقُوم والأصل :يَقوُم وفي باع: يبيع والأصل: يبيِع بضم العين في الأول وكسرها في الثاني وهو قياس في الأجوف الواوي واليائي، وسموا هذا إعلالاً بالنقل حيث نقلت حركة العين إلى الساكن قبلها تخفيفاً.

أما في غير الثلاثي، مثل: أقام يقيم والأصلُ: يقوِم وفي أبان: يُبين والأصل: يُبين فقد عدّوا ذلك وجهاً من وجوه الإعلال بالنقل والقلب معاً حيث نقلت حركة العين إلى الساكن قبلها، ثم انقلبت -في الواوي- لسكونها وانكسار ما قبلها تخفيفاً أيضاً إلى ياء.

يقول ابن الحاجب في تعريف الإعلال[1]: «الإعلال تغيير حرف العلة للتخفيف ويجمعه القلب والحذف والاسكان.

وفي ابن يعيش كذلك، يبيع ويَعيبُ والأصل: يبيِع ويعيِب بكسر العين فنقلت الكسرة إلى الياء إعلالاً، وكذلك مضارع ما كان على: فعِل يفعَل منهما نحو: يخاف ويهاب، والأصل: يَخوَف ويَهيَب، فأرادوا إعلاله، فنقلوا الفتحة إلى الخاء والهاء، ثم قلبوا الواو والياء لتحركهما في الأصل، وانفتاح ما قبلهما الآن»[2]

ورأوا أن ذلك لا يصح إلا إذا توافر فيه خمسة شروط عرضها المرادي في شرحه للألفية، يقول[3] : «إذا كانت عين الفعل واواً أو ياء قبلهما ساكن صحيح وجب نقل حركة العين إليه لاستثقالها على حرف العلة»، ثم قال: ولهذا النقل شروط:-

---

(١) شرح الشافية، ٦٦/٣.

(٢) شرح المفصل، ٦٦/١٠.

(٣) توضيح المقاصد، ٦٠/٦. وانظر الكافية الشافية لابن مالك ٢١٣٨/٤.

شروط:-

١- أن يكون الساكن المنقول إليه صحيحاً، فإن كان حرف علّة لم ينقل إليه، نحو: قاول وبايع.

٢- ألا يكون قبل العين همزة نحو مضارع أيس نقول: يأيَس.

٣- ألا يكون الفعل فعل تعجب نحو: ما أبين الشيء، وأقومه وأبين به وأقوم به .

٤- ألا يكون من المضاعف اللام نحو: ابيضّ واسودّ، لأنه لو أعلت عينه لقيل فيه: باضّ وكان يُظن أنه فاعل من البضاضة، وهي نعومة البشرة، وذلك خلاف المراد، فوجب صون اللفظ مما يؤدي إليه.

٥- ألا يكون في المعتل اللام، نحو: أهوى، لئلا يتوالى إعلالان وزاد ابن مالك في التسهيل[1] شرطاً آخر، وهو:

٦- ألا يكون موافقاً لِفَعِل الذي بمعنى افعَلَّ نحو: يَعْوِر ويَصْيِد مضارعا: عَوِر وصَيِد، وكذلك ما تصرف منه، نحو: أعورَه الله.

وفي غير الثلاثي فرق المرادي بين أن تكون العين مجانسة لحركتها، أو غير مجانسة، فإذا كانت مجانسة يتم الإعلال بالنقل للاستثقال فقط، نحو:أبان يُبين والأصل: يُبيِن، أما إذا كانت غير مجانسة فما يحدث هو إعلال بالنقل والقلب معاً كما في مضارع: أقام يقيم فالأصل يُقوِم -كما قلت-[2].

ونرى بعض المحدثين يتابعون القدماء في هذا التصور حيث نجد تمام حسان يرى رأيهم، ويصطلح على ما سماه القدماء، الإعلال بالتسكين إعلالاً بالنقل، ويعني بالنقل هنا: نقل حركة عين المضارع إلى الساكن قبلها[3].

كما يتفق أحمد مختار عمر -أيضاً- مع القدماء فيما اصطلحوا عليه من إعلال بالنقل، إلا أنه يخالفهم فيما آل إليه الفعل بعد ذلك يقول[4]: تميل اللغة العربية إلى أن تعطي الحركة للصوت الساكن، وتسلبها عن نصف العلة عن

(١) ص ٣١١.

(٢) توضيح المقاصد، ٥٩/٦. وانظر الكافية الشافية، ٢١٣٨/٤.

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها، ٢٧٦-٢٧٧.

(٤) دراسة الصوت اللغوي،ص٢٣٨.

طريق نقل الحركة، ومن أمثلة ذلك، المضارع من قال، أصله يَقْوُل، نقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها، فصارت يقول، أولاً بتسكين الواو، وثانياً بحذفها مع إطالة الضمة.

وقد أنكر غيرهما من المحدثين الإعلال بالتسكين كما ورد عن القدماء أو الإعلال بالنقل، ورأوا أنه لا وجود في اللغة لهذا الإعلال؛ لأن الإعلال -في رأيهم- نوعان: إعلال بالقلب، ويكون بقلب حرف العلة إلى حرف علة آخر، وإعلال بالحذف، ويكون بحذف حرف العلة، أو بحذف حرف العلة مع العنصر الذي يُشكل معه عنصراً مزدوجاً[1].

كما نراهم يخالفونهم في تصورهم بأن الإعلال قد تم لأجل التخفيف فقالوا «وهذا يخالف ما جاء به علم اللغة الحديث إذ أن أصوات المدّ واللين هي أكثر الأصوات سهولة في النطق فهي لا يعترض الهواء المندفع من الرئة أثناء النطق بها أيُّ عائق، ولذلك يكون الجهد العضلي في أثناء النطق بها أقل من أي جهد يُبذل في نطق الصوامت الأخرى»[2].

ويبدو لي أن ما جاء به المحدثون يمثل تصوراً علمياً مقبولاً ، ويفسر الحقائق اللغوية تفسيراً دقيقاً، وذلك لأن حرف اللين لا يحرك فهو حركة مشبعة سواء كانت ألفاً أو واواً أو ياءً، يقول ابن جني[3]: «اعلم أن الحركات أبعاض حروف المد واللين، وهي: الألف والياء والواو فكما أن هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاثة، وهي: الفتحة والكسرة والضمة، فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء والضمة بعض الواو، وقد كان متقدمو النحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة».

---

(١) انظر المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، د. عبد القادر مرعي، ص١٦٦، والتصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، د. الطيب البكوش، ص١٥٨.

(٢) نفسه، ص١٦٦.

(٣) سر صناعة الإعراب، ١/١٧، ١٨، ٢٦.

وقال في موضع آخر[١]: «ويدلك على أن الحركات أبعاض لهذه الحروف أنك متى أشبعت واحدة منهن حدث بعدها الحرف الذي هي بعضه».

ويقول الاستراباذي[٢]: «الحركة في الحقيقة بعض حروف المد بعد الحرف المتحرك بلا فصل فمعنى فتح الحرف: الإتيان ببعض الألف عقيبها، وضمها: الإتيان ببعض الواو عقيبها، وكسرها: الإتيان ببعض الياء بعدها».

وقال ابن يعيش[٣]: «الواو مدّة وإشباع عن الضمة قبلها».

وهي قضية مسلمة عندهم، وأكدها علم اللغة المعاصر، وهم مجمعون أيضاً على أن الياء في «يبيع» حرف مدّ، وكذلك الواو في «يقول»، ومعنى ذلك أنهما مشبعتان لجنس الحركة اللذين هما منها، وبما أنهما كذلك فمن الواجب ألا يحرّكا.

لذلك كله أرى أن الذي حدث هو إسقاط لحرف المد الواو، لوجوده في موضع تكرهه العرب، ثم نتج بعد اسقاطه أن مدت حركة العين، أي أشبعت فأصبحت صوت مدّ طويلاً وبذلك يصبح ما آل إليه الفعل بعد ذلك: يقول: بوزن- يفول لا بوزن يفعل كما نص عليه القدماء.

وبذلك تكون كل من يقول ويبيع مكونتين من خمسة أصوات لغوية لا ستة وذلك لاختلاف الواو فيما آل إليه الفعل عما كانت في الأصل، وكذلك الياء «وبالتالي يجب عند شكل الكلمة عدم وضع سكون فوق هذه الياء أو كسرة تحت الباء التي تسبقها فكما لا يجوز وضع سكون فوق الكسرة مثلاً كذلك لا يجوز وضع سكون فوق الياء الثانية في مثل هذه الكلمة؛ لأنها كالكسرة صوت مدّ وإن اختلفتا طولاً ومثل هذا يقال في كلمة يقول»[٤].

أما عدم وضوح التفريق بين الياء الأولى والأخرى وكذلك في الواو الأولى

(١) سر صناعة الإعراب،١/ ١٧، ١٨، ٢٦.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب، ١/١١٨.

(٣) شرح الملوكي، ص٩٢.

(٤) داود عبده، أبحاث في اللغة، ص٤٧، وانظر، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، د. عبد القادر مرعي، ص٢٦٦ والمنهج الصوتي للبنية العربية، د. عبد الصبور شاهين، ص ٨٥ والفعل الماضي مسنداً إلى ضمائر الرفع المتصلة دراسة صرفصوتية تغريد السيد عنبر، ص٦٦.

والأخرى، وما يشبه الأفعال المضارعة الجوفاء، فمرده في الدرجة الأولى «النظام الكتابي في اللغة العربية، فلو كان في نظامنا الكتابي حروف ترمز للحركات القصيرة وتكتب كبقية الحروف على السطر بدلاً من كتابتها فوقه أو تحته... لزال كثير من اللبس»[1].

وما يقال عن مضارع الأفعال الجوفاء الثلاثية يقال عن مضارع الأفعال الجوفاء المزيدة مثل: أقام وأبان وأخاف، والأصل فيها يُقوِم ويُبيِن ويُخوِف، فقد سقط فيها صوت المدّ ثم مُدّت حركته لتصبح ياء في: يُقوِم ويُبين وألفاً في يَخْوَف وبذلك يصبح ما آلت إليه الأفعال هو:يُقيم ويُبين بوزن: يُفيل ويخاف بوزن: يفال.

د- مضارع الأفعال الناقصة:-[2].

قسم ابن عصفور[3] وابن يعيش[4] الأفعال الناقصة باعتبار الآخر إلى قسمين: أفعال معتلة الآخر بالواو، وأفعال معتلة الآخر بالياء، اعتماداً على رؤيتهم في أن الألف لا تكون إلا مداً زائداً منقلبة عن واو أو ياء.

وقد التزموا في مضارع ذوات الواو وزن يفعُل وفي مضارع ذوات الياء وزن يفعِل لئلا تلتبس ذوات الياء بذوات الواو يقول ابن عصفور:[5] «ألا ترى أن مضارع غزا لو جاء على يَفعِل لكان يغزي» فيصير كـ «يرمي» وكذلك مضارع «رمى» لو جاء على «يفعُل» لقلت «يرمُو» كـ «يدعو» فالتزموا في مضارع ذوات الواو «يفعُل» وفي مضارع ذوات الياء «يَفْعِل» لئلا تختلط ذوات الياء بذوات الواو».

أما عن الحذف فيه فقد قاس القدماء المضارع على الماضي، ورأوا أنه لا حذف في مضارع الناقص فوزنه عندهم: يفعِل ويفعُل.

(١) أبحاث في اللغة، داود عبده هامش٧، ص٤٧.

(٢) ما يقال عن المثال يقال عن اللفيف المفروق من حيث الحذف، مثل: وقى ووفى، ووعى، وما يقال عن الناقص يقال عن اللفيف المقرون من حيث الحذف مثل طوى، وعوى، وكوى، بما أغنى عن الحديث عنهما.

(٣) الممتع في التصريف، ٥٢٨/٢.

(٤) شرح الملوكي، ص٥٨.

(٥) الممتع في التصريف، ٥٣٠/٢.

وما يراه المحدثون يخالف ما يراه القدماء فهم يرون أن لام الفعل تسقط[١] لوقوعها بين علتين متشابهتين، ثم يتكون من مجموع العلتين المتشابهتين علّة طويلة من جنسها، فوزنها على هذا النحو التالي:-

يسعى ــ يفعى

يدعو ــ يفعو

يقضي ــ يفعي.

يقول داود عبده «ومن أمثلة تكون ضمة طويلة من ضمتين متواليتين الفعل المضارع «يدعو» وأشباهه، وأصله «يدعُوُ»: «ي ــ د ع ـُ و ـُ على وزن «يفعُل» فالواو تسقط لوقوعها بين مدين قصيرين متماثلين هما الضمتان، ثم يتكون من الضمتين مد طويل من جنسهما نرمز إليه في الكتابة بحرف الواو»[٢].

وكذلك الحال في المعتل الآخر بالياء حيث الأصل فيه «يرميُ» ثم تتحول الضمة إلى كسرة لمماثلة الياء ثم تسقط شبه العلة لوقوعها بين علتين متماثلتين هما الكسرتان يتكون من مجموعهما كسرة طويلة نرمز إليها في الكتابة العربية بحرف الياء.

والدليل على صحة ما نقول عدم سقوطها في المضارع المسبوق بحرف «لن» ، لن يقضيَ، فقد صحت الياء لأنها لم تقع بين علتين.متماثلين[٣].

هـ- مضارع «رأى»:-

نص اللغويون على حذف الهمزة في مضارع «رأى» حذفاً على غير قياس[٤]، فقالوا: نرى، وترى، وأرى، ويرى. حيث حملوا اسقاطها في: «نرى» و«ترى» و «يرى» على «أرى» كما حملوا إسقاط الهمزة في : «يكرم» و «تكرم»

---

(١) المنهج الصوتي للبنية العربية، ٩٢.

(٢) أبحاث في اللغة العربية، ص٣٨، وانظر ٤٨، وانظر فقه اللغات السامية كارل بروكلمان، ص٤٩، والتصريف اللغوي من خلال علم الأصوات الحديث، د. الطيب البكوش، ص١٦٤.

(٣) دراسات في علم أصوات العربية، ص٤٣ وما بعدها.

(٤) شرح الملوكي في التصريف،ص ٣٧٢.

و«نكرم» على «أكرم» كما يقول ابن يعيش[١]: «حيث اجتمع همزتان بينهما ساكن والساكن حاجز غير حصين فكأنهما قد توالتا فحذفت الثانية على حد حذفها في «أكرم» ثم اتبع سائر الباب، وفتحت الراء لمجاورة الألف التي هي لام الكلمة وغلب كثرة الاستعمال هنا الأصل حتى هجر ورفض».

وكان حذفها بعد إلقاء حركتها على الحرف الذي قبلها[٢].

وقد أرجعوا حذفها إلى علتين اثنتين هما:-

١- التخفيف.

٢- كثرة الاستعمال.

يقول سيبويه[٣]: «لم يجز في «يرى» إذ كثر في الكلام، وكانت الهمزة تستثقل إلا الحذف».

وقد رجح ابن يعيش الحذف للتخفيف، فقال: «وهو أوجه عندي»[٤].

بينما أجازوا في غيرها مما جاء على وزنها الحذف والاثبات «ولو كانت: ينأى وينأل لكنت بالخيار»[٥]. كما يقول سيبويه:-

وسمع إثباتها على الأصل، نص على ذلك سيبويه قال: «وحدثني أبو الخطاب أنه سمع من يقول: قد أرأهم يجيء بالفعل من رأيت على الأصل، من العرب الموثوق بهم»[٦].

وجاء في ذلك أبيات من الشعر إلا أنهم نصوا على أن ذلك ضرورة كما في قول سراقة الهذلي:-

أُرى عينيّ ما لم ترأياه كلانا عالم بالترهات[٧].

---

(١) شرح المفصل، ٩/١١٠.

(٢) أمالي ابن الشجري، ٢/٢٠٠ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/٤١.

(٣) الكتاب، ٢/٤١٦.

(٤) شرح الملوكي، ص ٣٧٠.

(٥) الكتاب، ٢/٤١٦.

(٦) نفسه، ٢/١٦٥ وانظر ٢/٣٣٠.

(٧) نسبه ابن عصفور في الممتع، ٢/٦٢١ إلى سراقة الهذلي ونسبه ابن هشام في المغنى ١/٢٧٧ إلى سراقة البارقي وسراقة هو من الأزد ديوانه ٧٨ وانظر الخصائص ٣/١٥٣ =

وقول الآخر:-[1]

ثم استمر بها شيحان مبتجح ما إن له عندنا يرآك شنآنا.

ويغلب على ظني أن الحذف جاء في مضارع «رأى» تخفيفاً لكثرة الاستعمال على غير قياس كما أجمع على ذلك القدماء بدليل تلك الأمثلة الثرة التي نجدها بدون حذف من مثل: نأت ونأج، ونأط ووأر ووأصّ ووأل وضأد وضأز وضأك[2]... إلخ، وقد أثبتت الهمزة في مضارعها جميعاً.

وما يقال عن مضارع «رأى» الثلاثي يقال أيضاً عن مضارع «أرى» المبدوء بهمزة التعدية حيث حذفت الهمزة تخفيفاً كما حذفت في «رأى» كما حذفت همزة التعدية في «أكرم» لأن العلة واحدة فيها.

= وطبقات فحول الشعراء ٣٧٦ وشرح شافية ابن الحاجب ٤١/٣ وشرح الملوكي، ٢٧٠ وذُكر في اللسان والتاج أن الحذف ليس ضرورة وإنما هو لغة ل: تيم الرباب. مادة (رأى).

(١) شرح الملوكي، ص٢٧٠ قال «وهو قليل إلى الضرورة أقرب» النوادر، ص١٨٤ شرح المفصل ١١٠/٩ التاج مادة «بجح» وشيح واللسان «رأى».

في ترتيب القاموس المحيط:-

«نأت ينئت وينأت ناتاً ونئيتاً: نَهَت، أو هو أجهرُ من الأنين، وفلاناً حسّده» ٣٠٦/٤.

ناج في الأرض كمنع نُؤوجاً: ذهب، والرّيحُ نئيجا: تحركت فهي تؤوج وإلى الله: تضرّع، ٣٠٦/٤.

نَأط: كَنَحَط زِنة ومعنى والنئيط النحيط، والنحيط الزفير.

وأر: وأرَه يَئِره: أفزعه وذَعره وألقاه في شَر، ٥٦٢/٤.

وأص: وأص به الأرض - كوَعَد- ضَربَ به، والوئيصة الجماعة، وتواصُوا: تجمعوا وتزاحموا على الماء، ٥٦٢/٤.

وأل: إليه يئل وألاً: لجأ. ٥٦٢/٤.

ضأد: ضأده كمنعه: خَصَمه والضُؤودة: الزُكام.

ضأز: ضَأز كمنع ضأزاً وضَأزا: جار فلاناً حقهُ، بخسه ٣/٣.

ضأك: رجل مضؤوك: مزكوم: وقد ضُئِك كعُنِي.

(٢) انظر: التاج، واللسان، مواد الأمثلة الواردة.

و- مضارع وزني : تَفَعّل وتفاعل

يقول ابن مالك [١]:

وما بتاءين ابتُدى قد يُقتصر فيه على تا كتبيّن العبر

إذا اجتمع في بداية الفعل المضارع تاءان الأولى منهما حرف المضارعة والأخرى تاء الفعل الماضي على وزن : تَفَعّل أو تفاعل ، فإن العلماء أجازوا حذف إحدى التاءين تخفيفاً ، حيث تكره اللغة العربية توالي مثل ذلك فتعمد إلى حذف إحداهما، فنقول -مثلاً- في تتقادمُ : تقادمُ وفي : تتقدّمُ : تقدّمُ، وذلك لما لم يكن سبيل إلى إدغامهما معاً كما هو المعهود في إدغام المتماثلين، حيث يؤدي[٢] إلى اجتلاب همزة وصل للتخلص من النطق بالساكن، ولما كانت همزة الوصل لا تكون في أول المضارع عدلوا عن ذلك إلى التخفيف بحذف إحدى التاءين يقول بروكلمان [٣]: «إذا توالى مقطعان أصواتهما الصامتة متماثلة أو متشابهة جداً الواحد بعد الآخر في أول الكلمة فإنه يكتفى بواحد منهما بسبب الارتباط الذهني بينهما».

وجواز حذف إحدى التاءين مسألة متفق عليها بين العلماء قديماً وحديثاً وقد جاءت قراءات كثيرة في القرآن تجيز الوجهين معاً، ففيه -مثلاً- «تذكرون» سبع عشرة مرة بالحذف في مقابل «تتذكرون» ثلاث مرات بلا حذف»[٤].

كما يقابلنا فيه أيضاً «ولا تَتبدّلوا الخبيث بالطّيبِ»[٥] حيث قرأ ابن محيصن «تبدّلوا» بتاء واحدة[٦].

وقوله تعالى : «وديَةٌ مسلمةٌ إلى أهله إلا أن يصدّقوا»[٧] وفي البحر المحيط «وقرئ «تَصدّقوا» بالتاء وتخفيف الصاد وأصله : «تَتَصدّقوا» فحذف

(١) شرح المرادي ١١٣/٦، وانظر : شرح الكافية الشافية ٢١٨٧/٤ .
(٢) شرح شافية ابن الحاجب ٢٩٠/٣، وانظر شرح الكافية الشافية ٤/ ٢١٨٧ .
(٣) فقه اللغات السامية، ص ٧٩ .
(٤) التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه، د. رمضان عبد التواب، ص ٤٥ .
(٥) سورة النساء، آية ٢ .
(٦) البحر المحيط ١٦٠/٣ .
(٧) سورة النساء ، آية ٩٢ .

إحدى التاءين»[١].

وفي قوله تعالى: «تالله لأكيدنّ أصنامكم بعد أن تولّوا مدبرين»[٢]، قال أبو حيان : «وقرأ عيسى «تولّوا» فحذف إحدى التاءين»[٣].

وفي قوله تعالى :«فأنت له تصدّى»[٤]، وقوله تعالى : «فأنذرتكم ناراً تلظّى»[٥]، وقوله تعالى : «تَنَزّل الملائكةُ والروحُ فيها»[٦]، إلى غير ذلك من الآيات التي تجيز الحذف والاثبات[٧]، وقد اختلف العلماء حول التاء المحذوفة، هل هي الأولى أم الثانية؟ فذهب سيبويه والأخفش إلى أن المحذوفة الثانية، لأن النقل حصل بها، ففي توجيهه لقول تعالى: «لا تكلّمُ نفسٌ إلا بإذنه»[٨] قال الأخفش: «ومعناه «تَفَعّل» فكان الأصل أن يكون «تَتَكَلّم» ولكنهم استثقلوا اجتماع التاءين فحذفوا الأخرة منهما، لأنها هي التي تعتل فهي أحقهما بالحذف»[٩].

وذهب الكوفيون إلى أن المحذوفة هي الأولى لأنها زائدة وحذف الزائدة أولى من حذف الأصلي لأنها أضعف من الأصلي[١٠].

بينما ذهب الفرّاء من الكوفيين إلى أن المحذوفة إحداهما بدون تعيين[١١]، وتبعه على ذلك فوزي الشايب[١٢].

---

(١) البحر المحيط ٣/٣٢٤ .

(٢) سورة الأنبياء، آية ٥٧ .

(٣) البحر المحيط ٦/٣٢٢ .

(٤) سورة عبس، آية ٦ .

(٥) سورة الليل، آية ١٤ .

(٦) سورة القدر، آية ٤ .

(٧) انظر : دراسات في أسلوب القرآن محمد عبد الخالق عضيمة القسم الثاني الجزء الأول ، ص٥٨٨-٥٩١ .

(٨) سورة هود، آية ١٠٥ .

(٩) معاني القرآن ٢/٣٥٨ ، ووافقهم على ذلك من المتأخرين ابن مالك في التسهيل ص ٣٢٤، وابن الحاجب وشارح شافيته ٣/٢٩٠ والمرادي ٦/١١٣، وشرح الكافية الشافية ٤/٢١٨٧.

(١٠) انظر هذا الخلاف في : الأنصاف مسالة ٩٣ .

(١١) الحجة لابن خالوية، ص ٨٤ .

(١٢) أثر القوانيين الصوتية في بناء الكلمة العربية ، ص ٣٠٨

وأميلُ إلى رأي البصريين؛ لأن حرف المضارعة دخل لمعنى، وليس من المعقول أن نأتي بحرف لمعنى ليس موجوداً في بنية الكلمة، ثم نعمد إلى حذفه فهذا في رأيي يؤدي إلى عبث لغوي، ثم جاء تحريك آخر الفعل بالضم للدلالة على اختلاف بنية الماضي عن المضارع، ولو أننا أردنا الدلالة على المضارعة فقط لاكتفينا بتحريك لام الفعل .

أما سبب الحذف، فهو الهروب من التضعيف[١]، إذ أن الجهد الذي يبذله المتكلم في نطق الصوت المخفف أقل من الجهد الذي يبذله في نطق الصوت المضعف ولذلك يلجأ المتكلم إلى التخفيف بحذف أحد الأمثال .

ز- مضارع وزن «نُفَعِّل»

كما حذفت إحدى التاءين في المضارع المبدوء بالتاء تخفيفاً، حذفت إحدى النونين أيضاً في المضارع المبدوء بالنون تخفيفاً، ومن ذلك ما ذكره ابن جني في المحتسب في قراءة ابن كثير وأهل مكة وأبي عمرو عن طريق خارجة «ونُنَزِّل الملائكة تنزيلا»[٢] على حذف إحدى النونين من «نَزّل» والأصل : «نُنَزِّل»[٣].

وفي الإتحاف[٤] قرأ ابن كثير بنون مضمومة ساكنة مع تخفيف الزاي المكسورة، قال ابن مالك[٥] : «وفي هذه القراءة دليل على أن المحذوفة من تاءي «تَتَنَزّل» حين قلت «تَنَزّل» إنما هي الثانية، لأن المحذوفة من نوني «نَزّل» في القراءة المذكورة إنما هي الثانية».

وفي البحر المحيط «فقال الزجاجي والفارسي : هي لحن، وهي على حذف إحدى النونين تخفيفاً»[٦]، وكذلك في قوله تعالى «وكذلك نُنَجِّي المؤمنين»[٧]. فقد

---

(١) انظر : ظاهرة كراهية توالي الأمثال في اللغة العربية ، د.عبد القادر مرعي، ص ٩، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد التاسع العدد الأول نيسان ١٩٩٤ .

(٢) سورة الفرقان، آية ٢٥ .

(٣) ٢/١٢٠ .

(٤) ص ٣٢٨ .

(٥) شرح الكافية الشافية، ٤/٢١٨٧ .

(٦) ٦/٣٣٥ .

(٧) سورة الأنبياء، آية ٨٨ .

الواو والياء[1]، وهو أمرٌ مخالف للواقع، لأن الحركة والسكون لا تكونان إلا في الأصوات الصحيحة «فكما أنه لا يصح أن يقال : إن الفتحة صوت ساكن كذلك لا يصح أن يقال : إن الألف، وهي ليست سوى فتحة طويلة صوت ساكن»[2].

وقد رأينا من قبل[3] أن القدماء كانوا يرون أن الحركات أبعاض حروف المدّ، فالضمة عندهم بعض الواو والفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء[4].

لذلك فإن ما حدث للفعل الأجوف عند اتصاله بنون النسوة هو أن صوت المد قصر إلى حركة من جنسه، وهذا لا يكون إلا إذا كان الحرف الذي بعده ساكناً وهو ما عبر عنه القدماء بالتقاء الساكنين[5]، ومما يدل على ذلك أنه إذا لم يقع بعده صوت صحيح ساكن لا يُقَصّر[6] ، كما إذا أسند إلى ألف الإثنين : يقولا ، أو واو الجماعة : يقولوا .

ب- إسناد المضارع الناقص إلى :

١- واو الجماعة .

٢- ياء المخاطبة .

لا يخلو المضارع المعتل الآخر عند إسنادة إلى واو الجماعة، أو ياء المخاطبة من أن يكون آخره ألفاً، أو واواً أو ياءً، ونرى أن نفرد لكل حالة حديثاً ، لنرى معالجة القدماء والمحدثين لهذه الظاهرة والحذف الواقع فيها .

أ- المعتل الآخر بالألف :

يخشى + واو جماعة

---

(١) يقول ابن يعيش : «فإن كان الساكن الأول حرف مدولين، وهو أن يكون ألفاً أو ياءً ساكنة قبلها كسرة أو واواً ساكنة قبلها ضمة فإنه إذا لقيها ساكن بعدها حذفتها ...» شرح المفصل ١٢٢/٩ .

(٢) أبحاث في اللغة العربية ، ص٤٦ ، هامش رقم ٥ .

(٣) انظر ص ٨٤ من هذا البحث .

(٤) سر صناعة الإعراب ، ص١٩-٢٠ .

(٥) أبحاث في اللغة العربية، ص ٤٦. وانظر : التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص ١٤١ .

(٦) دراسات في علم اللغة ، ص ٧٨ .

تخشى + ياء مخاطبة

يرى القدماء أن الألف تعود إلى أصلها اليائي، ثم يقولون : تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، ثم حذفت هذه الألف كلياً لسكونها، وسكون واو الجماعة أو ياء المخاطبة، وعوض منها حركة من جنسها (أى : فتحة) توضع على الحرف الذي قبلها، فأصبح الفعل عند الإسناد :

يخشَون ← يفعَون

تَخشَين ← تَفعَين [1]

ب- المعتل الآخر بالواو

يغزو + واو جماعة

تعزو + ياء مخاطبة

يغزو -عند ابن جني-[2] على وزن «يفعُل» وعند إسناده إلى واو الجماعة نقلت حركة اللام إلى العين، فحذفت لأجلها حركة العين لطروء الثانية المنقولة من اللام إليها عليها -على حد تعبيره- ثم حذفت اللام لسكونها، وسكون الحرف الذي قبلها ، فأصبح الفعل : يغزون على وزن «يفعون».

بينما يرى ابن الشجري أن اللام حذفت مع حركتها، ولم تنقل[3].

أما عند إسناده إلى ياء المخاطبة، فإن وزنه عند ابن جني هو : «تفعُل» حُرّكت اللام بالكسرة لمناسبة الياء ثم نقلت الكسرة من الواو إلى الزاي فابتزّتها ضمّتها، ثم حذفت اللام لسكونها، وسكون ياء المخاطبة فأصبح الفعل: تغزين بوزن: تفعين .

أما غيره، فيرى أن اللام حذفت مع حركتها -الكسرة- ثم أبدلت الضمة التي على العين كسرة لتصح ياء[4] الضمير فقيل: تغزين بوزن : تفعين .

---

(١) الخصائص ١٣٨/٣، وشرح المفصل ١٢٥/٩، وأمالي ابن الشجري ١٥٢/٢.

(٢) الخصائص ١٣٨/٣ .

(٣) أمالي ابن الشجري ١٥٢/٢ .

(٤) وذلك حسب قواعد إعلال الياء واوًا: فالياء إذا كانت ساكنة، وقبلها ضمة قلبت واواً كما في اسم الفاعل من أيسر: موسر والأصل مُيسر ، وكذلك : مُوقن من : أيقن ... إلخ .

ج- المعتل الآخر بالياء

يقضي + واو جماعة

تقضي + ياء مخاطبة

يتبع ابن جني الطريقة نفسها حيث يرى أن وزنه عند إسناده إلى واو الجماعة: يَفْعِل، أسكنت الياء استثقالاً للضمة عليها، ونقلت حركتها إلى ما قبلها فابتزتها كسرتها لطروئها عليها، ثم حذفت الياء لسكونها وسكون واو الجماعة، فأصبح الفعل: يقضُون بوزن يفعون وعند إسناده إلى ياء المخاطبة تحرّك اللام لمناسبة الياء ثم تنقل حركة اللام إلى العين فتبتزها حركتها، ثم تحذف اللام لسكونها وسكون ياء المخاطبة، فيصبح الفعل تقضين بوزن تفعين[1].

بينما يرى غيره أن لام الفعل حذفت مع حركتها[1].

وقد عبر سيبويه عن ذلك بقوله[2]: «وفُعِل بلام «يَفْعَل» ما فُعِل، بلام فَعَل» ويقصد بذلك المعتل الآخر في هذين البناءين عند إسنادهما فطريقة الحذف عند ابن جني وغيره تأخذ طابع القياس المطّرد في المسند إلى ياء المخاطبة وإلى واو الجماعة من المعتل الآخر. إن ما حدث في رأيهم هو حذف للام الفعل، من خلال تغييرات عدة أصابت الفعل عند اتصاله بواو الجماعة أو ياء المخاطبة .

رأى المحدثين :

كما خضع الناقص إلى جملة من التغيرات -عند القدماء- عند إسناده حتى وصل إلى وزن «يفعون» نرى المحدثين يخضعونه -أيضاً- إلى جملة من التغيرات، ليصلوا إلى النتيجة نفسها التي وصل إليها القدماء إلا أن رؤية المحدثين لهذه التغييرات تختلف كثيراً عن رؤية القدماء .

يرى بعضهم[3] أن ما حدث في المعتل الآخر بالألف عند إسناده إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة هو تقصير لصوت المد الطويل في الفعل من فتحة

---

(١) المراجع نفسها .

(٢) الكتاب ٦/١ .

(٣) في الأصوات اللغوية، د. غالب فاضل المطلبي ، ص٢٩١-٢٩٣ .

طويلة إلى فتحة قصيرة «يَسْعَون».

أما المعتل الآخر بالياء فعند إسناده إلى واو الجماعة، يحدث -في رأيه- أولاً : تقصير لصوت المد (ي) ثم يحدث انسجام مد ي بين آخر الفعل واللاحقة الواو لتنافر الكسرة والضمة، أو كراهية العربية لتناقضات متألفة من صوت مدّ قصير ضيق هو الكسرة مع نصف مد، فيكون قد مرّ بالمراحل التالية :

يَمْشِيُون ← يمشِون ← يمشُون ← يمشون

يبكِيون ← يبكِون ← يبكُون ← يبكون

وفي حالة مشاكلة صوت المد الذي ينتهي به الفعل لصوت المد الذي في لاحقه الجماعة -أي المعتل الآخر بالواو- يتم الأمر على النحو التالي :

يدعوون ← يدعُون ← يدعون

أي أن ما يحدث ليس سوى تقصير في الواو الأولى ثم يندمج هذا الصوت القصير في صوت المد الطويل المجانس له ليؤلف صوت مد واحدًا من الدرجة الطويلة .

وعلى الرغم من أنه لم يتحدث عن إسناده إلى ياء المخاطبة ، إلا أنه -وكما يبدو من حديثه- لا يختلف في جوهر ما يصيبه من تقصير واندماج عما أصابه عند إسناده إلى واو الجماعة .

أما عبد الصبور شاهين، فهو يتفق مع المطّلبي في المعتل الآخر بالألف ويختلف معه فيما تبقى، حيث يرى أن اللام حذفت - كما قال الصرفيون- وهو واقع صوتي مؤكد أما تعليله لهذا الحذف، فقد أوضحه بقوله [1]: «وقد سقطت اللام مع المزدوج بعنصريه، وقد كان الموجود قبل الإسناد هو العنصر الأول من المزدوج، أي أن الفعل بلا لام حتى قبل الإسناد ولكن عين الفعل أصبحت حركتها هي نفس الضمير الحركي (واو الجماعة أو ياء المخاطبة) فيما لامه ياء أو واو».

وتوضيح عبارته -كما أفهمها- هو على النحو التالي :

أن الفعل قبل الإسناد هو يَرْضِيُ

(١) المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ٩٢ .

وقوله : «وقد سقطت اللام مع المزدوج بعنصريه» أي سقط « ِ يُ».

وقوله : «الموجود قبل الإسناد هو العنصر الأول من المزدوج» أي «يَرْضِ» وهو يقصد الكسرة على عين الفعل .

ثم يرى أن العين تحرك بحركة الضمير الحركي ، أي: بالكسر عند إسناده إلى ياء المخاطبة، وبالضمة عند إسناده إلى واو الجماعة.

ورأي فوزي الشايب يختلف عما سبق، وفي الإسناد كله، فبعد أن عرض آراء القدماء قال[1]: «والأمر في الحقيقة أيسر بكثير مما ذهب إليه القدماء والمتأخرون والتقليديون عموماً» والتيسير عند الشايب جاء على النحو التالي:

في إسناد المعتل الآخر بالواو إلى واو الجماعة، يرى: أن شبه الحركة، أي: الواو الأولى سقطت لوقوعها بين حركتين إحداهما قصيرة وهي ضمة العين والأخرى ضمة طويلة وهي ضمير الجماعة فما كان من الطويلة إلا أن امتصت[2] -على حدّ تعبيره- الضمة القصيرة فأصبح الفعل : يدعون .

أما عند إسناد المعتل الآخر بالياء إلى واو الجماعة (يرمي+ون Yarmiyuna يفعلون) فهو يرى أنه حصلت مماثلة أولاً بين الحركات حيث ماثلت حركة العين حركة اللام[3] التي هي الضمة الطويلة، ضمير الجماعة الحركي (يرميون) بتأثير حركة المقطع المنبور (يُ Yu) بعدها تحصل عملية مخالفة بين الحركات وأشباه الحركات[4]، وذلك بإسقاط شبه الحركة «الياء» لام الكلمة، فتنظم الحركات المماثلة، أو يمتص ضمة العين الجديدة ضميرُ[5] الجماعة الحركي فيصبح الفعل ترمون بوزن : «تفعون» .

وعن المعتل الآخر بالياء عند إسناده إلى ياء المخاطبة قال: «ويقال الشيء

---

(١) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، ص ٦٤ .

(٢) رأينا غالب المطلبي يقول عنها «اندمجت» بدل «امتصت» .

(٣) رأينا غالب المطلبي يقول عنها انسجام مدي وهو أنسب .

(٤) إذا أردنا المماثلة للمخالفة فلماذا ماثلنا إذاً .

(٥) هكذا يبدو لي من تقديم المفعول به على الفاعل قياساً على قانون الطبيعة حيث يمتص الأقوى الأضعف؟

نفسه عند الإسناد إلى ضمير المخاطبة، .. الذي يحصل هنا مجرد مخالفة بين الحركات وأشباه الحركات بحذف شبه الحركة، أي الياء، لام الفعل، فتضم الحركتان معاً، أو قل: تمتص الكسرة القصيرة الكسرة الطويلة فيصبح الفعل: «ترمين» بوزن تفعين .

فإن كان ناقصاً واوياً نحو : تدعين، وأصله تدعوين، ... تحصل في البداية مماثلة بين الحركات... فتماثل حركة العين حركة اللام فيصبح الفعل تدعوين ... بوزن تفعلين ثم بعد المماثلة تحصل عملية المخالفة، بإسقاط شبه الحركة، واندماج الحركتين في حركة واحدة، عن طريق امتصاص الكسرة الطويلة للقصيرة، فيصبح الفعل تدعين لوزن تفعين .

أما عن إسناد المعتل الآخر بالألف إلى واو الجماعة وإلى ياء المخاطبة فقال: «بالنسبة للقدماء والتقليدين عموماً، فإنه ليس ثمة فرق عندهم بين: أنت ترمين وترضَين، وأنتم تدعون وترضَون» ولتوضيح هذا الفرق الذي لم يتوصل إليه القدماء والتقليديون عموماً، ولإزالة هذا الخلط الذي لا يحتاج إلى تعليق على حد تعبيره ، قال: «ونقول بعد هذا: إن ما حصل على الفعل «يرضى» عند إسناده إلى ضمير الجماعة الحركي «يرضيون» (Yardayuna) هو مجرد مخالفة بين الحركات وأشباه الحركات عن طريق إسقاط شبه الحركة، أي الياء، لام الفعل، وإسقاط الياء أدى إلى التقاء حركتين ... هكذا Yardauna، وهذا لا يكون عربياً ولا سامياً ألبتة، فلا بد من صامت يفصل بين الحركتين، وبشكل تلقائي يحصل انزلاق حركي بين الفتحة والضمة الطويلة يتخلق على أثره الواو وبذلك يصبح الفعل: يرضوون ... وبعد تخلق الواو بالانزلاق، يخالف بينها وبين الضمير بعدها الذي هو الضمة الطويلة، عن طريق إسقاط الضمير الحقيقي، نظراً إلى أن الواو سدت مسده وأغنت عناءه، ذلك أن الضمة والواو من قبيل واحد، وبذلك أصبح الفعل «يَرْضَون» بوزن «يفعَون» فالواو هنا ليست واو الجماعة الحقيقية، وإنما هي صوت متخلق بالانزلاق، سد مسد الضمير، لأنه مجانس له .

ويقال الشيء نفسه عند إسناد الفعل إلى ياء المؤنثة، حيث نقول ترضين والأصل : ترضيين... يخالف بين الحركات وأشباه الحركات بإسقاط شبه الحركة، فتتابع حركتان... وهو لا يجوز فيحصل انزلاق حركي، يتخلق على أثره الياء، فيعود الفعل إلى صورته الأولى أي ترضيين ... مع فرق طفيف، هو أن الياء هنا زائدة فالوزن تفعيين، ثم يخالف بين الياء المتخلقة بالانزلاق وحركتها بإسقاط الحركة، فينتهي الفعل إلى الشكل تَرضَين... بوزن تَفعَين »[١] .

وقد أحببت أن أسرد ما ذكره فوزي الشايب بنصه لنرى مدى تطابق قوله في بداية عرضه لهذه المسألة مع ما توصل إليه، فهل هو : « أيسر بكثير مما ذهب إليه القدماء والمتأخرون والتقليديون عموماً؟ » أم أن في ذلك أشياء أخرى تقال، سأترك الحكم للقارئ، يحلل ما يشاء، فلا أرى أنه سيصل إلى نتيجة ترضي طموحه العلمي، ولا غروره النفسي في السير وراء طلاسم تتخلق أمامه لا يعلم من أين جاءت ، ولا إلى أي هدف ستصل -إن وصلت- هذا من جهة، ومن جهة ثانية نرى الشايب يتعامل مع الظاهرة اللغوية بمقاييس مختلفة فعندما تحدثنا عن الماضي الأجوف[٢]، رأينا الشايب يعترض على القدماء والتقليديين وكثير من المحدثين الإسناد إلى البنية التحتية للأجوف ورأى الأنسب الإسناد إلى صورته الظاهرة ثم نراه هنا يرى أن من الأنسب الإسناد إلى البنية التحتية للمعتل الآخر بالألف، وكان الأولى به -في رأيي- أن يعكس الأمر ليتوصل إلى النتيجة التي توصل إليها القدماء بأيسر الطرق، لا أن يخوض هذه التفاسير ويجعلها تمر بست مراحل حتى تصل إلى ما توصل إليه كثير من العلماء قديماً وحديثاً، وليس أدل على ذلك من وصفه بعبارة طالما وصف بها القدماء وهي أن لديهم « قدرة فائقة على التأويل والجدل، وليس للواقع اللغوي فيها أدنى نصيب »[٣].

---

(١) نفسه ، ص ٦٦-٦٧ .

(٢) انظر ص ٣٠ من هذا البحث .

(٣) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، ص ٥٥ .

وأرى أن ما حدث للمعتل الآخر بالألف عند إسناده هو تقصير لصوت المد الطويل في الفعل من فتحة طويلة التي يرمز إليها بالألف إلى فتحة قصيرة وهو ما قال به -كما رأينا- شاهين والمطلبي.

أما ما حدث للمعتل الآخر بالواو أو بالياء عند إسناده إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة فهو لا يتعدى إسقاطاً للمد الطويل الذي تكون بعد سقوط لام الفعل، على النحو التالي :

فالفعل «يدعو» على وزن «يفعل»[1] تسقط الواو لوقوعها بين مدين قصيرين متماثلين هما الضمتان، ثم يتكون من الضمتين مد طويل من جنسهما نرمز إليه في الكتابة بحرف الواو، وعند إسناده إلى واو الجماعة يسقط الواو، وهو سلوك تلتزمه العربية يعود إلى قانون الاقتصاد في الجهد حيث إن أشباه الحركات تحتاج في نطقها إلى جهد عضلي أكثر من الحركات[2] فيصبح الفعل : يدعون، بوزن : يفعون .

وكذلك الحال في المعتل الآخر بالياء حيث الأصل فيه «يقضِيُ» ثم تتحول الضمة إلى كسرة لمماثلة الياء ثم تسقط شبه العلة لوقوعها بين علتين متشابهتين هما الكسرتان، يتكون من مجموعهما كسرة طويلة نرمز إليها في الكتابة العربية بحرف الياء .

وعند إسناده إلى واو الجماعة تسقط الياء للسبب نفسه فيصبح الفعل : يقضون ، بوزن : يفعون .

ونتبع الطريقة نفسها عند إسناد المعتل الآخر بالواو إلى ياء المخاطبة، حيث يصبح الفعل أولاً : تدعو بوزن : تفعو، ثم يسقط شبه العلة فيصبح الفعل : تدعين بوزن : تفعين عند الإسناد، وكذلك المعتل الآخر بالياء يأخذ الحكم نفسه.

٣- المضارع المؤكد بعد الإسناد :

نون التوكيد قسمان : خفيفة وثقيلة، وهما أصلان عند البصريين، وذهب

---

(١) انظر ص ٨٥ من هذا البحث .

(٢) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية. د.فوزي الشايب، ص ٤٢٤.

الكوفيون إلى أن الخفيفة فرع من الثقيلة[1] وكلاهما مختص بالفعل، وندر توكيد اسم الفاعل فيهما[2]، ولا تدخلان إلا على الأفعال المستقبلة خاصة؛ المضارع باجتماع أربعة شروط، أشار إليها العلماء[3]، وهي : أن يكون مثبتاً وأن يكون جواباً لقسم، وألا يكون مقروناً بقد، أو بحرف التنفيس، وألا يتقدم معموله عليه.

وأما الأمر، فيجوز توكيده بلا شرط ، لأنه مستقبل المعنى دائماً، وأجمعوا على أن الماضي لا يؤكد، لأنه يدل على الزمن الماضي بينما نون التوكيد تخلص الفعل للمستقبل .

وأسلوب توكيد الفعل بالنون هو نمط خاص بالعربية، لم تعرفه أية لغة من اللغات السامية الأخرى[4].

ونون التوكيد تؤثّر في الأفعال التي يجوز توكيدها «تأثيرين: تأثيراً في لفظها، وتأثيراً في معناها، فتأثير اللفظ: إخراج الفعل إلى البناء بعد أن كان معرباً، وتأثير المعنى: إخلاص الفعل للاستقبال بعد أن كان يصلح لهما، والمشددة أبلغ في التأثير من المخففة»[5].

والمضارع يبنى معها على الفتح إذا اتصلت به اتصالاً مباشراً سواء أكانت ثقيلة، نحو : يضربَنّ، يجلسنّ، أم خفيفة : يضربَنْ، يجلسَنْ، وأما إذا فصل بينهما، -ولا يكون الفاصل إلا ألف الإثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة- فإنه يعود إلى أصله المعرب، ويكون إعرابه هكذا: مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون المحذوفة لتوالي الأمثلة، ذكر ذلك سيبوية[6]. وقد أنكر المبرد تعليل سيبويه

---

(١) الإنصاف : المسألة ٩٤ .

(٢) الجنى الداني في حروف المعاني. المرادي، ص ١٧٤ .

(٣) نفسه .

(٤) المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ٩٦ .

(٥) شرح المفصل ٣٧/٩ .

(٦) انظر : الكتاب لسيبوية ١٥٤/٢ .

وقال[١]: وهذا اعتلال فاسد؛ لأن الجمع بين نونين في : تضربونن، وثلاث نونات في قولهم : إنّني ، غير مستنكر، ولكن القول في هذا : إنهم بنوا الفعل المذكور مع النون على الفتح، فقالوا: تخشَين زيداً ... وسقوط النون في الجمع المؤنث نظير الفتحة في الواحد كما كان ذلك في نصبها فهذا القياس».

الحذف عند الإسناد .

أولاً : الصحيح .

أ- المسند إلى ألف الإثنين :

يكتبان + نّ

كل موضع تدخل فيه النون الثقيلة، فإن الخفيفة تدخل فيه إلا مع الفعل المسند إلى ألف الإثنين، والمسند إلى نون النسوة، فإن جمهور النحويين لا يجيزون توكيده بالنون الخفيفة، وأجازه الكوفيون ويونس[٢]، يقول سيبويه «وإذا كان فعل الإثنين مرفوعاً وأدخلت النون الثقيلة، حذفت نون الإثنين، لاجتماع النونات، ولا تحذف الألف لسكون النون، لأن الألف تكون قبل الساكن المدغم[٣] ولو أذهبتها لم يعلم أنك تريد الإثنين، ولم تكن الخفيفة ، لأنها ساكنة ليست مدغمة»[٤].

فهو يرى أن نون الرفع حذفت لتوالي ثلاث نونات، وهذا ثقيل في العربية ولم تحذف ألف الإثنين، لأنه لو سقطت لالتبس الفعل المؤكد بدون إسناد بالفعل المؤكد والمسند إلى ألف الإثنين، لأن صورتهما تكون متشابهة، هكذا في

---

(١) المقتضب ٢٠/٣ .

(٢) نُصّ على ذلك في : المقتضب ٢٤/٣، والانصاف : المسألة ٩٤، والأعلم الشنتمري في : النكت في تفسير كتاب سيبويه ٩٦٥ وشرح الرضى على الكافية ٢٢٩/٢، وشرح المفصل ٣٨/٩ والجنى الداني في حروف المعاني، ص ١٧٤ .

(٣) أجاز العلماء وجود ساكنين أحدهما حرف صحيح والآخر صوت مد ولين طويل مثل: الضالّين، ودابّة وشابّة، بشرط أن يكون الساكن الثاني مدغماً. انظر : سر صناعة الإعراب ٨٢/١ ، وشرح المفصل ١٣٢/٥ .

(٤) الكتاب ١٥٤/٢، وانظر : اللمع ص٢٠٠، وشرح المفصل ٣٨/٩ .

الإثنين : يضربَنْ .

ب- المسند إلى واو الجماعة .

يكتبون + نْ

أجاز العلماء في المسند إلى واو الجماعة أن يؤكد بالثقيلة والخفيفة ونصوا على أنه عند إسناده يحدث فيه حذفان، الأول : حذف نون الرفع لتوالي الأمثال، والآخر : حذف واو الجماعة لالتقاء الساكنين، وتبقى الضمة دليلاً عليها على الحرف السابق لها، يقول سيبويه[١]: «وإذا كان فعل الجمع مرفوعاً، ثم أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة حذفت نون الرفع... لأنه اجتمع فيه ثلاث نونات، فحذفوها استثقالاً». ويقول ابن يعيش[٢] : «ونقول في الجمع: هل تضربُنْ زيداً... فتحذف الواو التي هي الفاعل لالتقاء الساكنين، وبقيت الضمة قبلها تدل عليها».

ج- المسند إلى ياء المخاطبة .

تضربين + نْ

يحدث فيه ما حدث في المسند إلى واو الجماعة من حذف نون الرفع لتوالي الأمثال، وحذف ياء المخاطبة لالتقاء الساكنين وتبقى الكسرة على الحرف الذي قبلها دليلاً عليها[٣].

الإسناد إلى المعتل الآخر

أ- المعتل الآخر بالألف

تحذف الألف عند إسناده إلى واو الجماعة، أو ياء المخاطبة عند القدماء، ثم يعوض منها بفتحة توضع على الحرف الذي قبلها فيصبح الفعل : يسعَون، تسعَين.

وعند توكيده تحذف نون الرفع أولاً، ثم تحرك الواو بحركة من جنسها

---

(١) الكتاب ١٥٤/٢ .

(٢) شرح المفصل ٣٨/٩ .

(٣) المصادر نفسها .

وهي الضمة، والياء بحركة من جنسها وهي الكسرة، لعدم إمكانية الحذف هنا كقوله تعالى : «لتبلَوُنّ في أموالكم»[١]، وقوله تعالى: «فإما تَرَيِنّ من البشر أحداً»[٢]، أما علة ذلك فهي كما يقول المبرد[٣]: «فإن كان قبل الواو والياء فتحة لم تحذفها لالتقاء الساكنين، وحركتا، لأنه إنما تحذف الواو التي قبلها ضمة والياء التي قبلها كسرة، لأنهما إذا كانتا كذلك كانتا حرفي لين كالألف».

ب- المعتل الآخر بالواو أو بالياء

- إسناده إلى واو الجماعة.

تحذف لام الفعل عند إسناده إلى واو الجماعة -كما رأينا-[٤] قبل التوكيد، فيصبح الفعل : يدعون، على وزن يفعون، ويقضون على وزن يفعون أيضاً. وبعد توكيده، تحذف نون الرفع أولاً، ثم واو الجماعة لالتقاء الساكنين ويعوض عنها بضمة توضع على الحرف الذي قبلها، فيصبح الفعل : تَدْعُنّ.

- إسناده إلى ياء المخاطبة.

يتبع الطريقة نفسها عند القدماء حيث يحذفون لام الفعل أولاً، فيصبح الفعل : «تدعين، تقضين» ثم تحذف نون الرفع عند التوكيد ثم ياء المخاطبة ويبقى ما قبلها مكسوراً للدلالة عليها فيصير الفعل : تدعِنّ تقضِنّ بوزن: تفعِنّ .

فالقدماء[٥] يرون الحذوفات التالية في المعتل الآخر عند توكيده بعد الإسناد :

١- حذف لام الفعل .

٢- حذف نون الرفع .

٣- حذف واو الجماعة وياء المخاطبة -أيضاً- عند الإسناد إلى المعتل الآخر بالياء أو بالواو .

---

(١) سورة آل عمران، آية ١٨٦ .

(٢) سورة مريم، آية ٢٦ .

(٣) المقتضب ٣/٢٠. وانظر : اللمع ص ٢٠٠ .

(٤) انظر : ص ١٠٥ من هذا البحث.

(٥) لا أعلم خلافاً بينهم في هذه الحذوفات .

والحذوفات -عندهم- جاءت نتيجة التقاء الساكنين، بصرف النظر عن هذين الساكنين .

رأي المحدثين .

أنكر بعضهم وجود ثلاث نونات، كما أنكر وجود الأصل الافتراضي، الذي يقول به القدماء للمعتل الآخر، يقول محمد مصطفى رضوان في : «لتَسْمَعُنّ» «نطقت بهذه الصورة منذ البداية، وهذا الأصل الافتراضي «لتَسْمَعُونَنّ» لا أساس له، أما التفسير العلمي لهذا النطق «لتسمُعنّ» فهو كما يلي : النون المشددة هي نون الرفع ونون التوكيد الخفيفة لا الثقيلة لاستحالة وقوع ثلاثة أصوات متماثلة متتابعة في العربية... ولم تنطق الصيغة «لتسمعونّ» للسبب السابق، وهو أن طبيعة التركيب المقطعي تمنع هذا السياف «ص+ح ح+ص»[1] إلا في الحالتين المذكورتين[2]، وليست هذه الحالة من أمثلتهما، لأن النونين المدغمتين غير أصليتين في الكلمة، وقد جاءت كل منهما لغرض معين، أما الفاعل هنا فهو الضمة القصيرة الواقعة بعد العين... التي قد تكون طويلة «و = uu في نحو : يفهمون ، وقد تكون قصيرة ـُ = u في نحو : لتسمعُنّ»[3].

وهو بهذا ينكر وجود نون توكيد ثقيلة، كما ينفي أن يكون الإعراب في مثل ذلك بواو محذوفة ذاهباً إلى أن الوحدة الصوتية الدالة على الفاعلية موجودة وهي الضمة. في مثل تلك الحالة التي أشار إليها .

أما فوزي الشايب فقد اتفق مع القدماء في وجود ثلاث نونات إحداها للرفع والأخريان للتوكيد، إلا أنه يختلف معهم في أن الوحدة الصوتية الدالة على الفاعلية هي الضمة الطويلة أو الياء الطويلة (ضمير الجماعة) المحذوفتان لالتقاء الساكنين، ويرى[4] أنهما لم تحذفا، بل قصرتا، أو أختزلتا إلى حركة من جنسهما للتخفيف، وهما تدلان على الفاعلية، ومازالا ركني الإسناد، وهو ما

(١) «ص» تعني صوت صحيح و«ح» تعني حركة .

(٢) يقصد بذلك: دابّة وشابّة و«الضالّين» .

(٣) نظرات في اللغة ٣٢١-٣٢٢ .

(٤) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص ٣٣١ .

صرح به -أيضاً- عبد الصبور شاهين[١]، وغالب المطلبي[٢]، وهو الصحيح .

٤- المضارع المعتل الأجوف إذا سبق بجازم:

أجمع القدماء على أن الفعل المضارع الأجوف إذا سبق بجازم فإن عينه تحذف لالتقاء الساكنين[٣]، ويعوض منها بحركة من جنسها توضع على الحرف الذي قبلها، وذلك قولك في : يقول ، ويبيع ويخاف: لم يقُل ، ولم يبِع ولم يخَف حيث حذف في الأول الواو وعوض منه بضمة، وحذف من الثاني الياء وعوض منها الكسرة، وحذف من الآخر ألف وعوض منها بفتحة[٤].

والساكنان -كما لاحظنا- في عرف القدماء هما عين الفعل ولامه حيث سكنت اللام للجازم أما العين فهي عندهم ساكنة، ولا يجوز تحريكها . يقول ابن يعيش[٥]:«ولما كان الساكنان لا يجوز الوقف عليهما بل هو غير ممكن وذلك من قبل أن الحرف الساكن كالموقوف عليه، وما بعده كالمبدوء به ومحال الابتداء. بساكن فلذلك امتنع التقاؤهما. كما امتنع تحريكهما كما حركا في قولك : رمت البنت لأنهما في كلمة واحدة، ولأن ذلك «يؤدي إلى ردهما إلى أصلهما الذي هو الواو والياء وردهما إلى أصلهما يؤدي إلى ثقل استعمالهما».

لذلك كان لابد من حذف أحدهما، وكان حذف العين أولى لوجهين أحدهما: ضعفه وقوة الحرف الصحيح، والثاني أنه إذا حذف دلت عليه الحركة التي تجانسه»[٦].

---

(١) المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ٩٨-١٠٢ .

(٢) في الأصوات اللغوية، ص ٢٣٩ .

(٣) الشرطان المرعيان لالتقاء الساكنين بدون حذف، أن يكون الساكن الأول حرف مد ولين والثاني مدغماً كدابّة وشابّة وخوِّيصة تصغير خاصة، فإذا لم يكن الساكنان مثلين في كلمة واحدة فإنه يحدث الحذف. شرح المفصل ١٢٢/٩ .

(٤) انظر ذلك في : التكملة ، ص ٧، والمقتضب ١٣٤/١ ، وشرح المفصل ٧٧/٩ وشرح شافية ابن الحاجب ٢٢٨/٢ .

(٥) شرح المفصل ١٢٠/٩ .

(٦) أمالي ابن الشجري ١٥٣/٢ .

٥- المضارع المعتل الناقص إذا سبق بجازم :

لا يخلو الناقص من أن يكون آخره ألفاً أو واواً أو ياءً، فإذا سبق بجازم في مثل: لم يغز، ولم يرم ولم يخش، فقد اختلف العلماء في تأثير الجازم عليه، «فقال قوم : إن الجازم حذف الضمة المقدرة في «يغزو ويرمي ويخشى» وحذف الواو والياء إنما كان لنقص لفظ المجزوم عن لفظ المرفوع، بينما يرى آخرون «أن الجازم حذف منه الحروف أنفسها، لأنهن وإن كن من أنفس الكلم فقد اشبهت الحركات من حيث إن مخارج هذه الحروف هي مخارج الحركات، وهن أصول للحركات عندنا، ومع ذلك فقد كانت في حالة الرفع لا يدخلها حركة كما لا يدخل الحركة حركة، فلما أشبهت الحركات حذفها الجازم وكان حذفها كما يكون حذف الحركة»[١].

وهذا الرأي الأخير عليه معظم العلماء القدماء وسموا ما جاء على الرأي الأول من حذف الحركة فقط واثبات الواو أو الياء أو الألف ضرورة[٢].

فمما جاء على اثبات الواو وحذف الحركة فقط قول الشاعر:[٣]

هَجَوتَ زَبّانَ ثم جئتَ مُعتَذِراً من هجوِ زَبّانَ لم تهجو ولم تدع

ومن إثبات الياء قول الشاعر :[٤]

ألم يأتيْك والأنبـاءُ تَنْمـي بمـا لَاقَت لَبُـونُ بَني زيَـاد

وإثبات الألف قول الشاعر :[٥]

إذا العجوزُ غَضِبَتَ فَطَلّـق ولا تَرضّاهـا ولا تَمَلّـق

---

(١) شرح الملوكي في التصريف ، ص٣٤٦ .

(٢) الممتع في التصرف ٥٣٥/٢-٥٣٨ .

(٣) ينسب إلى أبي عمرو بن العلاء واسمه : زبان مخاطباً به الفرزدق. المنصف ١١٥/٢، والانصاف ص٢٤، والممتع في التصريف ٥٣٧/٢ وشرح الشافية ١٨٤/٣ وشرح المفصل ٩٨/١٠ .

(٤) قائله : قيس بن زهير العبسي. الكتاب٥٩/٢، والمنصف ١١٤/٢، والانصاف ، ص٣٠ والممتع في التصريف ٥٣٧/٢، وشرح المفصل ٩٨/١٠.

(٥) ينسب إلى رؤبة بن العجاج ديوانه ١٧٩، والمنصف ١١٥/٢، والخصائص ٣٠٧/١، وشرح المفصل ١٠٦/١٠، والانصاف، ص١٠، وسر صناعة الإعراب ٢٩٠/١، واللسان والتاج (رضي).

ومنه قراءة حمزة «لا تخف دركاً ولا تخشى»[1]، بجزم «تخف» واثبات الألف في «تخشى» يقول ابن عصفور[2]: «ولا حجة عندي في شيء من ذلك، أما قوله تعالى «ولا تخشى» فيحتمل أن يكون خبراً معطوفاً كأنه قال : وأنت لا تخشى امتثالاً لنهينالك. وكذلك «ولا ترضاها» يحتمل أن يكون جملة خبرية في موضع الحال كأنه قال : فطلق وأنت لا ترضاها، ويكون «ولا تملق» نهيا معطوفاً على جملة الأمر التي هي فطلق».

كما وجه قول الشاعر :

هجوت زبان ....

وقول الشاعر :

ألم يأتيك ...

على أنه قدّر في الرفع الضمة منوية فحذفها وأسكن الواو كما يحدث ذلك في الصحيح فكأنهما قبل أن يدخل الجازم عليهما كانا : «يأتيُك» و«تهجوُ» وعندما دخل الجازم حذفت الحركة فقط[3].

ويبدو لي أن هذه الظاهرة لا تختلف في جوهرها عن الظواهر اللغوية الأخرى التي تحدثنا عنها، ورأينا الخلاف واقعاً بين تصور المحدثين والقدماء، ففي الوقت الذي يبنى القدماء -دائماً- آراءهم على اعتبار أن صوت المد ساكن، وأنه إذا التقى بصوت صحيح ساكن يحذف كلياً ويعوض منه بحركة من جنسه توضع على الحرف الذي قبله، نرى المحدثين -وهم محقون في ذلك كما أتصور- يقولون إن الأمر لا يعدو تقصيراً لصوت المد، انطلاقاً من تقريرهم -وهم محقون أيضاً- أن صوت المد لا يقبل الحركة أصلاً، فكما أنه لا يمكن أن نحرك الفتحة أو الضمة، أو الكسرة، ونضع عليها سكوناً، أو حركة أخرى، لأنها -وكما أشار القدماء مراراً

(١) سورة طه : آية ٧٧، وقراء باقي العشرة بالرفع، التيسير، ص١٥٢، والنشر ٣٠٨/٢، ومشكل إعراب القرآن ٧٤/٢ .

(٢) الممتع في التصريف ٥٣٧/٢ .

(٣) شرح المفصل ١٢٣/٩، والممتع في التصريف ٥٣٥/٢ .

وتكراراً- أبعاض الحروف، يقال الشيء نفسه عنها إذا كانت حروفاً كما قال القدماء أو أصوات مد طويلة كما يقول المحدثون، وهذا يقال عن المعتل الآخر المسبوق بجازم وعن المعتل الأجوف -أيضاً- إذا سبق بجازم فالحالة واحدة ، وإن اختلفت طرق وجود المعتل .

ومما يدل على ذلك، ويتمشى مع منهجنا الذي ارتضيناه والتزمناه أن لام الفعل المعتل قد حذفت أصلاً وكذلك عين الفعل الأجوف، وما هو موجود هو صوت مد طويل تكون من صوتين متماثلين أو متشابهين وليست لام الفعل كما يرى القدماء.

إن حالة سقوط لام الفعل المعتل كلياً - كما يقول القدماء- أو تقصيره كما يقول المحدثون ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنظام المقطعي[1]، وكذلك سقوط عين الأجوف كما يقول القدماء أو تقصيره كما يقول المحدثون فهي ظاهرة لغوية واحدة رأينا أمثلة مشابهة لها عندما تحدثنا عن توكيد الفعل المضارع بعد إسناده إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة، وعندما تحدثنا أيضاً عن إسناد الأجوف إلى ضمائر الرفع سواء أكان مجرداً أم مزيداً ماضياً أم مضارعاً، وسنرى الحالة نفسها عند حديثنا عن الأمر أيضاً .

٦- حذوفات أخرى في المضارع المجزوم لكثرة الاستعمال :

«لم أُبَلِه»، «لا أدرِ»، «لم يكُ» .

أ- «لم أبَلِه» :

أصل الفعل «بالى» ومضارعه «أبالي» وفي حال جزمه يحذف حرف العلة -على رأى القدماء- أو يُقَصَّر على رأى المحدثين، فيصبح الفعل بعد الجزم «لم أبالِ» كما نقول : لم أقضِ، فالحال واحدة .

ولكن لما كثر استعماله - كما يقول ابن جني[2]- خفف أيضاً بتسكين اللام

---

(١) انظر تفصيل ذلك في: أبحاث في اللغة العربية، داود عبده ، ص ٤٣-٤٩، وفي الأصوات اللغوية، ص٢٢٣ .

(٢) المنصف ٢٢٧/٢ .

فأصبح «لم أبالْ» دون اعتداد باللام المحذوفة وكأن الفعل جزم مَرّة ثانية، وجزمه الآن بالسكون كالصحيح تماماً، ثم يرى القدماء أن عين الفعل حذفت لالتقاء الساكنين[١] : الألف واللام، كما حذفت عين الأجوف، في : لم يخف ، فأصبح الفعل بعدها «لم أبَل» ثم أدخلوا هاء السكت لتوهم الكسرة في اللام - كما يقول ابن يعيش[٢] فالتقى -أيضاً- ساكنان، وهما : الهاء واللام، فكسرت اللام لالتقاء الساكنين فصار الفعل : «لم أبَلِه» ولم يردوا الألف المحذوفة، لأن الحركة عارضة كالتي في : لم يقُمِ الرجل[٣].

ب- «لا أدرِ»

فقد عد ابن جني الحذف فيها لكثرة الاستعمال، ورأى أن الوجه الإتمام، ولا يجوز القياس عليها غيرها، لأنها في موضع رفع لا جزم[٤].

ج- حذف النون مع عين الفعل في مضارع «كان» المجزومة .

يقول ابن مالك [٥]:

ومن مضارع لكان منجـــــزم تحذف نونٌ، وهو حذفُ ما التُزم

تحدثنا فيما مضى عن حذف عين الأجوف في المضارع المجزوم[٦]، وقد أجاز العلماء حذف نون مضارع «كان» بشرطين ، هما :

١- أن يكون المضارع مجزوماً، وعلامة جزمه السكون .

٢- ألا يقع بعدها حرف ساكن .

---

(١) أو قصرت على رأى المحدثين، وهو الصواب .

(٢) شرح المفصل ١٢٤/٩ .

(٣) انظر هذه المسألة أيضاً في : الكتاب ٨/١ و٣١٠ والعضديات ، ص١٤٦ . وشرح شافية ابن الحاجب ٢٣٥/٢، وهمع الهوامع ٥٤/٦، والمقتضب ١٦٧/٣ والخصائص ١٤٩/٣ .

(٤) الخصائص ١٤٩/٣، والمنصف ٢٢٧/٢ .

(٥) شرح ابن عقيل ٢٩٨/١ .

(٦) انظر ص ١٠٨ من هذا البحث .

فإن اختل شرط من الشرطين أوجب معظم العلماء إبقاء النون[١]، وذلك كقولك : لم يكونا، أو لم يكونوا، أو لم تكوني، بأن كان مجزوماً وعلامة جزمه حذف حرف، وكذلك إن وقع بعدها حرف ساكن كقوله تعالى[٢]: «لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب ».

وقد جاء الحذف والإثبات في قوله تعالى «إنها إن تكُ مثقال حبةٍ من خردلٍ فتكن في صخرة »[٣].

ومع نصهم على جواز الحذف فقد رأوا أن الحد والوجه الإثبات[٤].

أما علة الحذف فهي لمشابهتها حروف المدّ واللين الياء و الواو من أوجه كثيرة أفاض المبرد في تعدادها، فمنها «أنها تدغم فيهما و تزاد حيث تزادان فتكون للصرف كما تكونان للإعراب، وتبدل الألف منهما كما تبدل منها في قولك: اضرباً: أذا أردت النون الخفيفة، و في قولك:رأيت زيدا، و تحلُّ محلَّ الواو في قولك: بهراني، و صنعاني، و تحذف النون الخفيفة كما تحذف الياء والواو يقول ابن جني «ويدل على أن النون أشبهت حروف اللين ...أنها إذا حركت لم تحذف؛ لأن الحركة قد أخرجتها من شبه حروف اللين[٥] وذلك قولهم: لم يكنُ الرجل منطلقاً، ولا يجوز: لم يك الرجل»[٦].

---

(١) خالف يونس النحويين فأجاز حذف النون ولو وقع بعدها ساكن متمسكا بقول الشاعر :

فإن لم تكُ المرأة أبدت وسامةً فقد أبدت المرأة جبهةَ ضيغَم

شرح المرادي ٣١١/١ وقائله هو : الخنجر بن صخر الأسدي ، وشرح ابن الناظم ص ١٤٤، وهو من شواهد المقتضب ١٦٧/٣، والانصاف ٤٢٢، والتصريح ١٩٦/١ والهمع ١٢٢/١ والأشموني ٢٤٥/١ .

(٢) سورة البينة، آية ١.

(٣) سورة لقمان، آية ١٦ .

(٤) المقتضب ١٦٧/٣ .

(٥) وهذا القول دليل قوي على أن العلماء القدماء كانوا يرون أن أصوات المد واللين لا تقبل الحركة، وهناك أمثلة ثرة تدل على ذلك مبثوثة في مظان الكتب النحوية والصرفية أشرنا إلى بعضها سابقاً .

(٦) المنصف ٢٢٧/٢، وانظر الخصائص ١٤٩/٣ .

الحذف في فعل الأمر

١- الأمر من المهموز الفاء

يقول ابن مالك [١]:

وفاءُ «خذ» و «كل» و «مُر» قد حُذفا ... ولا تقس وتَمَّ «مر» منعطفا

و جوِّزَ التتميم بعضٌ مطلقاً ... فيها وقلَّ من بذاك نطقا

يؤتى بالأمر من الفعل الثلاثي بحذف حرف المضارعة، ويجعل مكانه همزة وصل إن سكن ما بعده تخلصاً من النطق بالساكن، كقولك في يضرب: اضرب. وفي يقتل : اقتل.وكان القياس أن يجعل الأمر من المهموز كالصحيح فقال: أُوْخذ وأُوْكل وأُوْمر، وعلى ما جاء -أيضاً- في اللغة من مهموز الفاء، مثل: ائت، وائثم و ائثر و اوْجر...الخ، ثم تقلب الهمزة الثانية واواً لانضمام ما قبلها، فيقال في الصورة النهائية للفعل أوكل، و أومر و أوخذ، كما قيل: ايت وايثم وايجر. إلا أن ذلك لم يكن، حيث جاءت الأفعال: أخَذَ و أكَلَ و أمَرَ، من دون أخواتها محذوفة الفاء في الأمر: خُذ وكُل ومُر. خارجة عن نظرائها، وشاذة كما نص على ذلك القدماء، «ولم يجعل سيبويه[٢] لهذا الحذف علّة سوى السماع المحض، و قد حكى أبو علي الفارسي، و ابن جني اوْخذ و اوْكل على الأصل إلا أنهما في غاية الشذوذ و الاستعمال»[٣]. و هو ما أشار إليه ابن مالك في البيت الثاني السابق، وقد علق على ذلك بقوله:«وزعم بعض العلماء أن الثلاثة قد ورد تتميمها بعطف، وبغير عطف ولم يستشهد على ذلك بشيء من الشعر، ولا غيره»[٤].

لقد نص العلماء على أن ما حدث في هذه الأفعال حتى وصلت إلى هذه الصورة هو أن الفاء حذفت تخفيفاً لكثرة الاستعمال على غير قياس ولا جتماع همزتين: همزة الوصل و فاءالفعل، ولما حذفت استغني عن همزة الوصل لزوال الهمزة الساكنة وتحرك ما يبتدأ به[٥].

---

(١) شرح الكافية الشافية ٤/٢١٦٦ .

(٢) الكتاب ١/١٣٤ و ٢/٣٣٠ .

(٣) همع الهوامع ٦/٢٥٢، وانظر : المقتضب ٢/٩٧ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٤/٢١٦٧ .

(٥) الممتع في التصريف ٢/٦١٩، وانظر : شرح المفصل ٩/١١٥ .

و اختصت«مر» من بينها بجواز رد فائها إذا وقعت في درج الكلام بأن سبقت بواو العطف أو فائه، وجعلوا رد الفاء أكثر من حذفها، فقالوا: فأمر، وأمر أكثر من «و مر» و «فمر» قال تعالى:«وأمُر أهلَك بالصَّلاة»[1]. يقول الاستراباذي[2]:«و أما إذا وقع في الدرج نحو: و أمُر فأمر ... فإن إبقاء الهمزة فيه أكثر من الحذف؛ لأن علّة الحذف اجتماع الهمزتين، ولا تجتمعان في الدرج، وجاز نحو : «ومر» «فمر» أيضاً على قلة، لأن أصل الكلمة أن تكون مبتدأ بها فكأنه حذفت الهمزة في الابتداء أولاً ثم وقعت تلك الكلمة المحذوفة الهمزة في الدرج فبقيت على حالها».

وقد شبه بعض العرب : ائت بـ : خذ وكل ومر، وإن لم يكن مثلها في الكثرة «فأسقطوا الهمزة التي هي فاء، فاجتمع عليه إسقاط فائه ولامه فبقيت الكلمة على حرف واحد وهو التاء[3]، قال الشاعر[4]:

تِ لي آلَ زيدٍ وائْدَهم لي جماعة وَسَل آلَ زيدٍ أيَّ شيء يُضيرُها

يريد : ائت لي آل زيد .

٢- أمر المثال الواوي[5]:

يقول ابن مالك[6] :

فا أمرٍ أو مضارعٍ من كوعد احذفْ ...

حمل العلماء الأمر على المضارع في حذف فاء المثال فيه، وعاملوه معاملته[7] فكما حذفت فاء المثال في المضارع حذفت في الأمر، وذلك لأن الأمر

(١) سورة طه، آية ١٣٢ .

(٢) شرح شافية ابن الحاجب ٣/٥٠ .

(٣) أمالي ابن الشجري ٢/١٩٩ .

(٤) قال صاحب الدرر : ٢/٢٣٩ لم أعثر على قائلة. وانظر : ابن الشجري ٢/١٩٩ ، واللسان مادة «أتى» والهمع ٦/٢٥٢، وشرح الملوكي ٣٦٨ .

(٥) أشير هنا إلى أن الأمر في اللفيف المقرون مثل : وقى، وعى يعامل من حيث حذف الفاء في الأمر معاملة المثال الواوي، ومن حيث حذف لامه معاملة الناقص، أي أنه يبقى في الأمر على حرف واحد هو حرف العين فقط .

(٦) شرح المرادي ٦/٩٤ .

(٧) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٤/٢١٦٣ ، وانظر : شرح شافية ابن الحاجب ٣/٨٨ .

-كما أشاروا- فرع المضارع، لأنه أخذ منه، يقول المبرد : «وحذفت من «عِد» و«زِن» الواوات؛ لأنها وقعت[1] في «يعد» و«يزن»[2].

وفي تمثيل ابن مالك بـ« وعد» إشارة إلى أن الذي يحذف هو فاء المثال الواوي لا اليائي، وهو صحيح .

فنقول في : وعد يعد عِد ، ووزن يزن زِن، ووسع يسع سَع ووهب يَهب هب، بحذف حرف المضارعة وتسكين الحرف الأخير من الفعل في الأمر. والأصل في كل ذلك : وْعد، وْزن، وْسع، وْهب، وبما أن اللغة العربية لا تبدأ بصوت صامت[3] فتخلصت من هذا الصوت كما تخلصت منه في المضارع، فبقي الفعل في صورته النهائية : عِد، سَع ، زِن ، هَب ... إلخ .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الشروط التي وضعها العلماء لحذف فاء المثال في المضارع واتفقت معهم في شرط واحد فقط وهو : أن يكون الماضي ثلاثياً بصرف النظر عن حركة ما بعد العين، هو نفسه الشرط الذي يجب أن يكون في الأمر من المثال الواوي، فإننا نقول في غير الثلاثي في الأمر : واصل يواصل : واصل، بإثبات الواو .

٣- الأمر من مهموز العين:

مهموز العين كالصحيح لا يحذف منه شيء إلا أنه ورد في الاستعمال الفصيح الحذف في أمر الفعل «سأل» كما ورد فيه تصحيح العين دون حذف قال تعالى: «واسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون»[4]. ومن الحذف قوله تعالى: «سل بني إسرائيل»[5]، و«سَلْهم أيُّهم بذلك زَعيم»[6]. وقد علل العلماء[7] حذف ذلك بقولهم: ألقيت حركة العين على ما قبلها، فالتقى ساكنان: العين بعد النقل،

(١) أي : سقطت .
(٢) المقتضب ٢٤٢/١، وانظر : العضديات، ص ٨٠ .
(٣) فقه اللغات السامية ، ص ٤٣ .
(٤) سورة النحل ، آية ٤٣ .
(٥) سورة البقرة ، آية ٢١١ .
(٦) سورة القلم ، آية ٤٠ .
(٧) الكتاب ١٢٢/٢ .

والفاء قبل النقل، فحذفت العين، كما حذفت همزة الوصل لتحريك ما قبلها.

وقد أشار الطيب البكوش إلى إن الحذف جاء تخفيفاً لكثرة الاستعمال، قال [١]: «لكن الأفعال التي يكثر استعمالها مثل : سأل تخف على الألسن فتسقط منها الهمزة، لذلك نجد إلى جانب الصيغ القياسية صيغاً خالية من الهمزة «يسل، لم يسل ← في الأمر : سل».

٤- أمر الأفعال الجوفاء .

أجمل ابن يعيش رأي القدماء[٢] حول حذف عين الأجوف في الأمر بقوله : «فأ صل : قم وبع : تَقْوُم وتَبْيِع... ثم حذفتحرف المضارعة، لأن المواجهة تغني عن حرف الخطاب ولئلا يشبه لفظ الأمر لفظ الخبر، فجئت بهمزة الوصل لسكون ما بعد حرف المضارعة، وهي القاف -مثلاً- فصار: اقْوُم. فأرادوا إعلاله حملاً على الماضي لتجري الأفعال على منهاج واحد في الصحة والإعلال ، فنقلوا الضمة من عينه إلى فائه فحصلت الغنية عن همزة الوصل، بحركة الفاء، فحذفت، فصار: قُوْمْ، فحذفوا الواو لسكونها، وسكون الميم بعدها، فصار : قُم، وكذلك نظائرها، نحو : قُل، وبِع هذا مقتضى القياس فيها إلا أنها ما استعملت مرة على الأصل : ثم أعلت».

ويرى محمد مصطفى رضوان من المحدثين أن الأصل الافتراضي الذي بنى عليه القدماء هذا الرأي «لا أساس له في الحقيقة؛ لأن هذا الفعل لم ينطق على وفق هذا الأصل في الكلام الفصيح، والظاهر أنه نطق بهذه الصورة من البداية[٣].

أما أنه لم ينطق به(قوم) على الأصل فذلك بسبب صوتي ، خلاصته : أن

---

(١) التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص ١١٧ .

(٢) شرح الملوكي ٣٤٨-٣٤٩. وانظر ذلك أيضاً في: المقتضب ٢٤١/١ و ٨٣، والمنصف ١٠٨/٢، وشرح شافية ابن الحاجب ١٥٠/٣، وأمالي ابن الشجري ١٥٣/٢، والممتع في التصريف ٤٤٩/٢ وشرح المفصل ٦٨/١٠. وما يقال في : أمر المخاطب يقال -أيضاً- في : أمر جماعة النسوة : قُلن ، بعِن، خفِن .

(٣) يقصد بذلك «قم» مثلاً .

العربية الفصحى لها أنماط معينة من المقاطع، وقد ثبت بالدراسة أن التركيب المقطعي (ص+ح ح+ص)[1] ممنوع فيها إلا في حالتين :

١- حالة الوقف .

٢- الحالة التي يكون فيها الصامت الأخير أحد متماثلين أصليين مدغمين في كلمة واحدة نحو : ضالّين ... ولا يدخل فعل الأمر من «قام» هاتين الحالتين، وهذا يعني بلغة الأصوات أن طبيعة التركيب المقطعي منعت وقوع الصيغة «قوم» فعل أمر بلا حذف شيء منه[2].

ونحن نخالف رضوان فيما ذهب إليه من أن الأصل الافتراضي للفعل لا أساس له في الحقيقة، لأن هذا الفعل لم ينطق به على وفق الأصل في الكلام الفصيح فقوله : «لا أساس له في الحقيقة»، كلام يحتاج إلى تعليل وجود الضمة في : قُل، والكسره في بِع والفتحة في خَف ويحتاج أيضاً إلى تعليل وجود: مصدر قال وهو : القول، ومضارعه يقول ... إلخ .

وأما الشق الثاني من قوله فلا أرى حاجة لذكره أصلاً، لأنه لم يقل به أحد من السابقين، وقد رأينا ابن يعيش ينكر أن يكون قد استعمل ، فيبقى الحديث فيه كالحديث في شيء معدوم أصلاً .

والحقيقة أن الأصل الافتراضي الذي أشار إليه القدماء في مواضع مختلفة من أبواب الصرف، هو البوابة التي نلج من خلالها إلى معرفة ما طرأ على بنية الكلمة من إعلال بالحذف، في جانب منه، وبدونه تبقى نظرتنا لكثير من القضايا الصرفية دون أدنى سند معرفي، فهو الذي يفسر -كما قلت- تغير أحوال فاء الفعل الأجوف في الأمر من الضم إلى الكسر إلى الفتح، وقضايا صرفية أخرى أشرنا إليها في مواضع كثيرة من بحثنا[3]. ونتفق معه فيما تبقى من قوله وهو أن النظام المقطعي (ص+ ح ح+ص) ممتنع في العربية الفصحى إلا

---

(١) مثل : بابٌ، كانْ، نامْ .

(٢) نظرات في اللغة ٣٢٠-٣٢١ .

(٣) انظر مثلا ص ٩ من هذا البحث .

ألفاً لالتقاء الساكنين -أيضاً- وبقي ما قبل الألف في الموضعين مفتوحاً وضم ما قبل واو الجماعة، وكسر ما قبل ياء المخاطبة، يقول ابن جني «فإن قلت: فقد قالوا: أُغزي يا امرأة، فضموا الهمزة وإن كانت الزاي مكسورة، وقالوا امشوا فكسروا الهمزة والشين مضمومة، وهذان مطردان في بابهما، فإنه إنما جاز لأن أصل الزاي أن تكون مضمومة، وأصل الشين أن تكون مكسورة، ألا ترى أن أصل : اغزي: اغزُوِي بوزن : اقتلي ، وأصل امشُوا : امشِيوا بوزن: اضرِبوا ، فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى الزاي، واستثقلت الضمة على الياء فنقلت إلى الشين فسكنت وبعد كل واحد منهما حرف ساكن فحذفتا لالتقاء الساكنين، فالكسرة في الزاي في : اغزِي عارضة كما أن الضمة في : امشوا عارضة»[1].

ما حدث في أمر المعتل الآخر -في رأينا- عين ما حدث في المضارع المعتل المجزوم سواء أكان أجوف أم ناقصاً فهو تقصير لصوت المد الطويل لينسجم مع النظام المقطعي العربي، وليس حذفاً كلياً كما قال به القدماء.

٦- الأمر من المضعف :

أشار العلماء إلى أن الحذف في أمر المضعف قليل[2] كمضارعه، ومما ورد فيه الحذف قوله تعالى: «وقَرْنَ في بيوتكن»[3]، والأصل : «اقْرَرْن» إلا أنه حذفت منه إحدى الراءين تخفيفاً فراراً من التضعيف. يقول أبو حيان[4]: «وقرأ الجمهور «وقِرن» بكسر القاف من : وقر يقر إذا سكن ... وقَرأ عاصم ونافع بفتح القاف، وهي لغة العرب، يقولون قررت بكسر الراء وبفتح القاف ... وقرأ ابن أبي عبلة «واقررن» بألف الوصل وكسر الراء الأولى».

---

(١) المنصف في شرح تصريف المازني ٥٥/١ .

(٢) همع الهوامع ٢٥٣/٦، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٤٥/٣ .

(٣) سورة الأحزاب ، آية ٣٣.

(٤) البحر المحيط ٢٣٠/٧، وانظر أيضاً : النشر ٢٣٤/٢، والتيسير ١٧٩، والاتحاف ٣٥٥ ، ومشكل إعراب القرآن ١٩٦/٢، والكشف عن وجوه القراءات ١٩٧/٢، والتبيان في إعراب القرآن ١٠٥٦/٢ .

٧- الحذف في فعل الأمر بعد توكيده :

تجدر الإشارة هنا إلى أن ما يطرأ على أمر الأفعال الناقصة والجوفاء من حذوفات قبل إسنادها إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة، وبعده هو نفسه ما طرأ على مضارعها من حذوفات فالأمر واحد بينهما والتعليل واحد والحذوفات الواقعة هنا وهناك واحدة أيضاً، وما ذلك إلا لأن الأمر -كما هو معروف- مأخوذ من المضارع، فما يطرأ على الأصل طرأ على الفرع، وهذا ما يجعلني استغني عن الحديث عن أمر الأفعال الناقصة والجوفاء وذكر الحذوفات فيها عند توكيدها لأنه سيكون حديثاً مكرراً .

٤- الحذف في المبني للمجهول:-

يتحول الفعل من المبني للمعلوم إلى المبني للمجهول بتغيير صورة الفعل الماضي من «فَعَل» إلى «فُعِل» بضم الفاء وكسر العين، أما إذا كان مضارعاً فينفتح ما قبل الآخر.

وما يعنينا في هذا البحث هو الحديث عن الحذف الصرفي فيه، وهذا لا يكون إلا في الفعل المعتل الأجوف.

فقد أشار القدماء والمحدثون إلى جملة من التغييرات التي تطرأ على الفعل الماضي المبني للمجهول المعتل الأجوف، مثل: قال، وباع، وخاف.إلخ أدت في مجملها إلى قلب عين الأجوف إلى ياء على رأي القدماء وإلى حذفها كلياً والتعويض عنها على رأي المحدثين، وتفصيل ذلك كما يلي:-

أولاً:- رأي القدماء

يرى ابن جني أن العين إذا كانت ياء مثل: باع، والأصل فيها بَيَع، تتحول إلى: بُيع بوزن «ضُرِب» في الصحيح في المبني للمجهول ثم تنقل حركة العين إلى الفاء فتسلبها حركتها[1]، وتبقى العين بدون إعلال؛ لأن ما قبلها مناسب لها وبالتالي يصبح ما آل إليه الفعل «بيع».

أما بالنسبة إلى معتل الواو مثل: قال وخاف، والأصل: قَوَل وخَوِف، فإنه يتحول إلى: قُوِل وخُوِف ثم تنقل حركة العين إلى الفاء فتسلبها حركتها، بعدها تقلب العين ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فيصبح الفعل: قيل وخيف، يقول: «اعلم أن أصل هذا كله «خُوِف وبُيِع وقُوِل» لأنه بوزن «ضُرِب» فأرادوا أن يُعلّوا العين كما أعلوها في «خاف وباع وقال» فسلبوها الكسرة ونقلوها إلى الفاء فانقلبت العين في «خيف وقيل» ياءً لانكسار الفاء قبلها وبقيت العينُ في«بيع» بحالها ياء فصار كُلُّه «خيف وبيع وقيل»[2].

---

(١) لأن الكسرة أخف من حركة ما قبلها وقصدهم التخفيف ما أمكن شرح الكافية، ٢/٢٧٠.

(٢) المنصف، ١/٢٤٩ وانظر هذا التعليل أيضاً في: سر صناعة الإعراب، ١/١٨ وشرح المفصل ٧/٧٠ وهمع الهوامع ٦/٣٦-٣٧ وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/٦٠٣.

وقد أنكر ابن الحاجب عملية النقل التي أشار إليها القدماء ورأى بأن الحركة تحذف ولم تنقل «إلى ما قبلها لأن النقل إنما يكون إلى الساكن دون المتحرك»[١].

رأي المحدثين:-

يرى عبد الصبور شاهين أن الأجوف المبني للمفعول هو كالأجوف المبني للفاعل ثنائي المنطوق وإن كان ثلاثي الأصل، حيث تتحول «فتحته الطويلة إلى كسرة طويلة عند بنائه للمفعول فيقال: قيل وبيع بزنة «فيل» للفعلين، وأصلهما: قُوِل وبُيِع، بزنه: فُعِل تحولت الكلمة الثلاثية البنية إلى ثنائية تجنباً للمقطع الحركي المكروه في اللغة، وعوض عن ذلك طول في المقطع الأول»[٢].

أي أنه يرى أن حركة الفاء قد حذفت وحذف معها شبه العلة الياء والواو، وعوض عنهما تطويل لحركة العين.

بينما يرى آخرون أن «قُوِل» تتحول إلى«قِول» «وبُيِع» إلى «بِيِع» أي: تتحول الضمة إلى كسرة مماثلة للكسرة التي تلي الياء والواو، وهذا التحول مشروط بوجود شبه علّة بينهما ثم تسقط الياء والواو الواقعة بينهما لضعفهما حين تكون إحداهما بين مصوّتين إذ إنهما ينحوان نحو الاختفاء كما يقول فليش[٣] وبسقوطهما تتشكل من الكسرتين كسرة طويلة من جنسهما فيصبح الفعل: قيل وبيع وخيف بوزن: فيل.

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب، ٢٧٠/٢ هناك لهجتان أخريان وهما: إخلاص الضم حيث تقلب الياء إلى واو لسكونها بعد ضم ولهجة الاشمام وهي: الضم مع التلفظ بالكسر أثرت عدم الحديث عنهما، واكتفيت بعرض اخلاص الكسر لسببين: لأن إخلاص الكسرأفصح والآخر: لأن نظرة كل من القدماء والمحدثين عنهما وعن إخلاص الكسر لا تختلف من ناحية الحذف والإثبات.

(٢) المنهج الصوتي للبنية العربية، ص٩٤، وانظر كذلك هذا الرأي عند: تفريد السيد عنبر في : الفعل الماضي مسنداً إلى ضمائر الرفع المتصلة، ص٦٥.

(٣) العربية الفصحى، هنري فليش،ص ٤١، وأبحاث في اللغة العربية، د. داود عبده، ص٣٨، ودراسات في اللغة، د. داود عبده، ص٣٥ والمبني للمفعول ومظاهر التطور اللغوي، د. فوزي الشايب، ص٩٨-١٠٥.

الفصل الثاني

الحذف في المصادر

١- مصدر المثال الواوي

٢- مصدر وزن أفعل من المثال الواوي

٣- مصدر الأجوف الثلاثي

٤- مصدر وزني «أفعل واستفعل» من الأجوف

٥- مصدر وزن «انفعل» من الأجوف الواوي

٦- مصدر افعوعل

٧- مصدر فاعل

٨- مصدر الثلاثي المزيد بتضعيف العين «فعّل»

٩- مصدر الرباعي المجرد «فعلل»

١٠- المصدر الميمي

الحذف في المصادر

١- مصدر المثال الواوي[١].

يأتي مصدر المثال الواوي -في الغالب- على وزن «فِعْلَة» أو فَعْل»[٢] مثل: وعَدَ وعداً أو وِعْدة، ووزن وزناً أو وِزنة، كما يأتي على وزن «فَعَل» مثل: وجع وجعاً[٣] وعلى «فعيل» قالوا: وجب قلبه وجيباً ووجف وجيفاً[٤].

كما يأتي على «فُعول»مثل: وثب وثباً ووثوباً، و ورد الماء وروداً [٥] فإن كان المثال الواوي مصدراً على وزن «فِعْله» فقد نص العلماء[٦].على أن فاءه تحذف لسببين هما : أن الواو محركة بالكسر والكسرة تستثقل عليه، والآخر: كون فعله معتلاً في المضارع والمصدر يعتل باعتلال الفعل، ويصح بصحته، و يعوض منها التاء آخر الفعل لا أوله؛ لأن تاء التأنيث لا تقع صدراً.

يقول سيبويه[٧]: «فأما «فِعلة» إذا كان مصدراً فإنهم يحذفون الواو منها كما يحذفونها من فعلها؛ لأن الكسر يستثقل في الواو فاطرد ذلك في المصدر، وشبه الفعل».

وإلى مثل ذلك أشار المبرد بقوله[٨]: «وإن بنيت المصدر على «فِعلة» لزمه حذف الواو، وكان ذلك لكسرة في الواو، وأنه مصدر فعل معتل محذوف، وذلك قولك: وعدته عِدة، ووزنته زنة،وكان الأصل: وِعْدةَ ووِزنة». فألقيت حركة الواو على العين الساكنة، ثم حذفت ؛ لأن ذلك يؤدي إلى الابتداء بالساكن[٩]، وهو ما

(١) انظر ذلك في: الكتاب، ٢/٢١٨-٢١٩ و ٣٥٨ والمقتضب ١/٨٨-٨٩، والخصائص٢/٢٨٥ والممتع في التصريف، ٢/٤٣٠ وشرح شافيةابن الحاجب ٣/٨٩ وشرح الملوكي ٣٣٨ وشرح المفصل ١٠/٦١ وهمع الهوامع ٦/٦٢.

(٢) الممتع في التصريف ٢/٤٣٠.

(٣) الكتاب،٢/٢١٩.

(٤) نفسه، ٢/٢١٨ والمقتضب١/٨٩ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/٨٩.

(٥) نفسه،.

(٦) المصادر السابقة.

(٧) الكتاب،٢/٣٥٨.

(٨) المقتضب،١/٨٨.

(٩) همع الهوامع، ٦/٦٢.

تنفر منه اللغة العربية.

أما إذا أريد بـ «فِعلة» اسماً للمكان لا المصدرفقد نص بعضهم على عدم حذف الواو كقوله تعالى «ولكل وِجْهَةٌ هو مُوَلِّيها»[1] يقول سيبويه[2]: «فأما في الأسماء فتثبت قالوا: وِلْدَة... وقالوا لِدة كما حذفوا عِدة» وقال: «فإن بنيت اسماً من «وعد» على «فِعلة» قلت «وِعدة» وإن بنيت مصدراً قلت عِدَة». ويقول المبرد[3] «ولو بنيت اسماً على «فِعلة» غير مصدر لم تحذف منه شيئاً نحو قولك: وجهة» أما علّة ذلك فقال: «لأنه لا يقع فيه: فَعَل يفعل، وإن كان في معنى المصدر وإنما اعتل المصدر للكسرة، واعتلال فِعله».

ومنهم من ذهب إلى أن «جهة» و «وجهة» بالحذف والاثبات مصدران وبهذا فالمحذوف واوه قياس والثابت واوه شاذ يقول ابن يعيش[4]: «وأما قوله تعالى: «ولكل وجهة» فهو من الشاذ» والذي هوّن شذوذ «وجهة» على هذا أنه مصدر غير جارٍ على فعله إذ المسموع: توجه كتقدس، واتجه كاتصل، ولم يسمع وجه. يجه كوعد يعد فلما لم يوجد مضارع محذوف الفاء سهل عليهم إثباتها في المصدر.

ومنهم من ذهب إلى أنهما جميعاً اسمان للمكان الذي تتجه إليه، وعلى ذلك يكون المحذوف الواو شاذاً والثابت الواو قياساً، ومنهم من ذهب إلى أن الجهة اسم للمكان الذي تتجه إليه، والوجهة مصدر، وبهذا يكون الاثنان شاذين[5].

وقد نص ابن جني على أن فاء المثال كما حذفت في «فِعلة» بكسر الفاء تحذف -أيضاً- في «فَعلة» بفتحها يقول: «ومن ذلك حذفهم الفاء -على القياس- في ضِعة و قِحة كما حذفت من: عِدة وزِنة، ثم إنهم عدلوا بها عن «فِعلة» إلى «فَعلة» فأقروا الحذف بحاله، وإن زالت الكسرة التي كانت موجبة له فقالوا: الضَّعة والقحة، فتدرّجوا بالضِعة والقِحة إلى الضَّعة والقَحة، وهي عندنا: فَعْلة

---

(١) البقرة، آية ١٤٨.

(٢) الكتاب، ٢٥٨/٢ وشرح شافية ابن الحاجب، ٨٩/٣ وشرح المفصل، ٦١/١٠.

(٣) المقتضب، ٨٨/١ وانظر: الخصائص، ٢٨٥/٢.

(٤) شرح الملوكي، ص٣٤١.

(٥) انظر تفصيل ذلك حاشية رقم ٣ في شرح شافية ابن الحاجب، ٩٠/٣.

كقصعة وجفنة، لا أن فتحت لأجل الحرف الحلقي فيما ذهب إليه محمد بن يزيد»[١].

٢- مصدر وزن «أفعل» من المثال الواوي:-

مثل: أوعد: إيعاد، وأوجد إيجاد، والأصل: إوعاد وإوجاد، قال ابن الحاجب:[٢] «وتقلب الواو ياء إذا انكسر ما قبلها».

ويبدو لي أن الفاء حذفت، حيث تشكل مزدوج حركي مرفوض عربياً، وهو الكسرة مع شبه الحركة، الواو فتعمد اللغة إلى التخلص منه عن طريق التضحية بشبه الحركة، والتعويض من ذلك بمد الحركة السابقة له وهي الكسرة، فأصبح المصدر «إيعاد» بوزن «إيعال» وليس «إفعال» كما نص على ذلك القدماء.

٣- مصدر الأجوف الثلاثي[٣]:-

المعتل الأجوف الثلاثي سواء أكانت عينه واواً أم ياءً يأتي مصدره على: «فَعل» أو «فِعال» أو «فيلولة»، نحو: كون وكيان وكينونة في مصدر «كان» قال صاحب اللسان: والكينونة في مصدر «كان» يكون أحسن[٤].

وقد اختص هذا البناء في المعتل الأجوف الثلاثي دون غيره من المصادر، وذهب البصريون[٥] إلى أن أصل المصدر هو: فيعلولة، لأنها كانت في الأصل: كيونونة، إلا أن عينه تحذف باطراد سواء أكانت واواً نحو: كينونة من كنت وديمومة من دمت وهيعوعة من الهواع والسيدودة من سدت وقيدودة من قدت أم كانت من الياء نحو: طيرورة من طرت وصيرورة من صرت، وبينونة من بنت وذلك لاجتماع الواو والياء وسبقت الأولى بالسكون فقلبوا الواو ياء وأدغموا فيها الياء

---

(١) يقصد: المبرد، الخصائص. ٣٥١/١ وانظر: الكامل للمبرد بشرح المرصفي، ١٨٩/٥.

(٢) شرح الشافية، ٨٣/٣.

(٣) انظر ذلك في: الكتاب٢٧٢/٢ والمقتضب، ١٢٥/١ والتكملة ص٢٦٠ والمنصف ١٠/٢-١٥ والخصائص ٢٨٩/٢ والانصاف في مسائل الخلاف في المسالة ١١٥ ومجالس العلماء للزجاجي ٢٠٩،والممتع في التصريف، ٥٠٢/٢. وما بعدها، واللسان مادة «كون» وشرح الشافية ١٥٢/٣ وهمع الهوامع، ٢٥١/٦.

(٤) اللسان مادة: كون.

(٥) الانصاف: المسالة، ١١٥.

الأولى فصارت في التقدير كيّنونة وقيّدودة فحذفوا الياء الثانية المنقلبة عن الواو التي هي عين الفعل استثقالاً للياءين مع طول البناء، فصارت: قيدودة وكينونة[١].

والذي يدل على أن أصل: كينونة وما أشبهها: فيعلولة شيئان: أحدهما أنهما من ذوات الواو، فلولا أن الأصل ذلك لقيل: قودودة وكونونة إذ لا موجب لقلب الواو ياء، والآخر: أنه ليس في كلام العرب فَعْلُولة»[٢].

وذهب الكوفيون[٣] إلى أنه لا حذف في هذا المصدر لأن الأصل فُعلُولة بضم الفاء إلا أنهم فتحوها لأن أكثر ما يجيء من هذه المصادر مصادر ذوات الياء كقولهم: صار صيرورة وطار طيرورة وسار سيرورة.. ثم قلبت الضمة فتحة في: صيرورة وطيرورة لتصح الياء إذ لو بقيت الضمة لوجب قلب الياء واواً لسكونها بعد ضمة كما قلبوها في : موسر اسم الفاعل من: أيسر، ثم حملت ذوات الواو على ذوات الياء ففتحوا الفاء وقلبوا الواو ياء.

وقد انبرى بعض المتأخرين للرد على كلمات الكوفيين فهذا ابن عصفور يقول : «هذا الذي ذهب إليه[٤] فاسد من جهات منها: أن ادعاء قلب الضمة فتحة لتصح الياء مخالف لكلام العرب بل الذي اطّرد في كلامهم أنه إذا جاءت الياء ساكنة بعد ضمة قلبت واواً نحو قولهم: موُقن... ومنها أن الضمة إذا قلبت لتصح الياء فإنما تقلب كسرة كما فعلوا في «بيض» لا فتحة.. ومنها أن حمله ذوات الواو على ذوات الياء ليس بقياس مطرّد... ومنها أن ما أدعاه من أن فُعلُولة في ذوات الواو قد كثر غير مسلم بل هذا الوزن في المصادر قليل في ذوات الياء والواو، وما جاء منه من ذوات الواو كالمعادل لما جاء منه من ذوات الياء»[٥].

---

(١) المنصف، ٢/١٠.

(٢) الممتع في التصريف، ٢/٥٠٢ والانصاف في مسائل الخلاف المسألة، ١١٥.

(٣) الإنصاف، المسألة (١١٥).

(٤) يقصد: الفّراء.

(٥) الممتع في التصريف، ٢/٥٠٤ وانظر: شرح شافية ابن الحاجب، ٣/١٥٢.

ولست اختلف مع القدماء في مجيء مصدر الأجوف على فَعل أو فيلولة بالحذف على رأي البصريين ولكني أختلف معهم في مجيئه على وزن «فعال» في الواوي فيبدو لي أن حذف العين كما جرى في فيلولة وقع أيضاً في المصدر «فِعال» حيث تشكل مزدوج حركي مرفوض، وهوالكسرة مع شبه الحركة الواو، وهو ما ترفضه اللغة فعملت على التخلص منه عن طريق التضحية بشبه الحركة، وهي (الواو) وعوضت من ذلك بمد الحركة السابقة لشبه العلة، وهي الكسرة فأصبح المصدر: كيان بوزن فيال وليس فِعال كما نص عليه القدماء.

٤- **مصدر وزني «أفعل» و «استفعل» من الأجوف**[1].

مصدر أفعل قياسه أن يأتي على وزن إفعال[2]، فتقول في الصحيح أكرم: إكرام، وأخرج إخراج وأعلم إعلام،ما لم يكن أجوف، نحو: أقام، وأخاف، وأبان، فإن مصدره، يأتي على إقامة وإخافة وإبانة يستوي في ذلك اليائي والواوي،والأصل فيه: إقوام وإخواف وإبيان، قياساً على ما مرّ من الصحيح، إلا أن مصدر الأجوف أعل -كما يقول العلماء-لإعلال فعله كما في: أقام يقيم وأصله: يُقوِم، ويقول، وأصله: يَقْوُل على وزن يقتل[3].

وكان إعلال مصدر الأجوف بنقل حركة العين -كما يقول العلماء- إلى الفاء ثم قلبت العين، ألفاً لتحركها في الأصل، وانفتاح ما قبلها الآن، وبعدها ألف ساكنة، فالتقى ساكنان على حدّ تعبيرهم فأصبح المصدر: إقاا م، فحذفت

(١) انظر هذه المسألة في: الكتاب لسيبويه، ٢/٢٤٤-٢٤٥، ٣٦٢، ٣٦٦ والمنصف ٢٩١/١ والمقتضب، ١٠٤/١ والخصائص ٣٠٥/٢ والممتع في التصريف ٤٩٠/٢ وشرح شافية ابن الحاجب١٦٥/١ و١٥١/٣ وشرح المفصل ٥٨/٦ و٧٠/١٠وشرح الملوكي ص٣٥٥ وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢١٤١/٤ وشرح المرادي ٦٣/٦ وأوضح المسالك ٢٦٢/٢ والمقرب ٥٤٦ وشرح الأشموني ٣٢٣/٤ .

(٢) يجدر التنبيه هنا إلى أن مصدر المرّة من غير الثلاثي إذا كان أجوف يعامل معاملة المصدر الأصلي، وما يطرأ عليه من حذف في عينه والعلّة في ذلك هي العلّة نفسها في مصدر «أفعل» و «استفعل» من الأجوف بما أغنى عن إعادة الحديث فيه، نقول في مصدر أجاب: إجابة وفي استقال: استقالة، أما في مصدر المرّة فإننا ندل عليه بالوصف، فنقول: إجابة مقنعة -مثلاً- واستقالة مشرّفة

(٣) المقتضب، ١٠٤/١.

إحدى الألفين، وعوض من المحذوفة تاء آخراً، فقيل : إقامة، وإخافة، وإبانة، وأجاز سيبويه عدم التعويض، مستدلاً بقوله تعالى: «وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة»[١].

قال: «وإن شئت لم تعوض وتركت الحروف على الأصل» وأضاف «لأن من كلام العرب أن يحذفوا ولا يعوضوا»[٢].

أما الفرّاء فقد أجاز حذفها -أيضاً- بشرط الإضافة كقوله تعالى السابق؛ لأنه عدّ الإضافة عوضاً من التاء[٣].

الخلاف في الألف المحذوفة:-

اختلف العلماء في الألف المحذوفة، هل هي عين الفعل أم ألف إفعال؟ فذهب الخليل وسيبويه إلى أن المحذوفة ألف «إفعال» أي الألف الزائدة، وكانت أولى بالحذف -عندهما- لأنها زائدة، ولقربها من الطّرف، ولأن الاستثقال حصل بها[٤].

وافق سيبويه من المتأخرين ابن مالك[٥] وابن عصفور[٦] والمرادي[٧]، يقول ابن مالك:

ومَدُّ الاستفعال والإفعال يُزال عند نَيل ذا الإعلال

بينما ذهب الأخفش[٨] والفّراء إلى أن المحذوفة الألف المبدلة من العين، وكانت أولى بالحذف عندهما؛ لأنها. جاءت أولاً، والأول يحذف للساكنين إذا كان مدّاً مثل: «قُل» الأمر من «قال» ولأن الألف في «إقامة» جاءت لمعنى وهو المدّ، والعين لم تأت لمعنى كما في «قاضٍ» حيث حذفت الياء؛ لأنها لم تأت لمعنى وأبقي التنوين الذي جاء لمعنى وشيء آخر أن العين كما أعلت في: قال وباع،

---

(١) سورة الأنبياء، آية ٧٣، والنور آية، ٣٧.

(٢) الكتاب، ٢/٢٤٤-٢٤٥.

(٣) شرح المفصل، ٦/٥٨.

(٤) ذكر ذلك ابن جني في المنصف. ١/٢٩١

(٥) شرح الكافية الشافية، ٢/٢١٤١.

(٦) الممتع في التصريف، ٢/٤٩٠.

(٧) توضيح المقاصد «شرح المرادي»، ٦/٦٣.

(٨) ذكر ذلك ابن جني في المنصف، ١/٢٩١ والخصائص ٢/٣٠٥.

وقيل وبيع، كذلك أعلّت بالحذف.

وقد رجح مذهب الأخفش المازني[١] والزمخشري[٢] وابن الحاجب[٣] والاستراباذي وابن يعيش[٤] ونصوا على أنه أقيس كما وافق الصبان الأخفش وقال[٥]: «ويؤيد هذا المذهب تعويض التاء عنها؛ لأن المعهود في التاء أنها لا تعوض إلا من الأصول كما في: عِدة وثبة وسنة».

وما جاء من المصدر على وزن «استفعل» من الأجوف نحو: استقام واستنار واستقامة واستنارة يعامل معاملة مصدر «أفعل» من الأجوف، بما أغنى عن إعادة الحديث فيه[٦].

ويبدو لي أن ما ذهب إليه الأخفش أقيس لقوة الأدلة التي جاء بها قياساً أيضاً على المضارع المعتل الآخر عند إسناده إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة، فقد نصوا على أن المحذوف هو لام الكلمة أي حرف من بنية الكلمة الأصلية وليس مما يسند أويتصل بها.إلا أنني اختلف معه، ومعهم في علةّ الحذف التي أشاروا إليها، وهي أن الحذف كان بسبب التقاء الساكنين، وذلك لأن أصوات المد الطويلة في العربية لا تقبل الحركة أصلاً، كما ذكرت قبلُ، فهي حركة طويلة[٧].

وإنما كان الحذف، لأن نظام الأصوات في العربية ينفر من التقاء صوتي مدّ طويلين متشابهين متتاليين[٨].فيعمد في حال التقائهما إلى حذف أحدهما، كما رأينا عند حديثنا عن إسناد المعتل الآخر بالواو إلى واو الجماعة -مثلاً- وكما في إسناد المعتل الآخر إلى ياءالمخاطبة[٩]. وهو الأمر نفسه ما حدث في مصدر الأجوف

---

(١) المنصف، ٢٩١/١.

(٢) شرح المفصل، ٥٨/٦.

(٣) شرح شافية، ابن الحاجب، ١٦٥/١.

(٤) شرح المفصل. ٥٨/٦.

(٥) حاشية الصبان على شرح الأشموني، ٣٢٣/٤.

(٦) شرح المفصل، ٧٠/١٠.

(٧) انظر ص ١١ من هذه الدراسة.

(٨) نظر ص ١٠٢ من هذه الدراسة. وهو ما عبر عنه القدماء -دائماً- بالتقاء الساكنين.

(٩) انظر ص ٩٨ من هذه الدراسة.

على وزن أفعل واستفعل.

٥- مصدر وزن «انفعل» من الأجوف الواوي:-

قياس مصدر «انفعل» أن يأتي على انفعال، تقول: انكسر انكسار، وانطلق انطلاق، فإذا كان أجوف واوياً فقد نص سيبويه على أن الواو تقلب ياء حيث كانت بين كسرة وألف ولم يحذفوها كما حذفوا في الإفادة والاستعاذة[1] فتقول في انقاد انقياد والأصل انقِواد.

ويبدو لي أن ما حدث في مصدر أفعل في الأجوف الواوي حدث مثله في «انفعل» من الأجوف الواوي فالحالة واحدة، حيث حذفت الواو ثم عوض منها بمد الحركة التي تسبقها وهي الكسرة فأصبح المصدر انقياد بوزن انفيال وليس انفعال كما نص على ذلك القدماء.

٦- مصدر «افْعَوْعل»:-

قالوا في: اعشوعشب اعشيشاب، وفي اخشوشن اخشيشان والأصل: اخْشِوْشان واعشِوْشاب، حيث وقعت الواو ساكنة بعد كسر فقلبت إلى مّد من جنس حركة ما قبلها.

وأرجح أن الواو لم تقلب وإنما حذفت وعوض منها بمد حركة ما قبلها كما قلت قبل قليل، فأصبح المصدر اعشيشاب بوزن افعيعال.

٧- مصدر «فاعل»[2].

«فاعل» مصدره القياسي «الفِعال والمفاعلة»، نحو: ضارب : ضراباً ومضاربة وشارك شراكاً ومشاركة، وخاصم خصاماً ومخاصمة.

وقد نص العلماء على أن الأصل فيه «فيعال» إلا أن الياء حذفت استخفافاً يقول المبرد[3]: «ويجيء فيه «الفعال» نحو: قاتلته قتالاً ورأميته رماءً وكان الأصل: فيعال...ولكن الياء محذوفة من «فيعال» استخفافاً وإن جاء بها جاء

(١) الكتاب، ٢/٣٧٠.

(٢) المقتضب، ٢/١٠٠ والمنصف ٢/٢٣٦ والممتع في التصريف ٢/٥٨٣ وشرح الشافية، ١/١٦٣ وأوضح المسالك ٢/٢٦٣.

(٣) المقتضب، ٢/١٠٠.

فمصيب».

وقد نص ابن جني -أيضاً- في المنصف على أن مصدر «فاعل»: فيعال، هو الأصل والقياس إلا أنه أصل مرفوض يقول[1]: «ولأن هذا هو الأصل والقياس وإن كان أصلاً مرفوضاً وإنما كان هو القياس لأن «فاعلت» في العّدة والحركة والسكون، مثل: «أفعلت» فمن حيث قلت: أكرمت إكراماً، كان القياس أن تقول: قاتلت قيتالاً ليكون على وزن أكرمت إكراماً لكنهم استخفوا طرح الياء واكتفوا بالكسرة منها».

ويرى بعض المحدثين أن الياء قد قُصرت إلى حركة من جنسها ولم تحذف وذلك لتتابع مقطعين ممدودين يقول براجشتراسر[2] «تتابع المقطعين الممدودين ليس بمقبول للسمع في بعض الأوقات، فاجتنبوه، ومن ذلك أنهم قالوا: «قِتال» في مصدر «قاتل» وكان الأولى أن يكون «قيتالاً» لامتداد الحركة الأولى في: قاتل، فقصّروها لكيلا يتتابع الممدودان».

ويبدو لي أن تعليل المحدثين لا يختلف عما علل به القدماء فكلهم مجمع على أن الأصل فيه «فيعال» إلا أن هذا الأصل مرفوض، فقصروا صوت المدّ «الياء» لكيلا يتتابع مقطعان ممدودان واكتفوا -حسب ما نص ابن جني- بالكسرة منها.

٨- مصدر الثلاثي المزيد بتضعيف العين (فَعّل):-

إذا كان الفعل صحيح اللام فقياس مصدره على وزن «تفعيل» مثل: كبّر تكبيراً وسلّم تسليماً، وعظم تعظيماً، وقدّس تقديساً..الخ.

ويجوز حذف ياء «التفعيل» على رأي القدماء[3]، وتعويضهابتاء في الآخر، إذ سمع: جرّب تجريباً وتجربة، وذكّر تذكيراً وتذكرة،وكذلك في المهموز اللام، مثل: جزّأ تجزيئاً وتجزئة، ونشّأ تنشيئاً وتنشئة، وخطّأ تخطيئاً وتخطئة، يقول

---

(١) ١٧٣/٢.

(٢) التطور اللغوي للغة العربية، ص٦٧.

(٣) الكتاب، ٢٤٥/٢ شرح شافية ابن الحاجب، ١٦٤/١ وهمع الهوامع، ٢٥١/٦.

بحذف العين والتعويض منها بتاء التفعيل قال «فقد جعلت تاء التفعيل عوضاً من عين الفِعّال وذلك قولهم: قطّعته تقطيع وكسّرته تكسير، ألا ترى أن الأصل: قِطّاع وكِسّار بدلالة قول الله سبحانه «وكذبّوا بآياتنا كِذّاباً»[1].وحكى الفّراء قال: سألني أعرابي فقال: أحِلاق أحَبُّ إليك أم قِصّار»[2].

وكذلك إذا كان معتل اللام، قال[3]: «سلّيته تسلية وربّيته تربية الهاء بدل من ياء تفعيل في تسلّى وتربّى أو ألف سِلاّء وربّاء».

وقد عَدّ ابن هشام مجيء «فَعّل» على فِعّال من الشواذ قال «ومما خرج عما ذكرناه فشاذ كقولهم: كَذّب كِذّاباً»[4].

وفي رأيي أن أقوى ما يرد به على ابن هشام قوله تعالى السابق.

٩- مصدر الرباعي المجرد «فعلل»:-[5].

نص ابن مالك في التسهيل[6] أن قياس مصدر الرباعي المجرد المضعّف مثل: زلزل وغير المضعّف مثل: دحرج، والملحق بالرباعي، مثل: حوقل أن يأتي على: فعلال أو فعللة،وذكر في الألفية أن «فعللة مَقيس دون فعلال، قال[7]:

فِعلال أو فَعْلَلَة لِفِعْلِلا واجْعَل مقيساً ثانياً لا أوّلاً.

ويؤخذ من كلام سيبويه[8] أن «فِعْلال» هو الأصل في مصدر الرباعي إلا أنهم أجازوا حذف ألف المصدر وعوضوا منها تاء التأنيث آخراً فقالوا في دحرج: دحراج ودحرجة.

---

(١) الأنبياء، آية: ٢٨.

(٢) الخصائص، ٢/٢٩٠، وانظر ٢/٦٩.

(٣) الخصائص، ٢/٣٠٢.

(٤) أوضح المسالك، ٢/٢٦٣.

(٥) الكتاب، ٢/٢٤٥ والخصائص، ٢/٣٠٢ وشرح الشافية، ١/١٧٩ والتسهيل، ص٢٠٦ وشرح المرادي، ٣/٣٤ وأوضح المسالك، ٢/٢٦٣.

(٦) ص: ٢٠٦.

(٧) شرح المرادي، ٣/٣٤.

(٨) الكتاب، ٢/٢٤٥.

وزن الفعل المضارع مع إبدال حرف المضارعةميماً مضمومة، وفتح ما قبل الآخر، مثل: سَبّق مُسبقاً، ودحرج: مُدَحرجاً.

فإن كان الفعل مزيداً بالهمزة على وزن أفعل، فإن الهمزة تحذف في المصدر الميمي كما حذفت في المضارع[1]. نقول في أخرج: مُخرجاً . فإن كان الفعل أجوف مثل: أقام وأبان واستقام، فإن عينه تحذف كما حذفت في الماضي[2]، وفي المصدر الأصلي[3] حيث العلة واحدة.

= والحديث عن أحدها يغني عن الحديث في الباقي.

(١) انظر: همع الهوامع ٦/٢٥٠ والمصادر السابقة.

(٢) انظر ص ٧٨ من هذا البحث.

(٣) انظر ص ١٢٨ من هذا البحث، وفي مصدر المرّة كذلك حيث تقول في مصدر المرة: استقام استقامة واحدة بإضافة صفة له للتفريق بينه وبين المصدر العادي، كما سبق وألمحنا إلى ذلك، انظر هامش ٢ ص ١٢٨ من هذا البحث.

١٠- المصدر الميمي:-.

هو مصدر يدل على ما يدل عليه المصدر العادي غير أنه يبدأ بميم زائدة لغير المفاعلة، للدلالة على مجرد الحدث، تكون مفتوحة في مصدر الفعل الثلاثي، ومضمومة في غيره.

وهو يصاغ من الثلاثي على وزنين: مَفْعِل[1] إذا كان الفعل مثالاً وفاؤه تحذف في المضارع، مثل: وعد: مَوْعِد، ووضع مَوْضع ووصف موصف...إلخ وعلى مَفْعَل في غير ذلك نحو: شرب مشرب، وكتب مكتب....إلخ فإن كان الفعل أجوف، مثل: قال وطار وباع...إلخ فإن المصدر الميمي يكون بحذف عينه -في رأيي- كما حذفت في الماضي، سواء أكانت ياء أم واواً، ويؤول وزنه عندئذ إلى «مَفَال» في جميعها، ولا نقول أن الأصل فيه: مَقْوَل ثم نقلت حركة العين -حسب تعبير القدماء- إلى السابق الساكن قبلها، حتى تستوي قاعدة إعلال الواو أو الياء ألفاً، بل إن المصدر من الأجوف يكون بإضافة السابقة الميم المفتوحة التي تدل عليه على صورته الظاهرة، أي: بعد حذف عينه.

وكذلك الحال إذا كان الفعل ناقصاً، مثل: رمى وسعى ودعا فإن المصدر الميمي يكون بحذف لامه كما حذفت في الماضي، وتضاف له السابقة الميم المفتوحة، فيؤول إلى: مرمى ومسعى ومدعا بوزن مفعى[2].

ويصاغ المصدر الميمي من غير الثلاثي كما يصاغ اسم المفعول من غير الثلاثي وكما يصاغ -أيضاً- اسما الزمان والمكان من غير الثلاثي[3]، وذلك على

---

(١) الكتاب، ٢٤٧/٢-٢٥٠ والمقتضب، ١١٩/٢-١٢٣ و ٧٤/١-٧٥ وشرح الشافية، ١٦٨/١-١٧٧ والتطبيق الصرفي، ص٧٢ والصرف العربي صياغة جديدة، ص٩١ والمدخل إلى علم النحو والصرف، د. عبد العزيز عتيق، ص٨٠.

(٢) يجدر التنبيه -هنا- إلى أن اسمي الزمان والمكان يشتقان -أيضاً- من الفعل الثلاثي على وزني: مَفعِل ومَفْعَل، «انظر تفصيل ذلك في: الكتاب، ٢٤٧/٢-٢٥٠ والمقتضب ٢١٩/٢-١٢٣ وشرح الشافية١٦٨/١-١٧٧» ويلتقيان مع المصدر الميمي في وزن: مَفْعَل في الحذف سواء أكان الفعل أجوف أم ناقصاً -في رأيي- حيث العلة واحدة، ويفرق بينهما من جهة المعنى من خلال السياق.

(٣) انظر تفصيل ذلك في المصادر السابقة، -وفي رأيي- أن صورة الحذف واحدة في الجميع=

الفصل الثالث

الحذف في المشتقات:

١- اسم الفاعل

٢- اسم المفعول

٣- أفعل التفضيل

٤- أفعل في التعجب

٥- اسم الآلة

٦- الصفة المشبهة

الحذف في المشتقّات

١- الحذف في اسم الفاعل

أ- اسم الفاعل من المنقوص:-[١].

المنقوص: هو الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة غير مشدّدة مكسور ما قبلها، مثل القاضي، والداعي، والمسترعي والمستقصي.

وإنما سمي منقوصاً لأنه نقص شيئين: حركة وحرفاً، فالحركة هي الضمة أو الكسرة حذفت للثقل والحرف هو الياء -على رأي القدماء-[٢] لالتقاء الساكنين، وذلك في حالتي الرفع والجر، بينما تبقى الياء في حالة النصب لخفة الفتحة عليها، فتقول: هذا قاضٍ وداعٍ ومسترعٍ ومررت بقاضٍ وداعٍ ومسترعٍ، ورأيت قاضياً وراعياً ومسترعياً.

وقد اشترط الصرفيون لحذف الياء من الاسم المنقوص ألا يكون مُعَرَّفاً بأل أو بالإضافة، فتقول في حال التعريف: رأيت القاضيَ والمسترعيَ والداعيَ، أو رأيت قاضي المدينة ومسترعي الحق وداعي الخير، بإثبات الياء.

أما علّة الحذف فقد أشار إليها ابن يعيش بقوله[٣] «وأما: قاضٍ ومستقصٍ وساعٍ، فإنها أسماء متمكنّة لم يعرض فيها ما يخرجها عن التمكن، فاستحقت لذلك أن تدخلها الحركات الثلاث، والتنوين كسائر الأسماء المتمكنة إلا أن آخرها لما كان ياءً مكسوراً ما قبلها، استثقلت عليها الضمة والكسرة في حالة الرفع والجر، فحذفت، وبقيت الياء ساكنة، وكان التنوين بعدها ساكناً فحذفت لالتقاء الساكنين، وخصت الياء بذلك لكثرة اعتلالها وكون الكسرة قبلها تدل عليها»

أي أن التغييرات التي طرأت على الاسم المنقوص حتى وصل إلى حالة الحذف هي أن الأصل فيه: «قاضِيٌ» في حالة الرفع و«قاضِيٍ» في حالة الجر، ثم

---

(١) انظر: الانصاف في مسائل الخلاف، ٦٤٩/٢ في المسألة ٩٣، وأسرار العربية، ص٣٧ والمقرب ٢٩/٢ والممتع في التصريف ٥٥٣/٢-٥٥٦ وشرح الشافية ٣٠١/٢ وشرح الملوكي ٣٤٩ وشرح المفصل ٥٦/١.

(٢) التطبيق الصرفي، ص١١٠ و : في الصرف العربي، ص٢٢٥.

(٣) شرح الملوكي، ٣٤٩ وانظر هذا العليل -أيضاً- في الإنصاف، ٦٤٩/٢، في المسألة ٩٣.

حذفت الضمة والكسرة استثقالاً فبقيت الياء ساكنة، والتنوين بعدها ساكن فحذفوا الياء لالتقاء الساكنين، وكانت الياءأولى بالحذف من التنوين لسببين: أولاً لوجود حركة من جنسها تدل عليها، والتنوين ليس كذلك، والآخر: أن التنوين جاء لمعنى، فكان تبقيته أولى.

يرى فوزي الشايب[1] -من المحدثين- أن تفسير القدماء السابق لسقوط لام الناقص «ظاهر التكلف والافتعال» ومبعث هذا عنده أنهم أسكنوا الياء دون وجه حق ليبرروا فيه إسقاط الياء، مع نصهم -على حد تعبيره- أن الحركات الإعرابية إنما جيء بها من أجل التفريق بين المعاني المختلفة التي تتعاقب على الأسماء فحذف الحركة هنا يبدو أنه يتناقض مناقضة صريحة وهذا المبدأ.

ثم أفتى -على حد تعبيره- وليم رايت[2] فرأى أنه يذهب إلى أن المزدوج الصاعد: يُ yu في حالة الرفع و: يِ yi في حالة الجر يحذف برمته، فيتصل التنوين مباشرة بالعين، ومن ثم نحصل على «قاضٍ».

فعقب على رأي رايت بقوله «وهذا التفسير وإن كان أخلق بالقبول -من وجهة نظرنا- لخلوه من سمة الافتعال والتكلف إلا أنه يلتقي وتفسير القدماء في أنه يفتت الظاهرة اللغوية الواحدة، حيث يجعل اسم الفاعل من الناقص يشكل ظاهرتين متميزتين إحداهما لحالة النصب، والأخرى لحالتي الرفع والجر، ظاهرتين لا يربط بينهما رابط، وهذا يشكل خلخلة في النظرية اللغوية».

وحتى يزيل هذه الخلخلة لتوحيد هذه الظاهرة يرى أن نفسّر تشكل اسم الفاعل من الناقص على أساس ظاهرة الوقف، وقبل أن نعرض رأيه وما قام به لتوحيد هذه الظاهرة أرى أن أسجل هنا ملاحظتين اثنتين:-

الأولى: أن حركة الياء -عنده- لم تحذف؛ لأنه جيء بها للتفريق بين المعاني المختلفة فحذفها يتناقض مناقضة صريحة وهذا المبدأ .

الثانية: أنه سيأتي بتفسير لا يفتت الظاهرة اللغويةكالذي قال به القدماء، أو

---

(١) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، ٧٠-٧٣.

(٢) نقلاً عن المصدر السابق، ص٧١. Wright, AGrammer, vol. 1. P.90,

أفتى فيه «وليم رايت» لأن هذا يشكل على حد تعبيره: «خلخلة في النظرية اللغوية».

لقد فسر الشايب هذه الظاهرة على النحو التالي، قال: «ويمكننا أن نفسر تشكل اسم الفاعل من الناقص على أساس واحد، أيا كانت الحركة الإعرابية وذ لك على أساس ظاهرة الوقف، فمن المعروف أن الوقف على المنصوب المنون حسب الطريقة المشهورة عن العرب تتم عن طريق إسقاط التنوين وحده، وتعوض منه بمد الفتحة هكذا:-

قاضياً Ka'diyan ← بالوقف قاضيا Ka'diya.

وأما الوقف على المنون المرفوع والمجرور فيتم با(إسقاط التنوين والضمة والكسرة السابقتين للتنوين هكذا:-

قاضيٌ Ka'diyun ← بالوقف قاضي Ka'di y

قاضيٍ Ka'diyin ← بالوقف قاضي Ka'diy

إلا أنه لم يصل إلى بغيته بذلك فأردف يقول: «بيد أنه بإسقاط التنوين والحركة السابقة له ينشأ مزدوج هابط مرفوض عربياً هو المزدوج إي: i y وبشكل تلقائي يخالف بين عنصريه عن طريق إسقاط الصامت، أي: الياء، ومدّ الحركة تعويضاً، وبذلك يصبح الوقف عليها قاضي Kadi في حالة الرفع والجر، ونظراً إلى أن الكسرة الطويلة ترسم في الكتابة ياء».

وأضاف «وهكذا، فإن اسم الفاعل عند الوقف عليه، يكون في الحالات الثلاث منتهياً بحركة طويلة، هكذا:-

رأيت قاضيا Kadiya

هذا قاضي Kadi

مررت بقاضي Kadi

هذا في الوقف، وفي الوصل، نعيد إليه التنوين فيصبح الاسم على النحو التالي:-

النصب : Kadiya'n

الرفع : Kadin

الجر : Kadin

وبإضافة التنوين، يتشكل مقطع مديد من النوع (ص ح ح ص) وهو مرفوض عربياً على هذه الصورة، فتتخلّص منه العربية بشكل تلقائي عن طريق تقصير الحركة، ومن ثم نحصل على «قاضياً.. وقاضٍ... في حالة الرفع وقاضٍ... في حالة الجر أيضاً».

لقد تعامل الشايب مع هذه الظاهرة من منطلقين اثنين: منطلق الوقف أولاً حيث جعله منطلقاً للحديث عن الاسم المنقوص في حال الوصل، ثم حالة الوصل .

أما في حالة الوقف، فما جاء به نص عليه القدماء مع فارق بسيط وهو أن الياء التي آخر المنقوص هي لام الاسم، وهوالصحيح من وجهة نظري -بينما يرى أن اللام حذفت وعوض منها بتطويل الحركة السابقة لها ، يقول المرادي: «إذا وقف على المنقوص المنون فإن كان منصوباً أبدل من تنوينه ألف نحو: رأيت قاضيا وإن كان غير منصوب فالمختار الوقف عليه بالحذف، ويجوز الوقف برد الياء وبه قرأ ابن كثير في بعض المواضع كقوله تعالى «ولكل قومٍ هاد»[1][2].

هذا من جهة، ومن جهة ثانية، فعندما عالج القدماء هذه الظاهرة عالجوها على أساس الوصل -كما يظهر لي- لا الوقف وبذلك يسقط ما قاله عن القدماء على ما جاء به.

أما الطيب البكوش فيرى أن الياء تسقط أولاً لأنها سبقت بكسرة ثم تدغم «حركة الإعراب إذا كانت ضمة أو كسرة في كسرة العين... فتصبح كسرة طويلة، القاضِيُ ← القاضي وإذا أضفنا التنوين في التنكير أصبحت الكسرة الطويلة في مقطع منغلق فتقصر (قاضِين ← قاضِن ← قاضٍ»[3].

---

(١) الرعد، آية، ٧.

(٢) شرح المرادي، ٥/١٦٠.

(٣) التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص١٦٦.

ويبدو لي أن ما حدث لاسم الفاعل الناقص هو حذف الحركة المزدوجة (yu) في حالة الرفع و (yi) في حالة الجر:-

هكذا: Kadiyun - في حالة الرفع.

Kadiyin - في حالة الجر.

وبعد الحذف تبقى الصيغة Kadin في حالتي الرفع والجر كما أشار إلى ذلك وليم رايت، وهو ما عبر عنه القدماء بحذف الحركة أولاً استثقالاً ثم الياء -على حد تعبيرهم- لسكونها، وسكون التنوين بعدها.

وهو أيضاً ما أشار إليه الشايب في بعض تآليفه حيث قال: «فكل من المزدوجين الصاعدين (wu وi w) يحذفان في مثل: هذا غازٍ ومررت بغازٍ... وبعد التخلص من المزدوج تبقى الصيغة «غازٍ» في حالتي الرفع والجر ومثلهما المزدوجان الصاعدان (yo وi y) في مثل: هذا قاضٍ ومررت بقاضٍ، والأصل: قاضِيٌ وقاضِيٍ،وبعد التخلص من المزدوج تبقى الصيغة «قاضٍ» في حالتي الرفع والجر.»[1].

ب- اسم الفاعل من الأجوف:

نص العلماء[2]على أن قياس اسم الفاعل من الأجوف الثلاثي المعتل العين أن يأتي على وزن «فاعل» بقلب العين همزة، فتقول في قال: قائل، وفي باع: بائع، أما إذا كانت عينه غير مُعَلّة في الماضي فإنها تبقى في اسم الفاعل، فتقول في عور: عاور،وفي حول: حاول، وفي حيد حايد، يقول أبو علي الفارسي[3] «أما اسم الفاعل من هذه الأفعال المعتلة عيناتُها فإنها تعتل كما اعتلت أفعالها، واعتلالها لا يخلو من أن يكون بالحذف، أو القلب فلمّا لم يجز الحذف للالتباس أعلت بالقلب همزة.... وذلك قولك: قائل، وبائع».

إلا أنه قد وردت أفعال أعلت عيناتها بالحذف لا بالقلب، ومنها: «شاكٍ» في

(١) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص٤٤٧.

(٢) الكتاب، ٣٧٨/٢، والمقتضب، ٩٩/١ والتكملة ٢٥٥، والمنصف، ٢٨٠/١ وسر صناعة الإعراب، ٢٩٠/١، والممتع في التصريف، ٥٠٩/٢ وشرح المفصل، ١١٧/٩ و٧٧/١٠.

(٣) التكملة، ٢٥٥.

قول طريف بن تميم العنبري[١]:

فَتَعَرَّفوني أنّني أنا ذاكُمُ شاكٍ سلاحي في الحوادث مُعلمُ

يريد: شائك، و«لاث» في قول الحجاج[٢]:

لاثٍ بها الأشاء والعُبريّ

يريد: لائث، وهارٍ في قوله تعالى «أم من أسس بنيانه على شفى جرف هارٍ»[٣] أي : هائر.

وقالوا: رجل خافٌ، أي خائف، ورجل مالٌ، أي مائل، ورجل هاعٌ لاعٌ، أي: هائع لائع[٤] -أي: جبان جزوع.

وقد وُجّه هذا الحذف توجيهين اثنين، أحدهما: أن الأصل منه شائك بالهمز على مقتضى القياس كقائم وبائع، إلا أن فيها قلباً مكانياً حيث تقدمت اللام مكان العين فأصبحت: هاعي وشاكي وهاري ثم أعلت إعلال «قاضٍ» فصارت: هاعٍ لاعٍ وهارٍ يقول ابن جني[٥] «وإنما «شاكٍ» فاعل من الشوكة من الواويراد به السلاح و «لاثٍ» من لاث يلوث إذا جمع وكفٌ وأصلهما: لائث وشائك، فقلبوا العين إلى موضع اللام فزالت الهمزة التي إنما وجبت لمصاحبة العين ألف فاعل».

والوجه الآخر: أن الأصل فيها: هاعَ ولاعَ وشاكَ، ثم دخلت ألف فاعل، فالتقت ألفان فصارت: هااع ولااع وشاك فحذفت الثانية لالتقاء الساكنين، فأصبحت: شاكٌ ولاعٌ وهاعٌ، يقول ابن جني[٦] «وحُكِيَ أنهم يقولون: شاكٌ ولاثٌ بحذف العين أصلاً وأنشد:-

---

(١) الكتاب، ٢٧٨/٢ والمقتضب، ١١٦/١ والتكملة ٢٥٥ و٢٦٤ والمنصف ٥٣/٢ و ٦٦/٣ والمحتسب، ٢٥٣/٢ وشرح المفصل، ١١٧/٩.

(٢) ديوانه، ٦٩ والكتاب، ٢/ ٣٧٨ والمقتضب، ١١٥/١ والخصائص ١٢٩/٢ و ٤٧٧ و ٤٩٣ والمنصف، ٥٢/٢، ٥٣، ٥٤ والمحتسب ٢٥٣/٢.

(٣) سورة التوبة، آية ١٠٩.

(٤) الخصائص، ٢٨٩/٢.

(٥) المنصف، ٥٣/٢.

(٦) نفسه، ٥٤/٢.

لاثٌ به الأشاء والعُبريّ

وَوَجْهُ هذا أنهم لما قالوا في الماضي: شاكَ ولاثَ، وسكنت العين بانقلابها ألفاً، وجاءت ألف فاعل، التقت ألفان فحذفت الثانية حذفاً، ولم يحركها حتى تنقلب همزة كما فعل من يقول: قائل وبائع».

أما إذا كان الأجوف مهموز اللام مثل: ناء، وجاء، وشاء، فإننا عند بناء اسم الفاعل منه تلتقي همزتان عين الفعل كما في: قائل وبائع ولامه، فيصبح بهذه الصورة: (جائئ) للتخلص من هذه الصورة فإن الخليل يرى قلب الهمزة الأولى ياء فتصبح «جايئ» ثم يحدث -عنده- قلب مكاني بأن تتقدم اللام مكان العين فيصبح «جائي» ثم يعل إعلال «قاضٍ» فيصبح «جاءٍ» على وزن «فالٍ»، وهذا القلب مُطّرد عند الخليل في كل اسم فاعل من الأجوف المهموز، واطراد القلب عنده لئلا تلتقي همزتان[1].

وحجته في ذلك أنه ورد عن العرب قلب فيما ليس فيه همزتان كما في «شاكٍ ولاثٍ» على أحد الأوجه، فكان الأولى القلب فيما فيه همزتان.

بينما يرى سيبويه أن الأصل فيه: جايئ، ثم قلبت العين همزة على القياس في اسم الفاعل في الأجوف الثلاثي فأصبح «جائئ» ثم تقلب اللام ياء لتطرفها بعد كسرة فتصبح «جائي» ثم يُعل إعلال «قاض» فيصبح «جاءٍ» على وزن «فاعٍ»[2].

أي أن سيبويه لا يرى فيه قلباً مكانياً كما يقول الخليل.

وكلا المذهبين حسن عند سيبويه[3]، وقال المازني[4]: «وكلا القولين حسن جميل»

وقد رجح أبو علي الفارسي مذهب الخليل قال[5]: «وهذا القول أقيس من الأول؛ لأن الأول يجتمع فيه توالي إعلالين، وليس يلزم ذلك في قول الخليل».

---

(١) المتع في التصريف، ٥٠٩/٢.
(٢) نفسه.
(٣) المتع في التصريف، ٥٠٩/٢.
(٤) المنصف، ٥٣/٢.
(٥) التكملة ص٢٦٤.

ونص على ذلك ابن جني بقوله[١]: «رأيت أبا علي يذهب إلى قوة قول الخليل في هذا الباب قال: لأنه لا يجمع على الكلمةإعلالين، إنما هو إعلال واحد، وهو تقديم اللام وتأخير العين، قال: ومن قال: إنه ليس مقلوباً، فقد جمع على الكلمة إعلالين قلب العين همزة، وقلب اللام ياء».

وقد أعقب ذلك بقوله «ويقال لأبي علي: إن الذي قال «شاءٍ» قد قدّم اللام، وقلب العين ياءً، وأصله: شائِ، فهذان أيضاً إعلالان، والقولان متقاربان إلا أن هذا لا يلزم أبا علي في «جئت»[٢].

ويبدو أن ابن جني يرى أن الأجوف الذي عينه منقلبة عن واو يحدث فيه إعلالان أما المنقلبة عن ياء فلا يحدث فيها إلا إعلال واحد.

بينما رجح ابن عصفور مذهب سيبويه لأنه يعضده السماع، فبعد أن ساق رأي كل من الخليل وسيبويه وترجيح الفارسي لمذهب الخليل[٣] قال: «وهذا الترجيح حسن إلا أن السماع يشهد للمذهب الأول[٤]، وذلك أن من العرب من يقول: شاكٌ ولاتٌ فيحذف العين من شائك ولائك، ومنهم من يقول: شاكٍ ولاثٍ.. فيقلب، والذي من لغته القلب ليس من لغته الحذف، وكلهم يقول: شائك ولائث فلما وجدنا العرب كلها تقول:جاءٍ ولا تحذف[٥]. علمنا أنه في لغة الحاذفين على أصله، إذ ليس من لغتهم القلب، ومن لغتهم البقاء على الأصل، وأما في لغة القالبين في شاكٍ ولاثٍ فيحتمل أن يكون مقلوباً ويحتمل أن يكون باقياً على أصله فقد حصل إذاً ما ذهب إليه سيبويه سماعاً، وما ذهب إليه الخليل ليس له من السماع ما يقطع به فهو محتمل.»

رأي المحدثين:-

أنكر بعض المحدثين ما ذهب إليه القدماء من أن عين الأجوف تقلب في اسم

---

(١) المنصف. ٥٣/٢.

(٢) المنصف، ٥٣/٢.

(٣) الممتع في التصريف، ٥١١/٢.

(٤) أي مذهب سيبويه.

(٥) أي: ولا تقول: جاءٌ فتحذف عين فاعل.

الفاعل همزة ذاهبين إلى أنه لا قرابة صوتية تجمع بينهما حتى تقلب إحداهما مكان الأخرى حيث الهمزة مهموسة والحركات مجهورة وهي صوت انفجاريٌ والحركات انطلاقية، وأيضاً فإنها صوت صامت مستقل والحركة صوت حركي انتقالي[١] وكذلك لا قرابة من حيث المخرج حيث مخرج الهمزة من الحنجرة ذاتها نتيجة انغلاق الوترين الصوتيين تماماً ثم انفتاحهما في صورة انفجار مهموس بينما الحركات الطويلة ومنها الألف تخرج من منطقة الفم بعيداً عن الحنجرة والحلق والهاة[٢].

لكل ذلك فإن ما حدث هو حذف كلي للهمزة، مع إبقاء حركتها يقول الطيب البكوش: «أنه لم يقع قلب وإنما وقع حذف الواو والياء، وبقيت الكسرة لكن العربية لم تتعود رسم الحركات وحدها وإنما نطقت بها كما هو الشأن في ألف الاتكاء[٣] التي نجدها في أول الأفعال المزيدة مثل: انفعل فهي كسرة تعتمد حتى لا يُبدأ بحرفين متتاليين.. ونظراً إلى أن العربية لا تتصور رسم الحركات مستقلة عن الحروف ولا يوجد فيها مقطع مبدوء بحركة، وهو أمر لا يتنافى والمعطيات العلمية الحديثة، فقد كان من الضروري أن تعتمد الحركة على همزة في مثل: قائل، ولذلك نقول للتبسيط -مع النحاة القدامى- إن الواو والياء قُلبا همزة»[٤].

وإلى مثل ذلك أشار عبد الصبور شاهين قال: «إذا أريد صوغ اسم فاعل من هذين الفعلين[٥] فإن عين الفعل تعود لتقع بعد ألف الصيغة قاول... وبايع./... وفي ذلك من توالي الحركات الكثيرة ما لا يسيغه الناطق العربي أيضاً، وبخاصة في موقع النبر في الصيغة، ولذلك عمد إلى اسقاط الانزلاق الذي هو الواو والياء وأحل صوت الهمزة، وهو في الحقيقة فاصل حنجري نبري بين الحركات

---

(١) انظر المنهج الصوتي للبنية العربية، ص١٧٢ بتصرف.

(٢) انظر المنهج الصوتي للبنية العربية، ص١٧٢ بتصرف.

(٣) يقصد : ألف الوصل.

(٤) التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ١٥٣-١٥٤.

(٥) يقصد: قال وباع.

المتعاقبة فصارت الكلمتان قائل وبائع وليس في هذه الصيغة قلب للياء أو الواو همزة؛ لأنه لا قرابة صوتية بينهما»[1].

وفي ضوء ما تقدم فإننا نتفق مع القدماء في توجيه ما أعلت عينه بالحذف لا بالقلب فيما ورد عن العرب من: هاعٍ ولاعٍ وشاكٍ، عند دخول ألف فاعل والتقاء ألفين إلا أنني أختلف معهم في تعليل الحذف فليس الحذف -كما أشاروا- لالتقاء الساكنين وهما الألفان؛ لأنهما حركتان طويلتان للفتحة[2] والحركة لا تقبل الحركة -كما قلنا سابقاً- وإنما الحذف؛ لأنهما وجدا في سياق لغوي مرفوض، وهو التقاء حركتي مد طويلتين من جنس واحد في كلمة واحدة وهو أمر ترفضه اللغة العربية وهو ما حدث أيضاً في اسم الفاعل من الأجوف في مثل: قال وباع، إلا أنه هنا عوض عن حذف الحركة الطويلة الواو والياء بإحلال صوت الهمزة مكانهما.

جـ- اسم الفاعل من غير الثلاثي:-

(الأوزان: «افتعل وانفعل» و «أفعل واستفعل» من الأجوف.

أ- «افتعل» و «انفعل»

لم أرَ خلافاً -فيما أعلم- في بناء اسم الفاعل من فوق الثلاثي، فقد ذكر ابن هشام أن «وصف الفاعل من غير الثلاثي المجرد بلفظ مضارعه، بشرط الاتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة، وكسر ما قبل الآخر مطلقاً»[3].

---

(١) المنهج الصوتي للبنية العربية، ص١٧٧، ويقال هذا في جمع ما جاء على وزن فعائل مما كانت العين فيه واواً أو ياء مثل: صحيفة وصحائف، وجريدة وجرائد وقصيدة وقصائد،...إلخ.

(٢) إن اعتبار الحركتين القصيرتين حركة طويلة من جنسهما كان قد ألمح إليه بعض القدامى فهذا ابن جني يقول: فانت إذا تكلفت نحو: قاوت وقايت فكأنك إنما مطلت الفتحة، فجاءت الواو والياء، فكأنهما بعد فتحتين» الخصائص ٤٩٤/٢ وانظر: سر صناعة الإعراب ٢٦-٢٧.

ويقول كمال محمد بشر: فالألف في نظرهم حركة طويلة لأنه «مركب من فتحتين» وهو قول صحيح مقبول» دراسات في علم اللغة ٢٠٣/١.

(٣) أوضح المسالك، ٢٦٧/٢.

ونحن إذا أجرينا ما ذكره ابن هشام على الأفعال المعتلة العينات على وزن افتعل، أو انفعل، مثل:اختار وانقاد واقتاد، سواء أكانت العين واواً أم ياءً فإن مضارعها: يختار وينقاد ويقتاد، ويكون اسم الفاعل منها: مُختار و منقاد، ومُقتاد يجري -كما يقول ابن عصفور- «ما بعد الساكن في جميع ذلك مجرى الفعل على ثلاثة أحرف، فتقول: ينقاد.... ويقتاد... ومُقتاد ومُنقاد فتجري: قاد وثاد في جميع ذلك مجرى قال وباع»[1].

وتفصيل ذلك على النحو التالي:-

أن الأصل في الماضي قبل الإعلال: اختَيَر وانقَوَد واقتَوَد، فيكون مضارعها: يختَيِر ويَنقَوِد ويَقتَوِد واسم الفاعل منها: مُختَيِر ومُنقَوِد ومُقتَوِد، ثم تقلب الواو والياء ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما حسب قاعدة إعلال الواو والياء -على رأي القدماء- فتصبح الصيغة في النهاية: مُختار ومُنقاد ومُقتاد على وزن مُفتعل.

هذا الحكم يجري على كل فعل وقعت فيه الواو أو الياء عيناً في فعل على أزيد من ثلاثة أحرف، وكان ما قبل حرف العلّة متحركاً.

وقد ذكرت سابقا[2] عند حديثي عن المعتل الأجوف أن الواو والياء لم تنقلبا ألفاً وإنما سقطا لوقوعهما بين حركتين متماثلتين، وهما: الفتحتان، تكوّن منهما فتحة طويلة، وهي الألف وكذلك الحال -هنا- فإننا نرى أن المقطع غير المنبور وهو (ي ـِ) ماثل المقطع المنبور وهو (ت ـَ) فأصبحت الصيغة: م ـُ خ ت ـَ ي ـَ ر، ثم سقطت شبه العلة -لوقوعها بين حركتين متماثلتين، وهما: الفتحتان تكون منهما علّة طويلة من جنسهما، وهي الألف، يقول بروكلمان[3]: «تتجه كل حركات الكلمة الواحدة في النغمة نحو حركة المقطع المنبور نبراً رئيسياً» أي أن اسم الفاعل قد مرَّ بالخطوات التالية : اختَيَر ثم

---

(١) المتع في التصريف،٢/٤٧٦.

(٢) انظر: ص ٣٣ من هذا البحث.

(٣) فقه اللغات السامية، ص٦٤.

يختَيِر ثم مختَيِر ثم مختيَر ثم مختار على وزن مُفتال، وكذلك الحال في: مُنقاد ومُقتاد وما يشبههما. يقول عبد الصبور شاهين[١]:

«ومن الأفعال غير الثلاثية ما جاء أصلاً على وزن: افتعل يفتعل، وهو معتل العين، مثل: اختار يختار وامتاز يمتاز، فقد سقطت عين الفعل، وهي الياء والأصل: اختَيَر يختَيِر، فلما سقطت الياء نتيجة الإعلال أصبح وزن الفعل: افتال يفتال، واسم الفاعل من هذا الفعل هو: مختار وممتاز، وهي في الوقت نفسه صيغة اسم المفعول، والأصل في اسم الفاعل: مُخْتَيِر وفي اسم المفعول: مُخْتَيَر ولكن وزن الكلمة في الحالتين بإسقاط عينها وهي الياء، فتصبح: مفتال، ويميز بين اسم الفاعل واسم المفعول بوساطة السياق»

ب- «أفعل» و «استفعل»

تعامل الصرفيون مع الأجوف من وزني: «أفعل» و «استفعل»، نحو: أقام وأبان، واستقام واستبان، غير تعاملهم مع وزني «افتعل» و«انفعل» السابقين، وذلك لأن الحرف الذي يسبق عين الوزن ساكن، فالأصل في أقام: أقْوَم، وفي أبان: أبْيَن وفي استقام: استَقْوَم وفي استبان: استَبْيَن، وفي هذه الحالة عمدوا إلى نقل حركة العين إلى الساكن قبلها حملاً على نقل حركة العين في المضارع إلى الساكن قبلها كما في يبِين والأصل -عندهم- يَبْيِن- ويُقيم، والأصل: يُقوِم ثم يرون أن عين اسم الفاعل تنقلب إلى ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، يقول ابن جني[٢]: اعلم أن جميع الأسماء الجاريةعلى الأفعال المعتلة العينين يجب إعلالها بتسكين الواو والياء منها ونقل حركتهما إلى ما قبلهما لا فصل بين الأسماء في هذا والأفعال، وأسماء الفاعلين في هذا والمفعولين والظروف[٣] والمصادر سواء؛ لأنها كلها جارية على الأفعال فيجب إعلالها لاعتلال أفعالها، فاسم الفاعل: مُخيف ومُبين فقد جريا مجرى: يُخيف ويُقيل».

---

(١) المنهج الصوتي للبنية العربية، ص١١٥.

(٢) المنصف، ٢٧/١ و٢٨٢ وانظر: الممتع في التصريف، ٤٧٩/٢-٤٨١.

(٣) يقصد بالظروف هنا: اسما المكان والزمان.

والأمر -هنا- لا يعدو أن يكون كمصدر الأجوف الثلاثي من تشكل مزدوج حركي مرفوض عربياً، وهو الكسرة مع شبه الحركة الواو أو الياء، فتعمد العربية إلى التخلص منه عن طريق إسقاط شبه الحركة، ثم التعويض عن ذلك بمد الحركة القصيرة إلى حركة طويلة من جنسها، أي أن وزن مثل، مُخيف: مُفيل ووزن مثل مُستقيم: مُستفيل ووزن مُبين مُفيل ومُقيم مُفيل.

٢- الحذف في اسم المفعول:-[١]

أ- اسم المفعول من المعتل الأجوف الثلاثي:

إذا بني اسم المفعول من الفعل الثلاثي المعتل الأجوف، مثل: قال وباع، قيل: مقول، ومبيع، والأصل: مقوول ومبيوع[٢] قال الصرفيون: نقلت حركة الواو والياء إلى الساكن قبلهما[٣]، فالتقى ساكنان: الأول عين الكلمة، والآخر واو مفعول، فوجب عندئذ حذف أحدهما.

وقد اختلف في أيهما المحذوف: فذهب الخليل وسيبويه إلى أن المحذوف واو مفعول، ووزن مقول عندهما: مَفعُل، أما مبيع فوزنها مَفعِل، بينما ذهب الأخفش إلى أن المحذوف عين الفعل لا واو مفعول، ووزن مقول عنده: مفول، أما مبيع فوزنه: مفيل[٤].

وقد أفاض القدماء في عرض ما استدل به كل فريق من السماع والقياس

---

(١) انظر هذه المسألة في: الكتاب ٣٦٣/٢ و ٣٦٤ والمقتضب ١٠٠/١-١٠٣ والتكملة، ص٢٥٥ والمنصف ٢٨٢/١-٢٩١ والخصائص ٨٧/١ و٢٥٩ وأمالي ابن الشجري ١٩١/٢ والممتع في التصريف ٤٥٤/٢-٤٦٢ وشرح شافية ابن الحاجب ٨٣/١ و١٤٧/٣ وشرح المفصل ٦٦/١٠-٨٠ وشرح التصريف الملوكي، ص٣٥١ وشرح المرادي ٦٦/٦.

(٢) وقد جاء التميم في الواوي واليائي على الأصل، قالوا: رجل معوود، وفرس مقوود ومسك مدووف في الواوي، وأتموا في اليائي فقالوا: مخيوط ومكيول، ومغيوم ومعيون، وهو واسع فاش، كما يقول ابن جني في المنصف ٢٨٦/١ والخصائص ٩٨/١.

(٣) أمّا علّة طرح الحركة التي على العين إلى الحرف الذي قبلها «لأن: قيل وبيع عندهم معتلان، فأرادوا إعلال اسم المفعول منهما،ولأن الضمة مستثقلة في الياء والواو» المنصف ٢٨٨/١. وقد خالف الرضي ذلك ورأى أن الحركة تحذف ولا تنقل. شرح الشافية، ٨٣/١.

(٤) شرح الملوكي، ص٣٥١.

وهي مسألة حرية بالاعتبار، وجديرة بالعرض؛ لأنها تفتح أمامنا أبواباً مشرعة نلج من خلالها إلى تلمس ما استقر في أذهان القوم من قدرة على الاستدلال.

فمما اعتل به الخليل وسيبويه تأييداً لمذهبهما.

١- أن الزائد أولى بالحذف من الأصلي،وأن حذفه لا يؤدي إلى اختلال في بنية الاسم.

٢- أنهم يقولون في اسم المفعول من باع: مبيع، فلو كانت الواو ثابتة والياء محذوفة لقالوا: مبوع.

يقول سيبويه[1] «فتقول : مزُور ومصُوغ، وإنما كان الأصل مَزْوُور فأسكنوا الواو الأولى كما أسكنوا من: يَفْعَل وفَعَل، وحذفت واو مفعول؛ لأنه لا يلتقي ساكنان، وتقول في الياء: مَبيع ومَهيب أُسكنت العين وأُذهبت واو مفعول؛ لأنه لا يلتقي ساكنان، وجعلت الفاء تابعة للياء حين أسكنتها كما جعلتها تابعة في بيض».

٣- السماع من العرب، فقد جاء: مشوب ومشيب،ومنول ومنيل وملوم ومليم وفي حُور: حير، فلو كان الباقي واو مفعول، ولم تكن العين، لم تقلب إلى الياء؛ لأن واو مفعول لا تقلب إلا أن تدغم في ياء، مثل: مرميٌ، ونحوه، فلما قلبوها ياء دل قلبها على أنها عين أبدلوها كما أبدلوا العين التي هي واو في حور «ياء» حيث قالوا: حير، قال ابن جني: «فأما الخليل فيقوي مذهبه في أن المحذوف واو مفعول فيما ذكره أبو علي[2] قول الشاعر:[3]

سيكفيك صرب القوم لحمٌ مُعَرَّضٌ وماء قدورٍ في القصاع مَشيبُ

قوله: «مشيب» أصله مشوب لأنه من شبت الشيء أشوبه إذا خلطته بغيره، فلو كانت الواو في مشوب واو مفعول لما جاز أن تقول فيها «مشيب» لأن واو مفعول لا يجوز قلبها إلا تكون لام الفعل معتلة نحو

---

(١) الكتاب، ٣٦٣/٢ وانظر: المقتضب، ١٠٠/١ والمنصف ٢٨٧/١.

(٢) انظر: التكملة، ص٢٥٥.

(٣) قائله: المخبّل . المنصف ٢٨٨/١ والتكملة ص٢٥٥.

قولهم: رُمي فهو مرميٌ وقضي فهو مقضيٌ، ولكن الواو في مشوب عين الفعل فقلبها ياء كما قلبها الآخر في وقوله:-

أزمانَ عيناءُ سرورُ المسرور عيناءُ حوراء من العِين الحِير

وأصله «الحور» لأنه جمع حوراء، فالواو في مشوب عين الفعل بمنزلتها في الحور، ألا ترى أنه قلبها في مشوب كما قلبها في الحور، وقد جاء مثل: مشيب مما قلبت فيه عين الفعل، وهو قولهم: أرضٌ مميت عليها يريدون مموت عليها وغار منيل، وهو من الواو، أصله منول قال أبو علي: معناه ينال ما فيه، وقال الراجز:

دارٌ لأسماء يُعَضّيها المور والدّجنُ يوماً والسحاب المهمور

قد درست غير رمادٍ مكفور مكتئب اللون مَريح ممطور

يريد ب«مَريح» مروحاً لأنه من الرّوح فهذا كله يشهد بصحة قول الخليل»[1].

كما أورد في الخصائص أمثلة أخرى منها: رجل مهوب، وبُرٌّ مكول ورجل مسور به، ثم قال[2]: «فقياس هذا كله على قول الخليل أن يكون مما قلبت فيه الياء واواً لأنه يعتقد أن المحذوف من هذا ونحوه إنما هو واو مفعول لا عينه».

٤- أن الساكنين إذا التقيا فكما يوصل إلى إزالة التقائهما بتحريك الثاني منهما كذلك يوصل إلى إزالة التقائهما بحذف الثاني منهما[3]. وعلى الرغم من مخالفة ذلك للقياس لأن الأصل أن يحذف الأول منهما إلا أنه خولف هنا بحذف الثاني لسببين: أن الكلمة تصير به أخف منها بحذف الأول، والسبب الآخر: أن في حذف الثاني يحصل الفرق بين المفعولين: الواوي واليائي ولو حذف الأول لأدى ذلك إلى لبس.

أمّا ما أعتل به الأخفش تأييداً لمذهبه فهو:

---

(١) المنصف، ٢٨٨/١.

(٢) ٨٧/١.

(٣) شرح شافية ابن الحاجب، ١٤٧/٣.

١- أن الساكنين إذا التقيا حذف الأول، أو حرّك ولاسيما إذا كان الثاني منهما جاء لمعنى كما في: غازٍ وقُل وبع، فقيل له: فلو كان الأول محذوفاً لقالوا: مبوع فقال: «قد علمنا أن الأصل كان «مبيوع» ثم طرحنا حركة الياء على الباء التي قبلها كما فعلنا في: «يبيع» وكانت الياء مضمومة فانضمت الباء وسكنت الياء. فأبدلنا من الضمة كسرة لتثبت الياء كما فعل في «بيض»[1] جمع أبيض، والأصل: بُيض كأحمر وحُمر وأصفر وصُفر، ثم حذفت لالتقاء الساكنين، فصادفت الكسرة واو مفعول، فقلبتها كما تقلب الكسرة واو ميزان وميعاد، والأصل مِوْازن ومِوْعاد فصارت «مبيع ومقول».

أي أنه قد مرّ بالخطوات التالية:

مَبْيُوع ← مَبْيُوع ← مَبِيوع ← مبِوع ← مبِيع.

٢- أن واو مفعول جاءت لمعنى، وهو المفعولية، والعين لم تأت لمعنى فحذف العين أولى من حذف الواو، كما تقول: مررت بقاضٍ فتحذف الياء؛ لأنها لم تأت لمعنى وتبقى التنوين وكذلك في : تذكّرون، والأصل: تتذكّرون، حيث حذفت التاء الثانية وأبقيت الأولى التي جاءت لمعنى[2].

٣- أن العين أعلت في الماضي فقيل: قال وباع، وقيل وبيع، وواو مفعول لم تعتل فكان تركها وحذف المعتل أوجب.

٤- أن العين كما أعلت بالقلب مع ألف فاعل نحو: قائم، كذلك أعلت بالحذف مع واو مفعول[3].

٥- أن مبيعاً يشبه مقيلاً ومسيراً، وهما مصدران.

هذا ما استدل به كل فريق تأييداً لمذهبه وقد علق المازني -بعد أن عرض رأييهما- بقوله[4]: «وكلا الوجهين حسن جميل وقول الأخفش أقيس» وذلك كما

---

(١) المقتضب، ١/٠،١ وانظر أيضاً: المنصف ٢٨٧/١ وشرح الملوكي ٣٥١.

(٢) المنصف، ٢٨٨/١ والممتع ٤٥٤/٢-٤٦٢.

(٣) المنصف، ٢٨٨/١.

(٤) نفسه.

يقول ابن يعيش[١]: «من جهة قاعدة حذف الأول إذا وليه ساكن» إلا أنه أضاف «ومذهب الخليل وسيبويه أقلُّ كلفة وعملاً».

وقد أنكر الرضي ما ذكره الجانبان من نقل حركة العين إلى الساكن قبلها، ورأى أنها تحذف ولا تنقل؛ لأن علة النقل عندهما هو للتمييز بين الأجوف الواوي واليائي، فرأى أن التمييز بينهما يكون بتحريك الفاء بحركة مناسبة لحركة العين، يقول[٢]: «فالأولى على هذا أن نقول: حُذفت ضمة العين في مقوُول ومبيُوع اتباعاً للفعل في إسكان العين، وضمت الفاء في الواوي، وكسرت في اليائي، كما قلنا في: قلت وبعت دلالة على الواوي واليائي».

رأي المحدثين:-

عمم عبد الصبور شاهين رأي الخليل وسيبويه في أن المحذوف واو مفعول على الصرفيين جميعاً دون أن يشير إلى رأي الأخفش، ورأى أن المحذوف هو عين الفعل مسنداً هذا الرأي لنفسه بشكل صريح يقول[٣]: «فإذا رأى الصرفيون أن الأصل: مقوول ومبيوع وأن المحذوف هو الواو الثانية في الأولى والواو في الثانية كان لنا أن نخالفهم في هذا التقدير لأن هذه الواو المحذوفة هي واو صيغة مفعول، وبسقوطها لا تؤدي الصيغة وظيفتها، ولذلك نرى أن المحذوف هو عين الكلمة: الواو في الأول في مقوول، والياء في مبيوع، ثم تبقى «مقول» كما هي دالة على المفعولية وتقلب الضمة الطويلة في مبوع كسرة طويلة تحقيقاً للمغايرة بين واوي الأصل ويائية فيقال «مبيع».

وكذلك يلتقي فوزي الشايب مع رأي الأخفش في أن المحذوف هو عين الفعل لا واو مفعول، وأن وزن مثل: مبيع مَفيل، ووزن مثل: مقول مَفول، إلا أنه يختلف عنه في الخطوات المتبعة، حيث يرى أن واو مفعول في الأجوف اليائي تقلب أولاً إلى ياء مماثلة لما قبلها -مختزلاً بذلك ثلاثاً من خطوات الأخفش،

---

(١) شرح التصريف الملوكي، ٣٥٢.

(٢) شرح الشافية، ٨٣/١.

(٣) المنهج الصوتي للبنية العربية، ص٢٠٠.

فتتحول الصيغة من مبيوع إلى مبييع بوزن مفعيل، ثم بعد المماثلة تأتي -على حسب تعبيره- المخالفة بين الحركة وشبه الحركة -أي: بين عين الصيغة والياء المنقلبة عن واو- عن طريق التخلص من شبه الحركة، أي الياء فتصبح الكلمة «مبيع» بوزن مَفيل.

أما بالنسبة للأجوف الواوي، فإن المماثلة حاصلة بين الحركة، وشبه الحركة أو بين العين وواو مفعول، فتكون المخالفة بين الحركة، وشبه الحركة بالتخلص من شبه الحركة مباشرة فتتصل واو مفعول بالفاء فتصبح الصيغة مقول بوزن مفول[١].

ومما يؤخذ على الشايب أنه لا يفسر لنا كيف تمت عملية المماثلة في الأجوف اليائي بين الواو والياء أولاً، وهل هي قاعدة مطردة بين الحركة وشبه الحركة؟ أم أنها تتشكل بالصورة المطلوبة، وتوظف حسب الحاجة، فتارة تكون بلا تعويض كما هي الآن، وأخرى تكون بالحذف والتعويض[٢].

ونحن نرى أنه في بناء اسم المفعول في الأجوف اليائي أوالواوي يلتقي صوتا مدّ طويلان داخل سياق لغوي شبيه في تكونه بالمضارع المعتل الآخر عند إسناده إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة[٣]، وفي مثل هذه الحالة تعمد العربية إلى التخلص من هذا الوضع عن طريق حذف أحد هذين المدين، وأرى أن المحذوف هو من بناء الكلمة لا الذي جاء لمعنى المفعولية أي الصوت الأصيل، بمعنى أن المحذوف هو عين الفعل لا واو مفعول فيؤول الوزن بعد الحذف إلى «مبوع» في الأجوف اليائي و«مقول» في الأجوف الواوي، ثم تعمد العربية لأسباب تمييزية من ناحية -كما يقول الطيب البكوش[٤] أو لتحقيق المغايرة بين واوي الأصل

---

(١) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، ٧٣-٧٥ وانظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص٤٤٥.

(٢) وانظر كذلك الحديث عن عنصري المزدوج الصاعد في إسناد الفعل الناقص إلى ضمير الجماعة وضمير المخاطبة، ص ٣٨ من هذا البحث.

(٣) انظر ص ٩٥ من هذا البحث.

(٤) التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص١٥٤.

فقلبت حرف العلّة ألفاً لانفتاح ما قبله في اللفظ وتحركه في الأصل...وكذلك اسم الفاعل واسم المفعول تُعلّهما حملاً على الفعل وذلك نحو: مُستبين ومستبان ومستقيم ومستقام ومقيم ومقام ومُبين ومُبان الأصل مُستقْوِم ومستقْوَم ومستبِن ومستبيَن ومُقوِم ومُقوَم ومبِن ومبيَن»[1].

والأمر عندنا لا يختلف عما سبق من تعليل حيث تشكل مزدوج حركي مركب مرفوض تم التخلص منه عن طريق حذف شبه الحركة، ثم التعويض منه بمد الحركة السابقة عليه إلى حركة من جنسها.

٣- الحذف في أفعل التفضيل:-

اسم يشتق من الفعل الثلاثي المتصرف[2] على وزن أفعل ليدل على أن شيئين اشتركا في صفة واحدة إلا أن أحدهما زاد على الآخر في هذه الصفة.

وقد ورد في كلام العرب ثلاث صيغ استعملت استعمال أفعل التفضيل، وهي: خير وشرّ أحبُّ[3] وكان القياس أن تكون أخير وأشرّ وأحب كما أن سائر الباب على ذلك في إلحاق الهمزة في أوله[4] إلا أن هذه الثلاثة شذت عن غيرها من الصيغ، وجاءت بحذف الهمزة من أولها كقوله تعالى: «أولئك هم شرّ البرية»[5] و «أولئك هم خير البرية»[6] و «كنتم خير أمه أخرجت للناس»[7] وقوله جلّ من قائل «ليلة القدر خير من ألف شهر»[8] وقوله سبحانه وتعالى: «والله خير وأبقى»[9].

---

(١) المتع في التصريف، ٢/٤٧٩-٤٨١.

(٢) ذكر العلماء أن أفعل التفضيل يصاغ من الثلاثي بسبعة شروط على الأغلب، انظر شرح المرادي ٣/١١٤ وشرح ابن عقيل ٣/١٨٤ والأشموني ٣/٤٣.

(٣) ليس شائعاً وقد يكون في الشعر والشائع: أحبُّ.

(٤) العضديات، ص٢٦٤.

(٥) سورة البينة، آية، ٦.

(٦) سورة البينة، آية: ٧.

(٧) سورة آل عمران، آية ١١٠.

(٨) سورة القدر، آية: ٣.

(٩) سورة طه: آية ٧٣.

وقول الشاعر[١]:

وزادَني كلفا بالحبِّ أن مُنِعَت وحَبُّ شيء إلى الإنسان ما مُنِعَا

وذكر العلماء أن إثبات الهمزة في: خير وشرّ نادر كقول الراجز [٢] :

بلال خير الناس وابن الأخير.

وقول الرسول -صلى الله عليه وسلم- «أحبُّ الأعمال إلى الله أدومها وإن قل»[٣] أما في «حبّ» فأشاروا إلى أن الأكثر فيها إثبات الهمزة كقوله تعالى: «قال ربِّ السجن أحبُّ إلى مما يدعونني إليه»[٤] وأن الحذف فيها نادر -كقول الشاعر:-

وحبّ شيء إلى الإنسان ما منعا

يقول أبو حيان «الكثير في «خير وشر» بحذف الزوائد مراد بها اسم التفضيل وقرئ في الشواذ» «من الكذاب الأشَرّ» بالاتمام وحكى ابن الانباري أن العرب تقول: هو أخير، وهو أشر، قال الراجز:

بلال خير الناس وابن الأخير

قال أبو حاتم: لا تكاد العرب تتكلم بالأخير والأشر إلا في ضرورة الشعر»[٥].

أما علّة الحذف فقد أشاروا إلى أن حذف الهمزة جاء تخفيفاً لكثرة استعمال هذه الكلمات، قال السيوطي: «وكثر حذفها منها في التفضيل لكثرة الاستعمال»[٦].

٤- الحذف في «أفعل» في التعجب:-

وكما جاء في أفعل التفضيل حذف الهمزة في ألفاظ «خير وشر» كذلك

---

(١) الأشموني ٤٣/٣ وشواهد التصريح ١٠١/٢ وهمع الهوامع ٤٥/٦.

(٢) قائله مجهول وكذلك تتمته، شواهد التصريح، ١٠١/٢ والأشموني ٤٢/٣ وهمع الهوامع ٤٥/٦ والبحر المحيط ١٨٠/٨.

(٣) المصادر السابقة.

(٤) يوسف آية، ٣٣.

(٥) البحر المحيط، ١٨٠/٨ وانظر الأشموني ٤٣/٣.

(٦) همع الهوامع، ٤٥/٦.

جاء في «أفعل» في التعجب لأن التعجب وباب أفعل -كما يقول أبو علي الفارسي[١] «متشابهان... وحكى أبو عثمان عن أبي زيد أن العرب تقول: ما خيّر اللّبنَ للمَريض، وما شرٌّ اللّبن للمبطون فلم يستعملوا الهمزة فيهما كما لم يستعملوا في «أفعل» واستمر الحذف لهما في الموضعين جميعاً»[٢] ومنه قول عمرو بن قميئة[٣]:

أرى جارتي خَفّت وخَفّ نَصيحُها وحُبٌّ بها لولا النوى وطموحها

٥- اسم الآلة:-

اسم يشتق من الفعل الثلاثي المتعدي للدلالة على الآلة، مبدوء بميم زائدة مكسورة[٤]، وله أوزان قياسية ثلاثة، هي: مِفعال ومِفْعَل ومِفْعلة.

الحذف في اسم الآلة:-

أ- في وزن «مِفْعال»:

أشهر الأمثلة التي تساق لتوضيح اسم الآلة من وزن مِفْعال قولهم: ميزان من الفعل: وزن.

والقدماء لا يرون فيه أيّ حذف صرفيّ وكل ما قالوا عنه أن الواو قلبت في هذا المثال وما يشبهه؛ مثل: ميعاد من وعد وميقات من وقت وميلاد من ولد -ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، يقول سيبويه «هذا باب تقلب فيه الواو ياء وذلك إذا سكنت وقبلها كسرة، فمن ذلك قولهم: الميزان والميعاد»[٥] .

أما المحدثون، فيرون أن تعليل القدماء لهذه الظاهرة وَهْم -حسب تعبير شاهين- جَسّدَته الكتابة العربية، يقول «فإن قلب الواو ياء ليس إلا وهما جسدته الكتابة العربية في كلمة ميزان، والواقع أن اللغة العربية لما كانت تكره فكرة تتابع الكسرة والضمة، فقد اسقطت عنصر الضمة وعوضت مكانه كسرة قصيرة

---

(١) العضديات، ٢٦٤ وانظر الهمع ٤٤/٦.

(٢) العضديات، ٢٦٤ وانظر الهمع ٤٤/٦.

(٣) ديوانه، ص١٤، تحقيق حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات العربية، ١٩٦٥م.

(٤) التطبيق الصرفي، ص٨٨ والمدخل إلى علم النحو والصرف، ص١١٠.

(٥) الكتاب، ٣٥٧/٢.وانظر الخصائص ٨٨/١ والممتع في التصريف ٤٣٦/٢.

تصبح بالإضافة إلى سابقتها كسرة طويلة بعد الميم هي التي كتبت في صورة الياء فالأولى أن نقول: قلبت الضمة كسرة تخلصاً من الصعوبة ونزوعاً إلى الانسجام»[١].

وأميل إلى أن الواو لم تقلب كسرة -كما أشار شاهين- تخلصاً من الصعوبة في النطق وميلاً إلى الانسجام وإنما حذفت كلياً وعوض منها تطويل الحركة السابقة عليها، تقول تغريد السيد عنبر[٢]: «إذا توالى صائت ضيق فنصف صائت واو أو ياء في مقطع مغلق يليه مقطع مبدوء بصامت حذف نصف الصائت وعوضه تطويل الصائت في مقطعه» وهو ما حدث في اسم الآلة في وزن «وزن» حيث توالى صائت ضيق وهو «م + كسرة» فنصف صائت وهو الواو في مقطع مغلق وليه مقطع مبدوء بصامت وهو «زان» وهو ما يقال أيضاً في: ميعاد من وعد، وفي اسم الفاعل من أيسر موسِر والأصل : مُيسر .. وغير ذلك مما يدخل ضمن هذه القاعدة.

ب- وزن مِفْعلة:-

عند صياغة اسم الآلة من فعل ناقص مثل: صفا وبرى على وزن: مِفْعَلة فإن التكوين الأصلي للاسم يكون كما يلي:-

مِصْفَوَة ومِبْرَيَة، فتقع الواو والياء بين حركتين متماثلتين فتنقلبا ألفاً على رأي القدماء[٣]وتحذفان على رأي المحدثين وهو الصحيح، ثم يتكون من مجموع الحركتين حركة طويلة من جنسهما وهي الألف، فيكون الوزن مِفعاه.

٦- الصفة المشبهة باسم الفاعل[٤]:-

تشتق الصفة المشبهة من الفعل اللازم للدلالة على الثبوت والدوام وقد

---

(١) المنهج الصوتي للبنية العربية، ص١٨٩ وانظر أيضاً دراسات في علم أصوات العربية، ص١٩وفي الأصوات اللغوية، ص٢٦٥.

(٢) الفعل الماضي مسنداً إلى ضمائر الرفع المتصلة، دراسة صرفصوتية، ص٦٤.

(٣) انظر تعليل الحذف أو القلب في الأجوف والناقص عند القدماء والمحدثين، ص ١٤ من هذا البحث.

(٤) انظر تفصيل المسألة مدار البحث في: الكتاب ٢/٣٧١-٣٧٢ والمقتضب١/٢٢٢ والمنصف =

سميت بذلك لأنها تشبه اسم الفاعل في أنها تدل -كما يدل- على حدث ومن قام بهذا الحدث، إضافة إلى أنها مثله تؤنث وتثنى، ولذلك حملت عليه في العمل[١].

٦- الحذف في الصفة المشبهة:-

الغالب في الصفة المشبهة أن تأتي على وزن فَعُل أو فَعِل لأن معظم أفعالهما لازم ، وأما فَعَل فليس الأغلب فيه الفعل اللازم، وما جاء منه لازماً -أيضاً- ليس بمستمر كالدخول والخروج والقيام والقعود»[٢].

والصفة المشبهة التي تأتي من وزن «فَعَل» من الفعل اللازم والتي تختلف عن وزن اسم الفاعل، وعن وزن من أوزان صيغ المبالغة تأتي غالباً على وزن: فَيعِل أو فَيْعَل أو فعيل مثل: سيِّد وهيِّن وليِّن وميِّت على خلاف بين العلماء في تقديم العين أو تأخيرها في الوزن السابق، وفي فتحها أوكسرها.

ولست معنياً -هنا- بذكر الخلاف الحاصل فيما جاء على شاكلة هذه الأسماء، وهل هو: فيعِل أو فيعَل أو فعيل فقد أوسعها العلماء قديماً[٣] وحديثاً بحثاً ودراسة، واكتفي بالإشارة إلى دراستين قامتا حديثاً عن وزن ما جاء على مثال: سيِّد وهيِّن وليِّن...إلخ الأولى كانت للشيخ محمد حسن آل ياسين معنونة بـ «فيعل أو فعيل»[٤]. والأخرى للدكتور جعفر عبابنة معنونة بـ «نظرة في بعض الأوزان الصرفية»[٥] ولكني معني بالحديث عن الحذف الواقع في هذه الصيغة فقد

= ١٦/٢ والخصائص ٢٨٩/٢ والإنصاف في مسائل الخلاف: المسالة «١١٥» ومعاني القرآن للأخفش ١٥٥/١ وشرح الشافية ١٤٩/١ و ٢٢٤ و١٥٢/٣ وشرح المفصل ٩٥/١٠ وهمع الهوامع٢٥١/٦.

(١) انظر: في علم الصرف، د. أمين علي السيد، ص١٦٢ والصرف العربي صياغة جديدة، د. عبد الجواد حسين الباشا وزميله، ص٩٧، والتطبيق الصرفي، ص٧٩، والمدخل إلى علم النحو والصرف، د. عبد العزيز عتيق، ص٩٢.

(٢) انظر: شرح الشافية، ١٤٩/١.

(٣) انظر المصادر القديمة السابقة على الإطلاق.

(٤) نشرت في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني العدد المزدوج، ١١-١٢، ١٩٨١م.

(٥) نشرت في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني العدد المزدوج، ٢١-٢٢، ١٩٨٣م، يرى الدكتور جعفر عبابنة أن وزن مثل: سيِّد وهين هو فيعل بكسر العين وكان من ضمن =

اطّرد حذف العين فيها لا لعلة موجبة بل لمجرد التخفيف[1] .

قال سيبويه[2] «وأما قولهم: ميْت وهَيْن فإنهم يحذفون العين كما يحذفون الهمزة من هائر لاستثقالهم الياءات» وجاء في المقتضب[3] «واعلم أن مثل: سَيِّد ومَيِّت يجوز فيه التخفيف فتقول: سَيْد ومَيْت؛ لأنه اجتمع تثقيل الياء والكسرة، فحذفوا لذلك».

ويؤخذ من هذه الأقوال أن الحذف اطّر د في الأجوف الواوي واليائي على حدّ سواء، وقد جاء في الهمع ما يؤكد ذلك، يقول[4] «ومن المطرد حذف عين فيعل وفيعله، قال أبو حيان؛ أما ذوات الواو فلا نعلم خلافاً في قياسه كسيّد وسيدة، يقال فيه: سَيْد وسَيْدة، وأما ذوات الياء ، كَلَيّن وليّنه ففيها خلاف، زعم أبو علي وتبعه ابن مالك أن تخفيفها يحفظ ولا ينقاس قال: وهو مرجوح والأصح أنه مقيس لا محفوظ، قال: وفي محفوظي أن الأصمعي حكى أن العرب تخفف مثل هذا كله ولم تفصل بين ذوات الواو وذوات الياء».

= استدلالاته على هذه الصيغة ما يتعلق بموضوع الحذف في هذه الصيغة فقال «وثمة أمر أخير يرجح كفة فَيعِل على فَعيِل وهو المخلف في هذا الباب من مثل: سَيْد ومَيْت وهَيْن إذ يستقيم أن تقول: إن عينه قد حذفت وبقيت الياء الزائدة الساكنة دليلاً على أن الباب هو فيعل، والعرب قد تحذف الأصلي وتبقي الزائد لفائدة . انظر ص٤٤.

(١) شرح الشافية ٢٢٤/١ و٣ /١٥٢ والممتع في التصريف، ٤٩٩/٢.

(٢) الكتاب، ٣٧٢/٢، ٣٧١.

(٣) ٢٢٢/١.

(٤) ٢٥١/٦.

الفصل الرابع

الحذف في الجموع

١- الحذف في جمع المنقوص
٢- الحذف في جمع المقصور
٣- الحذف في جموع التكسير

الحذف في الجموع

١- الحذف في جمع المنقوص:

المنقوص هو:الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة غير مشددة[١]، مثل: قاضي ومستدعي، وقد أشار العلماء إلى أن ياء المنقوص تحذف وجوباً عند جمعه جمع مذكرسالم لالتقاء الساكنين، يقول ابن الناظم[٢]: «وإن كان منقوصاً حذف آخره، وقلبت الكسرة التي قبله ضمة في الرفع نحو: جاء القاضون، أصله القاضِيُون فاستثقلت الضمة على الياء المكسورة ما قبلها، فحذفت، فالتقى ساكنان فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، وأبدلت الكسرة التي قبلها في الرفع ضمة لتسلم الواو، فصار: القاضون».

أي أن الحذف جاء بعد التغييرات التالية:-

١- حذف الحركة الإعرابية (الضمة) التي في مفرده للاستثقال.

٢- حذف الياء لالتقاء الساكنين.

٣- إبدال الكسرة التي قبلها في حالة الرفع ضمة للمجانسة مع الواو.

ويرى بعض المحدثين أن «إلحاق الضمة الطويلة والنون به ينشأ عنه التقاء حركات متنافرة هي الأمامية (الكسرة)، والخلفية الضيقة (الضمة) فتسقط الكسرة وتبقى الضمة، فيقال في القاضيون: القاضون.

وعند إلحاق علامة الجمع المنصوب، وهي الكسرة الطويلة والنون تلتقي كسرتان طويلتان فيكتفي باحداهما، وهي كسرةالجمع وتسقط الأولى، وهي نهاية المنقوص فيقال في القاضيين: القاضين»[٣].

ويبدو لي أن ما حدث للمنقوص عند جمعه جمع مذكر سالم هو حذف الحركة المزدوجة (ي ـُ) في حالة الرفع و (ي ـِ) في حالتي النصب والجر. تماماً كما حدث في اسم الفاعل الناقص وهو ما عبر عنه القدماء بحذف الحركة أولاً

---

(١) التطبيق الصرفي، ص: ١١٠.

(٢) شرح ابن الناظم، ٧٦٤.

(٣) المنهج الصرتي للبنية العربية، ص ١٣٠.

استثقالاً، ثم الواو في حالةالرفع أو الياء في حالتي النصب والجر لسكونهما -على حد تعبيرهم- وسكون واو الجماعة بعدهما.

٢- الحذف في جمع المقصور:

المقصور هو: الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة[١] وما توافرت فيه شروط جمع المذكر السالم في المقصور[٢]، مثل مصطفى، ومستدعى، فإنه عند جمعه يحذف آخره وجوباً -على رأي القدماء- لالتقاء الساكنين، تماماً كما حذف آخر الفعل الماضي المعتل الآخر بالألف عند إسناده إلى واو الجماعة، أو اتصاله بتاء التأنيث[٣]، ويعوض عنها بفتحة توضع على الحرف الذي قبلها دليلاً عليها فتقول في مصطفى: ومبتغى ومستدعى: مصطفَون، ومبتغَون ومستدعَون في حالة الرفع، ومصطفَين ومبتَغين ومستدعَين في حالتي النصب والجر، ومنه قوله تعالى: «وأنتم الأعلَون»[٤].

يقول ابن مالك[٥]

واحذف من المقصور في جمع على حدّ المثنى ما به تكمّلا

والفتح أبقِ مشعراً بما حُذِف .....

أما المحدثون فيرون[٦] أن الاسم إذا كان منتهياً بفتحة طويلة نشأ عن الحاق الضمة الطويلة به توالي أربع حركات قصار أو حركتين طويلتين فيخفف من طول الفتحة لتصبح قصيرة وكذلك الحال إذا كان متصلاً بالياء أو بالكسرة الطويلة، فإن الفتحة الطويلة أو الألف تقصّر إلى حركة من جنسها، وهو ما يتمشى مع منهجنا الذي التزمناه.

---

(١) التطبيق الصرفي، ص١٠١.

(٢) انظر هذه الشروط في شرح ابن عقيل، ٦٠/١ وما بعدها.

(٣) انظر ص ٣٦ من هذا البحث.

(٤) سورة آل عمران، آية ١٣٩.

(٥) شرح الكافية الشافية، ١٧٧٩/٤.

(٦) المنهج الصوتي للبنية العربية، ص١٣٠.

٣- الحذف في جمع التكسير:-

هو الاسم الذي يدل على أكثر من اثنين بتغيير في بناء المفرد، مثل : كتاب وكُتب، وعالم وعُلماء، وأسَد وأُسد وهذا التغيير قد يكون بزيادة نحو: صِنو وصنوان وسهم وسهام وقلم وأقلام وقد يكون بنقص في أصول المفرد كتُخمة وتُخَم ورسُول ورُسُل وفِكْرة وفِكَر وقد يكون بتبديل الحركات نحو: أسَد وأُسُد أو بزيادة وتبديل شكل نحو: رجُل ورجال أو بنقص وتبديل شكل نحو: قضيب وقُضُب أو بهنٍ جميعاً نحو: غُلام وغِلمان وغُراب وغربان[1] فقد جمعت التغييرات كلها: التغيير بالزيادة، والتغيير بالنقص في أصول المفرد، وتبديل الحركات وزيادة شكل وتبديل شكل.

ويُعَدُّ جمع التكسير من أهم الأبواب الصرفية التي تبدو فيها ظاهرة التحويل جلية واضحة، وهو بهذا يختلف عن جمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم في هذا الجانب من حيث تغيير صورة مفرده، «وهذا دليل على مرونة اللغة العربية وخصوبتها في توليد صيغ شتّى من مادة واحدة»[2].

وتنقسم جموع التكسير إلى قسمين: جمع القلّة، وجمع الكثرة، وسوف يقتصر حديثنا على ما نرى فيه الحذف الصرفي من هذين القسمين :-

القسم الأول: جمع القلّة.

وهو ما يدل على عدد قليل ما بين الثلاثة إلى العشرة. وأما أبنيته فأربعة، هي: أفْعُل وأفْعال وأفْعلة وفِعْلة[3].

١- أفعُل:-

يكون الحذف في هذا الوزن في الأحوال التالية:-

أ- إذا كان معتل اللام، مثل: ظبي وجرو ودلو..إلخ، فإن جمعها: أظبٍ، وأجرٍ وأدلٍ، بحذف لاماتها كحذف ياء المنقوص.

---

(١) شرح المرادي، ٥/٣٣.

(٢) المنهج الصوتي للبنية العربية، ص١٣٣.

(٣) شرح الكافية الشافية، ٤/١٨٠٧.

قال الصرفيون[١] إن الأصل فيها: أظبُيٌ، وأجرُوٌ، وأدلُوٌ، إلا أنه ليس في الأسماء المتمكنة ما هو بهذه الصفة، فكرهوا المصير إلى بناء لا نظير له، فأبدلوا من ضمة العين كسرة، فصارت: أظبِي، وأجرِو وأدلِو، ثم قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فصارت ذوات الواو: أجرِيٌ، وأدليٌ، فاستثقلت الضمة على الياء والواو فحذفت فالتقى ساكنان: الياء والتنوين، فحذفت الياء لذلك، فصار الجمع: أجرٍ وأظبٍ وأدلٍ بوزن أفعٍ.

ب- في كل اسم رباعي مؤنث تأنيثاً معنوياً ما قبل آخره صوت مدّ، سواء أكان صوت المدّ ألفاً أم واواً أو ياءً فإن هذا الصوت يحذف، مثل: ذراع وأذرع، وعناق وأعنق، ويمين وأيمن وثمود وأثمد، كأنهم توهموا حذف الزائد وذلك أن هذه الأسماء إنما زادت على «فعل» بحرف اللين، وهو مدّة زائدة»[٢].

٢- أفْعِلَة:-[٣].

يكون الحذف في هذا الوزن في الأحوال الآتية:-

أ- في كل اسم مفرد مذكر رباعي قبل آخره صوت مد مثل: طعام وأطعمة، ورغيف وأرغفة، وخروف وأخرفة، وعمود وأعمدة، وبناء وأبنية وغراب وأغربة، وخمار وأخمرة....إلخ بحذف صوت المدّ من مفرده.

ب- في كل اسم على وزن «فَعَال» أو فِعال» بشرط أن يكون معتل اللام أو كان عين كل منهما ولامه من جنس واحد، نحو: زمام وأزِمّة وفناء وأفنية... ألخ.

يقول ابن يعيش عن هذين النوعين «وإنما أتوا بعلم التأنيث في الجمع ليكون كالعوض من الزائد المحذوف في الجمع»[٤].

أي أن المحذوف هو صوت المدّ «الألف».

---

(١) الخصائص ٢/٤٧٠ وشرح المفصل ٥/٣٥.

(٢) شرح المفصل، ٥/٤٠.

(٣) شرح الكافية الشافية، ٤/١٨٢٣.

(٤) شرح المفصل، ٥/٤٥ وشرح الكافية الشافية، ٤/١٨٢٤.

٣- فِعْلة [١].

أ- يأتي من «فَعْل» فإذا كانت عينه واواً فإنها تحذف حسب ما يتراءى لي ويعوض منها بمد حركة ما قبلها، نحو: ثور وثيرة والأصل: ثِورة حذفت الواو وعوض منها مدّ حركة ما قبلها كما حدث في ميزان فوزنها عندي فيلة.

ب- ومن «فَعَال» فيحذف صوت المدّ فيه، نحو: غزال رغزلة.

ج- ومن «فُعَال» فيحذف صوت المدّ فيه أيضاً، نحو: غُلام وغِلمة.

د- ومن «فعيل» فيحذف صوت المدّ فيه أيضاً نحو: صَبِيّ وصِبية .

أما الوزن الرابع من أوزان جمع القلة وهو «أفعال» فلا أعلم فيه حذفاً صرفياً، مثل : أحمال، أفعال وأسمال.

القسم الثاني : جمع الكثرة

ذكر ابن هشام أن أبنية جمع الكثرة ثلاثة وعشرون بناء[٢] سأقتصر في حديثي عما يصيب من هذه الأبنية الحذف، وهي:-

١- فُعْل -بضم فسكون:-

وهو جمع قياسي لشيئين في «أفعل» وصف لمذكر والذي مؤنثه وصف على «فعلاء» ويكون في الألوان والعيوب، قالوا في: أسمر وسمراء: سُمْر، وأخضر وخضراء: خُضر وأعور وعوراء: عُور وأحول وحولاء : حُول وأسود وسوداء: سُود وأبيض وبيضاء: بِيض.

فإذا كان الاسم أجوف عينه ياء فإن الصرفيين القدماء[٣] يرون أن الضمة أبدلت كسرة لتصح الياء كما فعل في مثل: أبيض وبيض والأصل: بُيْض أما إذا كانت العين واواً فلا يرون فيها أي تغيير.

ورأي المحدثين يختلف عن رأي القدماء حيث يرون أن العين تحذف سواء

---

(١) شرح الكافية الشافية، ١٨٢٥/٤.

(٢) أوضح المسالك، ٢٥٤/٣ وانظر : شرح الكافية الشافية، ١٨٢٦/٤.

(٣) المنصف، ٢٤٠/١ وانظر: شرح المفصل ٥٤/٥ و ٥٩ و ٦٢.

أكانت واواً أم ياء ويعوض من ذلك بمدّ الحركة السابقة عليها، وتفصيل ذلك على النحو التالي «ففي كلمة سود تنقلب الواو الساكنة التي تلي الضمة إلى ضمة ويتألف من الضمتين المتواليتين ضمة طويلة» أما في : «بيض» فإن ضمة الفاء تتحول إلى كسرة كما يقول القدماء ثم «تنقلب الياء الساكنة التي تلي الكسرة إلى كسرة ويتألف من الكسرتين المتواليتين كسرة طويلة هكذا:

س ـُ و د ← س ـُ ـُ د ← س و د

بـ ـِ ي ض ← بـ ـِ ـِ ض ← بـ ي ض [1] .

ولا يتم التحويل إلا إذا كان صوت المد الواو أو الياء مسبوقاً بحركة من جنسه حيث لا يتم التحويل في مثل: سوّد أو بيّن وكذلك إذا كانت الياء الساكنة متلوّة بياء أخرى في الكلمة نفسها[2].

٢- فُعُل:-

يكون جمع تكسير لكل:

أ- وصف على وزن فَعُول بمعنى فاعل، مثل: صَبُور وصُبُر وغَفور وغُفُر وغدور وغُدُر، المذكر والمؤنث في هذا الوصف سواء تقول: رجل صبور وامرأة صبور، وإنما استويا في هذا المثال؛ لأنه لا علاقة للتأنيث فيه»[3]. فإذا كان فَعُول بمعنى مفعول فإنه لا يجمع هذا الجمع، مثل: حلوب وركوب فإنه بمعنى: محلوب ومركوب.

ب- وصف على فعيل. قالوا: نذير ونُذُر شبهوه بالاسم نحو: كثيب وكثُب قال تعالى: «فكيف كان عذابي ونُذُر»[4] وقالوا: جديد وجُدُد وسديس وسُدُس[5]، وصديق وصُدُق وفصيح وفُصُح، وقالوا في المعتل اللام: ثني وثُنٌ والأصل:

---

(١) أبحاث في اللغة العربية، ص٤٠-٤١ وأثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص٤٣٤.

(٢) أبحاث في اللغة العربية، ص ٤٠ مثل: سيّان.

(٣) شرح المفصل، ٤٧/٥ وانظر: شرح الكافية الشافية، ١٨٣٣/٤.

(٤) القمر، آية ١٦.

(٥) ناقة سديس: أتت عليها السنة السادسة.

ثُنُي بضم النون فأبدلوا من الضمة كسرة لتسلم الياء، ثم أعلّ إعلال: أدلٍ وأظبٍ وأجرٍ.. وقالوا: ظريف وظُرف جاءوا بذلك كله على حذف الزوائد[١].

ج- الاسم الرباعي إذا كانت لامه صحيحة بشرط أن يكون قبلها مدّة فإذا كانت المدّة ألفاً فيشترط أن يكون غير مضعف مثل: عمود، وعُمُد وكتاب وكُتُب وسريرٍ وسُرُر وأتان وأتُن، وقلوص وقُلُص وبريد وبُرُد وذلول وذُلُل. وقد جمع على فعائل أيضاً شبهوا فعولاً في الصفة بالاسم، فجمعوه جمعه فكما قالوا: قدوم وقُدُم وقدائم وقلوص وقُلُص وقلائص كذلك قالوا: عجوز وعُجُز وعجائز[٢].

فإن كانت المدّة ألفاً والاسم رباعي مضعف فقياس تكسيره على أفعل كما مرّ ذكره -قالوا: زمام وأزمّة وهلال وأهِلة.

وقد أجاز الصرفيون في كل ما جاء على وزن «فُعُل» تسكين العين تخفيفاً[٣].

وفي هذا الوزن نلاحظ أن صوت المدّ حذف في جميعها.

٣- فُعَل:-

في كل وصف جاء مذكره على أفعل ومؤنثه على فعلى مثل :

أكبر وكبرى ← كُبَر

أصغر وصُغرى ← صُغَر

أوسط وسطى ← وُسَط

قال تعالى: «إنها لإحدى الكُبَر»[٤].

نزّلوا ألف التأنيث فيه منزلة التاء التي تلحق للتأنيث فالكبرى والكُبَر بمنزلة: الظلمة والظُلَم والغُرفة والغُرَف»[٥] بحذف علامة التأنيث في جميعها

---

(١) انظر شرح المفصل، ٤٥/٥-٤٧.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق، ٤٢/٥.

(٤) المدّثر، آية ٧٤.

(٥) شرح المفصل، ٥٩/٥ و ٦٢.

سواء كانت ألف مقصورة أم تاء تأنيث.

٤- فُعَلة:-[١].

قياسي في كل وصف لمذكر عاقل على وزن فاعل، بشرط أن يكون معتل اللام. مثل:

رام ← رُماة

غازٍ ← غُزاة.

قاضٍ ← قُضاة.

داع ← دُعاة.

وفي كل مثال وقعت شبه العلة الواو أو الياء بين فتحتين، فحذفت ثم تكون من مجموع الفتحتين حركة طويلة من جنسهما وهي الألف، أي أن الحذف حدث بالخطوات التالية:-

ر ـُ م ـَ ي ـَ ـَة ← ر ـُ م ـَ ـَة ← رماة

بعد حذف شبه العلة لوقوعها بين حركتين متماثلتين وكذلك الباقي، أي أن الأصل فيها: رُمَيَة، غُزَوَة، قُضَيَة، دُعَوَة.

ويرى القدماء -كما هو معروف- أن رُماة -مثلاً- على وزن فُعَلة- فالأصل فيها رُمَيَة ثم يقولون تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً وكذلك الحال في مثل: غُزاة.

٥- فَعَلة[٢]:-

إذا كان المفرد وصفاً لمذكر عاقل صحيح اللام على وزن فاعل، ففي جمعه يحذف صوت المدّ الطويل الألف، مثل:

كاتِب: كَتَبة وساحر : سَحَرة، كامل: كَمَلة، وفاسق: فَسَقة، وكافر : كَفَرة.

٦- فَعْلى:-

---

(١) شرح الكافية الشافية، ١٨٤٢/٤.

(٢) المصدر السابق، ١٨٤٢/٤.

قياسي في كل وصف يدل على هلالٍ أو توجع أو ألم[١].

أ- في المفرد على وزن فعيل بمعنى مفعول، بحذف صوت المدّ الياء، نحو:

قتيل: قتلى، وصريع: صرعى، وجريح: جرحى، وأسير: أسرى.

ب- وفي المفرد الذي على وزن فاعل، بحذف صوت المدّ (ا) الألف

هالك : هلكى.

قاتل: قتلى.

ج- في وزن فيعل[٢] مثل:

ميّت وموتى بحذف العين

د- فَعْلان[٣]، مثل:

سكران : سكرى بحذف الألف والنون.

هـ - المفرد على وزن أفعل[٤]، مثل:

أحمق: حمقى بحذف الهمزة.

٧- فِعال[٥].

من الوزنين التاليين:-

أ- فعيل:-

إذا كان مؤنثه فعيلة بالشروط التالية:-

١- أن يكونا بمعنى فاعل.

٢- أن يكونا وصفين.

٣- أن تكون لامهما صحيحة.

مثال ما اجتمعت فيه الشروط السابقة:

كريم وكريمة ← كِرام.

---

(١) شرح الكافية الشافية، ١٨٤٣/٤.

(٢) شرح الكافية الشافية، ١٨٤٣/٤.

(٣) شرح ابن عقيل، ١٢٧/٤.

(٤) شرح ابن عقيل، ١٢٧/٤.

(٥) شرح ابن عقيل، ١٢٧/٤.

ظريف وظريفة ← ظِراف.

شريف وشريفة ← شِراف.

لئيم ولئيمة ← لِئام.

بتقصير صوت المد «الياء» إلى حركة من جنسه وهي الكسرة.

ب- فَعلان الذي مؤنثه فعلى أو فعلانة. مثل:-

غضبان وغضبى وغضبانة ← غِضاب.

عطشان وعطشى وعطشانة ← عِطاش.

ويطرد أيضاً في وصف على فُعلان أو على فُعلانه بضم الفاء نحو: خُمصان وخِماص وخُمصانة وخِماص.

أو على فعيل أو فعيلة معتل العين، نحو: طويل وطِوال وطويلة وطوال[1].

وذلك على تقصير الزوائد في جميعها من أصوات المدّ، فصار -كما يقول ابن يعيش- ثلاثياً فجمعوه على الثلاثي من الصفات: نحو صعب وصعاب»[2].

٨- فِعْلان[3]:-

ويطرد الحذف في:-

أ- اسم على فُعال نحو: غُلام وغِلْمان وغُراب وغِربان، قال ابن يعيش: «لأن ألفه مدّة زائدة فلما حذفت صار كأنه: غِرب ، وغِلْم على مثال: صُرد وجُرذ، فكما قالوا: صِردان وجرذان كذلك قالوا: غِربان وغِلمان»[4].

إذا كان مفرده «فُعْل» وعينه واو، فإنها تحذف في الجمع ويعوض منها بمد الحركة السابقة لها، مثل:

عُود وعيدان، وحوت وحيتان، وكوز وكيزان الأصل: عِوْدان وكوزان، هذا

---

(١) شرح ابن عقيل، ١٢٧/٤.

(٢) شرح المفصل، ٤٥/٥.

(٣) شرح الكافية الشافية، ١٨٥٧/٤.

(٤) نفسه، ٤٠/٥.

على رأي المحدثين أما على رأي القدماء فلا حذف.

ج- إذا كان مفرده اسماً على «فَعَل» وعينه واو أيضاً، فكما حذفت في المفرد فإنها تحذف في الجمع ويعوض منها بمدّ الحركة السابقة عليها.

مثل: جار وجيران، وتاج وتيجان. والأصل جِوران و تِوْجان.

أما إذا كانت العين ياء فإنها لا تحذف مثل: قاع وقيعان.

د- كما وجد -أيضاً- في اسم على «فَعال» مثل غزال وغِزلان وخروف وخِرفان وحائط وحيطان.

٩- فُعلان[1]:-

ويطرد الحذف في كل اسم على وزن فعيل وليس وصفاً.

مثل قضيب وقضبان، وكثيب وكثبان ورغيف ورغفان، كأنهم حذفوا الزوائد وكسّروا ذوات الثلاثة[2].

١٠- فواعل[3]:-

إذا جاء جمعاً لـ «فاعلة» معتلة: اللام فإنه يعامل معاملة المنقوص بحذف لامه، نحو ناصية ونواص[4].

١١- فعالي - بكسر اللام.

يعامل جمع ما جاء على وزن «فعالي» معاملة الاسم المنقوص، فتحذف ياؤه في حالتي الرفع والجر وتبقى في حالة النصب، وذلك في الأوزان التالية:-

أ- فَعلاة:-

مثل: مَوماة ← موامي ← موامٍ بالحذف[5].

ب- فِعلاة:-

---

(١) نفسه، ١٨٥٩/٤.

(٢) شرح المفصل، ٤٠/٥.

(٣) شرح الكافية الشافية، ١٨٦٤/٤.

(٤) شرح ابن عقيل، ١٣١/٤.

(٥) بشرط ألا يكون مضافاً أو معرفاً بال:، انظر ص ١٣٦ من هذا البحث.

مثل: سِعلاة← سعالي ← سعالٍ بالحذف.

ج- فَعلاء اسما أو صفة لمؤنث.

الاسم مثل: صحراء ← صحاري ← بالحذف: صحارٍ[١].

الصفة مثل: عذراء ← عذاري ← بالحذف عذارٍ.

يقول سيبويه[٢]: «صحراء صحارى وعذراء: عذارى وقد قالوا: صحارٍ وعذارٍ وحذفوا الألف التي قبل علامة التأنيث».

وقال المبرد مثل ذلك[٣] «فإذا جمعته، قلت: صحارٍ وكان الأصل: صحاريّ وإن شئت أن تقوله قلته، وإن شئت أن تحذفه استخفافاً فعلت وإنما جاز الاثبات لأن الألف إذا وقعت رابعة فيما عدّته خمسة أحرف تثبت في التصغير والتكسير».

وذلك لأن ألف التأنيث الممدودة فرع عن المقصورة كما يرى البصريون «أبدلت منها همزة لأنهم لما أرادوا أن يؤنثوا بها ما فيه ألف لم يكن اجتماعهما لتماثلهما والتقائهما ساكنين، فأبدلت المتطرفة لأنها في محل التغيير ويدل لذلك سقوطها في الجمع كصحاري ولو لم تكن مبدلة لم تحذف كما لم تحذف في جمع قرى -قال الكوفيون- بل هي أصلية أيضاً»[٤].

د- فُعلى[٥]:- بشرط ألا تكون مذكراً لأفعل.

مثل حُبلى - حَبَالٍ.

حيث يعامل آخره معاملة الاسم المنقوص فتحذف الياء في حالتي الرفع والجر وتبقى في حالة النصب.

---

(١) ويجوز صحاري بعدم الحذف.

(٢) الكتاب، ١٩٥/٢ وانظر: شرح الكافية الشافية ١٨٦٨/٤.

(٣) المقتضب، ٢٣١/٢ وانظر: التكملة ص ١٧١ وشرح المفصل ٥٨/٥ وابن منظور «صحر» وشرح الشافية ١٦٣/٢ وأوضح المسالك ٢٦٧/٣.

(٤) همع الهوامع، ٦١/٦.

(٥) شرح الكافية الشافية ١٨٦٨/٤ يقول ابن مالك: «وكذلك يشترك «فعالٍ» وفَعَالى» فيما آخره ألف مقصورة للتانيث أو للإلحاق نحو: حَبَالٍ وحَبَالىَ وذَفَارٍ وذَفَارىَ في جمع حُبلى وذِفرى».

١٢- فعالِل.

نص العلماء[١] على أن ما جمع على وزن فعالِل أربعة أنواع هي: الرباعي ومزيده والخماسي ومزيده.

١- الرباعي المجرد، وهذا لا يحذف منه شيء نحو: جعفر وجعافر، وبرثن وبراثن.

٢- الرباعي المزيد، وهو إما أن يكون مزيداً بحرف، نحو: مدحرج ومبعثر، أو مزيداً بحرفين، نحو: متدحرج ومتبعثر، وفي هاتين الحالتين تحذف الحروف المزيدة فيه، فتقول في مدحرج ومتدحرج: دحارج[٢] وهذا الحذف مُقيد بعدم كون الزائد ياءً رابعة فإنها تبقى، مثل : قنديل وقناديل[٣].

فإن كان واواً، حذف عندي وعوض منه بمدّ الحركة السابقة عليه، فتقول في فرودس: فراديس، وعصفور: عصافير.

وإن كان حرف العلّة غير رابع حذف فيقال في تكسير فَدَوكَس[٤]وخَيْسَفُوج[٥]. فداكس وخسافج، وكذلك إن كان حرف علة لالين[٦]حذف عند الجميع كالصحيح تقول في تكسير كَنَهْوَر[٧]: كناهر، وكذا إذا أدغم في مثله نحو: عَطَوَّد[٨] وهَبَيِّج[٩] وقَتَوَّد[١٠]، فإنها تكسر على : عطاودِ وهبانج وقتاود بحذف الواو والياء حرفي العلّة لا اللين.

---

(١) شرح الكافية الشافية ١٨٧٠/٤ والبرثن هو مخلب السبع أو الطائر.

(٢) نفسه، ١٨٧٦/٤.

(٣) انظر: المقتضب ٢٣١/٢ والخصائص ٣٠٢/٢ واللمع ١٧٨-١٧٩ وشرح الكافية الشافية ١٨٧٦/٤ وهمع الهوامع ١١٣/٦ وظاهرة التعويض في العربية، د. عبد الفتاح الحموز، ص٥٣.

(٤) الفدوكس: الشديد أو الغليظ الجافي أو الأسد.

(٥) الخيسفوج: حب القطن أو الخشب البالي.

(٦) صوت اللين أو المدّ هو حركة خالصة بينما حرف العلّة فهو حرف صامت كالسين والصاد وهو كثير التغير، انظر في الأصوات اللغوية،د.غالب فاضل المطلبي، ص٢٤ ودراسة الصوت اللغوي، د.أحمد مختار عمر، ص١١٣.

(٧) الكَنَهْور: المتراكم من السحاب.

(٨) العطوّد: الشديد الشاق والسير السريع.

(٩) الهَبَيِّج: الغلام الممتلىء السمين.

(١٠) القَتَوَّد: الضخم الرأس والشرس الصعب.

٣- الخماسي المجرد:

يحذف منه الحرف الخامس؛ لأن الثقل تمّ به، مثل: جحمرش[١] - جحامر، وسفرجل - سفارج وقُذعِمل[٢] قذاعِم

ولهذا الحذف ضوابط:-

أ- إذا كان الرابع وحده هو الشبيه بالأحرف الزائدة جاز حذفه وابقاء الخامس، والشبيه بالزائد هو الذي يكون لفظه مخالف للزائد ولكن مخرجه هو مخرج الحرف الزائد وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله[٣]:

والرابع الشبيه بالمزيد قد يُحذف دون ما به تّم العدد

أي: يجوز حذف الرابع إذا كان شبيهاً بالمزيد لفظاً أو مخرجاً، فالأول نحو: خَدرنق، لأن النون من حروف الزيادة، ولفظها لفظ الحرف الزائد نفسه ولكنها لا تعد زائدة لأن الغالب في الزائد أن يكون آخراً.

والثاني نحو: فرزدق، فإن الدال ليست من حروف الزيادة ولكنها تشبه التاء من حروف الزيادة من حيث المخرج، لأن الدال من مخرج التاء، وفي هذه الحالة يجوز أن نقول فيها: خدارق وفرازق بحذف النون والدال، ويجوز أن نقول: خدارن وفرازد بحذف الحرف الخامس، قال المرادي[٤]: وهو الأجود وهذا مذهب سيبويه[٥] وقال المبرد[٦] لا يحذف في مثل هذا إلا الخامس، وخوارق وفرازق ليس جيداً.

وأجاز الكوفيون والأخفش حذف الثالث، كأنهم رأوا حذف الثالث أسهل لأن ألف الجمع تحل محله، وقد نص ابن يعيش على أن حذف الخامس أولى لوجهين قال[٧]: «وإنما حذفوا الآخر لوجهين: أن الجمع يسلم متى ينتهي إليه فلا

(١) عجوز كبيرة، والعظيمة من النساء المنصف ٣/٥.
(٢) الضخم من الإبل، المنصف ٣/٥.
(٣) شرح المرادي، ٧٧/٥.
(٤) المصدر السابق.
(٥) الكتاب، ١١٩/٢.
(٦) المقتضب، ٢٣/٢ وانظر الخصائص ٣٠٢/٢.
(٧) شرح المفصل، ٣٩/٥.

يكون له موضع، وأن الحرف الآخر هو الذي أثقل الكلمة فلولا الخامس ما كان ثقيلاً».

٤- الخماسي المزيد:-

إذا كان مزيداً بحرف يحذف منه حرفان، الحرف الخامس إضافة إلى الحرف المزيد، مثل: خندريس[١]: خنادر، وقرطبوس[٢]: قراطب.

١٥- شبه فعالِل:-

ويقصد بذلك ما يشبه وزن «فعالِل» في عدد حروفه وهيئته وإن خالفه في الوزن، وهذا يشمل صيغاً كثيرة منها: فياعل وفواعل، وأفاعله ومفاعل وفعاول وفعالم، وغيرها، بشرط ألا يكون الحرف الثاني منها صوت مدّ، وبشرط ألا يكون المفرد مما يدخل في ضوابط جمع آخر تختلف صيغته عن فعالِل وشبهه أي: أن المفرد لا يجمع على فعالل أو شبهه إذا أمكن جمعه على صيغة أخرى من صيغ الجموع السالفة[٣].

وهذا الوزن قياسي في كل اسم ثلاثي الأصول زيد عليه أحرف من حروف الزيادة بشرط أن يكون هذا الثلاثي المزيد ليس داخلاً تحت حكم جمع من الجموع السالفة، فإن لها جموع تكسير قد تحدثنا عنها سابقاً.

الحذف في شبه فعالل:-

١- الثلاثي المزيد بحرفين:-

يحذف منه حرف واحد نحو: منطلق، مطالق، ومفتسل مفاسل ومفتاح مفاتح[٤]. بإبقاء الميم في الأمثلة السابقة وحذف الحرف الآخر، وذلك لأن فيها مزايا لا توجد في الأحرف الأخرى، يقول صاحب الإنصاف: «لأن الميم جاءت لمعنى، وهو الدلالة على اسم الفاعل والنون والتاء[٥] ما جاءتا لمعنى فكان حذفهما أولى من

---

(١) اسم من أسماء الخمر.

(٢) اسم للداهية.

(٣) شرح المرادي، ٧٦/٥ وهمع الهوامع ١١٤/٦ وجموع التصحيح والتكسير، ص٦٧.

(٤) معاني القرآن للأخفش، ١١٨/١.

(٥) يقصد في جمع منطلق ومفتسل.

حذف الميم لأنها جاءت لمعنى، وكذلك القياس في كل حرفين اجتمعا فوجب حذف أحدهما فإن حذف ما لم يجيء لمعنى أولى من حذف ما جاء لمعنى، والسر فيه هو أن الحرف الذي جاء لمعنى قد تنزل في الدلالة على معنى بمنزلة سائر الكلمة التي تدل بجميع حروفها على معنى»[١].

وإذاكان معتل اللام يعامل معاملة الاسم المنقوص بحذف آخره في حالتي الرفع والجر وابقائها في حالة النصب، مثل تكسير: مصطفى على: مصافٍ بحذف الطاء التي هي تاء الافتعال ولام الاسم.

إما إذا لم يكن لأحد الحرفين مزية على الآخر، أي أنهما متكافئان في الزيادة فقد أجاز العلماء حذف أحدهما دون تعيين، يقول ابن جني: «فإن كان فيه زائدتان متساويتان كنت في حذف أيهما شئت مخيراً، تقول في حبنطى[٢] فيمن حذف النون : حباطٍ، وفيمن حذف الأول: حبانط وكذلك في سرندى[٣] سرادٍ وسراند[٤].

وفي ذلك يقول ابن مالك[٥]:

وخيّروا في زائدي فَعَنلى وشبهه إذ لم ينالا فضلا.

٢- الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف.

إذا زيد على الثلاثي ثلاثة أحرف، حذف منها حرفان وأبقي الحرف الثالث، نحو جمع مستدعي ومقعنسس. فمذهب سيبويه فيه وفي نحوه إبقاء الميم فتقول في الجمع: مداعٍ ومقاعس.

ومذهب المبرد حذف الميم فتقول: قعاسس وسداعٍ.

حجة سيبويه ومن رجح مذهبه أن الكلمة (مقعنسس) مشتملة على ثلاثة

(١) الانصاف في مسائل الخلاف مسالة «٩٣» وانظر:اللمع ١٧٩-١٨٠ وهمع الهوامع، ١١٤/٦.

(٢) العظيم البطن، المنصف ٩/٣.

(٣) الجريء، المنصف ١١/٣.

(٤) اللمع في العربية، ص١٧٩-١٨٠ وانظر هذا الرأي أيضاً في: المقتضب ٢٣٤/٢ والخصائص ١١٤/٣ وشرح المفصل ٦٢/٥ وشرح المرادي ٨١/٥ وأوضح المسالك ٢٦٩/٣ وهمع الهوامع ١١٥/٦ والأشباه والنظائر ١٩٩/٢.

(٥) شرح الكافية الشافية، ١٨٧٣/٤.

أحرف مزيدة وهي : الميم والنون والسين الأخيرة التي زيدت للإلحاق، وأبقيت الميم لأن لها مزية عليهما لكونها تزاد لمعنى يخص الأسماء، وهو الدلالة على اسم الفاعل، ولها مزية لفظية وهي تصدرها من بين حروف الزيادة.

أما المبرد فيرى حذف الميم لأنها حذفت في محر نجم وإبقاء السين لأنها للإلحاق بحرف أصلي.

قال الرضي[١]: «وقول سيبويه أولى؛ لأن السين وإن كانت للإلحاق بالحرف الأصلي وتضعيف الحرف الأصلي لكنها طرف إن كانت الزائدة هي الثانية أو قريبة من الطرف وإن كانت هي الأولى والميم لها قوة التصدر مع كونها مطردة في معنى».

وإذا كان في الكلمة حرفان زائدان، يغني حذف أحدهما عن الآخر التزم به دون غيره، مثل: حيزبون[٢] وعيطموس[٣]فإنه يقال في جمعهما: حزابين وعطاميس بحذف الياء، يقول ابن جني: «فإن كانت فيه زائدتان متى حذفت إحداهما لزمك حذف الأخرى معها ومتى حذفت صاحبتها لم تضطر إلى حذف الأخرى حذفت التي تأمن مع حذفها حذف صاحبتها نحو: عيضموز[٤] وعيطموس وعيسجور[٥] فالياء والواو فيه زائدتان، فإن حذفت الواو لزمك حذف الياء، وإن حذفت الياء لم يلزمك حذف الواو، فتقول: عضاميز وعطاميس وعساجير»[٦].

وفي ذلك يقول ابن مالك[٧]:

والياء لا الواو احذف إن جَمَعْتَ ما

كحَيْزَبون فهَو حُكم حُتما.

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب، ٢٥٩/١ وانظر: الخصائص، ٤٧٨/٢ وشرح المرادي ٨٠/٥.

(٢) المرأة العجوز.

(٣) التامة الخلق من الإبل والمرأة الجميلة.

(٤) العجوز الكبيرة.

(٥) الناقة الصلبة.

(٦) اللمع، ص١٨٠، وانظر همع الهوامع ١١٤/٦.

(٧) شرح المرادي، ٨١/٥.

حذف الياء في مثال «مفاعيل» وزيادتها في مثال «مفاعل»

أجاز الكوفيون زيادة الياء في وزن «مفاعل» وحذفها في وزن «مفاعيل» فأجازوا في جمع: مفتاح : مفاتيح ومفاتِح وهذا جائز عندهم في الكلام، حيث جعلوا من الأول قوله تعالى: «ولو ألقى معاذيره»[١]، ومن الثاني «وعنده مفاتِح الغيب»[٢] ووافقهم ابن مالك في التسهيل[٣] على جواز الأمرين.

كما وافقهم الجرمي في زيادة الياء قياساً في نحو: طوابيق وخواتيم، ولكل ما يجمع على «فعالِل» وقال أبو حاتم في نحو: أُمْنيّة وأُثْفيّة: كل ما جاء من هذا النوع واحده مشدّد ففي جمعه التشديد والتخفيف كأثافيّ.

قال الأخفش[٤]: هذا كما يقال في جمع مفتاح: مفاتح ومفاتيح وقال النحاس: الحذف في المعتل أكثر، ومذهب البصريين أن زيادة الياء في مثل: «مفاعل» وحذفها في وزن «مفاعيل» لا يجوز إلا للضرورة[٥].

ويشهد للكوفيين ما جاء في الجزء الأول من تفسير القرطبي لقوله تعالى في سورة البقرة: «ومنهم أمّيّون لا يعلمون الكتاب إلا أمانيّ»[٦] ما نصه: «قرأ أبو جعفر وشيبه والأعرج «إلا أمانيَ» خفيفة حذفوا إحدى اليائين استخفافا»[٧].

وقال الأخفش[٨]: «وقد قرأ بعضهم «إلا أماني» فخفف وذلك جائز، لأن الجمع على غير واحده، وينقص منه ويزاد فيه، فأما «الأثافي» فكلّهم يخففها.. وإنما خفّفوها لأنهم يستعملونها في الكلام والشعر كثيراً وتثقيلها في القياس جائز».

---

(١) القيامة، آية ١٥.

(٢) الأنعام، آية، ٥٩.

(٣) ص ٢٧٩.

(٤) معاني القرآن، ١/ ١١٨.

(٥) شرح المرادي بتصرف ٨٢/٥ وانظر: الهمع ١١٩/٦.

(٦) سورة البقرة: آية ٧٨.

(٧) الجامع لأحكام القرآن، ٥/٢. وانظر التبيان في إعراب القرآن للعكبري، ٨٠/١.

(٨) معاني القرآن، ١١٧/١.

الفصل الخامس

الحذف في :

١-التصغير

٢- النسب

التصغير[١]:-

التصغير لغة: الصغر، وهو ضد الكبر، وصغّره بتضعيف العين جعله صغير الحجم، وحقّره وأذله[٢].

أما في الاصطلاح، فهو: تغيير يطرأ على بنية الاسم، وهيئته، بأن يضم أوله، ويفتح ثانيه، ويُلحق بعده ياء ثالثة[٣].

وقال الرضي: «المصغر: ما زيد فيه شيء حتى يدل على تقليل[٤].

وللتصغير ثلاث صيغ، هي: فُعيل، وفُعيعل، و فُعيعيل.

فُعيل لتصغير الاسم الثلاثي مطلقاً، وفُعيعل للرباعي، وللخماسي المجرد إذا حذف آخره، ولم يعوّض منه شيء، أما فُعيعيل فللخماسي ولما فوقه، إذا كان قبل آخره صوت لين، أو حذف منه وعُوّض[٥].

وأشير هنا إلى أن الثلاثي المجرد وما يعامل معاملته[٦]، والرباعي المجرد وما يعامل معاملته لا يحدث فيه حذف عند التصغير.

---

(١) لم أجد فيما ذكره المحدثون عن الحذف في التصغير إلا ترديداً للقدماء، لذا سيقتصر حديثي على تبين هذه الظاهرة عند القدماء فقط.

(٢) لسان العرب: مادة : «صغر».

(٣) المقتضب، ٢٣٧/٢.

(٤) شرح الشافية، ١٩٠/١.

(٥) الكتاب، ١٠٦/٢ وانظر: شرح المفصل ١١٦/٥.

(٦) ما يعامل معاملة الثلاثي ثمانية، أشياء أشار إليها المرادي بقوله: «لا يعتد في التصغير بهذه الأشياء الثمانية، بل تعد منفصلة تنزل منزلة كلمة مستقلة، ومعنى عدم الاعتداد بها أن ما قبلهايصغر غير متمم لها، وهي: «ألف التانيث الممدودة نحو: راهطاء...تاء التانيث نحو: حنظلة.... ياء النسب نحو: عبقري...عجز المضاف المركب، نحو: عبد شمس... عجز المركب غير المضاف... نحو: بعلبك...الألف والنون الزائدتان بعد أربعة أحرف فصاعداً، نحو: زعفران... علامة التثنية نحو: مُسلمين... علامة جمع التصحيح نحو: مسلمين ومسلمات... فتقول في تصغيرها.. رويهطاء، وحُنيظلة وعُبيقريّ وعُبيد شمس وبعيلبك وزعيفران... ومسيلمان ومسيلمين ومُسيلمات»شرح المرادي ١٠١/٥ وانظر: شرح الأشموني ١٦٢/٤ أما ما يعامل معاملة الرباعي المجرد فمثل: قنطرة، وقرفصاء، وزعفران، وزينب ،وأردني، فإننا نقول في تصغيرها: قنيطرة، وقريفصاء وزعيفران، وزيينب وأريدني بدون حذف.

الحذف في التصغير

١- الثلاثي المزيد

أ- الثلاثي المزيد بحرف

إذا جاء بعد ياء التصغير في اسم ثلاثي مزيد بحرف ياءان حذفت الأخيرة منهما، تقول في تصغير: عطاء: عُطَيٌّ، والأصل: عطييّ بثلاث ياءات حذفت الأخيرة منها.

يقول سيبويه[١]: «ومن ذلك -أيضاً-عطاء وقضاء ورشاء تقول: عطيّ وقضيّ ورشيّ»وقال[٢]: «واعلم أنه إذا كان بعد ياء التصغير ياءان حذفت التي هي آخر الحروف ويصير الحرف على مثال : فُعيل».

ب- في الثلاثي المزيد بحرفين:-

١- حذف الياء المشدّدة المتطرفة:-

تحذف الياء المشدّدة المتطرفة بعد ياء مشدّدة إذا لم تكن الثانية للنسبة، كما إذا صغرت مَرْوِيّة اسم مفعول من «روى» قلت مُرَيّة، والأصل: مُرَيْيَة[٣].

٢- حذف إحدى الزائدتين دون تعيين:-

إذا كان في الاسم المراد تصغيره زائدتان متساويتان حذفت أيّهما شئت، تقول في تصغير: حبنطى: حُبينط بحذف الألف.، أو حُبيطٍ بحذف النون وفي: دلنظى[٤]: دُليظٍ و دُلينظ، وفي: قلنسوة، قلينسة بحذف الواو، وقليسيّة بحذف النون[٥]، تعاملت اللغة معه هنا كما تعاملت معه في جمع التكسير، لأن التصغير والتكسير، كما قال سيبويه من واد واحد[٦].

٣- حذف أحد الزائدين على التعيين دون الآخر.

---

(١) الكتاب، ١٢٦/٢.

(٢) نفسه، ١٣٢/٢ ،وانظر: الكامل ١٩٣/٣ والخصائص، ٢٠/٣ وشرح الشافية ٢٣١/١ و١٨٨/٣.

(٣) شرح الشافية، ٢٣٥/١ وانظر: الخصائص، ٣٥٣/١ وشرح المفصل ١٢٥/٥.

(٤) السمين من كل شيء.

(٥) الكتاب، ١١١/٢ و١١٥ والمقتضب ٢٤٥/٢ و١١٩/١ والتكملة ص ٢٠٥ واللمع ص ٢١٦.

(٦) الكتاب، ١٥/٣ وما بعدها، وانظر المرادي ٨٩/٥.

إذا كان في الاسم المراد تصغيره زائدان أحدهما لمعنى والآخر لغير معنى حذف الذي لغير معنى وأثبت الذي لمعنى، تقول في تصغير مُقدَّم: مُقيدم، وفي مُنقطع: مُقيطع، وفي منطلق: مطيلق، تقرّ الميم في جميعها وتحذف الحرف الآخر، كما نفعل ذلك في التكسير[1].

٤- ما يتعين في حذف أحد الزائدين حذف الآخر:-

فإذا كان في الاسم زائدان إذا حذف أحدهما تعين حذف الآخر معه وإذا حذف الآخرلم يلزم حذف الآخر حذف الذي تأمن لحذفه حذف الآخر، تقول في عيطموس: عُطيميس «فتحذف الياء دون الواو لأنك لو حذفت الواو للزمك حذف الياء معها»[2].

٥- في الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف:-

إذا كان في الاسم المراد تصغيره ثلاثة أحرف مزيدة يبقى حرف من زوائده ويحذف اثنان، ففي تصغير نحو: مُقعنسس قال سيبويه[3]: «حذفت النون وإحدى السينين، لأنك كنت فاعلاً ذلك لو كسرته للجمع إن شئت قلت «مُقيعس، أو مُقيعيس». وذلك لكون الميم أفضل منهما لأنها تدل على معنى الفاعل[4] وقال المبرد[5]: «وليس القياس عندي ما قال؛ لأن السين في: مُقعنسس مُلحقة، والملحق كالأصليّ، والميم غير مُلحقة. فالقياس: قُعيسس، وقُعيسيس حتى يكون مثل: حُريجم وحُريجيم».

قال ابن يعيش[6]: «والمذهب الأول هو المختار؛ لأن المحذوف في: مقيعس مغ النون السين وهي زائدة، والمحذوف في حُريجم الميم الأولى وحدها؛ لأن الثانية أصل فلا تحذف».

---

(١) الكتاب، ١١١/٢ واللمع ص٢١٦ والمقتضب ٢٥١/٢ وشرح المفصل ١٣٠/٥.

(٢) اللمع ص٢١٦ وانظر الكتاب ١١٩/٢ والمقتضب ٢٥٦/٢.

(٣) الكتاب، ١١٢/٢.

(٤) التكملة ص٢٠٣.

(٥) المقتضب، ٢٥٣/٢.

(٦) شرح المفصل، ٢٣١/٥ وانظر: الخصائص ٢٧٨/٢ وشرح الشافية ٢٥٩/١.

د- الثلاثي المزيد بأربعة أحرف:-

يقول الرضي[١]: «تقول في الثلاثي ذي أربعة الزوائد مع المدّ نحو: استخراج: تخيريج، وإنما كان سقوط السين أولى من سقوط التاء، إذ لا تزاد السين في أول الكلمة إلا مشفوعة بالتاء فلو قلنا سُخيريج لكان سفيعيلا، وليس له نظير. وأما تفيعيل فهو كالتُجيفيف»[٢] تصغير: تجفاف.

٢- الرباعي المزيد:-

إذا كان في الرباعي زيادة واحدة[٣] فإنها تحذف في التصغير إن لم تكن مدّة رابعة، مثل: مُدحرج: دُحيرج، وفي جحنفل[٤]: جحيفل، وفي فدوكس: فُديكس. فإذا كانت الزيادة مدّة رابعة لم تحذف -عند القدماء- بل تقلب ياءً إن كانت واواً أو ألفاً، مثل: قرطاس: قريطيس وفي: جرموق: جريميق.

يقول سيبويه «وأما فعيعيل فلكل ما كان على خمسة أحرف وكان الرابع منه واواً أو ألفاً أو ياءً، وذلك نحو قولك في مصباح: مُصَيْبيح، وفي قنديل: قُنيديل، وفي كُردوس[٥]: كُريديس، وفي قُربوس[٦]: قُريبيس»[٧].

وإلى مثل ذلك أشار المبرد بقوله[٨] : «واعلم أنه إذا كانت في ذوات الأربعة زائدة يبلغ بها الخمسة في العدد بالحاق أو غير الحاق، فإن تلك الزيادة تحذف في التصغير إلا أن تكون واواً رابعة أو ياء أو ألفاً... فإنها لا تحذف، لأنها تصير على مثال : دُنينير».

ويبدو لي أن صوت اللين الرابع سواء أكان واواً أم ألفاً لا يقلب إلى ياء كما أشار إلى ذلك القدماء، وإنما يحذف، ويعوض منه بمد الحركة المزدوجة له

---

(١) شرح الشافية، ٢٥٩/١.

(٢) آلة يلبسها الإنسان في الحرب.

(٣) وكذلك إذا كان فيه زيادتان كما في: متدحرج نقول: دُجرج، بحذفهما معاً.

(٤) الغليظ الشفتين.

(٥) القطعة العظيمة من الخيل، أو كل عظم تام ضخم .

(٦) حنو السرج، وهما : قربوسان .

(٧) الكتاب ١٠٦/٢ و١١٣/٢ .

(٨) المقتضب ٢٤٤/٢، وانظر : اللمع ص ٢١٥، وشرح الشافية ١٦١/١، وشرح المفصل ١٣١/٥.

وهي الكسرة إلى حركة طويلة من جنسها، أي : إلى ياء .

ومما يقوي ما أذهب إليه إجماعهم على أن صوت المد «الألف» لا يكون إلا مداً زائداً في اللغة، فهو ليس أصلاً أينما وقع فكيف يكون مداً زائداً ثم يقلب إلى ياء؟ ما يحدث له هو الاستغناء التام عن زيادته، ثم يحدث أن مدت الحركة المزدوجة للحركة الطويلة «الألف» بعد حذفها، وهي التي تلي الحرف الذي يلي ياء التصغير إلى صوت مد طويل من جنسها أي : إلى ياء.

٣- الاسم الخماسي .

أ- المجرد .

إذا كان رابعه صوت مد ولين مثل: عصفور وقرطاس وقنديل فإنه يعامل معاملة الرباعي المزيد الذي رابعه صوت مد ولين. وحكمه كحكمه، فنقول في تصغير عصفور: عُصيفير، وفي قرطاس: قُريطيس وفي قنديل: قُنيديل بحذف صوت المد الرابع .

وفي غير ذلك يصغر كما يصغر الرباعي على صيغة «فُعَيعل» بحذف حرف من حروفه تماماً كجمع التكسير للاسم الخماسي.

يقول ابن جني[1] «فإن حقرت بنات الخمسة حذفت الحرف الأخير لتناهي مثال التحقير دونه اعتباراً بحاله في التكسير تقول في سفرجل : سُفَيرج، وفي فرزدق: فُرَيزد حملاً على سفارج وفرازد وذلك أن التحقير هنا والتكسير من واد واحد».

وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله[2] :

وما به لمنتهي الجمع وُصل به إلى أمثلة التصغير صِل

أي أنه يتوصل إلى بناء فُعيعل وفُعيعيل فيما زاد على أربعة أحرف بما يتوصل به إلى منتهى الجمع، يعني: بناء مفاعل ومفاعيل، وللحاذف هنا من ترجيح وتخيير ماله في التكسير فتقول في تصغير فرزدق: فريزد بحذف الخامس أو

---

(١) اللمع ص ٢١٥ .

(٢) شرح المرادي ٥/٩٣، وانظر :الكتاب ٢/١٠٦ و ١٢١، والمقتضب ١/١١٩و٢/٢٤٩،وشرح المفصل ٥/١١٧.

فريزق بحذف الرابع لأنه يشبه الزائدة».

ب- الخماسي المزيد .

إذا كان في الاسم الخماسي زائدة حُذفت، ثم حذف الحرف الأخير من أصول الكلمة «حتى يصير على هذا المثال: فُعيعل وذلك قولك في عضرفوط[1]: عُضيرف، وفي عندليب: عُنيدل وفي قبعثرى: قُبيعث»[2]. ويقول سيبويه [3]: «أن كل زائدة لحقت بنات الخمسة تحذفها في التحقير فإذا صار الاسم خمسة ليست فيه زيادة أجريته مجرى ما ذكرنا من تحقير بنات الخمسة وذلك قولك في عضرفوط عُضيرف، كأنك حقرت : عضرف، وفي قُذَعْمِيل: قُذَيْعِم وقُذَيعل فيمن قال: فريزق».

- ألف التأنيث المقصورة الخامسة:

تحذف ألف التأنيث المقصورة الخامسة لأن بقاءها يخرج البناء على مثال فُعيعل مثل: قرقرى: قُريقر .

فإن كان قبلها مدة زائدة جاز حذفها وإبقاء المدة، وجاز حذف المدة الزائدة وإبقاء ألف التأنيث، تقول في حبارى: حُبَيِّر بحذف الألف الخامسة أو حُبَيْرى بحذف ألف المد.

وذلك لأن كل واحدة من ألف التأنيث والألف المتوسطة متساويتان في الإخلال ببنية التصغير وأيتهما حذفت تحصل البنية»[4].

وفي ذلك يقول ابن مالك[5] :

وألف التأنيث ذو القصر متى زاد على أربعةٍ لن يثبتا
وعند تصغير حبارى خيّر بين الحُبيرى فادر والحُبَيِّر

---

(١) ذكر العظاء .

(٢) المقتضب ٢/٢٤٩ .

(٣) الكتاب ٢/١٢١ .

(٤) انظر ذلك في : الكتاب ٢/١٠٧ و ١١٥، والمقتضب ٢/٢٦١ والتكملة ص٢٠٥، واللمع ص٢١٥، وشرح المفصل ٥/١٢٨، وشرح الشافية ١/٢٤٤ .

(٥) شرح المرادي ٥/١٠٤ .

- ألف التأنيث الممدودة الخامسة :

إذا كان الاسم منتهياً بألف التأنيث الممدودة الخامسة، وثالثة صوت مَدّ مثل: جلولاء وبروكاء وقريثاء[1] فإن سيبويه يرى حذف صوت المد الثالث، وحجته في ذلك أن ألف التأنيث الممدودة كجزء من الاسم لا يجوز حذفها، وهي بخلاف تاء التأنيث في عدم الاعتداد بها فيقول في تصغير جلولاء: جُليلاء وبروكاء: بُريكاء وقريثاء:قُرَيْثاء بحذف الواو والألف والياء، ومذهب المبرد إبقاؤها مسوّيا بين ألف التأنيث الممدودة وتائه.

قال سيبويه[2]: «وإذا حقرت: بروكاء وجلولاء، قلت: بريكاء وجليلاء بالتخفيف. قال المبرد[3]: «وليس هذا بصواب ولا قياس، إنما القياس ألا يحذف شيئاً لأنك لست تجعل ألفي التأنيث ولا الألف والنون بمنزلة ما هو في الاسم»

حجة سيبويه في ذلك أنها أصوات مدّ يجوز حذفها قياساً وهي بخلاف الواو في فعولاء بفتح الواو «لأنها تلحق الثلاثة بالأربعة فهي بمنزلة شيء من نفس الحرف»[4].

تصغير الترخيم :

تصغير الترخيم نوع من التصغير له صيغتان فقط هما : فُعيل، وفُعيعل، ويتوصل إليه بتجريد الاسم من كل الزوائد الموجودة فيه حتى يصغر على أحرفه الأصلية، فإن كانت أصوله ثلاثية صُغّر على وزن فعيل تقول في تصغير: أحمد وحامد ومحمود وحمدان وحمدة : حُميد بحذف الزوائد الموجودة في الاسماء باعادته إلى أصله الثلاثي.

وإن كانت أصوله على أربعة أحرف فتصغيره على فُعَيعل تقول في تصغير : عصفور وقرطاس، ومتدحرج، ومتبعثر: عُصيفر، وقُريطس، ودُحيرج،

---

(١) جلولاء وحرملاء أسماء مواضع، القريثاء: ضرب من التمر أسود .

(٢) الكتاب ١١٧/٢.

(٣) المقتضب ٢٦٣/٢ .

(٤) الكتاب ١١٨/٢، وانظر : شرح الشافية ٢٤٨/١.

وبُعيثر، بحذف كل الزوائد[1].

وقد يحذف لتصغير الترخيم أصل يشبه الزائد مثاله ما حكاه سيبويه عن الخليل في تصغير: إبراهيم واسماعيل تصغير ترخيم : بُريه وسُميع بحذف الميم واللام من آخرهما، وهما أصل باتفاق، لكن لما كانا مما يزادان من كلامهم ذهبوا بهما مذهب الزيادة فحذفوهما، وحَسّن ذلك طول الاسم، وكونهما آخراً[2].

(١) انظر عن تصغير الترخيم. الكتاب ١٢٤/٢، والمقتضب ٢٩٣/٢، وشرح الشافية ٢٨٣/١، وشرح المفصل ١٣٧/٥ والهمع ١٥٣/٦ .

(٢) همع الهوامع ١٥٣/٦ .

٢- النسب

النسب لغة هو : مصدر نسبه ينسبه إلى كذا أي : عزاه إليه[١] أما في الاصطلاح فهو: إلحاق ياء مشددة في آخر الاسم للدلالة على انتساب المجرد من الياء إلى ذلك الاسم مع كسر ما قبلها.

يقول ابن مالك[٢]:

ياء مشددة تُزَاد في النَّسب من بَعدِ كَسرِ آخر الذي انتسب

وقد سماه سيبويه باب الإضافة يقول[٣] : «هذا باب الإضافة، وهو باب النسب»والنسب يُحدِث في الاسم المنسوب إليه ثلاثة تغييرات هي : «الأول لفظي، وهو ثلاثة أشياء: إلحاق ياء مشددة آخر المنسوب إليه وكسر ما قبلها، ونقل إعرابه إليها، والثاني معنوي وهو : صيروته اسما لما لم يكن له، والثالث حكمي وهو: معاملته معاملة الصفة المشبهة في رفعه المضمر والظاهر باطراد»[٤]

ويهمنا من التغييرات التي تحدث في الاسم المنسوب إليه التغيير بالحذف حيث يكون في :

١- النسب إلى ما آخره تاء التأنيث :

إذا كان الاسم المنسوب منتهياً بتاء التأنيث، حذفت وجوباً، تقول في النسب إلى حمزة: حمزيّ، وإلى طلحة: طلحيّ، وإلى مكة: مكيّ، وإلى فاطمة: فاطميّ، أما علة ذلك، فقد أشار العلماء إلى أسباب، منها :

١- أن تاء التأنيث لا تكون حشواً[٥].

٢- أنها حذفت قياساً على حذف التنوين، فكما لا يجتمع التنوين مع الإضافة، كذلك لا تجتمع تاء التأنيث مع النسب[٦].

---

(١) لسان العرب : مادة : «نسب».

(٢) شرح الكافية الشافية ١٩٢٨/٤ .

(٣) الكتاب ٦٩/٢ .

(٤) شرح المرادي ١٢١/٥، وانظر : شرح المفصل ١٤٣/٥، وشرح الأشموني ١٧٧/٤ .

(٥) اللمع ص٢٠٩، وشرح شافية ابن الحاجب ٥/٢ .

(٦) الخصائص ٦٢/٣ .

٣- أنها حذفت خوفاً من اجتماع التاءين، إحداهما قبل الياء والأخرى بعدها لو لم تحذف وذلك إذا كان المنسوب إلي ذي التاء مؤنثاً بالتاء مثل: امرأة كوفيّتة، ثم اطرد حذفها في المنسوب المذكر نحو : رجل كوفيّ .

٤- أنها حذفت لأن الياء قد تكون مثل التاء في إفادة الوحدة والمبالغة، في نحو: ثمر وثمرة، وعلاّمة، وفي كونها لا لمعنى مثل: كرسيّ، فلو لم تحذف لكان كأنه اجتمع ياءان وتاءان[1].

٢- النسب إلى المثنى والمجموع جمع تصحيح

إذا أريد النسب إلى المثنى أو المجموع جمع مذكر سالم فإنه يرد إلى مفرده ثم ينسب إليه، أي أن علامة التثنية والجمع تحذف باطراد، تقول في النسب إلى: زيدان: زيديّ، وفي النسب إلى زيدون: زيديّ أيضاً، ويكون التمييز بينهما بالقرائن.

أما علة ذلك، فقد ذكر العلماء[2] «أن علامة التثنية حذفت لأمرين: أحدهما أنهما زيدا معاً، والوجه الثاني: أنه يستحيل النسب إليه وألف التثنية أو ياؤها فيه، لأنه لا يجتمع في الاسم رفعان أو نصبان أو خفضان» ويقول الرضي[3] «أما حذف النون فواضح، لدلالتها على تمام الكلمة وياء النسبة كجزء من أجزائها، وأما حذف الألف والواو والياء المذكورة فلكونها إعراباً ولا يكون في الوسط إعراب، وأيضاً لو لم تحذف لاجتمع العلامتان المتساويتان في نحو: مسلمانيّان»

وحكم الملحق بالمثنى والمجموع جمع مذكر سالم حكم ما ألحق به تقول في النسب إلى من اسمه: اثنين: اثنيّ وإلى عشرين: عشريّ فإن أعرب بالحركات على آخر النون فلا حذف فيه تقول فيمن اسمه «نصيبين» وقال: هذه نصيبينُ ورأيت نصيبيناً ومررت بنصيبين قال في النسب إليه : نصيبينيّ، ومن قال : هذا زيدان ورأيت زيدان ومررت بزيدان قال في النسب إليه : زيدانيّ، وفي

(١) شرح شافية ابن الحاجب ٦/٢ و٤٨، وانظر : شرح المفصل ١٤٤/٥، وشرح المرادي ١٢٢/٥، وهمع الهوامع ١٥٥/٦.

(٢) الكتاب ٨٦/٢ والمقتضب ١٦٠/٣ وشح شافية ابن الحاجب ١٠/٢.

(٣) شرح شافية ابن الحاجب ١٠/٢.

ذلك يقول ابن مالك :[1]

وَعَلَمُ التَّثْنِيَة احذفْ للنَسَب ومِثْلَ ذا في جَمع تَصحِيحٍ وَجَب

وما كـ«غِسْلين» وعِمْران جَرَى فانسِب إليه أبداً مُوَفَّرا

أما النسب إلى جمع المؤنث السالم فحكمه حكم المثنى وجمع المذكر السالم، تقول في النسب إلى : عائشات ومسلمات: عائشيّ ومسلميّ، فإن سكن ثاني الجمع وكانت الألف رابعة، مثل: هندات وضخمات فقد أجاز العلماء فيه ثلاثة أوجه .

الأول : حذف علامة الجمع : الألف والتاء .

الثاني : حذف التاء وحدها وقلب الألف واواً، تقول في النسب إلى هندات وضخمات، هَنْدَويّ وضَخْمَويّ.

الثالث : حذف التاء وقلب الألف واواً وزيادة ألف قبل الواو تقول في النسب: هنداويّ، وضخماويّ[2].

٣- النسب إلى ما آخره ألف مقصورة رابعة أو أكثر :

أ- الألف الرابعة .

إذا كانت الألف رابعة، فهي على ثلاثة أقسام، فهي إما أن تكون للتأنيث أو للإلحاق أو بدلاً من أصل .

فإن كانت للتأنيث، ففيها ثلاثة أوجه: الحذف، والقلب والحاق واو زائدة، إلا أن أجودها الحذف، يقول المبرد[3]: «أجودها واحقها بالاختيار وأكثرها وأصحها، وأشكلها لمنهاج القياس حذف الألف فتقول في النسب إلى حبلى: حبليّ وإلى دنيا: دنييّ وكذلك بشرى وسكرى ودفلى، ويجوز أن تلحق واواً زائدة.. وذلك قولك: دنياويّ ودفلاويّ حتى يصير بمنزلة حمراويّ وصحراويّ. والقول الثالث : أن تقلب الألف واواً لأن الألف رابعة، فنقول : حبلويّ، ودفلويّ».

(١) شرح الكافية الشافية ١٩٢٨/٤و١٩٤٠، وانظر: شرح المرادي ١٣٢/٥ .

(٢) شرح الأشموني ١٨٣/٤ .

(٣) المقتضب ١٤٧/٣، وانظر : الكتاب ٧٧/٢، وشرح شافية ابن الحاجب ٣٩/٢ وشرح المفصل ١٤٩/٥ .

فإن كانت الألف للالحاق نحو : ذفرى وأرطى أو كانت منقلبة عن أصل نحو: مرمى، ففيها وجهان: الحذف والقلب .

ذكر سيبويه أن الحذف أقوى ، قال[1]: «والحذف في مغزى أجوز إذ جاز في ملهى لأنها زائدة». وقال أبو علي[2]: «كذلك أشبّه ألف مرمى ومغزى بألف حُبلى فأحذفها في النسب كما حذفت ألف حبلى فأقول في النسب إلى مرمى ومغزى: مرميّ ومغزيّ».

إلا أن ابن جني خالف في ذلك فرأى أن الوجه قلبها واواً لكنه جوز الحذف فقال[3]: «فإن كان المقصور رباعياً وألفه بدل غير زائدة كان الوجه قلبها واواً تقول في مغزى : مغزوي، وفي مرمى: مرموي، ويجوز الحذف تقول فيها : مغزيّ ومرميّ.

أما المبرد فيؤخذ من كلامه أنه لا يجيز الحذف فقال[4]: «فإن الوجه فيه والحد إثبات الألف وقلبها واواً للتحرك الذي يلزمه، وذلك قولك في النسب إلى ملهى: ملهويّ، وإلى معزى : معزويّ، وإلى أرطى أرطويّ».

وقد وصف ابن مالك الحذف «بالنزر» فقال: «فيقال في «مرمى» على الوجه الجيد: مرمويّ، وعلى الوجه النزر: مرميّ وكذا يقال فيما ألفه للإلحاق كأرطويّ وأرطيّ»[5].

فإن كانت الألف رابعة ، وكان الحرف الثاني متحركاً، فقد أجمعوا على حذفها، حيث عدوا الحركة بمنزلة حرف خامس، يقول سيبويه[6]: «وأما جَمَزى فلا يكون: جمزوي ولا جمزاوي، ولكن: جَمْزِيّ؛ لأنها ثقلت وجاوزت زائد ملهى فصارت بمنزلة حُبارى لتتابع الحركات».

---

(١) الكتاب ٢/٧٧ .
(٢) العضديات ٢٣٠.
(٣) اللمع، ص ٢٠٥.
(٤) المقتضب ٣/١٤٧ .
(٥) شرح الكافية الشافية ٤/١٩٤٢ .
(٦) الكتاب ٢/٧٧ و٧٩ .

ويقول ابن جنى[١]: «إن تحرك الثاني من الرباعي حذفت ألفه ألبتة وذلك قولك في جَمَزى : جمزيّ، وفي بَشَكى: بشكيّ ألا ترى إلى الحركة كيف أوجبت الحذف كما أوجبه الحرف الزائد على الأربعة فصارت حركة عين جَمَزى في إيجابها الحذف بمنزلة ألف حُبارى».

ب- الألف الخامسة :

أوجب العلماء حذف الألف في الاسم المنسوب إذا كانت خامسة فصاعداً، يقول ابن جني[٢]: «فإن تجاوز العدد الأربعة فالحذف للطول لا غير تقول في مُرامى: مراميّ، وفي مرتجى: مرتجيّ، وكذلك ما فوقه عدداً».

فإن جاءت الألف خامسة بعد حرف مُشدّد نحو : مُصَلّى، ومُثَنّى فقد ذهب سيبويه والجمهور إلى حذفها «كما لها إذا وقعت خامسة منقلبة عن أصل وليس قبلها حرف مشدد كمُشترى فإنه لا خلاف في حذفها، ومذهب يونس جعله مثل: مُعطى وملهى فيجيز فيه القلب كما يجيز الحذف»[٣].

وشبهته أن كونها خامسة لم يكن إلا بتضعيف اللام والمضعف بإدغام في حكم حرف واحد فكأنها رابعة[٤].

قال سيبويه[٥]: «وزعم يونس أن مثنىّ بمنزلة معزى ومعطى».

٤- النسب إلى المركب .

المركب ثلاثة أقسام :

أ- مزجي، مثل: بعلبك، سيبويه، حضرموت .

ب- إسنادي، مثل: تأبط شراً، جاد المولى، جاد الحق .

ج- إضافي، مثل: عبد الله، أبو بكر، ابن الزبير، أم هانئ، صلاح الدين.

---

(١) الخصائص ٣١٩/٢، وانظر كذلك : المقتضب ١٤٨/٣ .

(٢) اللمع ص ٢٠٥. وانظر : الكتاب ٧٨/٢ ، والعضديات ص٦٠، والتكملة ص٥٢، والمنصف ١٤٨/٣، وشرح المفصل ١٥٠/٥ .

(٣) همع الهوامع ١٦١/٦، وانظر : شرح الكافية الشافية ١٩٤٢/٤.

(٤) شرح الأشموني ١٧٩/٤.

(٥) الكتاب ٧٩/٢ .

أ- المركب المزجي :

القياس أن ينسب إلى صدره، ويحذف عجزه، فتقول في بعلبك: بعليّ، وفي حضرموت : حضريّ، قال سيبويه تحت باب: الإضافة إلى الاسمين اللذين ضم أحدهما إلى الآخر فجعلا اسماً واحداً: كان الخليل يقول تلقي الآخر منهما كما تلقي الهاء في: حمزة وطلحة، لأن طلحة بمنزلة حضرموت.. ومن ذلك: خمسة عشر ومعديكري في قول من لم يضف، فإذا أضفت قلت: معديّ وخمسيّ فهكذا سبيل هذا الباب، وصار بمنزلة المضاف في إلقاء أحدهما من شيئين ضم أحدهما إلى الآخر»[1].

ب- المركب الإسنادي :

القياس ألا ينسب إلى المركب تركيباً إسنادياً، لأنه جملة، والجملة «لا تثنى ولا تجمع ولا تصغر ولا تضاف، وإنما جاز النسب إلى الصدر منها تشبيها بالمركب تركيب مزج»[2]، حيث عومل معاملته في النسب إلى الجزء الأول منه دون الآخر على أرجح الآراء، فتقول في تأبط شراً: تأبطيّ، وفي برق نحره: برقيّ، وفي شاب قرناه: شابيّ. قال سيبويه[3]: «فإذا أضفت إلى الحكاية حذفت وتركت الصدر... وذلك قولك في تأبط شراً تأبطيّ».

وجوز الجرمي في المركب الإسنادي والمزجي أن ينسب إلى الجزء الأول أو الجزء الآخر، فتقول: تأبطيّ أو شريّ، وبعليّ أو بكيّ في بعلبك، وجوز أبو حاتم السجستاني النسب إليهما معاً مقترنين، فيقال: تأبطيّ شريّ وبعليّ بكيّ، ورامي هرمزيّ، وفي العدد: إحدىّ عشريّ .

وقال الأخفش في «الأوسط» وإن خفت الإلباس قلت: راميٌّ هرمزيّ»[4].

مستندين إلى قول الشاعر:[5]

---

(١) الكتاب ٨٧/٢، وانظر : شرح شافية ابن الحاجب ٧١/٢ .

(٢) همع الهوامع ١٥٧/٦ .

(٣) الكتاب ٨٨/٢ .

(٤) همع الهوامع ١٥٧/٦ .

(٥) شرح شافية ابن الحاجب ٧٢/٢، وشرح المرادي ١٤١/٥، وهو من الشواهد الخمسين التي لا يعرف قائلها .

تَزَوَّجْتُها راميّـة هُرمزيّـــة بفضل الذي أعطى الأميرَ من الرزق

ج- المركب الإضافي :

المركب الإضافي: إما أن يكون متصدراً بأب أو أم أو ابن أولا. فإن كان متصدراً بواحد منها نسب إلى الجزء الثاني وحذف الجزء الأول، أي نسب إلى المضاف إليه دون المضاف، وذلك لأن الأول يتعرف بالثاني لا غير، فتقول في النسب إلى: أبو بكر وابن الزبير وأم كلثوم: بكريّ وزُبيريّ وكلثوميّ.

يقول سيبويه[1] : «فأما ما يحذف منه الأول فنحو: ابن كُراع وابن الزبير، تقول زُبيريّ، وكُراعيّ تجعل ياءي الإضافة في الاسم الذي صار به الأول معرفة، فهو أبين وأشهر إذ كان به صار معرفة».

. وإذا كان المضاف غير مصدر بواحد مما سبق نسب إلى الجزء الذي لا يقع عند النسب إليه التباس وحُذف الجزء الآخر منهما، فتقول في النسب إلى عبد مناف: منافي، وإلى عبد الرحيم: رحيميّ، وإذا كان في النسب إلى الثاني التباس نسب إلى الصدر وحذف العجز، فتقول في عبد القيس: عبديّ، وفي امرؤ القيس مرئيّ هذا ما نص عليه سيبويه، يقول[2]: «وأما ما يحذف منه الآخر فهو الاسم الذي لا يُعَرَّف بالمضاف إليه ولكنه معرفة كما صار معرفة بزيد، وصار الأول بمنزلة لو كان علماً مفرداً لأن المجرور لم يَصِر الاسم الأول به معرفة، لأنك لو جعلت المفرد اسمه صار به معرفة كما يصير معرفة إذا سميته بالمضاف، فمن ذلك: عبد القيس وامرؤ القيس، فهذه الأسماء علامات كزيد وعمرو، فإذا أضفت قلت: عبديّ، وامْرَئيّ، ومَرَئيّ فكذلك هذا وأشباهه .

وسألت الخليل عن قولهم في عبد مناف: منافيّ ، فقال : أما القياس فكما ذكرت لك إلا أنهم قالوا: منافيّ مخافة الالتباس، ولو فُعل ذلك بما جُعل اسماً من شيئين جاز، لكراهية الالتباس.

وقد أنكر المبرد ذلك، ورأى أن الوجه أن يقال: إن كان المضاف يعرف

---

(١) الكتاب ٨٧/٢ .

(٢) نفسه ٨٨/٢ .

بالمضاف إليه والمضاف اليه معروف بنفسه كابن الزبير وابن عباس فالقياس حذف الأول والنسب إلى الثاني، وإن كان المضاف إليه غير معروف فالقياس النسبة إلى الأول كعبد القيس وامرئ القيس، لأن القيس ليس شيئاً معروفاً فيتعرف به عبد وامرؤ »[١].

علة الحذف في النسب إلى المركب :

أشار الرضي إلى علة ذلك بقوله[٢]: «وإنما حذف من جميع المركبات أحد الجزءين في النسب كراهة استثقال زيادة حرف النسب مع ثقله على ما هو ثقيل بسبب التركيب» أما عن علة حذف الثاني دون الأول فقال: «وإنما حذف الثاني دون الأول لأن الثقل منه نشأ وموضع التغيير الآخر والمتصدر محترم».

٥- النسب إلى ما آخره ياء مشددة :

يتوقف الحذف على عدد الحروف التي تسبق الياء المشددة.

- فإذا كانت بعد حرف واحد فلا حذف في الاسم المنسوب وذلك لحاجتنا إلى استكمال البنية الثلاثية للكلمة. «فإذا نسبت الكلمة اجتمعت في نهايتها أربع ياءات، منها اثنتان لازمتان للبنية، واثنتان لازمتان للنسبة ولكن النطق بها متتابعة يؤدي إلى شذوذ في تتابع أصوات اللين »[٣].

لذلك التزم ردّ الياء الأولى إلى أصلها الواوي أو اليائي وقلب الثانية واواً بدون حذف تقول في النسب إلى حيّ: حيويّ، وإلى ديّ: دَوويّ، وإلى طيّ: طوويّ .

- فإذا كان الاسم منتهياً بياء مشددة بعد حرفين مثل : قصيّ وعديّ، وعليّ، وقُصَيّة وعَلِيّة وعَدِيّة، لا فرق في ذلك بين المذكر والمؤنث[٤]، ثم لحقت به ياء النسب اجتمع أربع ياءات، تحذف الياء الأولى المزيدة ثم تبدل حركة الثانية فتحة فتنقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. -على ما يقول القدماء- ثم

(١) المقتضب بتصرف ٣/١٤١ .

(٢) شرح شافية ابن الحاجب ٢/٧٢ .

(٣) المنهج الصوتي للبنية العربية ، ص١٦١ .

(٤) شرح شافية ابن الحاجب ٢/٣٠ .

تبدل الألف واواً لوقوع ياء النسب بعدها، فينتهي الاسم إلى: قُصَوِيّ، وعلَوِيّ، وعَدَوِيّ، وذلك لأجل حصول الثقل المفرط- كما يقول الرضي- لو قيل: عليّ وقُصَيِي[1].

وقد فصل ابن يعيش ذلك بقوله: «يستوي في النسب إليه ما كان فيه تاء التأنيث وما ليست فيه، فتقول في النسب إلى غنيّ غنويّ... وقالوا في النسب إلى قُصيّ: قُصَويّ، وإلى أمية: أُمَوِيّ لا فرق ما فيه التاء وغيره، وذلك أن غنياً آخره ياء مشددة وهما ياءان في الحكم والياء الأولى زائدة، وهي ياء فعيل والثانية لام الكلمة فإذا نسبت إليه ألحقته ياء النسبة وهي مشددة بياءين فيتوالى في آخر الكلمة أربع ياءات فتثقل فعمدوا إلى الياء الزائدة فحذفوها فبقي بعد الحذف «غنِي» مكسور النون بمنزلة «نمر» ففتحوا النون كما فتحوا الميم في : نَمَريّ ولما انفتحت انقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت في التقدير (غنى) مثل: «رحى» ثم قلبت الألف واواً كما تقلب في النسب إلى «رحى» و«فتى» فتقول: غَنَوِيّ كما تقول : رَحَويّ وفَتَويّ»[2].

- فإذا كانت الياء المشددة بعد ثلاثة أحرف أو أكثر من ذلك حذفت كلياً، فتقول في النسب إلى البصري: بصريّ والى الكوفي كوفيّ وكذلك الى كرسي كرسيّ والى بُخْتيّ: بُختيّ،فتحذف الأولين للآخرين[3].

قال سيبويه[4]: «وفي الإضافة الى مرميّ ومرميّة: مرميّ ، تحذف الياءين وتثبت ياءي الإضافة».

على أن من العرب من يحذف أول ياءيه ويقلب ثانيهما واواً بعد فتح

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب ٢/٢٢ .

(٢) شرح المفصل ٥/١٤٨، وانظر هذا التعليل أيضاً في : الكتاب ٢/٧٤، والمقتضب ٣/١٤٠، والتكملة ص٥٧، واللمع ص ٢٠٦، وشرح الشافية ٢/٣٠، والهمع ٦/١٥٨، وذكر الرضي أنه يقال في غنيّ: غنيّيّ على ما حكى يونس «بدون حذف وأضاف: وقال السيرافي: إن بعضهم يقول : عديّيّ إلا أنه أثقل من أميّيّ لزيادة الكسرة فيه».

(٣) الخصائص ٣/٦٣ .

(٤) الكتاب ٢/٧٤.

العين فيقول : مَرْمَويّ وكذلك ما أشبهه[١].

٦- النسب إلى المنقوص :

ويتوقف الحذف أيضاً في المنقوص على عدد الحروف التي تسبق ياءه .

- فإذا كانت ياء المنقوص ثالثة تقلب الكسرة فتحة، لأنها إنما كسرت لأجل الياء، ثم تقلب ألفاً[٢] لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم تقلب الألف واواً وتقول في النسب إلى عمرٍ وشجرٍ : عمويّ وشجويّ بدون حذف[٣].

- وإذا كانت ياء المنقوص رابعة، مثل: «قاضي ومعطي»، ففيها وجهان : الحذف وهو رأي الخليل وسيبويه[٤] وجمهور النحويين والمسموع عن العرب وهو أقوى الآراء وأرجحها فتقول في النسب إلى «قاضي»: قاضِيّ وإلى مُعطي : معطيّ بحذف الياء.

ويجوز البدل، فتقول: قاضَويّ وفي داعي :«داعويّ، وفي راضي: راضويّ. يقول ابن الجني[٣]: «فإن كان المنقوص رباعياً اختير حذف يائه، تقول في معطٍ: معطيّ، وفي قاضٍ: قاضيّ ويجوز الإقرار والبدل» والذي جوز ذلك المبرد على ما أشار الرضي[١] «وأجاز المبرد فيها وجهاً آخر وهو قلبها ألفاً بعد فتح ما قبلها، ثم قلبت الألف واواً، فيقول: قاضويّ، وحجته في فتح العين هنا أنها ثانية حكماً لأن الساكن كالميت المعدوم» وأضاف «والرأي الأول أقوى، لأن العرب حذفت الألف الرابعة في النسب إلى نحو: ملهى . مع أنها أصل، وأنها آحق من الياء فحذف هذه الياء أولى وأجدر».

- أما إذا كانت ياء المنقوص خامسة أو أكثر من ذلك، فقد أجمعوا على حذفها، يقول أبو على الفارسي[٥]: «وتقول في النسب إلى مشترٍ مشتريّ»،

---

(١) شرح الكافية الشافية ١٩٣٩/٤ .

(٢) على رأي القدماء. وقد مر تعليلنا لمثل هذا القلب في مواضع مختلفة من هذا البحث.

(٢) شرح المفصل ١٥١/٥ .

(٢) الكتاب ٧١/٢. وانظر : شرح شافية ابن الحاجب ٤٤/٢ .

(٣) اللمع ص ٢٠٦، وانظر التكملة ص ٥٥ .

(٤) شرح شافية ابن الحاجب ٤٥/٢ .

(٥) التكملة، ص ٥٥ .

ومثل ذلك قال ابن جني[١]: «فإن تجاوز الاسم الأربعة حذفت ياؤه ألبتة تقول في المشتري: مشتريّ، وفي المستقصي: مُستقصيّ».

٧- النسب إلى ما قبل آخره ياء مشددة :

إذا نسب إلى اسم قبل آخره ياء مشددة محركة بالكسر، فقد أجمع العلماء على حذف المتحركة منهما، وإبقاء الأخرى، على أي بنية كان الاسم، سواء أكان على وزن فيعل، نحو: ميّت[٢]، أو مُفعِّل نحو: مُبيِّن أو أفيعِل، نحو: أُسَيِّد، أو فُعيِّل، نحو: حُميِّر، وذلك لكراهيتهم في آخر الكلمة الذي اللائق به التخفيف اكتناف ياءين مشددتين بحرف واحد مع كسرة الياء الأولى وكسرة الحرف الفاصل»[٣].

وإنما حذفوا الياء المتحركة -كما يقول أبو على الفارسي-[٤] «لما كان يتوالى من الكسرات والياءات في حذف الساكنة منهما».

وإلى مثل ذلك أشار ابن يعيش بقوله[٥]: «وخصّوا المتحركة بالحذف ، لأنه أبلغ في التخفيف».

فإن كانت الياء المشددة محركة بالفتح، نحو: مُبَيَّن، ومُهَيَّم اسم مفعول من: بَيَّن وهَيَّم ، فقد أجمعوا على عدم الحذف لعدم الثقل، حيث يقال في النسب إليهما: مُبَيَّنَيّ، ومُهَيَّمَيّ[٦].

٨- النسب إلى «فُعيل» و«فَعيل» :

ما جاء على وزن «فُعيل» أو «فَعيل» فإما أن يكون صحيح اللام أو معتل

---

(١) اللمع، ص٢٠٦، وانظر: الكتاب ٧١/٢، وشرح شافية ابن الحاجب ٥٤/٢ و١٨٩/٣، وشرح المرادي ١٢٦/٥.

(٢) هناك خلاف في وزن مثل: سيّد ، وميّت وهيّن... الخ، هل هو فيعل أو فعيل أو فعّل. انظر: تفصيل ذلك في بحث للدكتور جعفر عبابنة بعنوان : نظرة في بعض الأوزان الصرفية، في مجلة اللغة العربية الأردني، العدد المزدوج ٢١-٢٢، ١٩٨٣، ص٢٣-٤٤.

(٣) شرح شافية ابن الحاجب ٣٢/٢.

(٤) التكملة ، ص٥٨ .

(٥) شرح المفصل ١٤٧/٥ .

(٦) شرح شافية ابن الحاجب ٣٢/٢ .

اللام، فإن كان معتل اللام فقد سبق وأن عرضنا له عند حديثنا عن النسب إلى ما أخره ياء مشددة، مثل: قُصيّ، وعَديّ... الخ .

وأما إذا كان صحيح اللام ففيه ثلاثة مذاهب .

الأول : مذهب سيبويه وجمهور النحاة اثبات الياء في جميعها والحذف شاذ، يقول سيبويه: «قال الخليل: كلُّ شيء من ذلك عدلته العرب تركته على ما عدلته عليه، وما جاء تاماً لم تحدث العرب فيه شيئاً فهو على القياس فمن المعدول الذي هو على غير قياس قولهم في هُذيل: هُذَليّ، وفي فُقيم كنانه : فُقَميّ وفي مُليح خزاعة، مُلَحيّ، وفي ثقيف: ثَقَفيّ»[1]. ويقول ابن جني: وفي عُقيل ونُمير : عُقيليّ ونُميريّ، وربما حذف من ذلك الشيء اليسير قالوا في ثقيف: ثَقَفيّ، وفي قُريش: قُرشيّ، والوجه: قريشي.

قال الشاعر[2]:

بحيّ قريشيّ عليه مهابة سريع إلى داعي الندى والتكرّم[3]

وقال الآخر :[4]

هذيليّة تدعو إذا هي فاخرت أباً هذليّاً من غطارفة نجد

وحجتهم في ذلك السماع عن العرب كما ورد في البيتين السابقين وأن الحذف لا يطرد إلا فيما كانت فيه هاء تأنيث مثل : جُهينة ومُزينة -كما سيرد فيما بعد-.

الثاني : مذهب المبرد، الذي أجاز حذف الياء في الوزنين ، قال[5]: «اعلم أن الاسم إذا كانت فيه ياء قبل آخره، وكانت الياء ساكنة فحذفها جائز، لأنها حرف ميت، وآخر الاسم ينكسر لياء الإضافة، فتجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة فحذفوا

(١) الكتاب ٢/٧٠ .

(٢) قائله غير معروف: الانصاف ص٣٥٠، وشرح المفصل ٦/١١، واللسان مادة: قرش. وفي سيبويه ٢/٧٠ : بكلّ قريشي إذا ما لقيته .

(٣) اللمع ص ٢٠٨، وانظر كذلك : العضديات ص٥ و١٥٩، والخصائص ١/١١٦، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/٢٩، وشرح الكافية الشافية ٤/١٩٤٥، والتسهيل ٢٦٣ .

(٤) قائله غير معروف، العضديات ص ١٥٩، الانصاف ص ٣٥١، وشرح المفصل ٦/١٠.

(٥) المقتضب ٣/١٣٣ .

الياء الساكنة لذلك، وسيبويه وأصحابه يقولون اثباتها هو الوجه، وذلك قولك في النسب إلى سُليم: سُلميّ وإلى ثَقيف: ثَقفيّ، وإلى قُريش: قُرشيّ».

وقد بنى المبرد رأيه -أيضاً- على ما سمع من العرب، وهو قولهم: قرشيّ وهُذليّ، وصُبريّ في بني صُبير وفُقميّ في بني فُقيم كنانة، وأما فقيم دارم فلم يشذوا فيه، ومُلَحيّ في مُليح خزاعة، وأما مُليح سعد فلم يشذوا فيه، وقُرَميّ في قُرَيم، وسُلَميّ في سُليم. وقالوا في ثقيف: ثقفي»[1].

الثالث : رأي السيرافي .

فقد أجاز السيرافي الحذف في وزن «فُعيل» خاصة دون فَعيل وذلك لكثرة وروده عن العرب الذين هم بتهامه وما يقرب منها، يقول الرضي[2]: «قال السيرافي : أما ما ذكره سيبويه من أن النسب إلى هُذيل هُذليّ فهذا الباب عندي لكثرته كالخارج عن الشذوذ وذلك خاصة في العرب الذين بتهامة، وما يقرب منها: لأنهم قالوا : قُرشيّ ومُلَحيّ، وهُذليّ، وفُقميّ، وكذا قالوا في سُليم وخُثيم وقُريم وحُريث وهم من هُذيل: سُلَميّ وخُثميّ وقُرميّ وحُرَثيّ، وهؤلاء كلهم متجاورون بتهامة، وما يدانيها، والعلة اجتماع ثلاث ياءات مع كسرة في الوسط».

وأرى أن رأي السيرافي أقرب إلى الصواب، وذلك لكثرة ما ورد عن العرب وخاصة هذيل -كما أشار الرضي- في وزن فُعيل خاصة دون فَعيل التي لم يرد فيها إلا في ثقيف وثقفي.

٩- النسب إلى «فَعيلة» و«فُعيلة» .

لا نعلم خلافاً في حذف الياء عند النسب إلى وزني فَعيلة وفُعيلة إضافة إلى تاء التأنيث التي تحذف قياساً في الأسماء المنتهية بها .

يقول ابن مالك : [3]

---

(١) انظر ذلك في شرح المرادي ١٣٧/٥، والأشموني ١٨٧/٤، وهمع الهوامع ١٦٢/٦-١٦٤.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب ٢٩/٢ .

(٣) شرح الكافية الشافية ١٩٣٠/٤ .

وفَعلىّ في فَعليه التزم وفُعليّ في فُعيلة حُتِم

وقد اشترط العلماء لحذفها شرطين مجتمعين، هما :

١- ألا تكون العين معتلة، نحو: طويلة، وحويزة، ونويرة.

٢- ألا يكون الاسم مضعّفاً، نحو: شديدة، وجليلة .

فإن اختل شرط من الشرطين، تبقى ياؤهما ويقتصر الحذف على تاء التأنيث قياساً مطرداً، فتقول في النسب إلى طويلة: طويليّ وإلى شديدة: شديديّ، وإلى نويرة : نويريّ.

وذلك هروباً من الثقل الذي يستلزم حذف الياء فيها، أو كما قال الخليل[1]: «كأنهم تنكبوا الدالين وسائر هذه الحروف لاستثقالهم التضعيف». ونلحظ الشيء نفسه في نحو : طويلة ونويرة، من التقاء أصوات مد متنافرة تؤدي إلى الثقل إذا هم حذفوها، وقالوا: طوليّ وحوزيّ.

يقول ابن جني فيما توافر فيه الشرطان[2]: «فإن كانت قبل الطرف ياء ساكنة زائدة، وفي الكلمة تاء التأنيث حَذفتَ التاء ثم حَذفتَ لحذفها الياء الزائدة، ثم أبدلت من الكسرة قبلها -إن كانت هناك كسرة- فتحة، تقول في حنيفة: حنفيّ، وفي ربيعة، ربعيّ وفي بَجيلة بَجَليّ وفي جُهينة: جُهنيّ، وفي قُريظة: قُرظيّ، فإن كان قبل الياء واو لم تحذف الياء، قالوا في بني حُويزة: حويزيّ، ومثله في بني طويلة: طويليّ وكذلك إن كانت الكلمة مضعفة لم تحذف ياؤها تقول في شديدة: شديديّ، وفي جليلة: جليليّ».

وقد ورد السماع باثبات الياء في بعض الألفاظ نصوا عليها ووصفوها بأنها شاذة، يقول ابن جني[3]: «وربما شذ من ذلك الشيء القليل فلم تحذف ياؤه، قالوا في السليقة: سليقيّ وفي الخريبة خريبيّ.

---

(١) الكتاب ٧١/٢ .

(٢) اللمع ص٢٠٧-٢٠٨. وانظر: التكملة: ص٥ و٥٦ و١٥٩، والخصائص ١٠٨/٢، وشرح الشافية ٢٨/٢.

(٣) اللمع ص٢٠٨ .

قال الشاعر :[1]

ولستُ بنحويٍّ يلوكُ لسانَه ولكنْ سليقيٌّ أقولُ فأُعربُ

إلا أنه يقتصر عليها ولا يتعداها إلى غيرها، فإن كان في العرب -كما يقول الرضي- سليمة في غير الأزد وعَميرة في غير كلب، أو سميت الآن بسَليمة أو عَميرة شخصاً أو قبيلة أو غير ذلك قلت : سَلَميٌّ وعَمَري على القياس، والذي شذ هو المنسوب إلى سليمة قبيلة من الأزد وإلى عميرة قبيلة من كلب كأنهم قصدوا الفرق بين هاتين القبيلتين وبين سليمة وعميرة من قوم آخرين»[2].

١٠- النسب إلى «فَعول» «وفعولة»

ألحق سيبويه «فَعول» بـ «فَعيل» و«فَعولة» بـ«فَعيلة» في إثبات صوت المد وحذفه، فعنده أن صوت المد سواء أكان واواً أم ياءً في وزن «فعول» يبقى ولا يحذف قياساً مطرداً لعدم الثقل. كما أثبت في وزن «فَعيل» وأن صوت المد في «فَعول» يحذف للثقل كما حذف في وزن «فَعيلة» فيقول في حلوب وعدوّ: حلوبيّ وعدويّ وفي حلوبة وعدوّة: حلبيٌّ وعَدَويٌّ ، وذلك تشبيها لواو المد بيائه لتساويهما في المدرفي المحل، أعني كونهما بعد العين[3].

وحجته في ذلك السماع عن العرب فقد جاء في شنوءة شنئي، قال[4]: «وفي شنوءة شنئيٌّ وتقديرها شنوعة وشنعيٌّ، «وأضاف»[5] وإن أضفت إلى عدوّة، قلت: عَدَويٌّ من أجل الهاء كما قلت في شنوءة شنئي».

وعلى الرغم من عدم ورود لفظة أخرى غير شنوءة والنسب إليها شنئيٌّ فقد جعل ذلك قياساً مطرداً، قال المرادي[6]: «فإن قلت: كيف جعل سيبويه ذلك

---

(١) قائله غير معروف ، شرح الشافية ٢٨/٢، وشرح المرادي ١٣٥/٥ .

(٢) شرح شافية ابن الحاجب ٢٨/٢ .

(٣) شر ح المفصل ١٤٧/٥.

(٤) الكتاب ٧٠/٢ .

(٥) نفسه ٧٤/٢ .

(٦) شرح المرادي ١٣٨/٥ .

قياساً ولم يرد غير هذه اللفظة؟ قلت: لأنه لم يرد ما يخالفها، وهذا معنى قول بعضهم: لأنه جميع ما سمع».

وذهب المبرد إلى عدم التفريق بين المذكر والمؤنث في وزني «فعول وفعوله» ولكن بإثبات الواو لا حذفها كما قال سيبويه: فيقول في عدوّ وعدوة: عدويّ ولذلك عد النسب إلى شنوءة: شنئي شاذاً لا يجوز القياس عليه[٦].

وقد علق ابن يعيش على هذين الرأيين بقوله : «وقول أبي العباس متين من جهة القياس وقول سيبويه أشد من جهة السماع وهو قولهم شنئيّ»[١]، ويبدو لي أن متانة قول أبي العباس كما أشاروا مبعثها أن الجميع يقولون في : فعول سواء أكان صحيحاً مثل : سلول أم معتلاً مثل: عدوّ: فعوليّ بإثبات صوت المد، لا بحذفه .

---

(٦) انظر : شرح شافية ابن الحاجب ٢٣/٢، ٢٤، وشرح الكافية الشافية ١٩٤٦/٤، وشرح المرادي ١٣٨/٥ .

(١) شرح المفصل ١٤٧/٥ .

الفصل السادس

الحذف الاعتباطي

الحذف الاعتباطي

إن ما يقبل التصريف في اللغة هو: الاسم المتمكن والفعل المتصرف، وهما لا يكونان في أصل وضعهما على أقل من ثلاثة أحرف.

إلا أنه ورد عن العرب بعض الأسماء المتمكنة جاءت صورتها الظاهرة، وفي أصل وضعها على حرفين، وبعضها على حرف واحد بحذف بعض أصولها بدون علّة قياسية تذكر[١] واستعملت بين الناس بهذه الصورة وشاعت بينهم دون إتمام، حتى رفض الأصل، ولم يجز استعماله إلا في ضرورة الشعر[٢].

وقد أطلق الأنباري على هذا النوع: الحذف الاعتباطي، أي: الحذف الذي ورد اعتباطاً عن العرب، ومعلوم منه الحرف المحذوف، يقول[٣]: «اعلم -أولاً- أن العرب قد حذفوا فاء الكلمة أحياناً وحذفوا لام الكلمة أحياناً أخرى، وأن هذا الحذف قد يكون لعلّة تصريفية وقد يكون اعتباطاً لا لعلّة تصريفية اقتضته، ولا لسبب أوجبه إلا مجرد التخفيف».

وقد أشار ابن يعيش إلى أن هذا النوع من الحذف ليس مقيساً، يقول «الحذف في كلام العرب على ضربين: أحدهما عن علّة فهو مقيس ما وجدت فيه، والآخر عن استخفاف فلا يسوغ قياسه»[٤] ويقصد بالآخر ما سمّاه الأنباري بالحذف الاعتباطي.

ونظراً لأن مثل هذه الأسماء قد توهم كثيراً من الباحثين أو الدارسين أنها من الحذف الصرفي، أردت التنبيه عليها، وأن أفرد لها حديثاً خاصاً. على الرغم من اعتقادي أنها ليست من الحذف الصرفي، وأن ما حذف منها ليس مبعثه علّة تصريفية، وإنما هو مجرد التخفيف وهو ما أشار إليه الأنباري في قوله السابق.

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب، ١٨٦/٣.

(٢) شرح الملوكي، ٣٩٤.

(٣) الانصاف في مسائل الخلاف، ٨/١.

(٤) شرح الملوكي، ٣٣٣، وانظر: الكتاب ٧٩/٢ و١٩ والمقتضب ٢٢٧/١ وشرح المفصل ٨٢/٥ وهمع الهوامع ٢٤٨/٦-٢٥٥.

وقد رأيت أن أتعرض لما جاء محذوفاً في الأسماء المتمكنة دون الأفعال والحروف، وذلك لأنني تعرضت لما جاء محذوفاً في الأفعال فيما سبق من حديث، وأما الحروف فإن علماء العربية أبعدوها عن ميدان الصرف، وليس القصد الاحاطة بها، وإنما أردت بهذا البعض الذي سأذكره التنبيه على الكل الذي هو بحاجة إلى دراسة مستقلة.

حذف الهمزة:-

١- لفظ الجلالة «الله»[١].

الأصل في لفظ الجلالة «إلاه» في أحد قولي سيبويه، حذفت الهمزة منه تخفيفاً لكثرة الاستعمال، وعوض منها الألف واللام ووزنه «فِعال» من : أَلِه يَأْلَه إلاهة، أي: عبد عبادة.

وقيل: أصل إلاه: ولاه على وزن فعال من الوَلِه وهو التحير فقلبت الواو همزة كما قالوا:وشاح وإشاح ووعاء وإعاء.

والقول الثاني من قولي سيبويه أن أصله «لاهٌ» من لاه يليه ليها إذا تستّر كأنه سبحانه وتعالى يسمى بذلك لاستتاره واحتجابه عن ادراك الأبصار.

٢- «ناس»[٢].

أشار العلماء[٣] إلى أن أصل «ناس» «أناس» حذفت الهمزة تخفيفاً على غير قياس، وأن وزنه «عال» يدل على ذلك الاتمام إذا قلت: أناس فإنما هو «فُعال» على وزن غُراب، قال الشاعر:[٤].

إن المنايـــا يَطّلِعْـ ـنَ على الأُناسِ الآمِنِينَا

(١) انظر في ذلك: أمالي ابن الشجري، ١٩٤/٢ والممتع في التصريف ٦٢٩/٢ وشرح الملوكي ٣٥٩-٣٦١.

(٢) انظر ذلك في: الكتاب ٣٢٢/٢، ٣٥٠ والمقتضب ٣٣/١ ،والانصاف المسالة ١١٧، والممتع في التصريف ٦٢٩/٢ وشرح الملوكي ٣٦٢وشرح المفصل ٩/٢ و ١٢١/٥ وأمالي ابن الشجري ١٩٣/٢.

(٣) المصادر السابقة.

(٤) الشاعر هو: ذو جَدَن الحميري: المعمرون، ص٤٣ وشرح شواهد الشافية ٢٩٦ والخزانة ٣٥١/١ والصحاح واللسان والتاج مادة: أنس وشرح المفصل٩/٢ و١٢١/٥.

وأنه مشتق من: أنِس. وإنسان فعلان منه وجمعه أناسيّ قال الله تعالى[1]: «وأناسيّ كثيراً».

وذهب الكسائي إلى أنه لا حذف فيها وأن وزنها «فَعَل» وأصله: «نَوَس» واستدل على ذلك بقولهم في تصغيره: نويس كبويب وأنه لو كان أصله: فعال، لقيل في تصغيره: أنيس.

قال ابن الشجري[2]:«والصحيح ما ذهب إليه جماعة البصريين، ووافقهم فيه الفرّاء لقول العرب «أناس» وإنما كثر حذف فائه إذا دخل عليه الألف واللام... وإنما قالوا في تحقيره: نُويس، فلم يردّوا فاءه لأن رد المحذوف إنمايلزم في التحقير للحاجة إليه كقولك في تحقير: عدة وزنه: وُعيدة ووُزينة».

٣- أب[3].

حذفت الهمزة من «أب» قالوا: يابا فلان، قال أبو الأسود الدؤلي[4].

يا با المغيرة رُبَّ أمرٍ مُعْضلٍ فرّجته بالمكر منّي والدّها

وحكى أبوزيد: لا بالك. يريدون: لا أباً لك.وقد أشارابن يعيش إلى علّة الحذف فقال[5]: «والذي سوغ الحذف في «يا با فلان» أمور، منها: ثقل الهمزة وإيثار تخفيفها، ومنها طول الكلمة بكونها مضافة. ومنها كون الكلمة كنية والكنى تجري مجرى الأعلام... والأمر الآخر: أنه منادى والنداء مظنة التغيير، والتغيير يؤنس بالتغيير، فلذلك حذفوا الهمزة هنا تخفيفاً».

٤- بـــرأ[6].

---

(١) سورة الفرقان، آية ٤٩.

(٢) الأمالي، ١٩٣/٢.

(٣) انظر في ذلك: سر صناعة الإعراب، ١٣٣/١ والممتع في التصريف ٦٢٠/٢ وشرح الملوكي، ص٣٧٠.

(٤) مستدرك ديوان أبي الأسود، ١٣١ وشرح نهج البلاغة، ٣٢٨/٤ وسر صناعة الإعراب، ١٣٣/١.

(٥) شرح الملوكي، ص٣٧٠.

(٦) انظر ذلك في: الممتع في التصريف، ٦٢١/٢ وشرح الملوكي ٣٧٣.

قالوا في جميع«بَريء» بُراءُ بحذف الهمزة التي هي لام ،والأصل: بُرَآء قال الحارث بن حلزة في معلقته[1].

أم جنا يا بني عتيق؟ فمن يَغْـ ـدِرْ فإنّا من قتلهم لَبُراءُ

أراد: بُرَآء إلا أنه حذف الهمزة تخفيفاً.

٥- ملك[2].

ومما التزم فيه حذف الهمزة لكثرة الاستعمال قولهم:ملك، وإنما هو: مَلاك، على وزن: مفعل، فألقوا حركة الهمزة على اللام ثم حذفوها فلما جمعوه ردّوه إلى الأصل الذي هو الواحد إلا نادراً في الشعر كقوله[3]

فلست لأنسيّ ولكن لملاك تنزّل من جو السماء يصوب.

٦- سوائية ومسائية[4].

قال سيبويه: «وسألته [5]عن: سؤته سوائية، فقال: هي فعالية بمنزلة علانية والذين قالوا: سواية بالتخفيف حذفوا الهمزة وأصله الهمزة»[6].

وقالوا أيضاً: سؤته مساية قال ابن يعيش: «وأما مساية فأصلها: مسائية مهموز يقال. ماأبغض مسائيتك كأنه جمع مساءة، وهو مفعلة من السوء، وأصله: مَسوأة فقلبوا الواو ألفاً بعد نقل حركتها إلى ما قبلها، ثم جُمع مَفْعَلَه على مفاعل إلا أنه أدخل الهاء لتأنيث الجمع، نحو: حجارة وفحولة وذكورة، والأصل: حجار وفحول وذكور، بوزن فِعال وفعول... وكان قياس مسائية: مساوئة بهمزة قبلها واو ؛ لأن الواو تصح في الجمع نحو: مقال ومقاول...إلا أنه قلب اللام إلى موضع

---

(١) شرح القصائد العشر ٣٩٦ وشرح القصائد السبع ٤٨١وشرح الملوكي، ص٣٧٣ و ٣٨٠.

(٢) انظر ذلك في: الكتاب ٣٧٩/٢ والمنصف ١٠٢/٢ وأمالي ابن الشجري٢٠٣/٢ ومشكل إعراب القرآن٣٦/١.

(٣) الكتاب ٣٧٩/٢ ينسب إلى علقمة الفحل، وإلى متمم بن نويرة، وينسب إلى غيرهما: انظر: ذيل ديوان علقمة ١١٨وديوان مالك ومتمم ٨٧

(٤) انظر ذلك في: الكتاب ٣٧٩/٢ والمنصف ٩٣/٢ والممتع في التصريف ٦٢١/٢ وشرح الملوكي ٣٧٣.

(٥) يعني: الخليل.

(٦) الكتاب، ٣٧٩/٢.

العين.... فتأخرت الواو وقبلها كسرة فانقلبت ياء لانكسار ما قبلها، ومثاله بعد القلب «مفاعة» هذا مذهب الخليل. قال سيبويه[١]:«وسألته عن: مسائية، فقال هي مقلوبة أصلها: مساوئة فكرهوا الواو مع الهمزة»[٢].

٧- أشياء[٣].

مذهب الخليل وسيبويه[٤] أن أشياء لاحذف فيه لأنها في الأصل: شيئاء على وزن فعلاء، فحدث فيها قلب مكاني بأن تقدمت الهمزة التي هي اللام قبل الفاء، فيتقدم ما يقابلها في الميزان الصرفي، فتصبح بعد القلب أشياء بوزن لفعاء.

وذهب الأخفش إلى أن الأصل فيها: أشيئاء بوزن أفعلاء فحذفت الهمزة الأولى التي هي اللام تخفيفاً على حد حذفها في:- سؤته سواية ومساية، والأصل سوائية ومسائية، مستبعداً بذلك القلب الذي قال به الخليل وسيبويه.

وذهب الكسائي إلى أن «فَعل» إذا كان معتل العين يجمع في القلة على أفعال نحو: شيخ وأشياخ وبيت وأبيات وقوس وأقواس... وكان ظاهر اللفظ يقتضي أن تجمع كلمة شيء كذلك على أفعال«إلا أنه منع من الإجراء تشبيهاً له بما في آخره همزة التأنيث»[٥]. وروده في القرآن الكريم ممنوعاً من الصرف في حال التنكير في قوله تعالى: «لا تسألوا عن أشياءَ إن تبدُ لكم تسؤكم»[٦].

ويظهر لي أن «أشياء» على وزن أفعال، وليست ممنوعة من الصرف، وما حدث في الآية من منع الصرف لها ليس مبعثه أنها جاءت على وزن من أوزان الممنوع من الصرف، وإنما مردُّه أنها «لو صرفت لقيل عن أشياءٍ إن ولا يخفى ما فيه من تكرار المقطع «إن»[٧] وهو مقطع مكروه في اللغة، فعدلوا عن ذلك إلى

---

(١) الكتاب، ٢/٣٧٩.

(٢) شرح الملوكي، ص٣٧٤ وما بعدها.

(٣) انظر ذلك في: الكتاب ٢/٣٧٩-٣٨٠ والمنصف ٢/١٠٠ والمسألة«١١٨» في الانصاف والممتع في التصريف ٢/٥١٣ وشرح المفصل ٥/١١٠ وشرح الملوكي ٣٧٦-٣٨٠.

(٤) الكتاب ٢/٣٧٩-٣٨٠.

(٥) الانصاف، ص٨١٤/٢.

(٦) سورة المائدة، آية ١٠١.

(٧) التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ص٤٦.

التخفيف بتحريك الهمزةبحركة خفيفة وهي الفتحة.

حذف الحاء[١]:-

حذفت من «حِرٌ» والأصل فيها: «حِرْحٌ» لقولهم في تصغيره: حُريح، وفي جمعه: أحراح، قال الراجز[٢]:

إني أقودُ جَملاً ممِرْ احا ذا قبةٍ مملوءة أحراحاً

أما عن سبب الحذف، فقال ابن يعيش[٣]: «واعلم أنه اجتمع في هذه الكلمة أسباب سوّغت حذف اللام منها: استثقالهم باب: سلس وقلق، ومنها: أن الحاجز بين المثلين غير حصين لسكونها فصار كالمضاعف، ومنها أن حروف الحلق مستثقلة».

حذف التاء:-

«سه»[٤].

المحذوف من «سه» العين، وهي تاء لقولهم في التصغير ستيهة وفي الجمع: أستاه، ومعناه كمعنى«است» قال ابن جني: «وقد قالوا: سَهٌ في معناه فحذفوا العين وقال «ولم يأت من الأسماء ما حُذفت عينُه إلا هذا الحرف»[٥].

حذف النون:-

«ايمُ الله» يستعمل في القسم وهو محذوف اللام وهي نون من قولهم -أيضاً- في القسم: ايمن الله، وهي جمع يمين قال ابن جني: ويقولون: ايمُن الله وايمُ الله ومُ الله ومِ الله يريدون: ايمُنُ الله وقال قوم: إن مُ الله ومِ الله محذوفة من قولهم: مُنُ الله والأول هو الوجه»[٦].

---

(١) انظر: الكتاب، ٨٠/٢ والمقتضب ٢٣٣/١ والممتع ٦٢٧/٢ وسر صناعة الإعراب ١٩٨/١ وشرح الملوكي ٤٣١.

(٢) مجهول القائل: انظر: الممتع ٦٢٧/٢ وسر صناعة الإعراب ١٩٨/١ واللسان «حرح» وشمس العلوم ١٩/١ وشرح الملوكي ٤٣١.

(٣) شرح الملوكي، ٤٣١.

(٤) انظر ذلك في: الكتاب،٨١/٢والخصائص٢٢٦/١ والتكملة ١٦١ والمقتضب٣٣/١ والمنصف ٦١/١.

(٥) المنصف، ٦١/١.

(٦) المنصف ٦١/١ .

حذف الهاء:-

١- «است»[١].

وأصل «است» سَتَه بتحريك العين على وزن فَعَل ولامها هاء فحذفت وأسكنت الفاء لتدخل همزة الوصل عوضاً من المحذوف والذي يدل على أن اللام هاء قولهم: رجل استه بين السُّتة إذا كان كبير العجز، وربما حذفوا العين وأبقوا اللام التي هي هاء فقالوا: رجل سه، كما ذكرنا، قال ابن يعيش[٢]: «والأول أكثر؛ لأن الحذف في اللامات أكثر منه فيما هو عين، ويدل على أن الأصل: سته... قولهم في جمعه لأدنى العدد أستاه ولوكان فعل كفلس وكعب لقيل في جمعه أسته كما قالوا: أفلس وأكعب» وجاء في المنصف «وأما «است» فمحذوفة اللام وهي هاء مما يدل على ذلك قولهم في تحقيرها: سُتيهة، وفي جمعها أستاه»[٣].

٢- «فم»[٤].

الأصل في «فم» فوه، حذفت الهاء وأبدلت من الواو ميم عند الإفراد، فقيل «فم» قال سيبويه[٥]: «وأما «فم» فقد ذهب عن أصله حرفان لأنه كان أصله «فوه» فأبدلوا الميم مكان الواو ليشبه الأسماء المفردة في كلامهم». وقال: «ومن ذلك «فم» تقول: فويه يدلك على أن الذي ذهب اللام وأنها الهاء قولهم: أفواه»[٦].

وقالوا في التثنية: فما ن، بدون إعادة المحذوف، وقالوا: فموان فجعلوا الميم مكان الواو والواو مكان الهاء، قال الفرزدق[٧] :

هما نفثا في فيَّ من فمويهما على النابح العاوي أشدّ رجام

(١) انظر: الكتاب، ٨٢/٢ والتكملة ١٦١ والمقتضب ٢٣٢/١ والمنصف ٦١/١وسر صناعة الإعراب ٤١٣/١ وأمالي ابن الشجري ٢٨٣/٢ وشرح المفصل ٨٢/٥.

(٢) شرح المفصل، ٨٢/٥.

(٣) المنصف. ٦١/١.

(٤) انظر ذلك في: الكتاب، ٨٣/٢، ١٢٣ والعضديات ص٢٤ والخصائص ١٧٠/١ وأسرار العربية ٢٣٥ وسر صناعة الإعراب ٤١٣/١، وشرح المفصل ٣٣/١ و٥٣.

(٥) الكتاب، ٨٣/٢.

(٦) الكتاب، ١٢٣/٢.

(٧) ديوانه: ٢١٥/٢ وفيه: «تفلا» بدل «نفثا» والكتاب ٨٣/٢، ٢٠٢ والمقتضب ١٥٨/٢ والعضديات ٢٤ والخصائص ١٧٠/١ و١٤٧/٣ و٢١١والمحتسب ٢٣٨/٢ وأسرار العربية ٢٣٥=

قال أبوعلي الفارسي «كان القياس أن يقول: من فميهما فإن آثر أن يرد المحذوف من الكلمة الذي هو اللام أن يجعل مكان الواو من «فموين» الهاء لأن لام الفعل من الفم الهاء بدلالة قولهم: أفواه وتفوهت... ومن شيوخنا[1] من كان يقول إن الواو في: فمويهما هي التي هي العين، في قولهم: تفوّهت وأنه استجاز أن يجمع بين الميم والتي هي عوض منها وبينها لنقص الاسم، ولولا النقص الذي في الاسم من حذف اللام منه لم يجز ذلك عنده، وقد يمكن فيه وجه آخر وهو أن يكون الواو بدلاً من الهاء التي هي لام كما كانت الهاء بدلاً من الياء في قولهم: هذه والأصل: هذي...» وأضاف «وقد يجوز أيضاً أن يكون الواو في: فمويهما لغة أخرى تعاقبت مع الهاء على الكلمة كما تعاقبتا في: سنه وعضة»[2].

وقال المبرد[3]: فأما قوله: فمويهما «فإنه جعل الواو بدلاً من الهاء لخفائهما».

٣- شـــاة[4].

الأصل فيها: شَوهَة بوزن فَعْلة كجفنة والمحذوف منها اللام وهو هاء لقولهم في التصغير: شويهة وفي التكسير: شياه.

ولما انحذفت الهاء بقي الاسم: شَوْة فانفتحت الواو لمجاورة تاء التأنيث، ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها -كما يرون- فصارت شاة.

٤- شَـــفة[5].

شَفة مثل: شاة الأصل فيها: شَفْهَة على وزن فَعْلَة ولذلك جمعت على شفاه وصغرت على شفيهة قال سيبويه[6]: «في النسب إلى شفه: شفيّ وشفهيّ وإنما

= والانصاف ٣٤٥ ومجالس العلماء ٣٥٧ والهمع ٥٥/١ واللسان فوه وتذكر النحاة ١٤٣ والأمالي ٢٢٩/٢ والخزانة ٢٢٩/٢ والجمهرة ٤٨٥/٣.

(١) نسب ابن جني هذا المذهب إلى شيخين من شيوخ أبي علي وهما: أبوبكر ابن السراج وأبو إسحاق الزجاج الخصائص ٤٧/٣ والمحتسب ٣٣٨/٢.

(٢) العضديات، ص٢٤.

(٣) المقتضب، ١٥٨/٣.

(٤) انظر ذلك في: الكتاب ٨٤/٢ والتكملة ١٦٤ وسر صناعة الإعراب ٤١٣/١ والممتع في التصريف ٦٢٥/٢ وشرح المفصل ٨٢/٥ وشرح الملوكي، ص٢٨٠.

(٥) الكتب، ٨٠/٢ وسر صناعة الإعراب ٤١٣/١ والتكملة ١٦٤ وشرح الملوكي ٤١٧ وشرح المفصل ٨٢/٥.

(٦) الكتاب، ٨٠/٢.

جاءت الهاء لأن اللام من شفة الهاء، ألا ترى أنك تقول: شفاه وشفيهة في التصغير».

وذهب السيرافي إلى أن الأصل: شَفَهة بتحريك العين وذهب آخرون إلى أن أصله: شفوة وأن المحذوف الواو، قال ابن يعيش[1]: «وما رووه من: شفوات إن صح فهو من معنى الشفة لا من لفظها أو يكون كعضة وسنة في أنه يكون له أصلان: الهاء والواو».

٤- عضـــة[2]:-

يرى بعض العلماء أن المحذوف من: عضة هو الهاء وأن أصلها: عِضهة بوزن: فِعْلَة، واستدلوا على ذلك بأن الشاعر لما اضطر أتى بها على الأصل نحو قوله[3]:

يَحُطُّ من عَماية الأرْوِيّا يترك كلَّ عِضهةٍ عِصِيّا

ويؤيد أنها من الهاء قولهم في الجمع: عضاهٌ وعِضاه، وفي التصغير: عُضيهة، ويقال : عضِهت الإبل، وبعير: عِضَاهي وعِضهيٌّ وعاضِهٌ إذا رعى العِضاه، وهو الشوك، وأرض مُعْضَهة، أي: كثيرة العضاه، وهو الشوك.

ويرى بعضهم[4] أن اللام المحذوفة هي الواو وليس الهاء لأن عضة تجمع على عضوان وعضون، قال الشاعر[5]:

هذا طريق يأزمُ المآزِما وعِضواتٌ تقطع اللّهازما

ويقولون: هذا بعيرٌ عَضَويٌ وإبل عَضَويَة، فأصلها في هذا القول: عِضْوة، وفي قوله تعالى[6]: «وجعلوا القرآن عضين».قولان: أحدهما: أنه من الواو؛ لأنه

---

(١) شرح المفصل، ٨٢/٥.

(٢) الكتاب، ٨١/٢ والخصائص ١٧٢/١ والمنصف ٥٩/١ والانصاف ٣١٥ وشرح المفصل ٣٨/٥ والممتع في التصريف ٦٢٥/٢ وشرح الملوكي ٤١٧.

(٣) شرح الملوكي، ٤١٧ و ٤٢٠ وقائله مجهول.

(٤) انظر: الممتع في التصريف، ٢/٦/٥ وشرح الملوكي ٤١٧، ٤٢٠.

(٥) قائله : أبو مهدية الإعرابي، الكتاب ٨١/٢ والخصائص ١٧٢/١ والمنصف ٥٩/١ والانصاف ٣١٥ وشرح المفصل ٣٨/٥ واللسان أزم وعضة والممتع ٢/٦١٥ وشرح الملوكي ٤١٧و ٤٢٠.

(٦) سورة الحجر، آية ٩١ .

فُسّر على أنهم: فرّقوه فكأنهم جعلوه أعضاء، فقال بعضهم هو شعر، وقال بعضهم هو سحر، والقول الثاني أن الواحدة: عِضهةٌ مأخوذة من العضيهة وهو الكذب، وهو رأي الكسائي[1].

٦- سـنـة[2]:-

سنة كعضة في كون لامها في لغة هاء وفي أخرى واو لقولهم في الجمع: سنوات وسنهات وقد شبهوا الهاء بحرف العلة فحذفت كحذفه.

حذف الواو:-

١- هَنَة[3].

المحذوف من هنة اللام وهو «واو» والأصل: هَنْوَة على وزن فَعْلة، يدل على ذلك قول الشاعر[4]:

أرى ابنَ نزارٍ قد جَفَاني ومَلّني على هنواتٍ شأنُها مُتَتَابع

فرد اللام التي هي واو، كما جمعت هنة على هنات قال الكميت[5]:

وقالت لي النّفسُ اشْعَبَ الصّدْع واهتبل لإحدى الهناتِ المعضلاتِ اهتبالها

وقالوا في النداء:يا هَنَاة، وفي التصغير: هُنية وهنيهة فيمكن أن تكون الهاء في: هناة لغة في هنة كسنة التي قيل فيها: سنوات وسنهات، ويمكن أن تكون الهاء بدلاً من الواو التي هي لام ويكون الواو بدلاً من الهاء.

٢- فئـة[6]:-

المحذوف من فئة اللام وهو «واو» من: فأوت إذا شققت وفرّقت لأن الفئة

(١) شرح الملوكي، ٤٢٠.

(٢) انظر ذلك في: التكملة ١٦٣ والخصائص ٢٩٦/٢ وسر صناعة الإعراب ٤١٣/١ وشرح المفصل ٣٧/٥ وأمالي ابن الشجري، ٢٧٨/٢.

(٣) الكتاب، ٨١/٢ والعضديات ١٦ والمقتضب، ٢٢٩/١.

(٤) قائله مجهول: الكتاب، ٨١/٢ والمقتضب٢٧٠/٢، والمنصف ١٣٩/٣ وسر صناعة الإعراب١٦٧/١ وأمالي ابن الشجري، ٦٨/٢ وشرح المفصل ٥٣/١ و٣٨/٥ و٣/٦ و٤/١٠ والتاج واللسان: «هنو».

(٥) ديوانه، ٨٧/٢ واللسان: «هنو».

(٦) التكملة، ص١٦٣ وفي كتاب: الكتاب لابن درستويه ص٨٤، وأمالي ابن الشجري، ٢٧٨/٢ والخصائص، ٢٩٦/٢.

كالفرقة، وجمعها: فئات.

٣- العـــزة[١]:-

العزة: الجماعة من الناس، وهي مأخوذة من: عزوته إلى كذا وعزيته إلى كذا وجمعها «عِزون» قال تعالى: «عن اليمين وعن الشمال عزين»[٢]، قال مكي: «وهو جمع عِزَة، وإنما جمع بالواو والنون وهو مؤنث لا يعقل ليكون ذلك عوضاً مما حذف منه قيل: أصل: عزة: عِزْهة كما أن أصل سنة: سَنْهة ثم حذفت الهاء»[٣].

٤- اللغة[٤]:-

الأصل لُغْوة على وزن فُعْلَة من: لغوت، أي تكلمت وقالوا فيها: لُغات ولغوت ككرات وكُرون وقيل منها: لِغى يلغى إذا هَذَى ومصدره اللّغا.

٥- الكرة[٥]:-

الأصل فيها: كُرْوة على وزن فُعْلَة، والمحذوف منها اللام وهو الواو، وتجمع على: كرات وكُرون، وذهب بعض العلماء إلى أن المحذوف منها العين، وأن الأصل: كِورة: فِعلة من قولهم: كار العمامة على رأسه يكوّرها، وكوّرها يكوّرها، إذا عَبَأ بعضها على بعض، ومن ذلك قوله تعالى: «يكوّر الليل على النهار ويكوّر النهار على الليل»[٦].

٦- حُمَـــة[٧]:-

حُمَة العقرب سَمُّها، وليست بإبرتها وأصله: حُمْوَة فُعْلَة في لغة من قال: حَمْو الشمس وحُمية في قول من قال: حُمي الشمس.

---

(١) أمالي ابن الشجري، ٢/٢٧٨.

(٢) سورة المعارج. آية ٣٧.

(٣) مشكل إعراب القرآن، ٢/٤٠٩.

(٤) الخصائص ١/٣٣ واللسان مادة «لغو».

(٥) انظر ذلك في: الخصائص ١/٣٣ والممتع في التصريف ٢/٦٢٣ وشرح المفصل ٥/٣٧ وشرح الملوكي ٤٠٦.

(٦) سورة الزمر، آية ٥.

(٧) أمالي ابن الشجري، ٢/٢٧٧.

٧- الثُّبَة[١]:-

الثُّبَة: الجماعة من الناس، وأصلها: ثُبوة على وزن: فُعْلَة من: ثبايثبو إذا اجتمع قال ابن الشجري[٢]: وليس في قولهم: ثبيت إذا جمعت دليل على أن لامهاياء؛ لأن الواو إذا وقعت رابعة انقلبت ياء، وقالوا في جمعها: ثِبون وثُبات، وفي التنزيل «فانفروا ثُبات»[٣].

أما الثبة التي هي أسفل الحوض كما يقول ابن الشجري[٤]، أو وسطه كما أشار المبرد فالمحذوف منها عين وأصلها: ثُوبةً على وزن فُعْلَة من ثاب يثوب إذا رجع كرجوع الماء إليها.

ونسب المبرد هذا الرأي إلى الأخفش والزجاج فقال: وثبة الحوض وسطه جعلها الأخفش والزجاج[٥] مما حذفت عينه من ثاب الماء يثوب بدليل تصغيرها على ثويبة»[٦].

وقد أنكر أبوعلي الفارسي ذلك وذكر[٧] أن المحذوف منها اللام وأن الأصل ثُبْوة.

٨- القُلَـــة[٨]:-

الأصل فيها: قُلْوة، على وزن فُعْلة من قولهم: قلوت، أي: لعبت بالقلة، وقالوا في جمعها: قلات وقلون بضم القاف وكسرها «غيروا حركة أولها كما قالوا: سِنون وثِبون»[٩] بكسر الأول.

---

(١) انظر ذلك في: المقتضب١/٢٤١ وأمالي ابن الشجري، ٢/٢٦٧ والممتع ٢/٦٢٣ وشرح الملوكي ٤٠٧ وشرح المفصل ٥/٣٧.

(٢) أمالي ابن الشجري ٢/٢٦٧ .

(٣) سورة النساء، آية ٧١.

(٤) أمالي ابن الشجري، ٢/٢٦٨.

(٥) معاني القرآن ٢/٧٥ واللسان مادة «ثبو» وأصل كلام الزجاج في كتاب العين ٨/٢٤٨.

(٦) المقتضب، ١/٢٤١.

(٧) البغداديات ٥٣١ وانظر سر صناعة الإعراب، ٦٢.

(٨) المقتضب ١/٢٤١ والخصائص ١/٣٣ وأمالي ابن الشجري ٢/٢٦٧ وشرح الكافية ٢/١٧١ والممتع في التصريف ٢/٦٢٣ وشرح الملوكي، ص٤٠٧واللسان مادة: «قلو».

(٩) أمالي ابن الشجري، ٢/٢٦٧.

وبعضهم يقول: قليت يجعل اللام المحذوفة ياء، قال ابن يعيش[١]: «ومن قال: قليت جعلها من الياء، والأول أكثر».

٩- اســـــم[٢]:-

يرى البصريون أن الأصل في «اسم» هو: سُمو على وزن فُعل فحذفت اللام التي هي الواو، وجعلت همزة الوصل عوضاً منها، وذلك لأنهم يرون أنه مشتق من «السُمو» وهو العلو، يقال: سما يسمو سُمّواً إذا علا ومنه سميت السماء سماءً لعلوها.

بينما يرى الكوفيون أن المحذوف هو فاء الكلمة، وليس لامها لأنهم يرون أنه مشتق من الوسم لأن الوسم في اللغة هو العلامة والاسم وسمٌ على المسمى وعلامة له يعرف بها.

ويبدو لي أن رأي البصريين أقرب إلى الصواب؛ وذلك لأن الاسماء العشرة المبدوءة بهمزة وصل كلها قد حذفت لاماتها وعوض عنها همزة الوصل، ومن بين هذه الأسماء -كما هو معروف- اسم.

١٠- كلتـــــا[٣]:-

ذهب سيبويه إلى أن أصل «كلتا» كلوى بوزن فِعلى كذكرى فحذفوا واوها وعوضوا منها التاء كما فعلوا في: بنت وأخت وهنت.

١١- أمـــــة[٤]:-

المحذوف منها الواو، بدلالة ظهورها في الجمع الذي جاء على وزن فِعْلان، قالوا: إموانٌ وإماء.

---

(١) شرح الملوكي، ص٤٠٧.

(٢) انظر ذلك في: الكتاب ٨١/٢ والمنصف ٦٠/١ وأسرار العربية ٩/٢ والانصاف المسالة الأولى، وأمالي ابن الشجري٦٦/٢ وشرح الملوكي ٣٩٩.

(٣) انظر ذلك في: الكتاب ٨٣/٢ وسر صناعة الإعراب ١٤٩، ١٥٢ والمنصف ٥٣/١ والتكملة ١٦٢ وأمالي ابن الشجري ٢٨٦/٢ وشرح الشافية٧٠/٢ وشرح المفصل ٥٥/١.

(٤) أمالي ابن الشجري، ٢٦١/٢.

١٢- أبٌ، أخٌ، حمٌ، هنٌ[١].

الأصل فيها على التوالي: أبَوٌ، أخَوٌ، حَمَوٌ، هَنَوٌ، فيمن أعرب الأخيرة بالحروف[٢] على وزن فَعَل بدليل تثنيتها على: أبوان، وأخوان وحموان، وهنوان.

١٣- ابـــن[٣]:-

الأصل بَنَو على وزن فَعَل والمحـذوف منه واو يدل على ذلك قـولهم في مؤنثه بنت، كما قالوا: أخت وهنت، فأبدلوا التاء من لامها، قال المبرد[٤]: «ولم نرَ هذه التاء تلحق مؤنثاً إلا ومذكره محذوف الواو يدلك على ذلك أخوات».

وقيل أن المحذوف ياء على أن الأصل: «بنيٌ» لأنه من بنيت لأن الابن مبني على الأب[٥] قال ابن يعيش[٦]: «وابدال التاء من الواو أكثر من إبدالها من الياء».

١٤- أخت وبنت وهنت[٧]:-

الأصل فيها: أخَوة وبَنَوة وهَنَوة، فنقلوا[٨] أخَوَة وبَنَوة ووزنهما فَعَل إلى فُعْل وفِعْل، وألحقوهما بالتاء المبدلة من لامهما فقالوا: أخت وبنت والتاء في الجميع ليست بعلامة تأنيث كالتاء في: حمزة وطلحة وفاطمة، وإنما هي بدل من لام الاسم المحذوفة قال ابن جني[٩]: «وليست التاء فيها بعلامة تأنيث كما يظن من لا خبرة له بهذا الشأن لسكون ما قبلها هكذا مذهب سيبويه وهو الصحيح».

وأضاف ابن يعيش[١٠]: «ويؤيد ذلك قول سيبويه: ولو سميت بها رجلاً

---

(١) انظر ذلك في: الكتاب ٨٠/٢ والمقتضب ٢٢٩/١ والعضديات ٦١ والممتع في التصريف ٦٢٣/٢ وتذكرة النحاة ١٤٤ وأمالي ابن الشجري ٢٢٤/٢ وشرح الملوكي ٣٩٥-٣٩٨.

(٢) الكتاب، ٨٠/٢.

(٣) التكملة ١٦٢ والمقتضب ٢٢٩/١، وأمالي ابن الشجري ٢٨٤/٢ وشرح الملوكي ٤٠٠.

(٤) المقتضب ٢٢٩/١.

(٥) نفســـه .

(٦) شرح الملوكي، ص٤٠٠.

(٧) الكتاب، ١٣/٢ والتكملة ١٦٢ والمنصف ٥٩/١ والخصائص ٢٩٦/٢ وأمالي ابن الشجري، ٢٨٦/٢ وشرح الملوكي، ص٤٠٠.

(٨) سر صناعة الإعراب «بتصرف» ١٤٩/١.

(٩) سر صناعة الإعراب، ١٤٩/١.

(١٠) شرح الملوكي، ص٤٠٠.

لصرفتهما معرفة يعني: بنتاً وأختاً ألا ترى أنها لو كانت للتأنيث لما انصرف الاسم لما لا ينصرف حمزة وطلحة».

١- «لِدَة»[١]:-

اسم للترب المساوي في السن فإن أصله «ولد» محذوف منه الواو، بدليل أنه من الولادة. ومنه «الحشة» اسم للأرض الموحشة التي لا أنيس فيها فإن أصله من الوحش. ومنه أيضاً الرِّقة «اسم للفضة فإن أصله واوي الفاء بدليل «الورق».

ومنه «الجهة» اسم للمكان الذي تتوجه إليه فإن اشتقاقه يدل على أن أصله واوي الفاء نحو الوجهة والتوجه وتوجهت.

حذف الياء:-

١- اثنان[٢]:-

المحذوف من «اثنان» ياء، لأن أصل مفرده «ثَنَيٌ» بوزن «فَعَل» من قولهم: ثنيت لأن الاثنين قد ثني أحدهما على صاحبه.

وحكى سيبويه[٣] أنهم قد قالوا في جمعه أثناء فهذا دليل على فتح عينه ويجوز أن يكون أصله ثِنْي كجِذع، ....وأصل مؤنثه: ثِنية كسِدْرة، ولما حذفت لاماهما أسكنت فاءاهما وعُوضا منهما همزة الوصل[٤].

٢- ذو:-

المحذوف من «ذو»، «ياء» وأصله: ذَوَي على وزن: فَعَل يدل على ذلك أنهم كسّروه على أفعال، فقالوا: أذواء اليمن لذي نواس وذي رُعين، وذي يَزَن»[٥].

٣- كيت وذيت:-

قال ابن الشجري «وأصلها: كيّة وذيّة، فأسقطوا منها الهاء والياء

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف، ٨/١.

(٢) انظر: الكتاب، ٨٢/٢ والمنصف ٥٨/١ وأمالي ابن الشجري ٢٨٥/٢.

(٣) الكتاب، ٨٢/٢.

(٤) أمالي ابن الشجري، ٢٨٥/٢.

(٥) أمالي ابن الشجري، ٢٤٥/٢.

المتحركة»[١].

٤- يـــد[٢]:-

أصل «يد» «يَدْي» على وزن «فَعْل» بتسكين العين، والمحذوف منها الياء. استدل العلماء على ذلك بقول العرب: يديت إليه يداً، إذا وليته معروفاً، قال الشاعر[٣]:

يَدَيت على ابنِ حَسْحَاس بنِ وهبٍ بأسفلَ ذي الحجاةِ يَدَ الكريمِ

وقولهم في التثنية: يديان، قال الشاعر[٤]:

يَديانَ بيضاوان عند مُحمَّر قد يمنعانك أن تذلَّ وتقهرا

وفي التصغير: يُدَيَّة، وفي الجمع: أيد وأيادٍ وأنشد أبو زيد[٥].

أمّا واحداً فكفاكَ مِثلي فَمَن لِيدٍ تُطاوِحها الأيادي

٥- دم[٦]:-

ذهب الأخفش والمبرد[٧] إلى أن أصل «دم» دَمَيٌ على وزن فَعَل بفتح العين، واستدلوا على ذلك بقول العرب: دَمَيت يد فلان، وقولهم في التثنية: دَمَيان، قال الشاعر[٨]:

فلو أنا على حَجَر ذُبحنا جرى الدَّمَيان بالخَبَر اليقين

وفي الجمع: دماء.

---

(١) أمالي ابن الشجري، ٢٨٦/٢.

(٢) الكتاب: ٨٠/٢ والمقتضب ٢٣٢/١ والتكملة ١٦١ والمنصف ٦٤/١ و١٤٨/٢ والعضديات، ٢٤٩ وشرح الملوكي ٤١٢ وشرح المفصل ٨٣/٥-٨٤ وتذكرة النحاة ١٤٢.

(٣) معقل بن عامر الأسدي: شرح الحماسة للمرزوقي ١٩٣ وشرح الحماسة للتبريزي، ١٨٦/١ والتاج واللسان «يدي» وشرح المفصل ٨٤/٥ وشرح الملوكي ٤١٢.

(٤) قائله مجهول: العضديات ٢٦٩والمنصف ٦٤/١ و ١٤٨/٢ وأمالي ابن الشجري ٣٥/٢ وشرح المفصل ١٥١/٤ و٨٣/٥ و ٥٠/٦ و ٥٦/١٠ وخزانة الأدب ٢٤٧/٣وشرح الملوكي٤١٢وتذكرة النحاة،١٤٢.

(٥) قائله: نفيع بن جرموز، وهو جاهلي، التكملة ١٦١ والخصائص ٢٦٨/١، والنوادر ٥٦ وشرح المفصل ٧٥/٥ واللسان «يدي».

(٦) انظر: الكتاب ٧٩/٢و ١٩٠ والمقتضب ٢٣١/١ والتكملة ١٦١ والعضديات ٢٦٩ والمنصف ١٤٨/٢ والخصائص ٣٨/٢ وشرح المفصل ٨٤/٥ وشرح الملوكي ٤١٠ وتذكرة النحاة ١٤٣.

(٧) المقتضب ٢٣١/١.

(٨) قائله: المثقب العبدي، ملحق ديوانه ٢٨٣ والتكملة ١٦١ والمفضليات ٧٦٢ والمنصف =

وذهب سيبويه[1] إلى أن الأصل في «دم» دَمْيٌ على وزن «فَعْل» بتسكين العين مثل: غد ويد، قال أبو علي الفارسي: «فأما قولهم: دَمى دَمَاً فلا دلالة في تحرّك العين في المصدر.. »، فأما قول الشاعر[2]:

غَفَلت ثمَّ أتت ترقُبُه فإذا هي بعظامٍ ودَمَا

فيمكن أن يكون حمل «الدم» على المعنى لأن قوله: فإذا هي بعظام، معناه رأيت عظاماً أو: وجدت عظاماً فحمل «دما» على ذلك كأنه قال: وصادفت دماً، وكذلك قول الآخر[3]:

فلسنا على الأعقابِ تُدْمَى كُلُومُنا ولكن على أقدامنا تَقطُر الدِّمَا

وأضاف: «ولا يدل ما جاء في الشعر من قوله: فلو أنا على حجر...».

على أن «دما» أصله «فَعَل» لأن الشاعر أجراه في التثنية متحرك العين كما كانت قد تحركتا في الواحد وإذا كان لم يدل على صحة قول من خالف سيبويه»[4].

وذهب بعضهم إلى أن المحذوف منه واو قال ابن يعيش[5]: «ومن قال: الدَمَوان جعله من الواو، والأول أكثر». وقال في شرح الملوكي[6]: «ولام «دم» ياء محذوفة لقولهم: دميان ومن قال: دموان في التثنية جعله من الواو والأول أكثر».

٦- الرِّئـــة:-

= ١٤٨/٢ والمقتضب ٢٣١/١ و ٢٣٨/٢ و١٥٣/٣ وشرح المفصل ١٥١/٤ واللسان: دمي والممتع في التصريف ٦٢٤/٢.

(١) الكتاب، ٧٩/٢.

(٢) قائله: مجهول، العضديات، ٢٦٩، والجمهرة ٣٨٤/٣، والمنصف ١٤٨/٢ والخصائص ٣٨/٢ وأمالي ابن الشجري ٣٤/٢ وخزانة الأدب٣٥٢/٣.

(٣) قائله: الحصين بن الحمام: الجمهرة ٣٨٤/٣ وشرح الحماسة للتبريزي ١٩٢/١ والمنصف ١٤٨/٢ وأمالي ابن الشجري ٣٤/٢ شرح المفصل ١٥٣/٤ و٨٤/٥ وخزانة الأدب ٣٥٢/٣ واللسان «دمي».

(٤) العضديات، ٢٦٩.

(٥) شرح المفصل، ٨٤/٥.

(٦) شرح الملوكي، ٤١٠.

قال ابن جني[١]: «ولام الرِّئة ياء لقولهم: رأيتهُ إذا ضربت رئته وجمعها رئات، وحكى أبوزيد: رئون فعاملها معاملة الملحق بجمع المذكر السالم.

٧- مئـــة:-

ذكر ابن الشجري أن المحذوف من «مئة» لامها،وهي ياء، فأصلها: مئية وحكى الأخفش أبو الحسن أنه سمع إعرابياً يقول: أعطني مئية في معنى مئة والمشهور: مِئات ومِئون... وروى بعض التصريفيين أنهم حذفوا همزتها في الجمع، فقالوا في الجر والنصب مِين وهذا رديء. لأنه جمع بين إعلالين متلاصقين: حذف العين، وحذف اللام[٢].

وقال ابن يعيش[٣]: «وأما مئة، فأصلها: مئية، بالياء لقولهم: أمأيت الدراهم إذا كملتها مائة، وقالوا في معنى: مائة: ماي وهذا قاطع على أنه من الياء »وقال في شرح الملوكي[٤]: «والذي يدل على أن اللام منه ياء ما حكاه أبو الحسن من قولهم: رأيت مئياً في معنى: مائة.، وهذا نص».

٨- السِّـــية:-

السِّية طرف القوس «عينها عند قوم ياء والنسب إليها: سِيَويّ وجمعها: سيات، وقال الجرمي: سمعت أباعبيدة يقول: سئة القوس مهموزة، وحكى غيره من البصريين: أسْأيت القوس، ويجوز أن يكون المحذوف منها واواً»[٥].

---

(١) الخصائص ٢٩٦/٢ وكتاب الكتاب لابن درستويه، ص٨٤ والمقتضب ٢٤١/١.

(٢) أمالي، ٢٧٧/٢ وانظر: الخصائص ٢٩٦/٢ وكتاب : الكتاب ابن درستوية،ص٨١.

(٣) شرح المفصل ٢٧/٥ وشرح الملوكي، ص٤١٦.

(٤) ص٤١٦.

(٥) الأمالي ابن الشجري، ٢٧٨/٢.

فهرس الآيات القرآنية

الآية	السورة	رقمها	رقم الصفحة
١- «أولئك الذين اشْتَرَوا الضَّلالةَ بالهدى»	البقرة	١٦	٣٧
٢- «ومنهم أُمّيّون لا يَعْلَمون الكتابَ إلاّ أمانيّ»	البقرة	٧٨	١٧٩
٣- «ولكلٍّ وجهةٌ هو مُوَلّيها»	البقرة	١٤٨	١٢٥
٤- «سَل بني اسرائيل»	البقرة	٢١١	١١٦
٥- «وَكُنْتُم خَيرَ أمةٍ أُخرجت للناس»	آل عمران	١١٠	١٥٦
٦- «وأنتم الأعلَون»	آل عمران	١٣٩	١٦٣
٧- «لَتُبْلَوُنَّ في أموالكم»	آل عمران	١٨٦	١٠٦
٨- «ولا تَتَبَدّلوا الخبيثَ بالطَّيِّب»	النساء	٢	٩٠
٩- «فانْفِروا ثُبات»	النساء	٧١	٢١٥
١٠- «وَدِيَةٌ مُسَلَّمةٌ إلى أهله إلا أن يَصّدّقوا»	النساء	٩٢	٩٠
١١- «وَحَسِبُوا أنْ لا تكونَ فِتْنَةٌ ثم عَمُوا وَصَمّوا»	المائدة	٧١	٣٩
١٢- «لا تَسْألوا عن أشياءَ إن تُبدَ لكم تَسُؤكُم»	المائدة	١٠١	٢٠٨
١٣- «وعِنْدهُ مَفاتِحُ الغَيب»	الأنعام	٥٩	١٧٩
١٤- «فلما تَغشّاها حَملت حَمْلاً خفيفاً فَمَرّت به»	الأعراف	١٨٩	٥٤
١٥- «أمْ مَن أسّسَ بُنيانَه عَلى شَفى جُرُفٍ هارٍ»	التوبة	١٠٩	١٤٢
١٦- «لا تَكَلّمُ نَفْسٌ إلا بإذنه»	هود	١٠٥	٩١
١٧- «قال ربِّ السِّجنُ أحَبُّ إليَّ مما يَدْعُونَني إليه»	يوسف	٣٣	١٥٧
١٨- «ولِكُلِّ قومٍ هادٍ»	الرعد	٧	١٤٠
١٩- «قالوا لا تَوْجَل»	الحجر	٥٣	٦٩
٢٠- وَجَعلوا القرآنَ عِضِين»	الحجر	٩١	٢١٢
٢١- «واسْألوا أهْلَ الذِّكرِ إن كُنْتُم لا تعلمون»	النحل	٤٣	١١٦
٢٢- «قال لو شِئْت لَتَّخَذْتَ عليه أجراً»	الكهف	٧٧	٦١

٢٣- «لَتَخِذْتَ عليه أجراً»	الكهف	٧٧	٦٣
٢٤- «فما اسْتَطاعوا أنْ يَظْهَرُوه»	الكهف	٩٧	٥٥
٢٥- «وما استَطاعُوا له نَقْبا»	الكهف	٩٧	٥٥
٢٦- «فإما تَرَيِنَّ من البَشر أحداً»	مريم	٢٦	١٠٦
٢٧- «والله خَيرٌ وأبقى»	طه	٧٣	١٥٦
٢٨- «لا تَخَفْ دَرَكاً ولا تَخْشى»	طه	٧٧	١١٠
٢٩- «وأْمُر أهْلَكَ بالصَّلاة»	طه	١٣٢	١١٥
٣٠- «تالله لأكِيدَنَّ أصنامَكم بَعد أن تُوَلّوا مُدْبرين»	الأنبياء	٥٧	٩١
٣١- «وإقام الصلاةِ وإيتاءِ الزَّكاة»	الأنبياء	٧٣	١٢٩
٣٢- «وكذلك نُنَجّي المؤمنين»	الأنبياء	٨٨	٩٢
٣٣- «وإقامِ الصلاة وإيتاء الزكاة»	النور	٣٧	١٢٩
٣٤- «ونُزِّل الملائكةُ تَنْزيلا»	الفرقان	٢٥	٩٢
٣٥- «وأناسِيَّ كثيراً»	الفرقان	٤٩	٢٠٦
٣٦- «إنها إن تَكُ مِثْقالَ حَبّةٍ مِن خَرْدلٍ فتَكُن في صَخْرة»	لقمان	١٦	١١٣
٣٧- «وَقَرْنَ في بُيوتِكُنَّ»	الأحزاب	٣٣	١٢٠
٣٨- «فما لكم مِن عِدّة تَعْتَدّونَها»	الأحزاب	٤٩	٩٣
٣٩- «وعَزّني في الخطاب»	ص	٢٣	٥٥
٤٠- «يُكَوِّرُ الليلَ على النّهارويكوّرُ النهارَ على الليل»	الزمر	٥	٢١٤
٤١- «فكيفَ كانَ عذابي ونُذر»	القمر	١٦	١٦٧
٤٢- «وَسَلْهم أيُّهم بذلك زَعِيم»	القلم	٤٠	١٦٦
٤٣- «عن اليمين وعن الشمال عِزين»	المعارج	٣٧	٢١٤
٤٤- «إنها لإحدى الكُبر»	المدثر	٧٤	١٦٨
٤٥- «ولو ألقى مَعاذيرَه»	القيامة	١٥	١٧٩
٤٦- «وكذّبوا بآياتنا كِذّابا»	النبأ	٢٨	١٣٤

٤٧- «فأنت له تَصَدّى»	عبس	٦	٩١
٤٨- «الذين طَغوا في البلاد»	الفجر	١١	٣٧
٤٩- «فأنذَرْتكم ناراً تلظّى»	الليل	١٤	٩١
٥٠- «ليلةُ القَدْرِ خيرٌ من ألف شهر»	القدر	٣	١٥٦
٥١- «تَنَزّل الملائكة والرُّوحُ فيها»	القدر	٤	٩١
٥٢- «لم يكنِ الذين كَفروا من أهلِ الكتاب»	البيّنة	١	١١٣
٥٣- «أولئك هم شرُّ البريّة»	البيّنة	٦	١٥٦
٥٤- «أولئك هم خيرُ البريّة»	البيّنة	٧	١٥٦

فهرس الأبيات والأرجاز الشعرية

		رقم الصفحة
لها مَتْنَتان خَظاتا كما	أكبَّ على ساعديه النَّمِر	٣٨
مِسْنا السّماءَ فَنِلْناها وَطالَهْم	حتى رَأوا أُحُداً يهوِي وتَهلانا	٥٢
سِوى أنّ العِتاق مِن المطايا	أحَسْنَ به فهنَّ إليه شُوس	٥٣
هل يَنْفَعُنك اليومَ أن هَمت بهم	كَثرةَ ما تأتي وتِعقاد الرِّتم	٥٤
فإن كنت لا تَستطيعُ دفعَ مَنيتي	فَدَعْني أُبادِرُها بما مَلكَت يدي	٥٦
لعَمْرك ما الأيامُ إلا معارةٌ	فما اسْطَعتَ من مَعْروفها فَتَزَوَّد	٥٦
تَشكّى الكميتُ الجريّ لما جَهَدْتَه	وَبيّن لو يستطيع أنَ يَتكلّما	٥٦
فقلت لُمْطِريهِن ويحك إنّما	ضَرَرن فهل نستطيعُ نَفْعاً فَتَنْفَعا	٥٦
وفيكَ إذا لاقيتَنا عَجْرفيّة	مِراراً فما نُستيعُ مَنْ يَتعَجْرَف	٥٧
تَقاك بكَعبٍ واحدٍ وَتلذُّه	يَداك إذا ما هُزَّ بالكَفِّ يَعسِل	٥٩
زيادَتَنا نعمانُ لا تَنسينها	تَقِ اللهَ فينا والكتابَ الذي نتلو	٥٩
جلاها الصَّيَقلون فأخلصوها	خِفافاً كلُّها يَتَقي بأثر	٥٩
وقد تَخِذت رجلي إلى جَنْب غرزها	نسيفاً كأفْحُوص القطاةِ المطرَّقِ	٦١
لو شِئْتَ قد نَقع الفؤادَ بشِرْبة	تَدَعُ الصواديَ لا يَجُدْن غليلاً	٦٨
تَدلّت على حُصٍّ ظِمَاءٍ كأنها	كُراتُ غلامٍ في كِساء مُوَرْنَب	٨٠
وَصَاليات ككما يُؤثفين		٨٠
فإنه أهلٌ لأن يُؤكرِما		٨٠
أُري عينيَّ ما لم تَرْأياه	كِلانا عَالمٌ بالتُّرّهات	٨٨
ثم استَمَرَّ بها شِيحانُ مُبْتَجِحٌ	ما إن له عندنا يُرْاك شَنآنا	٨٩
هَجوتَ زَبّانَ ثم جِئْتَ مُعتذراً	من هَجْوِ زَبّانَ لم تَهْجُو ولم تَدَع	١٠٩
ألم يَأتيكَ والأنباءُ تَنْمي	بما لاقت لبونُ بني زياد	١٠٩
إذا العَجُوز غَضِبَت فَطَلِّق	ولا تَرضاها ولا تَملّق	١٠٩

فهي تَنزِّي دَلْوَها تَنْزِيّا	كما تَنزّي شَهْلَةٌ صَبِيّا	١٣٣
فَتَعَرَّفوني أنَّني أنا ذاكمُ	شاكٍ سِلاح في الحوادِث مُعلمُ	١٤٢
لاثٍ بها الأشاءُ والعُبريّ		١٤٣
دارُ لأسماءَ يَعفّيها المورْ	والدّجنُ يَوْما والسّحابُ المهمورُ	١٥١
قد دَرَست غيرَ رمادٍ مَكفُور	مُكتَئب اللونِ مَريحٍ مَمْطُور	١٥١
أزمانَ عيناءُ سرورُ المسرور	عيناءُ حوراءُ من العين الحير	١٥١
بلالَ خَيْرُ الناسِ وابنُ الأخْيَر		١٥٧
وزادني كَلَفا بالحُبِّ أنْ مُنِعَت	وَحُبَّ شيء إلى الإنسان ما مُنِعا	١٥٧
أرى جارتي خَفَّت وَخَفَّ نَصيحُها	وَحُبَّ بها لولا النوى وُطمُوحُها	١٥٨
تَزوّجتُها رامية هُرْمُزية	بِفَضْلِ الذي أعطى الأميرَ من الرزق	١٩٤
بحبي قريشي عليه مهابةٌ	سريعٌ إلى داعي النّدى والتّكرُّم	١٩٩
هُذَيليةٌ تدعو إذا هي فاخرت	أباً هُذلياً من غَطارِفةِ نُجْد	١٩٩
ولستُ بنحوي يلوكُ لسانَه	ولكن سليقيٌّ أقولُ فأُعربُ	٢٠٢
إن المنايا يَطّلِعْ	نَ على الأُناسِ الآمنينا	٢٠٥
يابا المغيرةَ رُبَّ أمرٍ مُعْضِلٍ	فَرَّجته بالمكرِ مني والدُّها	٢٠٦
أم حنايا بني عتيق؟ فمن يَعْد	ر فإنا من قَتْلِهم لَبُرَاءُ	٢٠٧
فلستُ لإنسيّ ولكن لِمَلْأكٍ	تَنَزَّل من جوّ السماءِ يَصُوب	٢٠٧
إني أقودُ جَمَلا مِمْرَاحا	ذا قَبَّةٍ مَمْلُوءَةٍ أحْرَاحا	٢٠٩
هما نَفَثا في فيّ من فَمويهما	على النابحِ العاوي أشدّ رِجام	٢١١
يُحطُّ من عمامةِ الأرويا	يَتْرك كلَّ عِضْهَة عصيّا	٢١٢
هذا طريقٌ يأزمُ المآزما	وعضواتٌ تَقْطَع اللهازما	٢١٣
أرى ابنَ نزارٍ قد جَفاني وَمَلّني	على هنواتٍ شأنُها مُتَتابع	٢١٣
وقالت لي النفسُ اشْعَب الصدعَ واهتَبل	لإحدى الهَنات المُعْضِلات اهتبالُها	٢١٣
يَديتُ على ابني حَسحَاس بنِ وهبٍ	بأسفلَ ذي الحجاةِ يدَ الكريمِ	٢١٩

يَدَيانِ بَيْضاوانِ عندَ مُحمَّر	قد يمنعانك أنْ تذِلَّ وتقهرا	٢١٩
أمّا واحداً فكفاكَ مِثلي	فَمن لِيدٍ تُطاوِحُها الأيادي	٢١٩
فلو أنا على حَجَرٍ ذُبحنا	جَرى الدَّمَيان بالخَبَر اليَقين	٢٢٠
غَفلت ثم أتت ترقُبه	فإذا هي بعظامٍ ودَما	٢٢٠
فلسْنَا على الأعقابِ تدْمى كُلومُنا	ولكنْ على أقدامِنا تَقْطُرُ الدّما	٢٢٠

المصادر والمراجـــــع

- القرآن الكريم

- الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، معاني القرآن تحقيق د. فائز فارس. الطبعة الثانية ١٩٨١.

- الأخيلية، ليلى، ديوان ليلى الأخيلية شرح وتحقيق خليل إبراهيم عطية وجليل عطية. الطبعة الثانية - دار الجمهورية، بغداد، ١٩٧٧.

- الأزهري، خالد بن عبدالله، شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، (بدون تاريخ).

٥- الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح الكافية، دار الكتب العلمية، بيروت.

٦-الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن وزملائه، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥.

٧- الأشموني، نور الدين علي بن محمد، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة.

٨- الأصمعي، أبو سعيد عبد الله، الأصمعيات، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون. الطبعة الخامسة.

٩- ابن الأنباري، أبو البركات، أسرار العربية، تحقيق محمد بهجت البيطار، دمشق، ١٩٧٥.

١٠- ابن الانباري الإنصاف في مسائل الخلاف، دار الفكر، بيروت.

١١- الأنباري، محمد بن القاسم، الأضداد في اللغة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الكويت، ١٩٦٠.

١٢- الانباري البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق د.طه عبدالحميد طه. الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠.

١٣- باي، ماريو،أسس علم اللغة، ترجمة د. أحمد مختار عمر، منشورات جامعة طرابلس، كلية التربية، ١٩٧٣.

١٤- بروكلمان، كارل، فقه اللغات السامية، ترجمة د. رمضان عبد التواب، مطبوعات جامعة الرياض، ١٩٧٧.

١٥- بشر، د. كمال محمد، دراسات في علم اللغة، القسم الثاني، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧١.

١٦- البكوش، د. الطيب، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله، تونس، الطبعة الثالثة، ١٩٨٧.

١٧- البنا، أحمد الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، طبعة عبد الحميد حنفي.

١٨- التبريزي، أبوزكريا يحيى بن علي، شرح الحماسة، عالم الكتب، بيروت.

١٩- ثعلب، أبوالعباس بن يحيى، مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، ١٩٦٠.

٢٠- الجاربردي، أحمد بن الحسن، شرح الشافية، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٤.

٢١- ابن الجزري، أبو الخير محمد، النشر في القراءات العشر، مطبعة مصطفى محمد بمصر.

٢٢- الجمحي، ابن سلام، طبقات فحول الشعراء، شرح محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، الطبعة الأولى، ١٩٥٢.

٢٣- ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت.

٢٤- ابن جني ، سر صناعة الإعراب، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٥.

٢٥- ابن جني ، المحتسب في تبيين شواذ القراءات، تحقيق علي نجدي ناصيف وصاحبيه، القاهرة، ١٩٦٦.

٢٥- ابن جني ، المنصف في شرح تصريف الماني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله الأمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأولى، ١٩٥٤.

٢٦- ابن جني ، اللمع في العربية، تحقيق د. فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.

٢٧- جوتلف، براجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، إخراج د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٢.

٢٨- جوزف، فندريس، اللغة، ترجمة عبد الحميد الدواخلي وزميله، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٠.

٢٩- الجوهري، إسماعيل بن حماد، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفار عطار، مطبعة دار الكتاب العربي بمصر، ١٣٢٧هـ .

٣٠- ابن الحاجب، رضي الدين علي، الأمالي النحوية، تحقيق هادي حسن حمودي، عالم الكتب، مكتبة النهضة، الطبعة الأولى، ١٩٨٥.

٣١- ابن حجر، أوس، ديوان أوس بن حجر، تحقيق وشرح محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٦٧.

٣٢- حسان، د. تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣.

٣٣- الحملاوي، أحمد، شذا العرف في فن الصرف، الطبعة الثانية عشرة، ١٩٧٥.

٣٤- أبو حيان، محمد بن يوسف، تذكرة النحاة، تحقيق عفيف عبد الرحمن، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٦.

٣٥- أبو حيان ، البحر المحيط، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية.

٣٦- ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، مكتبة المتنبي، القاهرة.

٣٧- الحجة في القراءات السبع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ١٩٧١.

٣٨- ابن خالويه ، شواذ القراءات، عناية ج. براجشتراسر، المطبعة الرحمانية بمصر، ١٩٣٤.

٣٩- الدؤلي، أبو الأسود، ديوان أبي الأسود الدؤلي، تحقيق محمد حسن آل ياسين، الطبعة الأولى، ١٩٨٢.

٤٠- الدجني، عبد الفتاح، في الصرف العربي، نشأة ودراسة، مكتبة الفلاح، الكويت، الطبعة الثانية، ١٩٨٣.

٤١- ابن درستويه، أبو محمد بن عبد الله، كتاب الكتاب، تحقيق د. إبراهيم السامرائي وزميله، دار الكتب الثقافية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٧٧.

٤٢- ابن دريد، أبو بكر محمد، جمهرة اللغة، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى.

٤٣- الراجحي، د. عبده، التطبيق الصرفي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٤.

٤٤- الراجحي ، النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٤.

٤٥- ابن أبي ربيعة، عمر، ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق د. فايز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٢.

٤٦- رضوان، د. محمد مصطفى، نظرات في اللغة، الطبعة الأولى، ١٩٧٦.

٤٧- الزاوي، الظاهر أحمد، ترتيب القاموس المحيط، دار الفكر، الطبعة الثالثة.

٤٨- الزبيدي، محمد مرتضى، تاج العروس في جواهر القاموس، دار مكتبة الحياة، بيروت.

٤٩- الزجاجي،أبو القاسم عبدالرحمن بن اسحق، مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة حكومة الكويت، الطبعة الثانية، ١٩٨٤.

٥٠- الزمخشري، أبو القاسم جار الله، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيوب الأقاويل، الطبعة الأولى، ١٣٤٣هـ، المطبعة البهية المصرية.

٥١- السامرائي، د. إبراهيم، قطوف ونوادر، دار الجليل، بيروت، ١٩٨٥.

٥٢- الفعل زمانه وأبنيته.

٥٣- السجستاني، أبو حاتم، فعلت وأفعلت، تحقيق د. خليل إبراهيم العطية، ١٩٧٩.

٥٤- ابن السراج، محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٨٥.

٥٥- سيبويه، أبو بشر، الكتاب، طبعة بولاق.

٥٦- السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٨٠.

٥٧- شاهين، د. عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة.

٥٨- الشايب، د. فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، رسالة دكتوراه مخطوطة.

٥٩- ابن الشجري، هبة الله بن علي، الأمالي الشجرية، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر.

٦٠- الشنتمري، الأعلم، النكت في تفسير كتاب سيبويه.

٦١- الشنقيطي، أحمد، الدرر اللوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، الطبعة الثالثة، ١٩٩٢.

٦٢- الضّبّي، المفضل، المفضليات، تحقيق وشرح د. أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، الطبعة السادسة، دار المعارف بمصر.

٦٣- ابن العبد، طرفة، ديوان طرفة بن العبد، بشرح الشنتمري، تحقيق درّية الخطيب ولطفي الصقال، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧٥.

٦٤- عبده، د. داود، أبحاث في اللغة العربية، مكتبة لبنان، بيروت،١٩٧٣.

٦٥-عبده ،داود ، دراسات في علم أصوات العربية، مؤسسة الصباح، الكويت.

٦٦- عتيق، د. عبد العزيز، المدخل إلى علم النحو والصرف، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.

٦٧- العجاج، رؤبة، ديوان رؤبة بن العجاج، تحقيق وليم بن الورد البروستي، مراجعة لجنة إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية، دار الأوقاف الجديدة، بيروت، ١٩٨٠.

٦٨- عبد التواب، د. رمضان، بحوث ومقالات في اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٢.

٦٩- عبد التواب ، التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٩٨١.

٧٠- عبد التواب ، لحن العامة والتطور اللغوي، القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٧.

٧١- عبد التواب ، اللهجات العربية، جامعة الرياض، ١٩٧٧.

٧٢- ابن عصفور، علي بن مؤمن، المقرّب، تحقيق أحمد عبد الغفور الجواري وزميليه، الطبعة الأولى، بغداد، مطبعة العاني، ١٩٧٢.

٧٣- ابن عصفور ، الممتع في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، الطبعة الثالثة، دار الأوقاف الجديدة، بيروت١٩٧٨.

٧٤- عضيمة، محمد عبد الخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

٧٥- ابن عطية، جرير، ديوان جرير بن عطية، شرح محمد بن حبيب، تحقيق د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، ١٩٧١.

٧٦- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبع الرابعة عشرة، مطبعة السعادة بمصر، ١٩٦٤.

٧٧- العكبري، أبو البقاء، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي.

٧٩- العكبري، أبو البقاء، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي.

٨٠- علوان، عبد الجبار، الصرف الواضح.

٨١- عمر، د. أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، الطبعة الأولى، عالم الكتب، ١٩٧٦.

٨٢- العود، جرّان، ديوان جران العود، صنفه جعفر بن محمد بن حبيب، تحقيق نوري حمودي القيسي، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢.

٨٣- الفارسي، أبو علي، البغداديات.

٨٤-الفارسي ، التكملة وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، عمادة شؤون المكتبات/جامعة الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٨١.

٨٥-الفارسي ، الحجة في علل القراءات السبع، تحقيق د. علي نجدي ناصيف وزميليه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣.

٨٦- الفراء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق محمد علي النجار وزميله، الطبعة الثانية، بيروت، عالم الكتب، ١٩٨٠.

٨٧- الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، تحقيق عبدالله درويش، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٦٧.

٨٨- الفرزدق، ديوان الفرزدق، عناية عبدالله إسماعيل الصاوي، مطبعة السعادة، الطبعة الأولى، ١٩٣٦.

٨٩- فليش، هنري، العربية الفصحى، ترجمة عبد الصبور شاهين، الطبعة الأولى، بيروت المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦٦.

٩٠- فندريس، جوزيف، اللغة، ترجمة عبد الحميد الدواخلي وزميله، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٠.

٩١- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، الطبعة الثانية، دار الفكر للطباعة، بيروت، ١٩٨٧.

٩٢- القيس، امرؤ، ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثالثة، دار المعارف، مصر.

٩٣- القيسي، مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، تحقيق ياسين محمد السواس، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الثانية.

٩٤- كانينو، جان، دروس في علم أصوات العربية، ترجمة صالح القرماوي، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، ١٩٦٦.

٩٥- ابن مالك، بدر الدين محمد، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٨.

٩٦- ابن مالك ، شرح الكافية الشافية، تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي، مطبوعات جامعة أم القرى، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى ١٩٨٢.

٩٧- المبرد، أبو العباس، المقتضب، تحقيق د. محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

٩٨- المرادي، ابن أم قاسم، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، الطبعة الأولى، ١٩٧٦.

٩٩- المرادي ، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق طه محسن، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٧٦.

١٠٠- مرعي، د. عبد القادر، المصطلح الصوتي عند علماء العرب في ضوء علم اللغة المعاصر، مطبوعات جامعة مؤتة، الطبعة الأولى، ١٩٩٣.

١٠١- المطلبي، د. غالب فاضل، في الأصوات اللغوية، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٤.

١٠٢- أبو مغلي، د. سميح، فقه اللغة وقضايا العربية، دار مجدلاوي للنشر، الطبعة الأولى، ١٩٨٧، عمان، الأردن.

١٠٣- ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ١٩٥٥.

١٠٤- ابن الناظم، أبو عبد الله محمد، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجليل، بيروت.

١٠٥- ابن هشام، عبد الله جمال الدين، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة السادسة، ١٩٦٦.

١٠٦- ابن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.

١٠٧- ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت.

١٠٨-ابن يعيش ، شرح الملوكي في التصريف، تحقيق د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب، الطبعة الأولى، ١٩٧٣.

الدوريات

١- د. إبراهيم السامرائي. بناء الثلاثي وأحرف المد، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة،ج٢٤/١٣٨٨/١٩٦٩م.

٢- د. باكزة حلمي. الثنائية والميزان الصرفي في اللغات العربية في الجزيرة العربية، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد الثاني، المجلد الأول، شعبان ١٣٩٨ تموز ١٩٧٨.

٣- تفريد السيد عنبر. الفعل الماضي مسنداً إلى ضمائر الرفع المتصلة، دراسة صرفصوتية، المجلة العربية للدراسات اللغوية، الخرطوم، المجلد الرابع، العدد الثاني، جمادى الأولى ١٤٠٦هـ فبراير ١٩٨٦م.

٤- د. جعفر دك الباب. الساكن والمتحرك في علم اللغة العربية، اللسان العربي، العدد (٢٠) ١٤٠٣-١٩٨٣.

٥- د. جعفر عبابنة. نظرة في بعض الأوزان الصرفية، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد المزدوج ٢١-٢٢ السنة السادسة، ١٩٨٣-١٤٠٤.

٦- د. داود عبده. الأصل في الفعل الماضي سكون آخره، مجلة اللسان العربي، العدد ٣١، جمادى الأولى ١٤٠٩، ديسمبر ١٩٨٨.

٧- د. سعد مصلوح. دراسة نقدية لكتاب المنهج الصوتي للبنية العربية، المجلة العربية للدراسات اللغوية، المجلد الثاني، العدد الثاني، ١٤٠٤/١٩٨٤.

٨- د. عبد القادر مرعي. ظاهرة كراهية توالي الأمثال في اللغة العربية، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد التاسع، العدد الأول، نيسان ١٩٩٤.

٩- د. عبد الله درويش. نظرة في الإعلال الصرفي، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، المجلد ١٩٦٩/٢٥.

١٠- د. علي توفيق الحمد. جهود عبد القاهر الجرجاني في الدراسات التصريفية، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد المزدوج ٢٨-٢٩، شوال ١٤٠٥ تموز ١٩٨٥.

١١- العيني أحمد بن علي بن مسعود. ملاح الألواح في شرح مراح الأرواح، مجلة المورد، المجلد الخامس، العدد الرابع، ١٩٧٦.

١٢- د. فوزي الشايب. تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، حوليات كلية الآداب/جامعة الكويت، الحولية العاشرة، الرسالة الثانية والستون، ١٤١٠/١٩٨٩.

١٣-د . فوزى ، المبني للمفعول ومظاهر التطور اللغوي، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، العدد الواحد والثلاثون، المجلد الثامن، ١٩٨٨.

١٤- محمد حسن آل ياسين. فيعل أم فعيل، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد المزدوج ١١-١٢، ١٩٨١.

١٥- محمد السيد علي بلاسي. الثنائية أصل اللغة، اللسان العربي، العدد ٢٩، ١٩٨٧.

١٦- د. مصطفى النحاس. التحول الداخلي في الصيغة الصرفية وقيمته البيانية أو التعبيرية، مجلة اللسان العربي، المجلد ١٨، الجزء الأول، ١٩٨٠.

ABSTRACT

Dissertation Title: on Morphological Deletion in Arabic.

Mohammed Ammeen Ahmad Nahar Al-Rawabdeh.

Supervisor: Professor Mahmoud Husni Maghalseh

٤٥٧٨١٤

This study handles the phenomenon of morphological deletion in Arabic. This phenomenon can be identify as deletion in the structure of a word irrespect of whether its phonemes are canonical or not .

This study focuses on morphological deletion of Arabic nouns and inflected verbs as viewed by both traditional and recent morphologists.

It seems to me that morphological deletion is a type of language development that is based on assimilation among the sounds and case-endings. language sometimes rejects particular sequences of sounds and thus some of such sounds are deleted or sometimes replaced by other sounds. This tendency of deletion and substitution in Arabic in proportional with the tendency of Arabs to pronouns words in simple manner and with little efforts.

This dissertation includes six chapters, It also includes an index of poetry, and a bibliography.

The first chapter pertains to deletion in past, present, imperative, and passive verbs, the second chapter discusses deletions in triconsonanted roots and words of more than triconsonantal roots. The third chapter handles morphological deletion in the derivatives: verbal nouns passive participle elative verbs that show surprises (derived from afa'al) , names of instruments and adjective resemblance, the forth chapter discusses deletion in the plural: plural of incomplete nouns,

plural of nouns that can be shortened (terminate in - a) and plural of broken nouns of diminutive and great numbers.

The fifth chapter is limited to the discussion of two types of morphlogical deletion, namely diminutive and derivative. The sixth chapter handles random deletion.

This study has concluded the following points:

1- Most of the recent contributions to morphology have in fact been based on what traditional morphologists wrote. The writer echoes his surprise at the Unjustified "attack" on traditional views by modern morphologists.

Such views include extreme ideas that ultimately intend to "Knock down" or "blow up" the traditional morphological views.

2- triconsonamtal verbs whether hollow or incomplete are indeed of triconsonantal origin. There is no real basis for the views that claim that such triconsonantal verbs were originally disconsonantal.

3- I advocate the view that sees an intimate interrelationship between morphology and phonetics.

4- The Vowel -a in hollow verbs such as qala, 'said' baa 'said' was not originally waw or ya? It is, however, the result of waw or ya? disappearance in the assumed roots since the -a occurs between two similar vowels.

5- The effect of stress on hollow verbs that one not predicative is due to nominative pronouns and also when they refer to such pronounce.

This is so if we accept the underlying structures of hollow verbs as it was assumed by traditional morphologists.

6- Traditional morphologists explicated many morphological

phenomena by reference to the vowellessness of two adjacent conosonants, irrespect of whether these latter consonants are extended and liquids or real sounds. This view opposes the reality of extended and liquid sounds Modern Morphologists, however, offer a more convincing explanation language rejects certain clusters or sequences of sounds and worles on deleting them.

7- Traditional morphologists assumed proto-roots. such roots are indispensable to us because it is the main gate that leads to our knowledge of morphology.

8- Modern morphologists have echoed and repeated with traditional morphologists offered or explained with respect to deletion in the diminutive, derivation, and broken plurals.